التوطئة

فهرست المسائل

لأبي عليّ الشلوبيني

(٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور يوسف أحمد المطوع

أستاذ الدراسات النحوية المساعد

جامعة الكويت

كلمة أولى

سبقت هذه الطبعة طبعة أولى منذ سنوات قليلة تقرب من السبعة . وهأنذا أطبعه طبعته الثانية بعد أن نظرت فيه نظرة ثانية ، زادت ونسقت وصححت وعدلت .

والله أسأل التوفيق والسداد فى كل ما آخذ فيه .

د. يوسف أحمد المطوع

صفر ١٤٠١ هـ
يناير ١٩٨١ م

الإهداء

أبي

رَغِبتَ إليَّ في أن أعيش للغُنى - فعِشتُ.

ورَغِبتَ إليَّ في أن أخلص للنحو - فله خلصتُ.

وحين جِئتُ ألقاكَ بثمرة رَغْبتِك - كنتَ قد لقيتَ ربَّكَ.

فلتكنْ هذه الثَّمرةُ باكورةً لناليات تخلِّد ذِكرَكَ.

ابنك

يوسف أحمد المطوع

صفر ١٤٠١ هجرية

يناير ١٩٨١ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة تعريف

بقلم الأستاذ إبراهيم الأبياري

من حق هذا العمل الطيب ، الذى قصد فيه وجه الله والعلم ، أن يعرف به ، ومن حق هذا الدارس المحقق الدكتور يوسف أحمد المطوع ، الذى حمل عبئاً قل أن يحمله إلا صابر مجاهد ، أن يعرف به .

فهذا العمل هو بعث لكتاب التوطئة فى النحو ، بعد أن عدت الأيام على نسخه فلم تذر منها إلا واحدة ، كانت هى الأخرى عرضة لأن يأتى عليها الدهر ، فلقد أدركها الأخ الباحث المحقق وقد لعب البلى بأجزاء منها .

والنحو فى هذه الأيام الانصراف عنه أكثر من الإقبال عليه ، مع خطره وعظيم شأنه ، وما أنا بصدد أن أزيد القارئ عنه أنه العلم الذى به تنضبط اللغة وتحفظ أسسها ، وأن العناية بدوسه لو بقيت موصولة على نحو أعمق وأشمل لذللت عقبات ويسرت صعاب ، وأن هذا التذليل وذاك التيسير قد يجمعان الناس على الأخذ من النحو بحظ أوفى يقيم الألسنة ، فستقيم لنا لغتنا التى لا وحدة لنا حقة إلا بها :

فإذا ما أنسنا فى باحثنا من يخص نفسه بدراسة فى هذا العلم ، أنسنا فيه هذا المعنى السامى ، البعيد فى سموه ، إذ هو جهاد فى ميدان لا ابتغاء فيه لعرض ، بل هو لذلك المعنى النبيل الذى ذكرته لك من سعى وراء التمكين للأسس الأولى من أسس الوحدة ، وراء التمكين للغة يُكاد لها من أكثر من ناحية كيداً يراد به بلبلتها ليلفظها بعد تلك البلبلة المتكلمون بها وينطوون تحت ألوية متباينة للغات مختلفة ، فإذا هم أمم لا أمة .

وهذه الرغبة الخالصة فى هذا العمل الخالص انتهى الابن عن الأب ، فإذا هو على الدرب الذى مهده له الأب . فكما كانت هذه الرغبة عند الأب عن وعى وبصر ، كذلك هى عند الابن عن وعى وبصر .

وسوف تقرأ هذا الكتاب كتاب التوطئة ، وسوف تعرف كم أضاف به إلى علم النحو ، كما سوف تعرف كم من الجهد بذل ، وكم من العناء احتمل ، وكيف كان موفقاً فى كل ما حاول .

والشلوبينى صاحب هذا الكتاب هو الإمام الأندلسى أبو على عمر بن محمد ، وما كنت لأحدثك عنه بعد ذاك الحديث المستفيض الذى عرضه الدكتور يوسف أحمد المطوع ، ثم ما كنت لأحدثك عن كتابه التوطئة ، إذ سوف يطالعك به هذا الجهد المشكور ، وسوف تشاركنى لا شك رأيى فى صاحبه .

وحسبى عن هذا الجهد أن أشير إلى مايلقاه الباحث المحقق حين يكون معتمده على نسخة وحيدة ، ثم حين يكون موضوع الخطية علم النحو .

ولكى تعرف معى الباحث ورغبته أحب أن أسوق لك شيئاً مما قاله فى تمهيده ، يقول :

« وقد أردت إحياء إحدى مؤلفات النحو العربى وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست فى متناول القراء والباحثين .

وأردت إلى هذا شحذ همم كثير من الدارسين فى نشر ماتبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربى ، الذى مازال مخطوطاً ، حفظاً له من الضياع .

وفى الحق إننا فى حاجة لأن تكون بين أيدينا دراسة كاملة لعلم النحو ، تجمع أولا هذا التراث المغربى إلى جانب التراث المشرقى ، فلكل بيئة إملاء ، وما أحوج اللغة التى تظل بيئات مختلفة ، أن تقابل بين آراء البيئات ، وإن اللغة لسان الكل بحق ، على شريطة ألا يخرج إملاء بيئة ماعلى الأصل خروجاً ناقضاً ، وماأظن ذلك وقع ، ولكنها تأويلات وتعقيبات وتعليلات ، هى من مظاهر فلسفات تلك البيئات .

وبعد ألا ترى معى أنى لم أكن مغالياً حين قلت إن الدكتور يوسف كان مجاهداً ، وإنه اختار أشق الميادين لجهاده ، وتلك حال من أراد للغته السلامة ، ثم لأمته الكبرى أن تجتمع على لغتها ، لتضمن وحدتها .

فما أحق العمل الطيب بكل تعريف ، وما أحق صاحبه الدكتور يوسف أحمد المطوع بكل تقدير .

ابراهيم الأبيارى

القاهرة :
صفر : ١٤٠١ هـ
يناير : ١٩٨١ م

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين .

وبعد :

فإن العاشق لعلم النحو ، والقارئ لكتبه قل أن يتصحف كتابا فى النحو مهما قصر ، إلا واسترعى انتباهه اسم الشلوبينى ، ففى كل مشكلة له رأى ، وفى كل معضلة له تفسير ، هذا إلى أننا حين نطالع بعض مؤلفات الأندلسيين فى القرن السابع ، التى بين أيدينا ، أمثال مؤلفات ابن مالك ، وابن عصفور ، واللبلى ، وابن الضائع ، وأبى حيان النحوى ، تلك النجوم البارزة فى سماء النحو ، التى غصت المكتبات المتخصصة فى جميع أنحاء العالم بها .

أقول إننا حين نطالع معظم مؤلفات هؤلاء نجد أن جلهم من تلاميذ الشلوبينى ، أو ممن يمتون إلى مدرسته بصلة .

ولقد كان حظ أستاذنا الشلوبينى دون تلاميذه فى انتشار مؤلفاته ، وفى جمع شعث آرائه فى مؤلف واحد ، فلقد فقد منها ما فقد ، كشرحه على المفصل ، وشرحه على كتاب سيبويه ، والقوانين ، وانزوى ما بقى منها فى أركان دور الكتب ، منتظراً جهد الدارسين ، مترقباً همم المتخصصين .

من أجل هذا قمت بهذه الدراسة ، مستلهما من صبر أستاذنا الشلوبينى الصبر ، ومن روح كفاحه العزم ، مهما تكن وعورة الطريق .

فلقد صابر الشلوبينى زهاء الستين عاماً يرفع لواء المعرفة ، ويبث نورها فى جنبات الأندلس ، فلم يكن مجلسه خاصا لتثقيف شبان إشبيلية ، بل كان على حد تعبير ابن سعيد « غاصاً بالبادية والغرباء من الآفاق »(١) ، فهو

---

(١) اختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى (ص : ٥٣)

يدرس ويحاضر الطلاب من ناحية، ويناظر المتأدبين والعلماء من ناحية أخرى، ثم يشرح ويؤلف الكتب فيما يقى له من وقت ، فمن روح هذا الصبور استمددت المثابرة والصمود على مالقيته من عناء فى هذه الدراسة طيلة عامين كاملين .

ولقد كان لنشأة الشلوبينى ، وتاريخ حياته العلمية ، وتدوين شعره ، ورصد مساجلاته ، كان لذلك كله حظ مؤلفاته من قلة الذيوع والانتشار ، فإنا نجد الكثرة من الكتب التى انتهت إلينا من أخباره — كاختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى لابن سعيد ، وتلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم ، وكتاب إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبى المحاسن اليمنى — منها ما يسكت عن ذكره ، ومنها ما يورد عنه القليل ولا يستطرد ، ومنها ما يشير الى أنه سيضمن أخباره كتاباً جديداً ، أمثال ذلك ماجاء فى كتاب « الجمع المثناة فى أخبار اللغويين والنحاة » لابن مكتوم، فنجد ابن مكتوم بعد ما ذكر أخباراً قصيرة متفرقة عنه فى كتابه « تلخيص أخبار النحويين واللغويين » يقول فى نهاية حديثه عن تلاميذه : « وأخذ عنه عالم لايحصون » وعند تسمية شيوخه وذكر طرف من أخباره وأحواله « أذكرها إن شاء الله تعالى ، فى تاريخى المسمى بالجمع المثناة فى أخبار اللغويين والنحاة »، أعان الله على اتمامه »(١) .

وتقصيت ماجاء عن هذا الكتاب فى كشف الظنون فوجدته يقول : «الجمع المثناة فى أخبار اللغويين والنحاة لتاج الدين أبى محمد أحمد بن عبدالقادر ، المعروف بابن مكتوم ، المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، قيل هو كتاب كبير فى نحو عشر مجلدات لكنه لم ينشر ، وبقى فى المسودة فتفرقت »(٢) .

وهكذا قدر لى أن أدرس شخصية عدت سيرتها الآفاق، وشهد بفضلها

---

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص : ١٦٥) .
(٢) كشف الظنون (المجلد الأول : ٥٩٩) .

كل الدارسين والمؤرخين ، ولكنهم إذ عرفوا فضله ، وشهدوا بغزير علمه ، ووقفوا على كثير من أخباره، أحجموا عن ذكر شيء منها ، إلا النزر اليسير. فظلت مساجلاته ومناقشاته وأشعاره حبيسة فى مخيلاتهم ، ومن غير أن يسطروها فى كتبهم ، مع أنها لعمرى مادة دسمة للنشر .

وأنى لأرجو أن تكون دراستى هذه باقة عرفان لرجل وهب اللغة العربية كل جهده وأعطاها كل وقته .

ولقد تحدثت فى التمهيد للبحث بإيجاز عن الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية فى عصره ، وأشرت فيها عن مكانة النحويين بين علماء الأندلس فى القرن السابع ، حيث يقول المقرى : « والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة حتى إنهم فى هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا بزداد مع هرم الزمان إلا جدة ، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه ، وكل عالم فى أى علم لا يكون متمكناً من النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء »(١) .

ثم أوضحت هدفى من هذه الدراسة وسبب اختيارى للتوطئة موضوعاً لبحثى . ثم قسمت البحث إلى قسمين : يحوى القسم الأول بابين ، وكل واحد منهما ثلاثة فصول .

فتحدثت فى الباب الأول عن حياته ونشأته وثقافته العلمية ومكانته بين علماء عصره ، ثم أوردت تعريفات بأساتذته وطرفاً من أخبار تلاميذه الذين جاوزوا فى استقصائى السبعة والعشرين، وإن كانوا فى الواقع لا يحصون عداً على حد تعبير ابن مكتوم(٢) .

أما الباب الثانى فقد كان حديثى فيه عن كتاب التوطئة ، ولقد درست فى هذا الباب دراسة مقارنة بين شراح المقدمة الجزولية ، التى تحدث عنها

---

(١) نفح الطيب (١ : ٢١)

(٢) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص : ١٦٥)

صاحب كشف الظنون ، فقال : « المقدمة الجزولية فى النحو ، وهى المسماة بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى البربرى النحوى المتوفى سنة سبع وستمائة ، وأغرب فيها ، وأتى فيها بالعجائب ، وهى فى غاية الإيجاز مع الاشتمال على شىء كثير من النحو ، لم يسبق إلى مثلها ، فشرحها جماعة من الفضلاء ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، فإنها رموز وإشارات ، وقال بعضهم: « ليس فيها نحو ، إنما هى منطق ، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها »(١) .

ولقد شرحها وصنف فيها ما يربى على الثلاثة عشر عالما ، وقد أخذت منهم علم الدين اللوقى مثالا لشراح المقدمة الجزولية فى شرحه المسمى : المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ، ثم قارنت بينه وبين شروح الشلوبينى ، وأوضحت كيف نقل عن الشلوبينى فى مواضع كثيرة ، مما يوضح فضل الشلوبينى على شراح المقدمة ، وقد حاولت أن أجلو تاريخ النسخة وأن أبرز مكانة النوطئة ، وما يمكن أن تفيده فى حقل النحو .

ثم جاء القسم الثانى للنص والتعليق عليه ، وقد كنت جريصاً على أن أظهر النص بصورته الأصلية كما وضعه مؤلفه مستعيناً بمصادر كثيرة من التى تزخر بآراء الشلوبينى :

والله سبحانه هو الموفق وإليه قصد السبيل .

د . يوسف أحمد المطوع

صفر ١٤٠١ هـ

يناير ١٩٨١ م

---

(١) كشف الظنون (المجلد الثانى) : ١٨٠٠

تمهيد

وينتظم :

(ا) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

(ب) الشلوبيني والنحاة

(جـ) هذه الدراسة

تمهيد

(أ)

الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية

منذ أن أتى الملك عبد الرحمن الناصر بالأندلس إلى سنة ٣١٦هـ ولقب بالخليفة، حاول أن يأخذ بأسباب تقوية دولته على غرار الدولة فى المشرق، وتطلع إلى أن ينهض بالناحية الثقافية، ويضيء جنبات الحياة بنور المعرفة كى يضمن لهذه الدولة البقاء.

حتى إذا ماصارت الخلافة بالأندلس إلى ابنه الحكم بن عبد الرحمن سنة ٣٥٠ هـ نهج نهج أبيه وكان محباً للعلم والعلماء يستقدمهم من البلدان ويحسن إليهم ليرغبهم فى البقاء فى الأندلس ليفيد الناس من علمهم، فكتب إلى أبى على القالى يرغبه فى الوفود عليه لما له من مكانة علمية، فقد أجمع المؤرخون على أنه كان أحفظ أهل زمانه، وفوق ذلك فقد عرف بسعة الاطلاع فى العلم والرواية وطول الباع فى اللغة وفنونها. ولقد شارك القالى فى نشر المعرفة والعلوم مشاركة فعالة.

هذا إلى من نزح إلى المشرق من طلاب العلم فى الأندلس طلبا لمزيد من المعرفة، وأملا فى إرساء ثقافة متكاملة الأطراف، فى شتى العلوم.

وإن ما يعنينا هنا أن نتحدث عن نشأة النحو فى الأندلس، وليكن حديثنا عنها بإيجاز.

بدأ النحو فى الأندلس بدراسة قطعة مختارة، فيها لفظ غريب يشرح، ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذى نراه فى الكامل للمبرد (٢١٠ - ٢٨٦ هـ) وفى أمالى القالى (٢٨٨ - ٣٥٦ هـ)، ثم ألفوا نحواً فى مسائل

جزئية ، كما فعل أبو على القالى نفسه فى « فعلت وأفعلت » و « المقصور والممدود » وكما فعل ابن القوطية محمد بن عمر الأندلسى (٣٦٧ هـ) فى كتابه « الأفعال »(١) .

وحين انتقل كتاب الكسائى على بن حمزة (١٨٩ هـ) إلى الأندلس، تكونت جماعات أشبعته بحثاً ودراسة ، وشغل به الدارسون ، إلى أن استجلب « الكتاب » لسيبويه عمرو بن عثمان (١٤٨ — ١٨٠ هـ) ، الذى يعتبر بحق المدرسة الفعلية للنهضة الأندلسية النحوية ، حيث شرحه أكثر من شارح ، وعكف على دراسته أكثر من عالم .

وقد تكاملت للنحو الأندلسى سمة خاصة ، وبدأت الدراسة والنهضة تؤتى ثمارها ، وأخذت المدرسة الأندلسية النحوية مكانها الراسخ بجانب المدارس النحوية المعاصرة ، فألف الأندلسيون حينذاك فى النحو من حيث هو كل يشمل جميع الأبواب ، وظهر إلى النور نتاجهم فكانت مؤلفات الجزولى عبد الرحمن بن عثمان (٧٤٠ هـ) وابن خروف النحوى على محمد ابن على (٦٠٩ هـ) وغيرهم من العلماء الأفذاذ تكشف عما وصلت إليه النهضة النحوية فى الأندلس .

ثم جدت اعتبارات سياسية حيث تقلصت الدولة الأموية واستقل كل أمير بولاية ، فأصبح كل منهم يحاول أن يجمع عدداً أكبر من العلماء فى امارته ، وفوق ذلك ، فهو يغشى مجتمعاتهم ، ويثير الحماس فى مناقشاتهم ، بل يقربهم إليه ، فيعمر مجلسه بالعديد منهم ، فكانت الندوات الأدبية أشبه بمؤتمرات ثقافية صغيرة متخصصة .

وقد كانت للنحو والنحويين المكانة المرموقة فى هذه المجتمعات ، وفى ذلك يقول المقرى : « والنحو عندهم فى نهاية من علو الطبقة حتى

---

(١) ظهر الإسلام (٢ : ٩١)

إنهم فى هذا العصر كانوا فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه ، لايزداد مع هرم الزمان إلا جدة ؛ وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه ، وكل عالم فى أى علم لايكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لاتخفى عليه الدقائق ، فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء(١) .

ولا غرو إذن بعد أن أخذ النحو تلك المكانة المرموقة أن ينبغ فيه العديد من العلماء ، وأن يحظى بدراسة تصل فى مستواها الحقيقى إلى مستوى نحو المشارقة .

وفى أواخر القرن السادس تربع على عرش النحو فى إشبيلية أستاذنا الشلوبينى ؛ موضوع هذا البحث ، دون منازع أو مدافع ، ويكفيه فخراً ، ويكفينى عناءً للتدليل على علو مكانته ، أن يكون من بين تلاميذه ابن عصفور(٢) ، والدبلى(٣) ، وابن الضائع(٤) ، وأبو حيان التوحيدى .

وقد كان إلى جانب ذلك مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة ، قائماً بمعرفتها وضبطها ورواياتها ؛ عامراً بذلك غدوته وأصيله .

يقول ابن سعيد : « قرأت عليه منها الكامل للمبرد ، وديوان أبى الطيب ، سمعت غيرى يقرأ عليه غير ذلك ، وهو فى جميعها كالعارض الطيب ؛ إلا أن النحو كان الغالب عليه ؛ والجلب من أفكار البلاغة إليه . وله فيه تصانيف مذكورة ، منها التوطئة »(٥) .

وقد ظل الشلوبينى متصدراً لعلماء عصره يعلم ويثقف ، ويشارك فى تطوير النحو الأندلسى حتى منتصف القرن السابع حيث وافاه الأجل المحتوم ، فرحمه الله رحمة واسعة ، وجزاه عن النحو وأهله خير الجزاء .

---

(١) نفح الطيب (١ : ٣٢١)
(٢) أنظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .
(٣) انظر ترجمته (فهرست هذا الكتاب) .
(٤) انظر ترجمة (فهرست هذا الكتاب) .
(٥) اختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى (ص : ٥٣)

(ب)

الشلوبينى والنحاة

والشلوبينى اسم ملأ المؤلفات النحوية ، وخصوصاً ما ألف منها بعد القرن السابع ، فكتاب أوضح المسالك لابن هشام ، الذى يدرس فى أولى مراحل الدراسة ، وهو من أوجز الكتب النحوية ، يتردد فيه ذكر الشلوبينى .

وهناك نماذج من بعض الكتب التى ملأتها آراء الشلوبينى أسوقها قبل أن أذكر سبب اختيارى للتوطئة موضوعاً لبحثى .

فى المغنى مثلا ، فى معرض حديثه عن (أن) الزائدة ، وبعد أن أورد قوله تعالى : (ولما أن جاءت رسلنا لوطا سىء بهم(١) ، : « وقال الشلوبينى : لما كانت (أن) للسبب فى : جئت أن أعطى ، أى للإعطاء ، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجىء وتعقبه ، وكذلك فى قولهم : أما والله أن لو فعلتَ لفعلتَ ، أكدت (أن) ما بعد (لو) ، وهو السبب فى الجواب . وهذا الذى ذكراه(٢) لايعرفه كبراء النحويين »(٣) .

ويقول صاحب المغنى فى مكان آخر ، فى الحديث عن (إذ) ، بعد أن أورد البيت التالى :

استقدر الله خيراً وارضَيَنّ به ... فبينما العُسر إذ دارت مياسيرُ(٤)

---

(١) سورة هود : ٧٧

(٢) يعنى أبا حيان والشلوبينى ، فقد ساق ابن هشام رأيا لأبى حيان قبل رأى الشلوبينى .

(٣) مغنى اللبيب (١ : ٣)

(٤) البيت لسبان بن لبيد العذرى (المعمرين : ٤)

وهل هي ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف توحيد ، أي زائد . » وقال الشلوبيني (إذ) مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في : بين ، وبينما ، لأن المضاف إليه لايعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و (إذ) بدل منهما »(١) .

وفي البحر المحيط لأبي حيان ، في معرض تفسيره لسورة الجاثية : (حم ، تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم ، إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين ، وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون)(٢) .

قال : « ومن أجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض أجاز في (وما يبث) أن يكون معطوفاً على الضمير في (خلقكم) ، وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش ، وهو الصحيح ، واختاره الأستاذ أبو علي الشلوبيني »(٣) .

وقد تردد ذكر الشلوبيني في أكثر صفحات البحر المحيط مسبوقاً بلفظ « الأستاذ » شاهداً على فضله وواسع علمه وإقرارا بتتلمذه على يديه .

وقال ابن الضائع ، في معرض حديثه في باب التصغير ، عن تصغيره نحو : مُسَرْوَل ، ومُهَوْمَ : « وزعم الأستاذ أبو علي وقت قراءتي عليه هذه المسألة في (الإيضاح) أن النحويين مختلفون في هذه المسألة ، فمنهم من لا يبقي حرف المد إذا تحرك ، بل يجريه مجرى الصحيح الزائد فيحذفه ،

---

(١) مغني اللبيب (١ : ٨٨) :

وعلى سبيل المثال لا الحصر : فقد ورد ذكر الشلوبيني في المغني في الصفحات التالية : ١٥ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٢٢١ ، ٢٨٣ ، ٣٠٢ ، ٣٨٤ ، ٤٥٠ ، ٤٨٨ ، ٥٨٣ ، ٧٧٢ .

(٢) سورة الجاثية : ١ — ٤ .

(٣) البحر المحيط (٨ : ٤٣) .

فيقول فى تصغير « مُسَرْوِل » : مُسيْرِل ، لأنه باتفاق متحرك يخرج عن أمثلة التصغير ، قال : وحذاق النحويين ، كأبى على الفارسى وغيره ، وهو مذهب سيبويه ، يمكنه فيتوصل إلى إثباته بذلك: مُسيرْيل ، والأولى ترك الحذف أو تقليله ما أمكن قال : فالواجب فى تصغير « مهوم » : مهيم ، ولا تحذف من : هوم الرجل ، إذا نام ، فهو مهوم ، وقال وقت قراءتى عليه هذه المسألة من كتاب سيبويه « مُهَيِّم » فى تصغير « مُهَوِّم » لأن هذه الواو رابعة زائدة » (١) .

وقال فى معرض حديثه عن «لو» : « وقد كان الأستاذ أبو على يقول : إن « لو » ليست موضوعة للدلالة على الامتناع بل مدلولها ما نص عليه سيبويه من أنها تقضى لزوم جوابها لشرطها فقط »(٢) .

وتحتل آراء الشلوبينى فى شرح الجمل معظم صفحاته .

أما السيوطى فقد انتثرت آراء الشلوبينى فى مؤلفاته ، فها هو ذا فى (همع الهوامع) ، فى معرض حديثه عن الجمل ومحلها ، يقول :

« والقول بأن المفسرة لا محل لها ، وهو المشهور . وقال الشلوبينى : وإنه ليس على ظاهره ، والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ، فان كان المفسر له موضع فكذلك هى وإلا فلا ، ومما له موضع قوله تعالى: (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم)(٣) ، فقوله (لهم مغفرة) فى موضع نصب ، لأنه تفسير للموعود به ، ولو صرح بالموعود به لكان منصوبا . وكذلك :

(إنا كل شىء خلقناه) (٤) فـ(خلقناه) فسر عاملاً فى (كل شىء)

---

(١) شرح الجمل (١ ١٢٣) .
(٢) شرح الجمل (١ : ٢٨٥) .
(٣) سورة المائدة : ٩ .
(٤) سورة القمر : ٤٩ :

وله موضع ، كما للمفسر ، لأنه خبر ،وهذا الذى قاله الشلوبينى هو المختار عندى » (١) .

ثم نراه أيضاً يكرر آراء الشلوبينى فى أكثر من موضع فى كتابه « الهمع » .

أما فى « الأشباه والنظائر » فقلما تخلو صفحة من صفحاته من ذكر الشلوبينى ، وخصوصاً الجزء الأول منه ، وعلى سبيل المثال : يقول فى معرض حديثه عما استغنت العرب فيه عن لفظ بلفظ :

« وقال الشلوبينى : استغنوا عن تثنية : أجمع ، وأبصع ، وأبتع ، فى باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع « امرىء » بقولهم : قوم »

وقال أيضاً : « كأن العرب استغنت عن الجزم بـ(كيف) بالجزم عن غيره ، مما هو فى معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشىء عما هو فى معناه ، كأن هذا عنوان ليكون ذلك ، كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلا . كما فعلوا فى الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء فى (اللاتى) فقالوا : اللتيا ، واستغنوا بذلك عن (اللويتيا) فى تصغير (اللاتى) لعدم تمكن التصغير فى الأسماء المبهمة » (٢) .

وفى موضع آخر فى حديثه عن أن الاسم أصل الفعل والحرف ، يقول :

« قال الشلوبينى : ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على أنه أصل وأنهما فرعان » : « وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن الكلام المفيد لايخلو من الاسم أصلا ، ويوجد كلام مفيد كثير لايكون فيه

---

(١) همع الهوامع (١ : ٢٤٨) :

(٢) الأشباه والنظائر (١ : ٥٢) .

فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم فى الكلام ، وفرعية : الفعل والحرف فيه ، وأيضاً فان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لايكون إلا مخبراً به ، والحرف لايخبر به ولا يخبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثة ، هو الذى يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف ، دل ذلك على أنه أصل فى الكلام دونهما » (١)

وقال السيوطى : فى معرض حديثه عن التركيب .

وقال الشلوبينى فى (شرح الجزولية) : « ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من(لا) و (أن) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله ، قال : وللخليل أن يقول رداً على من قال (الأصل عدم التركيب) : مأخذنا تقليل الأصل ما أمكن لاتكثيرها ، لذلك لم تقل فى (ضرب ، ويضرب ، ونضرب ، وأضرب وتضرب ، واضرب ، وضارب ومضروب ، وضروب) :إنها أصول كلها ، بل جعلنا واحداً أصلا والباقى فروع عليه » .

وقال أيضاً : إذما مركبة من (إذ) ، التى هى ظرف لما مضى من الزمان و(ما) ،وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفية ، وإلى أن صارت تعطى الزمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزمان الذى كانت تدل عليه » .

وقال أيضاً : قيل إن (مهما) أصلها :مه، التى بمعنى :اكفف ، ضمت إليها (ما) ، فتركبا فصارا كلمة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط . ولهذا نظائر كثيرة ، فاذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل إن أصلها (ما) الشرطية ضمت إليها (مه) الزائدة (٢) :

---

(١) الأشباه والنظائر (١ ، ٥٣)

(٢) الأشباه و النظائر (١ : ٩٨) .

وقد انتشرت آراء الشلوبينى فى الأشباه و النظائر ، وعلى سبيل المثال لاالحصر فقد جاء ذكر الشلوبينى فى الجزء الأول منه فقط فى الصفحات التالية : ١٨ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٣٢ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٢٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٣١ ، ٣٣٣

و قصدت من سوق تلك النماذج كلها أن أوضح إلى أى مدى كانت مشاركة الشلوبينى فى تبسيط النحو و شرح مشاكله ، فهو لايقل عن أى عَلَم نشر على الملأ نتاجه . و ظهر بين الناس تاريخ حياته .

ولكن القارئ العربى ، أو الدارس لعلم النحو ، إذا ما أراد أن يقف على نتاج هذا العَلَم ، وعلى تاريخه الفكرى ، ومكانته العلمية ، فانه سيعرِّج فى سبيل ذلك على كثير من المؤلفات يلتقط خبراً قصيراً هنا ، وحديثاً موجزاً هناك : بل إن عليه إذا ما أراد ذلك أن يذهب إلى دور الكتب أو متاحف المخطوطات حتى يحقق بعض مايريد بعد تعب أكيد ، لأنه يقرأ فى مخطوطات لم تمسها يد التحقيق بالتهذيب والتنقيح و الفهرسة .

ولما كان من أيسر مظاهر الوفاء لعَلَم من أعلام العربية الأفذاذ ، أن ينشر على الناس تاريخه العلمى ، وطُرَف من أخباره و نشأته و بعض من إنتاجه الفكرى فى صورة التوطئة .

لذا قمت بهذه الدراسة .

هذه الدراسة

وأحببت فى هذه الدراسة :

أولا : أن أسجل تاريخ الشلوبينى علماً من أعلام النحاة الأفذاذ ، وأن أجمع كل ما كتب عنه فى كتاب مرجد .

ثانياً : إحياء إحدى مؤلفات تراث النحو العربى وإخراجها إلى النور ، بخاصة أنها نسخة وحيدة ليست فى متناول القراء والباحثين .

ثالثاً : وهى قضية عامة ، إظهار الحاجة إلى شحذ كثير من همم الدارسين فى نشر ماتبقى من إنتاج علماء الأندلس والمغرب العربى ، والذى مازال مخطوطاً ، حفظاً له من الضياع .

ولا شك أنه مجال رحب يُشبع نهَمَ الطموحين ، و يفيد منه كثير من المتخصصين .

فذا ماوجد القارئ بعض ماينشده عن الشلوبينى فى دراستى هذه ، وإذا ماوجد الدارس بغيته فى التوطئة ، فهو حسبى وكل غايتى .

، قد قسمت هذه الدراسة إلى قسمين :

القسم الأول وهو يحوى بابين ، وكل باب ثلاثة فصول .

تحدثت فى الباب الأول عن الشلوبينى : نشأته وثقافته ومكانته العلمية ، ثم عن شيوخه وتلاميذه .

أما الباب الثانى فكان الحديث فيه عن كتاب التوطئة ، درسته دراسة مقارنة بينه و بين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلا قارنت فيه بين التوطئة والمقدمة ، وكيف أن الشلوبينى أظهر فى هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لاتبارى

ثم جاء القسم الثانى حاوياً النص وتعليقاته .

أما الباب الثانى فكان الحديث فيه عن كتاب التوطئة ، درسته دراسة مقارنة بينه وبين الشراح الآخرين للمقدمة الجزولية ، وحاولت أن أضرب أمثلة من الشروح الأخرى ، ثم عقدت فصلا قارنت فيه بين التوطئة والمقدمة ، وكيف أن الشلوبينى أظهر فى هذا الكتاب ثقافة واسعة ودراية لا تبارى .

ثم جاء القسم الثانى حاوياً النص وتعليقاته .

القسم الأول

وينتظم بابين :

١ ـ الباب الأول : الشلوبيني

٢ ـ الباب الثاني : كتاب التوطئة

الباب الأول

الشلوبيني

ينتظم فصولا ثلاثة

(أ) الفصل الأول : نشأته وثقافته

(ب) الفصل الثانى : إنشاؤه النحو وشيوخه

(جـ) الفصل الثالث : مكانته وتلامذته ومؤلفاته

الفصل الأول

نشأته وثقافته

(أ) نسبه :

هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي الأندلسي ، المعروف بالشلوبيني .

والشلوبيني ، نسبة إلى حصن شلوبينية(١) بجنوب الأندلس ، ويسميه الإسبان(٢) الآن (Salobrena) ، يقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط ، وهي قرية من قرى إشبيلية ؛ وهي تقع غربي مدينة موتريل ، وشرقي المنكب .

وقال ياقوت : « حصن بالأندلس من أعمال اكورة البيره (٣) » .

وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء النسب ، فقال : الشلوبين ، وهي تعني بلغة الأندلس : الأشقر والأبيض(٤) .

---

(١) انظر : تاريخ المستشرقين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي إلى سقوط الخلافة (ص : ٩٣)

(٢) معجم البلدان (شلوبينية)

(٣) وبفتح الشين المثلثة وضم اللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها (ونيات الأعيان) وقال ياقوت : « بفتح أوله وبعد الواو الساكنة باء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت ونون مكسورة وياء أخرى خفيفة مثناة من تحت » .

وضبطت فيه اللام ضبط قلم بالضم ، وكذا ضبطت في صفة جزيرة الأندلس . وهذا يخفق واسمها بالإسبانية .

(٤) انظر : أعلام النبلاء (١٣ : ٢٧٢ - ٢٧٣)

وقال ابن عبد الملك : وسأله أبو محمد الخزار عن هذه التسمية ، وهي إلى شلوبين أو إلى شلوبينية فقال في يوم أشقر أزرق .

ويبدو أن هذا هو الأرجح ، إذ يقول الحميري في الروض المعطار ، في وسم شلوبينية : «ولعل الأستاذ أبا علي الشلوبين منسوب إليها» .

(ب) مولده ووفاته :

ولد أبو علي سنة اثنتين وستين وخمسمائة ، بأشبيلية ، وكانت وفاته ، رحمه الله ، ليلة الخميس الخامس عشر من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة ، عن ثلاث وثمانين سنة (١) .

(ج) نشأته وثقافته وشعره :

وثمة روايتان ، أولاهما تذكر أن والد الشلوبيني كان خبازاً بإشبيلية(٢) والثانية تروي أن أباه كان خادماً (٣) عند ابن الجد (٤) .

وعلى كل فإن الروايتين تتفقان على أنه كان من أسرة متوسطة الحال ولم يكن من طبقة غنية أو ذات مكانة عالية .

ويقول ابن سعيد : «فأنفت نفسه من صنعته ، وانحرفت همته عن حرفته ، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه» (٥) فكانت حرفة والده ، مع علو همتـه ، سبباً من

---

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٧٤)

(٢) أنظر ـ اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى (ص : ٥٣)

(٣) انظر ـ سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢٧٣ ـ ٢٧٤) .

(٤) الحافظ أبو بكر بن الجد .

(٥) اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى (ص : ٥٣)

الأسباب التي أوقدت فيه روح التمرد على وضعه ، ومازال يخطو خطا حثيثة في سبيل تحصيل العلم ، وينقلب على أيدي كبار علماء عصره ، وحفاظ زمانه حتى استوى عوده ، ونضجت عقليته ، وأصبح له الحق كل الحق في أن يفاخر بمكانته العلمية التي وصل إليها ، حيث يقول :

ولو لم تكن لي أعراق لها كرم ... ولم يكن في رجال الأزد لي سلف
لكان في سيبويه الفخر لي وكفى ... بذاك فخراً فكيف العلم والشرف
فالحمد لله حمداً لا انصرام له ... وكل ذي حسب في مثل ذا يقف(١)

وقد ذكر كثير من المؤرخين أنه كان قارضاً للشعر ، ذواقة للأدب . يقول ابن سعيد : « وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة ، قائماً بمعرفتها وضبطها ورواياتها ، عاملاً بذلك غدوه وأصيله ، قرأت عليه منها الكامل للمبرد ، وديوان أبي الطيب ، وسمعت غيري يقرأ اليه غير ذلك ، وهو في جميعها كالعارض الطيب »(٢) .

ثم يضيف ابن سعيد : وكان له نظم اشتهر ، منه قوله في صبي اسمه قاسم ، وهو مما سمعته منه وكتبته للإغراب بمنزعه :

ومما شجا قلبي وقضّ مضاجعي ... هوى قد قلبي إذ كلفت بقاسم
تمشقته جهدي فكان لشقوتي ... وطول عنائي قاسياً غير راحيم
وكنت أظن الميم أصلاً فلم تكن ... وكانت كيم ألحقت في الزراقم

والزراقم : الحيات ، والمراد أنه قاس »(٣) .

وقال ابن خلكان :

---

(١) اختصار القدح المعلى في التاريخ المعلى (ص : ٥٢) .
(٢) اختصار القدح المعلى في التاريخ المعلى (ص : ٥٣) .
(٣) اختصار القدح المعلى في التاريخ المعلى (ص : ٥٤) .

« وقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء ، وكل واحد منهم يقول : ما يقاصر الشيخ أبو على الشلوبينى عن الشيخ أبى على الفارسى ، ويغالون فيه مغالاة زائدة »(١) .

وقال ابن الزبير :

« وكان الأستاذ أبو على — رحمه الله — إماماً فى علم العربية غير مدافع . وهو آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره . كان بارعاً فى التعليم ناضجاً . أبقى الله به ما بأيدى أهل المغرب من العربية »(٢) .

وقال السيوطى :

وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلا وقرأ عليه أو استند وإلى بواسطة إليه ، وله .

قالوا حبيبك مائتات قلت لهم نفسى الفداء له من كل محذور
يا ليت علته بى غير أن له أجر العليل وأنى غير مأجور

ثم يقول : « كذا نسبهما إليه الصفدى ، ونسبهما بعد ذلك لمحمد البيدق »(٣).

وقال ابن العماد :

« وكان أسند من بقى بالمغرب ، وكان فى العربية بحراً لا يجارى ، وحبراً لا يبارى ، قياماً عليها : واستبحاراً فيها »(٤) .

وقال ابن سعيد :

« وشعره ، على تقدمه فى العربية ، نهاية فى التخلف »(٥).

---

(١) وفيات الإعيان (٣ : ٢٢٢) .
(٢) ذيل الصلة (ص : ٧) .
(٣) بغية الوعاة (٢ : ٢٢٥) .
(٤) شذرات الذهب (ص ٥ : ٢٣٢) .
(٥) المغرب فى حلى المغرب (ص : ١٢٩) .

ومن اليسير لنا بعد عرض تلك النماذج من كلام المؤرخين أن نقول : إن أستاذنا بجانب مكانته النحوية ، التى سأتحدث عنها إن شاء الله فى الفصل الثالث من هذا الباب ، كان أديباً بارعاً ، ومدرساً متفنناً فى علوم العربية ، فهـو بشرح ديوان المتنبى وبعرض كتاب الكامل ، وبنقد غيرهما بأسلوب العارض المتمكن ، وبطريقة العالم المتبحر فى كل مجال .

إلا أننى حين فتشت عن مزيد من الشعر له فى كل ما عثرت عليه من مراجع ، لم يحالفنى التوفيق ، ولا أدرى أهو قصور فى المراجع التى اندثر منها الكثير ، أم لأن أستاذنا لم تكن له قصائد معروفة ؟ ولعلها كانت محاولات عابرة ، أو تسجيلات لخواطر مفككة ، تبعاً للمناسبات ، كتلك التى تنشد فى مجالس الأصحاب . أو مساجلات الأصدقاء !

(د) عيوبه .

ولعله من الأجدى ، وأنا فى معرض الحديث عن نشأة الشلوبينى وحياته العامة أن أبرز جانباً آخر من شخصيته ، وصفها بعض الكتب بأنها عيوب ، وتصدت للرد عليها كتب أخرى .

١ — فأول تلك العيوب : اللثغة ، فكان يلثغ بالسين المهملة فيجعلها ثاء مثلثة ، فيقول فى (الحسين) مثلا ، الحثين(١) ، يقول المقرى : « أراد مأمون بنى عبد المؤمن ، أبو العلاء ، التوجه إلى مرسية ، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء ، وتكلم فى مجلسه الخطباء ، قام الشلوبينى وقاله دُعاء : نثلمك الله ونثرك . يريد : سلّمك الله ونصرك ، لأنه بلُكنته يرد السين والصاد ثاء ، فكان كما قال ، عاد المأمون وقد ثلم عسكره ونثر » .

---

(١) انظر تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص : ٢٦٣) .
(٢) نفح الطيب (٣ : ٤٩١) .

وهى على ما يبدو من الأسباب جعلته مضرب المثل ورداءة الحديث وركاكة الأسلوب ، مما دفع بالمقرى ، عند الحديث عن خصائص الأندلسيين وانحراف أساليبهم فى تداول كلامهم اليومى أو العادى ، أن يقول : وكل عالم فى أى علم لا يكون متمكناً من علم النحو ، بحيث لا تخفى عليه دقائقه ، فليس عندهم بمستحق للتمييز ، ولا سالم من الازدراء ، مع أن كلام أهل الأندلس الشائع فى الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية ، حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبينى أبى على المشار إليه بعلم النحو فى عصرنا ، التى غرّبت تصانيفه وشرّقت ، وهو يقرىء درسه ، لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذى فى لسانه »(١) .

ومما جعل القفطى يُقرّر قائلاً :

« وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال : لم تكن عبارته بليغة ، وإن قلمه فى التصنيف لأجود »(٢) .

٢ — أما ثانى العيوب ؛ فهى الغفلة :

قال ابن سعيد : « وله حكايات مشهورة فى الغفلة ؛ منها أنه كان ينسخ والشعير إلى جانبه ؛ فينثر الورقة بالشعير فتسود جميعها »(٣) .

وقال الذهبى : « وقالوا كان فيه مع فضله غفلة وصورة بله حتى قالوا : كان إلى جانب نهر ؛ بيده كراس ، فوقع فى الماء ؛ فاغترفه بكراس آخر »(٤) .

---

(١) نفح الطيب (١ : ٢٢١ — ٢٢٢)

(٢) إنباه الرواة (٢ : ٣٣٣) .

(٣) اختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى (ص : ٥٤) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٣ : ٣٤٧) .

وقال أبو محمد اليافعي اليمني : « قالوا : وفيه مع هذه الفضيلة غفلة وصورة بله في الصورة الظاهرة ، حتى قالوا : إنه كان يوماً على جانب نهر ، وبيده كراريس ، فوقعت منه كراسة في الماء وبعدت عنه ، فلم تصل يده إليها ، فأخذ كراسة أخرى وجذبها بها ، فتلفت الأخرى بالماء ، وكان له مثل هذه الأشياء(١) » .

ويأتي بعد كل هؤلاء المقري فيقول ، في معرض حديثه عن نباهة أهل الأندلس وحسن تصرفهم وسرعة البديهة لديهم : « ووقف أبو أمية ابن حمدون بباب الأستاذ الشلوبيني فكتب في ورقة : أبو أمية بالباب ، ودفع الورقة لخادم الأستاذ ، فلما نظر إليها الأستاذ ، نون تاء أمية ولم يزد على ذلك ، وأمر الخادم بدفع الورقة إليه ، فلما نظر فيها أبو أمية انصرف علماً منه أن الأستاذ صرفه ، فانظر إلى فطنة الشيخ والتلميذ ؛ ومع أن الشيخ منسوب إلى التغفيل في غير العلم »(٢) .

٣ — أما ثالث العيوب : فهي حدة الطبع وسب الغير :

يقول ابن سعيد : « واشتهر في أقرانه بحدة الخلق والسب لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، ولا يبالي من وضع فيه لسانه ، شانه ذلك أم زانه ، وفي هذا الشأن يقول ابن عتبة الطبيب ، وكان ربما ألم بمجلس إخوانه إلمام الرقيب :

تجنبْ إنْ رَشَدتَ أبا علىّ ... ولا تقربْه ما بين الأنامِ
وتكتُب نحوهُ إن كنت تأبى ... وتأنفُ همةً سقطَ الكلامِ
تمُد الرجلَ في الإقراء جهلاً ... ويلعنُ سيبويه بلا احتشام
وإنْ باراهُ مُعترض مُحق ... سمعتَ لديه غوغاء الطغام

(١) مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤ : ١١٤) .
(٢) نفح الطيب (٤ : ٩) .

ويضيف ابن سعيد : « واتفق له مع ابن الصابونى الشاعر (١) الحكاية المشهورة ، وذلك أن الشاعر المذكور كان يلقب بالحمار ويغتاظ من ذلك ، فبينا هو ذات يوم يقرأ عليه كتاب الإيضاح ، إذ مرت به مسألة (السمن بالعنوان بدرهم) ، وتشعبت المذاكرة ، إلى أن اغتاظ الأستاذ عليه ، فوجه إليه من صدر مجلسه وقال : يا حماراً ، يا حمارين ، وجعل يصعد هكذا شيئاً فشيئاً إلى أن قال له : يا مائة ألف حمار ، يا ملء الأرض حميراً ، ثم جعل إصبعه فى أذنه ونهق وهو يزحف إليه ، واجتمعت العامة على باب المسجد وكانت حالة مضحكة (٢) » .

وكان أبو العلاء بن المنصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة فى المذاهب فوضع لسانه فى أئمة الفقه ، ومُنع الحضور من حينئذ ، وقيل له : أنت رجل لاتترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو : ونخشى عليك من أن تتعرض لسقط ذلك(٣) .

٤ — أما رابع عيوبه فلم أره إلا عند القفطى ، حيث يقول :

« والذى وقع لى أنه غير عاشق فى هـذه الصناعة ، وإنما يريدها للارتزاق ، وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية(٤) العشّاب الإشبيلى ، وهو أثبت من رأيت وأمكن ، وهو أحد القائلين بمذهب ابن حزم الظاهرى الأندلسى . أخبرنى أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق

---

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد الصابونى شاعر إشبيلية فى عصره ، رحل إلى تونس ثم إلى القاهرة : وتوفى سنة ٦٣٦ هـ (أنظر التذييل : ٦٩ ، والمغرب فى حلى المغرب : ١ : ٢٦٣)

(٢) اختصار القدح المعلى (ص: ٥١ ، ٥٢)

(٣) اختصار المقتبس (ص : ٥٤)

(٤) هو أحمد بن محمد بن مفرج الثباتى ، يكنى : أبا العباس ، ويعرف بابن الرومية كان فقيهاً ظاهرياً متعصباً لابن حزم بعد أن تفقه فى مذهب مالك على أبى الحسين بن زرقون ، توفى سنة ٦٢٧ هـ . (إنباه الرواة : ٢ : ٢٢٢) .

للحجر ابتاع من عمر الشلوبيني الأندلسي « كتاب العالم » في اللغة ، لأحمد ابن أبان بن سيد الأشبيلي الأندلسي ، في أربعين مجلداً ، وهو كتاب غريب عجيب لا يسوغ لعالم عاشق في علم العربيـــة بأن يخرج من يده ، واستدللت بهذا على ما قلت » (١) .

وقد رد على القفطي ابن مكتوم الذي ألف كتاب تلخيص أخبار النحويين واللغويين ، والذي هو في حقيقته تخليص أو مختصر عن كتاب « إنباه الرواة على أنباه النحاة » للقفطي . قال ابن مكتوم :

« لم يعرف القفطي شيئاً من أحوال الأستاذ أبي علي ، وجهل مكانته في علم العربية ، فلذلك ذكر عنه ما كتبناه . وقول القفطي إنه ابتاع لأبي العباس النباتي ، المعروف بابن الرومية « كتاب العالم » ، لابن أبان ، وأنه استدل بذلك على أن الأستاذ أبا علي غير عاشق في علم العربية ، وأنه إنما يريده للارتزاق به ، ليس بشيء ، وهو دليل على جهله بوجوه الاستدلال ، وذلك أن خروج « كتاب العالم » عن يد أبي علي لا يدل على ما ذكره القفطي ، لأن « كتاب العالم » ، وإن كان جليلا كبيراً ففي غيره من أمهات كتب اللغة ما يغني عنه ، وكم من إمام في العربية ، بل في علم اللغة ، لا يدافع ، ليس عنده « كتاب العالم » ، بل ربما لم يقف عليه ، وهذا لا ينكره أحد ، وعلى أنه يحتمل أن يكون الأستاذ أبو علي إنما أخرجه عن يده ، لأن عنده منه غير نسخة ، لأنه كان كثير الكتب جداً ، وقد أرسل إليه بعض ملوك المغرب ، من بني عبدالمؤمن بن علي ، يستهديه شيئاً من كتب العربية ، فأرسل إليه نحواً من عشرة أحمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتابا إلا وعندي منه النسختان والثلاث . فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق بالقفطي ، إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم ، أن ينبه على اسمه ويسكت عما ذكره من ترهات القول » (٢) .

---

(١) إنباه الرواة (٢ : ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص ١٦٢ ، ١٦٣) .

ثم يضيف ابن مكتوم ، رحمه الله ، فيقول :

« وحين وقفت على ما ذكره القفطي ، قلت في غير روية :

إن الشلوبين أبا علي ... أستاذ كل عالم نحري
علامة في فنه إمام ... وقدره في النحو لا يرام
قد شهدت بفضله الدفاتر ... واعترفت بنبله الأكابر
وضربت بمجده الأمثال ... وهجرت لقصده الأطلال
ولم يدع في عصره لمغترب ... في النحو ذكراً لا ولا فن الأدب
فكم وكم له على الكتاب ... وغيره من كتب الإعراب
من طرر كثيرة الفوائد ... وغرر ترعى على القلائد
وكم وكائن حل من إشكال ... وأتحف الطلاب باللآلي
وكم له شرح وكم إملاء ... على علوم العرب العرباء
وكم له من صاحب شهير ... علامة في فنه نحرير
قد طبقوا بذكره الآفاقا ... ونمقوا بدره الأوراقا
ونقلوا عنه علوماً جمة ... جليلة بديعة مهمة
أنتجها عكوفهم عليه ... وحرصهم في أخذ ما لديه
وبحثهم من سر يكتب ... بين يدي مؤدب مهذب
فرحمة الله مع السلام ... عليه من علامة إمام
ما مثلت بعلمه الطروس ... وانتهجت بذكره النفوس(١)

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص : ١٦٤) .

الفصل الثانى

انتماؤه النحوى وأساتذته

لقد أخذ الشلوبينى النحو عن فطاحل زمانه ، كابن زرقون ، ونجبة ، وابن ملكون ، والسهيلى . والجزولى ، وغيرهم من جهابذة العلماء ، وسوف أورد نبذاً عن حياة كل من أساتذته ، ولكننى أريد أن أقرر ما يلى :

١ — إن الشلوبينى ، وهو فى سبيل الوصول إلى مراحل النضوج الفكرى ، لم يقصر ثقافته وتعلمه على حدوده الإقليمية ، بل تعداها إلى المعاصرين له من العلماء فى المشرق وفى المغرب العربى ، فقد جرت بينه وبين أبى طاهر السلفى فى الإسكندرية مراسلات كثيرة حصل بها الشلوبينى على إجازة خاصة من أبى طاهر ، دليلا على نبوغه ، شاهداً على فضله . وكذلك تلك المراسلات التى كانت بينه وبين علماء المغرب العربى .

٢ — لقد تأثر الشلوبينى بالجو الفكرى العام للنحاة فى عصره ، فهو مع اتصاله الفكرى الدائم مع بعض النحاة المعاصرين له فى المشرق والمغرب يورد كثيراً من آراء سابقيه ، فيفاضل بينها ويرجح ما يراه يتفق مع رأيه ، ويرفض ما يختلف ومذهبه .

وإنا لنرى تعلقه الشديد بسيبويه ، فهو يورد كثيراً من آرائه فى معظم أبواب التوطئة ، فيقول مثلا عند حديثه عن تثنية الأسماء الستة(١) .

« إذا ثنيت المنقوص الخاص فإن رجعت إليه المحذوف فى الإضافة ؛ رجعته إليه فى التثنية ، نحو : أخ ، وأخيك ، وأخوان ، وإن لم ترجعه

---

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

لم ترجعه ، نحو : يد ، ويداك ، وكذلك لم نرده فى ثنية ، نحو : فوك ، وفو ، وتلحق العلامتين ، بعد ، إلا أنك تعوض من واو « فوك » ميما ، وليس لك أن تجمع بينهما إلا فى الضرورة ، نحو قوله :

هُمَا نَفَثَا فى فِىَّ من فَمَوَيْهِمَا(١)

أو على أن الواو ليست التى عوضت الميم منها ، ولكنها واو هى لام ، فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لامها هاء وواو ، نحو : سنة ، ولابد من هذا ، أن كان « قوان » لغة فى قولك : فمان ، وهو ظاهر كلام سيبويه » .

ويقول مثلا فى معرض حديثه عن الضمائر(٢) :

« وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم المجرور الموضع فى الأشهر ، إذ اتصل بمن ، وعن ، وقد ، وقط ، ولدن ، نحو : منى ، وعنى ، وقدنى درهم ، وقطنى ، ولدنى ، وقد جاء فى الضرورة :

أيها السائلُ عنهم وعنى لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ منى

وقال آخر :

قَدْنِىَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْن قَدِى(٣)

وخيّر بعضهم فى إلحاقها بلدن ، كقراءة نافع : لدنى ، والذى عليه سيبويه ما تقدم ، فقراءة نافع إذن ، مما جاء فى الكلام من الضرائر قليلا » .

---

(١) تمامه :

لحل الشيح العاذرى أشد وأنجم

وهو للفرزدق (الديوان : ٧١٧)

(٢) الترطئة (فهرست الكتاب) .

(٣) تمامه :

ليس الأمير بالشحيح الملحد

وهو لحميد الأرقط — (مغنى اللبيب : ١ : ١٤٧) .

ثم هو يقارن بين آراء سيبويه ، والزجاجي ، والفراء ، والأخفش ، في كثير من الأبواب : فيقول مثلاً(١) :

«وهنوك، فيه لغتان: الوحدة ، كما قدمنا ، ولم يعرفها الفراء على اتساعه في لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه عن بعض العرب ، فهي أقل اللغتين ، ولذلك لم يذكرها أبو القاسم ، والأخرى أن تكون من باب (يد) ، وهي اللغة الكثرى » .

ويقول في باب النسب(٢) :

« وإن كان مثل (ثعلب) ، مما إذا نسب إليه على أصله ، كان بكله مكسوراً ، إلا حرفين ، الثاني منهما ساكن ، لم يُغيّر ماقبل آخره إلا شاذا ، وقاسه المبرد ، وإن كان مثل (غليظ) ، مما يبقى فيه حرفان ، الثاني منهما متحرك ، لم يغير ، بلا خلاف ، وإن كان على حرفين لحذف لامه ، وكونه لم يعوّض منه ، كيد ، ودم ، وأخ ، أب ، فإنه يرد ما حذف منه ، إن كان الرّد في التثنية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالألف والتاء ، كأخويّ ، وأبويّ . وسنويّ ، وإن لم يجب جاز فيه الرد وتركه ، كيَدَويّ ، ودَمَوي ، ويَدِيّ ، ودَمِيّ .

واختلف هل يُردّ ما كان من ذلك ساكنا إلى سكونه ، أو يعوض من حركته فتحة ؟ فذهب الأخفش الى الأول ، وقال : يدي ، ودمي . وقال سيبويه بالثاني ، وبه جاء السماع ، وهو الحق ، يقال : يدَوي ، ودَموي . وإن عُوض فيه ألف الوصل جاز حذف الألف والرد ، نحو : بنوي ، في ابن ، وسموي ، في اسم . وسكون الميم عند الأخفش وترك ألف من غير رد ، نحو : ابنيّ ، واسمي . وإن عوض منه تاء حذفت ورُد ، على

---

(١) الخوطة (فهرست الكتاب) .

(٢) الخرطة (فهرست الكتاب) .

رأى سيبويه ، نحو : أخوى ، فى أخت ، وبنوى ، فى بنت ، وأقرّت ولم يُرَدّ على رأى يونس ، نحو : أختى ، وبنتى » .

وهو يعقد مقارنه طويلة بين الأخفش وسيبويه فى باب الجر ، مع الميل فى أغلب الأحيان لرأى سيبويه ، فيقول(١) :

« سيبويه يقول : لولا ، تخفض من المضمر خاصة ، وإن كانت غير رافعة مع الظاهر . وقـول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى ، وحتى ، وحاشى ، فى نقل سيبويه ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم لى ولمن سمعنى حاشى الشيطان وأبا الأصبغ . وهـذا قليل ، والأكثر خلافه ، فلا اعتداد بما قل .

والكاف ، فإنها لاتكون إلا حرفاً جارا فى رأى سيبويه ، وأبوالحسن يجيز كونها حرفاً واسما ، وقول سيبويه أقيس ، لأنه لا يجعلها اسماً إلا فى الضرورة » ،

وهو فوق هـذا وذاك يجمع بين أسلوب البصريين والكوفيين ، فيقول(٢) :

« وألقاب الإعراب ، مع عدم التجوّز ، أربعة : الرفع والنصب والجر والجزم ، وربما عبّر عن الجر بالخفض »

وألقاب البناء ، مع عدم التجوز أربعة : الضم والفتح والكسر والوقف ، وربما عبر عنه بالسكون ، وقد مثل بهما » .

وهو يعرض للموزانة بين البصريين والبغداديين ، فيقول فى معرض حديثه عن حروف الجر (٣) :

---

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)
(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)
(٣) التوطئة (فهرست الكتاب)

« وقد حكى بعض البغداديين : قد كان من مطر ، فزادها فى الإيجاب وهو عند البصريين ، غير الأخفش ، مؤول ، على أن هناك فاعلا دلت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن من مطر ، ثم مطر ثم أضمر (كائن) لدلالة (كان) عليه» .

ونحن لو استعرضنا كتاب التوطئة لوجدنا أن آراء المدرسة البصرية تزين صفحاته ، أمثال سيبويه ، والخليل ، ويونس ، وأبى زيد ، والجرمى ، والمازنى ، والمبرد ، والزجاجى . وإنه لمن اليسير بعد ذلك أن نقول بأنه ينتمى فى معظم آرائه إلى المدرسة البصرية ، وإن لم يكن إمّعاً لآرائهم فحسب ، بل له رأيه واجتهاده .

وإنه لحرىّ بى بعد هذا أن أسوق فى معرض حديثى ، عن انتماء الشلوبينى النحوى إلى المدرسة البصرية تعريفاً بشيوخه الذين تلقى عليهم دراسته الأولى ، ولاشك أنه تأثر بهم إما تأثر .

شيوخه

١ — نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرُعينى الإشبيلى أبو الحسن النحوى .

قال ابن الزبير :

« كان نحويا مقرئاً متحققاً ، بعيد الصيت ، عظيم الجاه . تلا على شُريح ، وأبى العباس بن عيشون ، وروى عنهما ، وعن ابن العربى ، وابن طاهر ، وجمع وأقرأ بإشبيلية ومراكش وتونس ، وروى عنه الدباج ، وابنا حوط الله . وآخر أصحابه أبو الخطاب بن جليل وكان له صيت عظيم فى وقته وجاهه عند الملوك .

وكان مولده عشرين وخمسمائة ، أو قبلها ، ومات سنة إحدى وتسعين فى جمادى الأولى (١) . وذكره الذهبى فى تاريخه من أساتذة الشلوبينى .

(١) التكملة (ت : ٦٥٨) بغية الوعاة (٢ : ٣١٢)

٢ — عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجيّ ، يُعرف بابن الفَرَس الغَرناطيّ . قال فى البلغة : إمام فى العربية واللغة . ومات سنة تسع وتسعين وخمسمائة .

ومن شعره :

مَا بَالنَا مُتَهماً وُدنَا ونَحن فى وُدكم نُقْتَلْ
كأنكم مِثلُ فَقيهٍ رَأى أنْ يَترُكَ الظاهر للمُحتملْ(١)

وذكره الذّهبي من أساتذة الشلّوبينى(٢) .

٣ — أحمد بن علىّ بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكِنانىّ الإشبيلى ، أبو العبّاس ، المعروف باللص ، لكثرة سَرقته أشعار الناس . وكان مُقرئاً محدثاً ، مُتحققا بعلوم اللسان نحواً ولغة وأدباً ، وذكراً للتواريخ ، حَسَنَ المجالسة ، شاعراً مُفلقاً ، أقرأ اللغةَ العربية والأدب طويلا ، وروى عن شُريح ، وأبى بحر الأسدى ، وعنه الشلوبينى ، وشِعْره مدوّن .

ومن أعجب ما وقع له فى السرقة أنّ والياً قدم إشبيلية فانتدب أدباؤها لمدحه. قال : فطمعتُ تلك الليلة أن يَسمح خاطرى بشىء ، فلم يَسمح ، فنظرت فى مُعلقاتى ، فإذا قصيدة لأبى العباس الأعمى مكتوب عليه : لم يُنشَد ، فأدغمت فيه اسم الوالى . فلما أصبحنا وأنشد الناس ، أنشدتُ تلك القصيدة ، فقام شخص وأخرج القصيدة من كمه ، وقد صنع فيها ماصنعته : ووقع له ما وقع لى ، فضحك الوالى من ذلك ، وكثُر العجب من التوارد على السرقة(٣) .

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١٣ ، ٢ ، ٢٧٣)
(٢) بغية الوعاة (٢ : ١١٦)
(٣) سيرة أعلام النبلاء (١٣ : ٢ ، ٢٧٣)

وكان يستصحب معه كسرة خبز لا يفارقها ، ويقول : إنه قيل لى فى النوم : لا تموت إلا عطشان ، قال : فأنا أخاف من ذلك ، فإذا أصابنى العطش دفعتها إلى سقاء فسقانى . فاتفق أنه مات وحيداً فى منزله ، ولا يبعد أن يكون مات عطشاً .

وكان وفاته سنة سبعة ، أو ثمان ، وسبعين وخمسمائة . ومولده فى صفر سنة اثنين ، أو ثلاث ، وخمسمائة .

وله :

مولاى إنى ما أتيتُ جريمةً ... إلا وقلتُ تندُّمِى تمحُوها
لولا الرجاءُ ونيّةٌ لى نُطتُها ... بكريم عفوك لم أكن آتيها(١)

٤ — أبو موسى الجزُولى(٢) :

هو عيسى بن عبد العزيز بن يلَلْبَخْت(٣) بن عبسى بن يُومار بلى(٤) البربرى السَّمراكشى اليَزْدكنى(٥) العلامة ، أبو موسى الجُزُولى(٦) .

يلَلبخت : اسم بربرىٌ ، معناه : ذو الحظ ويومار بلى : اسم بربرى ، أيضاً . واليَزْدكْتنى ، نسبة إلى فخذ من جُزولة . وجُزولة : بطن من البربر .

لزم ابن برّى بمصر لما حجّ ، وعاد فتصدّر للإقراء بالمرْية وغيرها وأخذ عنه العربية جماعة ، منهم : الشّلوبينى ، وابن مُعْطٍ . وكان إمّاماً فيها لا يُشق غُبارة . مع جودة التفهيم وحُسن العبارة ، وولى خطابة مراكش .

(١) بغية الوعاة (١ : ٣٤٤) .
(٢) بغية الوعاة (٢ : ٢٣٦ — ٢٣٧) .
(٣) بفتح الياء التحتية واللام وسكون اللام الثانية وفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبعدها تاء مثناة من فوقها .
(٤) بضم الياء التحتية وسكون الواو وفتح الميم وبعد الألف راء مهملة مكسورة ثم ياء آخر الحروف ساكنة وبعدها لام ثم ياء .
(٥) بفتح الياء التحتية وسكون الزاى وفتح الدال المهملة وسكون الكاف وفتح التاء المثناة من فوقها (وفيات الأعيان ٣ : ٤٩٠) .
(٦) بضم الجيم والزاى وسكون الواو ثم لام وياء (وفيات الأعيان : ٧ : ٤٩٠)

مات سنة سبع وستمائة(١)

وله المقدّمة المشهورة المسماة بالقانون . والى شرحها الشلوبيى وغيره من الشُرّاح ، وسوف أتحدث عنها فى القسم الثانى إن شاء الله .

٥ — إبراهيم بن محمد بن مُنذر بن سعيد بن ملكون الحضرمىّ الإشبيلى ، أبو إسحاق .

قال ابن الزُبير : « أستاذ نحوى جليل روى عن أبى الحسن شُريح ، وأبى مَروان بن محمد ، وأجاز له القاسم بن بقى روى عنه ابنَ حَوط الله ، وابن خَروف ، والشلوبينى .

وألف شرح الحماسة . والنّكت على تبصرة الصَيْمرىّ ، وغير ذلك .

ومات سنة أربع وثمانين وخمسمائة(١) .

وقال الذّهبى فى حديثه عن الشلوبينى : « وأخذ النحو عن ابن مَلكون »(٢) .

٦ — أحمد بن محمد بن أحمد بن أبى هارون التّميمى الإشبيلى ، أبو القاسم .

قال ابن عبد الملك : « كان أحد كبار المقرئين المجوّدين ، وجلة الأدباء النّحويين ، مع الفضل التام ، والدين المتين ، والورع والزهد ، تلا بالسّبع على أبى إسحاق بن على بن طلحة ، وأبى بكر بن خير ، وأبى الحسين عبيد الله بن محمد اللّحيانى .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢٣٦–٢٣٧) .
(٢) بغية الوعاة (١ : ٤٣١)
(٣) سير أعلام النبلاء (٣ : ٢ : ٢٧٢)
(٤) بغية الوعاة (١ : ٣٥٩) .

وتأدب فى العربية وما فى معناها بأبى الحسن بن ملكون ، وأبى بكر بن خيرة .

وروى عنه ابنه أبو عمر ، وأبو على الشلوبينى(١) .

٧ — جابر بن محمد بن نام بن سليمان الحضرمى الإشبيلى ، أبو الوليد .

قال ابن الزبير : « أستاذ نحوىّ مُقرىء ، جليل ، أخذ القراءات والحديث على أبى الحسن شُريح بن محمد ، والنحو والأدب عن أبى القاسم الرمّاك .

روى عنه الشلوبينى ، وابنا حوط الله ، ووصفاه بالعلم والجلالة .

ومات سنة ست وتسعين وخمسمائة(٢) .

٨ — أبو بكر محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صياف اللخمىّ الإشبيلى المُقرىء النحوى .

قال الصفدىّ : كان عارفاً بالقراءات والعربية مُتقدما فيهما ، من كبار أصحاب شُريح .

وقال ابن الزُبير : أخذ القراءات عن شريح ، وروى عنه ، وعن أبى مروان الباجى ، وكان له شأن فى منصبه ، وحسن هديه وانقباضه عن أهل الدنيا ، وإقباله على ما يعنيه . شرح الأشعار الستة ، وفصيح ثعلب ، وله أجوبة على مسائل قرآنية ونحوية .

مات سنة ست وثمانين وخمسمائة(٣) .

وذكر : الذهبى من أساتذة الشلوبينى(٤) .

---

(١) سيرة أعلام النبلاء (١٢ : ٢ : ٢٧٣) .
(٢) بغية الوعاة (١ : ٤٨٤)
(٣) بغية الوعاة (١ : ١٠٠)
(٤) سيرة أعلام النبلاء (١٢ : ٢ : ٢٧٤)

٩ — سليمان بن أحمد بن سليمان اللَّخمي الإشبيلي أبو الحسن .
قال ابنُ عبد الملك : كان مقرئاً متقدما ، مُتحققا بالعربية ، دَيِّناً فاضلاً ، قرأ ودرَّس العربية كثيراً .

وقال ابنُ الزُّبير : أخذ العربية على ابن الرَّمَّاك ، وعبد السلام بن المؤذن ، وتلا على شُريح ، وسمع على أبي بكر بن العربيّ ، وابن طاهر . وآخر من روى عنه : الشَّلوبيني .

كان حيًّا سنة ثمانين وخمسمائة (١) .

١٠ — عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش ابن سَعْدون بن رضوان بن فَتُّوح الإمام، أبو زيد ، وأبو القاسم . السُّهيلي الخَثْعمي الأندلسيّ الحافظ .

قال ابن الزُّبير : كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات ، بارعاً في ذلك ، جامعاً بين الرواية والدراية ، نحوياً متقدماً ، أديباً عالماً بالتفسير وصناعة الحديث ، غزير العلم نبيهاً ذكياً ، صاحب اختراعات واستنباطات ، تصدر للإقراء والتدريس ، وبعد صيته . وكُفَّ بصره وهو ابن سبع عشرة سنة ، واستُدعي إلى مراكش ، وحظي بها ودخل غرناطة (٢) .

وقد ذكره الذَّهبي من أساتذة الشلوبيني (٣) .

ومن روائع شعره :

يا مَن يرى ما في الضَّمير ويَسْمع ... أنت المُعَدُّ لكلِّ ما يُتَوقَّعُ
يامَن يُرجَّى للشَّدائد كلُّها ... يامَن إليه المُشتكى والمَفْزَعُ
يامَن خَزائن رِزْقه في قَولِ كُنْ ... امنن فإن الخير عندك أجمع

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٥٩٦) (٢) بغية الوعاة (٢ : ٨٩) .
(٣) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٢ : ٢٧٤) .

مَالي سوى فقري إليك وسيلةٌ ... فبالافتقار إليكَ ربِّي أضرعُ
مالي سوى قرعي لبابك حيلةٌ ... فلئن رُددتُ فأيَّ بابٍ أقرعُ
ومن الذي أدعُو وأهتفُ باسمه ... إن كان فضلك عن فقيرك يُمنَعُ
حاشَى لِمَجدكَ أن تُقنِّط عاصياً ... الفضلُ أجزلُ والمواهبُ أوسع (١)

١١ — ابن الجدّ محمد بن عبد الله بن يحيى بن فَرَج بن الجدّ الفهريّ أبو بكر (١) .

فقيه حافظ مُتقدِّم في الحفظ والأدب ، من أهل بيت جَلالة ، إشبيلي يروي عن ابن الأخضر « كتاب سيبويه » عن الأعلم ، كتب إليّ بخط يده ، وكان أوحد زمانه في الفقه .

ولد عام واحد وتسعين وأربعمائة . وتوفي سنة ستّ وثمانين وخمسمائة.

وقد ذكر ابن سَعيد أن الشَّلوبيني تَربيَّ في حِجره ، واختُصَّ له ، وأخذ العلم عليه (٢) .

١٢ — محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خَلَف بن أحمد الأموي الإشبيلي ، أبو بكر ، المعروف بابن طلحة .

قال ابنُ الزُّبير : وكان إماماً في صناعة العربية ، نَظَّاراً عارفاً بعلم الكلام ، وغير ذلك .

تأدب بالأستاذ أبي إسحاق بن مَلكون ، وزَعيم وَقته بإقراء الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحَضرميّ

درس العربية والآداب باشبيلية ، أكثر من خمسين سنة ، وكان موصوفاً

---

(١) بغية الوعاة . (٢ : ٢٨١) (٢) بغية الملتمس (ت : ٩٩)
(٣) اختصار الفتح المبين في التاريخ المعين (ص : ٢٥)

بالعقل والذكاء مسمتاً ، ذا هدى وصَون ، ونباهة وعدالة ومروءة ، مقبولاً عند الحكام والقضاة ، وكان يميل فى النحو إلى مذهب ابن الطَّراوة ، ويثنى عليه .

ولد ببابرة منتصَف صفر سنة خمس وأربعين وخمسمائة .

ومات بإشبيلية منتصف صفر سنة ثمان عشرة وستمائة (١)

قال ابن الأبار : وانتفع به الشَّلوبينى ، كان من إجادة الإلقاء ، وحسن الإفادة ، وسهولة العبارة ، على غاية (٢)

---

(١) بغية الوعاة (١ : ١٢١)

(٢) التكملة ٣٢٩

الفصل الثالث

مكانته بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته

١ ـ مكانته

ولقد رأينا فى مقدمة البحث كيف أن آراء الشلوبينى قد انتشرت فى معظم المؤلفات النحوية ، وكيف كانت مشاركته فعالة فى جميع المشاكل النحوية ، ثم لاحظنا أن جل مؤلفى الأندلس النحويين من بعده ، بل وغيرهم ، يسبقون اسمه بلفظ « الأستاذ » دليلا على علو مكانته ورسوخ قدمه فى هذا المضمار .

وهانذا أسوق نصوصاً من كتب المؤرخين لعلها تزيدنا إلى ماسبق أن علمناه من فضل الرجل ، وضوحاً فى إبراز مكانته العلمية .

يقول ابن سعيد :

« وعكف صباه على النحو حتى برع فيه ولم يترك أحداً من عصره يوازيه »(١) .

ثم يقول فى مكان آخر : « وأما فى درجة العلم والدراية فإليه كانت قصب الغاية »(٢) .

ويقول الذهبي : « وكان إماماً فى العربية لا يشق غباره ولا يجارى ، تصدر لإقرائها ستين سنة »(٣) .

ويقول ابن العماد فى وفيات سنة خمس وأربعين وستمائة : « وفيها أبو على الشلوبينى أحد من انتهت إليه معرفة العربية فى زمانه » .

---

(١) اختصار القدح المعلى (ص : ٥٢) (٢) اختصار القدح المعلى (ص : ٥٤) .
(٣) سير أعلام النبلاء (١٣ : ٤ : ٢٧٢) .

ثم يقول : « وكان فى العربية بحراً لا يُجارى ، وحبراً لا يُبارى ، قياماً عليها ، واستبحاراً فيها ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً »(١).

ويقول ابن خلكان : « كان إماماً فى علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار ، وقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء ، وكل واحد منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو يعلى الشلوبينى عن الشيخ أبى على الفارسى ، ويغالون فيه مغالاة زائدة »(٢) .

وقال ابن الأبار : « أبو على الشلوبينى رئيس النحاة بالأندلس ، وكان فى وقته عليها بالعربية لايُجارى ولايبارى ، قياماً عليها واستبحاراً فيها ، وقعد لإقرائها بعد الثمانين وخمسمائة ، وأقام على ذلك نحواً من ستين سنة »(٣).

وقال ابن الزبير : « كان الأستاذ أبو على رحمه الله إماماً فى علم العربية غير مدافع ، وهو آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً فى التعليم ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدى أهل المغرب من العربية ، وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره »(٤) .

وقال عبد الباقى اليمنى : « إمام فى اللغة العربية ، أستاذ فيهما ، أخذ الحلة عنه (كتاب سيبويه) ، وأقام يقرئ العربية نحواً من ستين سنة ، وكان علماً فيها »(٥) .

وقال أبو محمد اليافعى اليمنى : « أحد من انتهت إليه معرفة العربية فى زمانه ، وكان بحراً لا يُجارى ، وحبراً لا يُبارى ، تصدر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً ، وصنف التصانيف »(٦) .

---

(١) شذرات الذهب .
(٢) وفيات الأعيان (٢ : ١٢٣) .
(٣) التكملة (ت : ٥٨) .
(٤) ذيل الصلة (ت : ٧٠) .
(٥) إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين (ت : ٣٨) .
(٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤ : ١١٢) .

وقال أحمد بن مكتوم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي ، رحمه الله ، ومهر بين يديه ، نحو من أربعين رجلا ، كأبي الحسن بن منصور ، وأبي الحسن بن الربيع ، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل ، وأبي عبدالله بن العلج ، وأبي الحسين بن الضائع ، وأبي الحسن الآبدي ، وأبي عبد الله بن أبي الأحوص ، وأبي جعفر اللبلي ، وابن يلنبخت ، وأبي القاسم الصفار وأبي العباس بن الحاج ، وغيرهم » (١) .

وكلهم أئمة علماء ، ومصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبقوا بعلمه الآفاق ، وملئوا بفرائده وفوائده الأوراق » .

وأما من أخذ عنه ، وتمثل بين يديه للتعليم منه فعالم لا يحصون ، رحمه الله ورضي عنه .

ولقد قصدت بحشد كل تلك النماذج من آراء المؤرخين إبراز الإجماع الرائع على تصدي الشلوبيني لعلماء عصره ، وعلى تربعه على هامة النحو دون منازع .

وإنه لمما يملأ النفس بهجة ، ويشيع فيها للغبطة والإعجاب ، أن يكون من بين تلاميذ الشلوبيني : ابن عصفور ، وابن مالك ، واللبلي ، وابن الضائع ، وابن الحاج ، وغيرهم من علماء النحو المشهورين .

ويكفيني عناء البرهنة على علو مرتبته ، ويكفيه فخراً دلي سامي مكانته ، أن أعرض لحياة كل من تلاميذه ، محاولا إلقاء الضوء ما استطعت على ما تيسر لي من إحاطة ببعض تلاميذه ، ثم أعول على مؤلفاته .

٢ — تلاميذه

١ — إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن محمد بن خلف أبو إسحاق .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : كان أديبا نحويا قارئا مُتْقِناً ، ذاكراً للتاريخ ، وله حظ وافر في الفقه ، فاضلا ورعاً زاهداً ، من

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (ص : ١٦٣) .

جلة الناس وفضلائهم ، لازم الدبّاج والشلو فى العربية والأدب سنين ، وأخذ القراءة عن الدبّاج ، ومات بمصر فى المحرم سنة إحدى وستين وستمائة عن نحو خمسين سنة »(١) .

٢ — ابن الحاج ، أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى ، أبو العباس الإشبيلى .

قال السيوطى : « قرأ على الشلوبين وأمثاله ، وله على كتاب سيبويه إملاء ، ومصنف فى الإمامة ، وفى علوم القوافى ، ومختصر خصائص ابن جنى ، ومصنّف فى حكم السماع ، ومختصر المستصفى ، وله حواش فى مشكلاته ، على سر الصناعة ، وعلى الإيضاح ، ونُقود على الصحاح ، وإيرادات على المقرّب ، وكان يقول : إذا متُّ يفعل ابنُ عصفور فى كتاب سيبويه ما شاء .

مات سنة سبع وأربعين وستمائة ، ذكره الشيخ مجد الدين فى (البلغة) :

وقال ابن عبد الملك ، كان متحققاً بالعربية ، حافظا للغات ، مقدّما فى العروض ، روى عن الدبّاج . ومات سنة إحدى وخمسين .

وقال فى (البدر السافر) : برع فى لسان العرب حتى لم يبق فيه مَن يفوقه أو يدانيه(٢) .

٣ — ابن عصفور ، على بن مؤمن بن محمد بن على ، أبو الحسن ابن عصفور ، النحوى الحضرمىّ الإشبيلىّ .

قال السيوطى : حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس .

وقال ابنُ الزبير :

أخذ عن الدبّاج ، والشلوبين . ولازمه مدة ، ثم كانت بينهما منافرة

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٤٢٣) . (٢) بغية الوعاة (١ : ٣٥٩)

ومقاطعة وتصدّر للاشتغال مدة بعدّة بلاد ، وجال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، لايمل من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ، ولاتأهل لغير ذلك .

قال الصفدى : ولم يكن عنده ورع ، وجلس فى مجلس شراب ، فلم يزال يُرجم بالنارنج إلى أن مات فى رابع عشر ذى القعدة سنة للات — وقيل تسع — وستين وستمائة ، ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة .

وصنف : الممتع فى التصريف ،وكان أبو حيان لايفارقه ، والمقرّب ، وهو شرحه ، ولم يتم ، وشرح الجُزولية ، ومختصر المحتسب ، وثلاثة شروح على الجمل ، وشرح الأشعار الستة ، وغير ذلك .

وله :

لمـــا تَدَنَّسْتُ بالتَّفْرِيطِ فى كِبَرِى
وصرتُ مُغْرًى بشُرْبِ الرَّاحِ واللَّعَسِ
أيقَنْتُ أن خِضَابَ الشَّيبِ أسْتُرُ لى
إنَّ البياضَ قَلبلُ الحمْلِ للدَّنَسِ

ورثاه القاضى ناصر الدين بن المنيّر بقوله :

أسندَ النحوَ إلينا الدوْلى عن أمـــيرِ المُؤمنين البَطَل
بَدأ النَّحو علىٌّ وكذا قُلْ بحقٍّ خُتِمَ النَّحْوَ عَلى(١)

٤ — ابن الضائع ، علىّ بن محمد بن على بن يوسف الكتامىّ الإشبيلى أبو الحسن ؛ المعروف بابن الضائع ،بالضادالمعجمة والعين المهملة:

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢١٠) .

قال السيوطي : قال ابن الزبير : بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوبين ، وفاق أصحابه بأسرهم ، وله في مشكلات (الكتاب) عجائب ، وقرأ ببلده أيضاً الأصلين ، وكان متقدّما في هذه العلوم الثلاثة ، وأما العربية والكلام ، فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما ، وأما فهمه وتصرفه في (كتاب سيبويه) فما أراه سبقه إلى ذلك أحد ، أملى على (إيضاح) الفارسي ، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه ، وعلى الزجاجي . وكان بالجملة إماما في هذا كله لا يجارى ، ورد على ابن عصفور في فن معظم اختياراته ، وكان إذا أخذ في فنّ أتى بالعجائب .

وقال في (التكملة) : له شرح الجمل ، وشرح كتاب سيبويه ، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف ، باختصار حسن .

مات في خمس وعشرين ربيع الآخر سنة ثمانين وستمائة ؛ وقد قارب السبعين (١) .

٥ — ابن مالك ، أبو عبد الله محمد عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي ، ولد بجيّان ، بلد بالأندلس .

وسمع من الشلوبيني أياماً .

ثم ورد المشرق حاجاً ، ثم استوطن الشام فسمع بدمشق من السخاوي ، وبحلب من ابن يعيش الحلبي ، ثم تصدر لإقراء العربية في حلب مدة ، فدمشق التي توطنها فأتى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته ، فكان يستشهد بالقرآن ، فإن لم يجد فالسنة ، فإن لم يجد فأشعار العرب . وصنف مؤلفات نظماً ونثراً ، تشهد له بالتفوق على من تقدم .

له : نظم الكافيا الشافية . استوعب فيها كل ماسمعه ؛ وشرحها .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢٠٤)

وله : الألفية ، المشهورة ، وهي ملخص الكافية ، وقد ترجمت إلى لغات عدة ، وعليها شروح كثيرة .

توفي رحمه الله بدمشق سنة اثنين وسبعين وستمائة هجرية(١) .

٦ — البطليوسي ،الصفّار : قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، الشهير بالصفّار .

قال السيوطيّ : «قال في البُلغة : صاحب الشلوبين ،وابن عصفور . وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه ، ويردّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردّ .

توفي بعد الثلاثين وستمائة »(٢) .

٧ — أحمد بن عبد الله بن حسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاريّ المالقي أبو بكر ، المعروف بحُمَيْد ، مُصغّر اسمه .

قال والسيوطي :

قال ابن عبد الملك : كان نحوياً ماهراً مُقرئا مجوّدا ، فقيهاً ، حافظاً ، محدّثاً ، ضابطاً ، أديباً ، شاعراً محسناً ، متين الدين ، ورعاً ، سريعَ العَبرة كثير البُكاء ، مُعرضا عن الدنيا ، لا يفوه بما يتعلق بها ، ولا يضحك إلا تبسما نادراً ، ثم يعقبه بالبكاء والاستغفار ، مقتصدا في مطعمه وملبسه ؛ بلغ من الورع رتبة لم يزاحم عليها .

روى عن الشّلوبين ، وجماعة .

ورحل للحج سنة تسع وأربعين وستمائة ، فلما دخل مصر عَظُم صيته بها ، وعُرف فضله عند أهلها ، وعَرض عليه سلطانها مالاً فلم يقبله .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢٥٦) .

(٢) نشأة النحوة (ص : ٢٢١)

ومات قبل أن يحج يوم الثلاثاء لثمان بقين من ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وستمائة ، وشهد جنازته السلطان فمن دونه .

ومولده بمائلة سنة سبع وستمائة .

وله :

مَطالبُ الناسِ فى دُنياكَ أجناسُ فاقصِدْ فلا مَطلبٌ يَبْقَى ولا ناسُ
وارْضَ القناعةَ مالاً والتُّقَى حَسَباً فما على ذِى تُقًى من دَهْرِه بَاسُ

وإن عَلَتْكَ رُءُومٌ وازدَرَتْكَ فَفِى
بَطْكِ الثَّرَى تَتَساوَى الرَّجْلُ والرَّاسُ (١)

٨ — أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحُسين بن عُميرة ، المخزومى البَلَنسىّ ، الشُّقُرى الأصل ، أبو الطَّرَف .

قال السيوطى : « كان إماماً عالماً بالفقه ، مالكيًّا عالما بالمعقولات والنحو ، واللغة والأدب ، متبحراً فى التاريخ والأخبار ، بصيرا بالحديث .

روى عن الشلوبين ، وأخذ عنه النحو ، وجماعة .

سمع منه ابنُ الأبار ، وبالغ فى الثناء عليه ، وتولى القضاء . وكتب لبعض أمراء إفريقية .

مولده فى رمضان سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة ، ومات بتُونس ، ليلة الجمعة رابع ذى الحجة سنة ثمان وخمسين وستمائة (٢).

٩ — أحمد بن عثمان بن عَجْلان القَيسى الإشبيلى ، أبو العبّاس .

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٣١٢)

(٢) بغية الوعاة (١ : ٣١٩)

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان محدّثا فقيهاً نحويا ، متقدما في ذلك كله ، مشهوراً بالورع والزهد ، والفضل ، معظّماً عند الخاصة والعامة .

أخذ العربية عن الشلوبين ، والدّباج ، وروى عن أبي بكر بن سيد الناس ، وغيره .

مولده سنة سبع وستمائة ، ومات بتونس يوم الجمعة لعشر بقين من المحرم سنة ثمان وسبعين وستمائة (١) .

١٠ — أحمد بن عليّ بن أحمد عبد الله بن ثابت الأنصاريّ الإشبيلي ، أبو العباس الماردي .

قال السيوطي : قال ابن عبد الملك : كان متحقّقاً بالفقه والعربية ، درسهما بغرناطة ، ومشاركاً في غيرهما .

أخذ النحو عن الدباج ، والشلوبين ، وتلا على أبي الحسين محمد بن عياش بن عظيمة ، وروى عن أبي الحسن الشاري ، وغيره ، وكان يتصرف بالتجارة ، وكان اشتغاله بالعلم كثيراً .

مولده في ذي القعدة سنة سبع وثمانين وخمسمائة ، وكان حياً سنة ست وستين وستمائة (٢) .

١١ — أحمد بن محمد بن عامر بن مَفرقد ، أبو موسى الأندلسي .

قال السيوطي : قال في (البلغة) : سكن مصر ، وشرح الفصول لابن معط وذكره ابن مكتوم فأسقط (عامرا) ، وكناه : أبا طلحة ، وقال معدود ، في أصحاب الشلوبين ، سألت عنه أبا حيان فقال : كان في خلقه حدّة ، ويسير انحراف .

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٣٣٥)

(٢) بغية الوعاة (١ : ٣٣٧)

أقام بمصر مدة ، ثم بالشام ثم بحلب ، ثم عاد إلى القاهرة .

توفى سنة تسع وثمانين وستمائة (١) .

١٢ — اللّبلي (٢) ، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري الأستاذ ، أبو جعفر النحوى اللغوى المقرئ .

قال السيوطى : أحد مشاهير أصحاب الشلوبين ، أخذ عنه ، وعن الدّباج وأبى إسحاق البَطليوسى ، والأعلم ، وسمع الحديث من ابن خروف ، وأبى القاسم بن رحمون ، وأبى عبد الله بن أبى الفضل المرسى ، والمنلرى وجماعة بمصر ودمشق والمغرب . وأخذ المعقولات عن الشمس الخسروشاهى ، والطوّف . وروى عنه الوادى آشى ، وأبو حيان ، وابن رُشيد .

وصنّف شرحين على الفصيح : البغية فى اللغة ، ومستقبلات الأفعال . وله كتاب فى التصريف ، ضاهى به (الممتع) .

مولده بلُبلة سنة ثلاث وعشرين وستمائة ، ومات بتونس فى المحرم سنة إحدى وتسعين وستمائة (٣) .

١٣ — الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد ، الإمام أبو على بن أبى الأحوص القرشى الفهرى ، الغرناطى الموطن ، البَلنسى الأصل ، الجيانى المولد ، ويعرف أيضا بابن الناظر ، الحافظ النحوى .

كان من فقهاء المحدثين ، القرّاء النحاة الأدباء ، أخذ القراءات عن ابن الكوّاب ولازمه ، وعن الدّباج وغيرهما ، ولازم فى العربية والأدب الشلوبين .

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٣٦٧)

(٢) بسكون الباء الموحدة بين لامين أولاهما مفتوحة

(٣) بغية الوعاة (١ : ٤٠٢)

قال السيوطي : كان من أهل الضبط والإتقان في الرواية ، ومعرفة الأسانيد ، نقاداً ذاكراً للرجال متفنناً في معارف ، آخذاً بحظ من كل علم ، حافظاً للتفسير والحديث ، ذاكراً للأدب واللغات والتواريخ ، شديد العناية بالعلم ، مُكباً على تحصيله وإفادته ، حريصاً على نفع الطلبة .

ألّف في القراءات ، وله برنامج ومُسلسلات ، وأربعون ، سمعها منه أبو حيّان .

ولد سنة ثلاث وستمائة ، ومات ببغرناطة في الرابع عشر من جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وستمائة .

ومن شعره :

رَغِبْتُ عن الدُّنيا لِعلْمِيَ أنها ... محلُّ حياةِ المرء فيه بلاغُ
وقد لاحَ في فَوْدَيَّ شَيْبٌ على الرَّدَى ... دليلٌ وفيه ما أردتُ بلاغُ
وأمَّلْتُ من مولايَ نظرةَ رحمةٍ ... يكونُ بها مِنّي إليه بلاغُ
فأحظى إذا الأبرارُ قيلَ لهم غداً ... هلُمُّوا إلى دار النَّعيم فراغُوا
ورُبتُ بنَدْبِها مارَمَتْهم سِهامُها ... فطاشَتْ ولا حُمَّ الحِمامُ فراغوا
فعُجْتُ إلى دارِ البقاء بهمّتي ... فعِندي عنها راحةٌ وفراغُ (١)

١٤ - أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي ، المعروف بالخفاف .

قال السيوطي : قرأ النحو على الشلوبين ، وكان نحويا بارعاً ، ورجلا صالحاً مباركاً .

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٥٣٥)

صنف شرح سيبويه، وشرح إيضاح الفارسى ،وشرح (لع) ابن جنى .

ويقال : إنه صنف شرح (الإيضاح) (واللمع) لصدر الدين وتقى الدين ، ابنى القاضى تاج الدين ، ابن بنت الأعز ؛ لأنه كان منقطعاً إليهم، وعليه قرءوا النحو . وكتب بخط يده كثيراً من كتب النحو .

مات بالقاهرة فى يوم السبت الثانى من رمضان سنة سبع و خمسين وستمائة (١) .

١٥ — سَعيد بن حَكَم بن عمر بن أحمد بن حَكَم بن عبد العزيز بن حَكَم القرشىّ الطبرى ، أبو عثمان .

قال السيوطى : قال ابن عبد الملك : كان نحويا أديباً ، حسن التصرف فى النظم والنثر ، مُشاركاً فى الفقه والحديث والرجال ، ذا حظ صالح من الطب .

أخذ النحو عن الدّباج ، والشلوبين ، وابن عُصفور ، وروى عنهم

استولى على مُنُرْقة — بضم النون وسكون الراء — فضبطها أحسن ضبط ، وسار فيها أحسن سيرة ، فهابه النصارى ، واستقام أمر المسلمين ، وهو مع ذلك لايفترُ عن النظر فى العلم وإفادته .

ولد ليلة السبت سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وستمائة .

ومات يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنة ثمانين وستمائة (٢)

١٦ — طَلحة بن محمد بن طَلحة بن محمد بن عبد الملك الأموى اليابرىّ الإشبيلى ، أبو محمد بن أبى بكر النّحوىّ ، ابن النّحوىّ .

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٤٧٣)
(٢) بغية الوعاة (١ : ٥٨٣)

قال السيوطى : كان نحوياً ماهراً ، مُقرئاً ، مُتقناً ، عَروضيا ، حاذقاً . ذا حظ وافر من الأدب ، عارفاً بطريق الرواية وتواريخ الرجال وأحوالهم ، اعنى بباب الرواية ، فأخذ عن جَمع جَمّ ، منهم : أبوه ، والدباج ، والشلوبين ، وغيرهم .

وحُمل عنه العلم . واستجيز ، وهو ابن عشرين سنة ، ولم يزل عاكفاً على العلوم صابراً على شدة الفقر وقلة ذات اليد ، وخرّج له مُعجماً ، وله خُطب وشعر .

مولده فى جمادى الأولى سنة إحدى وستمائة ، ومات باشبيلية سنة ثنتين — أو ثلاث أو أربع أو خمس — وأربعين وستمائة (١)

١٧ — عبد الحق بن يوسف بن نونارت الصنهاجى ، العدوى الأصل ، الجيّانى ، أبو محمد .

قال السيوطى : قال ابن الزبير : أخذ القراءات بجيّان عن أبى عبد الله بن يربوع ، وباشبيلية ، لما رحل إليها ، عن أبى الحسن بن زُرقون .

وقرأ العربية على الشلوبين ، وابن الدباج ، ورجع إلى بلده ، فأقرأ بها القرآن والعربية ، وكان يوصف بنباهة وتصرف ، إلا أنه كان أشد الناس تخليطاً فى أسانيد القراءات وغيرها ، وأقلهم معرفة بها .

مات بجيّان فى عشر الأربعين وستمائة (٢)

١٨ — عبيد الله بن أحمد بن عُبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام ، أبو الحسن بن أبى الربيع القرشىّ الأموى العثمانىّ الإشبيلىُّ .

قال السيوطى : إمام أهل النحو فى زمانه ، ولد فى رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ١٩)

(٢) بغية الوعاة (٢ : ٧٤)

وقرأ النحو على الدبّاج بن والشلوبين ، وأذن له أن يتصدر لإشغاله ، وصار يُرسل إليه الطلبة الصغار ، ويحصل له منهم مايكفيه ، فإنه كان لاشيء له . وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي ، وسمع من القاسم بن بقي ، وغيره .

وجاء إلى سبتة لما استولى الفرنج على إشبيلية ، وأقرأ بها النحو دهره ، ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه .

وصنّف شرح الإيضاح ، الملخص ، القوانين — كلاهما في النحو — وشرح سيبويه ، وشرح الجمل ، عشرة مجلدات ، لم تشذ عنه مسألةٌ في العربية

توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة (١) .

١٩ — عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل الطائيّ الأندلسيُّ المالكي ، أبو محمد .

قال السيوطي : نزيل تونس ، ولد سنة ثلاث وستمائة ، وأخذ النحو عن الدبّاج والشلوبين : ولازم خال أُمه عصام بن خُلصة ، وقرأ القرآن على جده لأمه محمد ابن قادم المعافريُّ ، وسمع من أبي القاسم بن بقي وغيره .

وهو من بيت علم وجلالة ، يَرع في النحو واللغة وسائر علوم الآداب والتواريخ ، وله نَظم ونثر كثير .

وتوفي سنة ثنتين وسبعمائة (٢) .

٢٠ — علي بن لحترون اللوُرقيّ .

قال السيوطي : « قرأ على الشلوبين ، وأقرأ العربية والأدب إلى أن مات في حدود أربعين وستمائة (٣) » .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ١٢٥)

(٢) بغية الوعاة (٢ : ٦٠) .

(٣) بغية الوعاة (٢ : ١٨٤) .

٢١ — محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المُرسي ، أبو عبد الله .

قال السيوطي : وكان مولده سنة سبعين وخمسمائة .

قرأ النحو على أبي الحسن علي بن يوسف بن شَرِيك الدالي ، والطيّب ابن محمد بن الطيب النَّحويّ ، والشلوبين ، والتاج الكنديّ .

وكان نبيلاً ضريراً ، يَحل بعض مُشكلات إقليدس ، ويحفظ صحيح مسلم مُجرداً عن السند .

صنف « الضوابط النحوية في علم العربية » ، والإملاء على المفصل ، وتفسير القرآن ، قصد به ارتباط الآي بعضها ببعض ، وكتابا في أصول الفقه والدين ، وكتابا في البديع والبلاغة .

توفي يوم الاثنين خامس عشر ربيع الأول سنة خمس وخمسين وستمائة .

ومن شعره :

قالوا تحمد قد كبرتَ وقد أتى ... داعي المنون وما اهتممتَ بزادِ
قلتُ الكريمُ من القبيح لضيفه ... عند القُدوم مجيئه بالزَّادِ (١)

٢٢ — محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي ، أبو عبد الله وأبو بكر الوزير ، المعروف بابن مطرّف الإشبيلي .

قال السيوطي . نزيل مكة ، النحوي ، الولي العارف بالله تعالى ، ذو الكرامات الشهيرة .

قال الفاسي . ولد في سنة ثمان عشرة وستمائة ، وحج ، وسمع ابن مُسدّى ، وعاد إلى الإسكندرية ، ثم إلى مكة ، ثم إلى عدن ، وأقرأ بها النحو ، وعاد إلى مكة فاقام بها إلى أن مات .

---

(١) بغية الوعاة (١ : ١٤٤) .

وكان قرأ النحو على الشلوبين .

وكان يحفظ كتاب سيبويه ، وله تقييد على جُمل الزجّاجي . وكان من الصالحين الأولياء العالمين الزهّاد ، وله كرامات .

توفي — كما قال الفاسيّ — ليلة الخميس ثالث رمضان سنة ست وسبعمائة وقال الذهبي : سنة سبع ، وغيره . سنة أربع (١) .

٢٣ — محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاريّ الخيّانيّ ، أبو بكر ، يعرف بابن سالم ، وبابن الخيّاط :

قال السيوطي : قال ابنُ الزُّبير : قرأ ببلده ، ورحل إلى إشبيلية ، ولازم بها الشلوبين مدةً ، واستقر بغرناطة يقرأ النحو ، إلى أن مات في حدود الأربعين وستمائة .

وكان من أهل الدين والفضل ، من بيت عفّة وطهارة . وانتفع به من قرأ عليه (٢) .

٢٤ — مالك بن عبد الرحمن بن عليّ بن عبد الرحمن بن الفرج ، أبو الحكم بن المرحّل المالقيّ النحوي الأديب .

قال السيوطيّ : كان ذاكراً للآداب واللغة ، شاعراً رقيقاً ، مطبوعاً ، سريعَ البديهة ، حسنَ الكتابة ، والشعرُ أغلب عليه .

أخذ النحو عن الشلوبين ، والدبّاج . وأجاز له أبو القاسم بن بقيّ ، تحرّف بصناعة التَّواشيح ، وولي القضاء بجهات غرناطة ، وله نظم فصيح في ثعلب ، وغيره . ووقع بينه وبين ابن أبي الربيع في مسأله (كان ماذا) فنظم مالك :

---

(١) بغية الوعاة (١ : ٧٤) .
(١) بغية الوعاة (١ : ١٨٨) .

عاب قومٌ كانَ ماذا ليتَ شعْرى لِمَ هذا
وإذا عابُوه جهْلاً دونَ علم كان ماذا

وجهّله ابن أبي الرّبيع . وصنّف فى المنع مُصنّفاً .

وتُوفى سنة تسع وتسعين وستمائة .

ومن شعره :

مَذْهَبى تقْبيلُ خدّ مُذْهَبِ سيّدى ماذا ترَى فى مَذْهَبى
لا تُخالِفْ مالكاً فى رأيِهِ قَبِّلِ بأخُذ أهلُ المَغْرِبِ (١)

٢٥ — محمد بن يحيى . أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن ربيع القرُطىّ .

تفرّد بالسماع من الشلوبين ، والكبار ، وكان شيخ مالقة على الإطلاق .

توفى سنة تسع عشرة وسبعمائة (٢) .

٢٦ — يحيى بن ذى النون بن يحيى الإشبيلى النحوىّ ، أبو زكريا .

قال السيوطى : قال ابنُ الزبير : أخذ عن أبى الحسن الدبّاج ، والشلوبين وغيرهما ، وقرأ القرآن والعربية والفقه ببلده مدة ، ثم انتقل إلى العُدوة عند استيلاء النصارى على قُرطبة سنة ثلاث وثلاثين وستمائة ، فسكن مرّاكش وأقرأ بها يسيراً ، ثم مات وسنّه نحو من ستين سنة .

وكان من جِلة لأساتيذ النبهاء ، ومن أهل الفضل والدين (٣) .

٢٧ — يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم النميرىّ الوادى آشى ، أبو بكر .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢٧١)
(٢) شذرات الذهب (٦ : ٥٢)
(٣) بغية الوعاة (٢ : ٣٣٢)

قال السيوطى : قال فى تاريخ غرناطة : من بيت علم وحسب ، كان صدراً مبرزاً من أهل العلم والفضل ، اعتنى بعلم العربية ، وأخذ عن أبى على الرندى ، وابن خروف ، والشلوبين ، وأقرأ ببلده مدة .

ثم توفى سنة ثمان وأربعين وستمائة (١) .

هذا ما تيسر لى من إلمام فيمن درس على الشلوبينى ، وإن كان من أخذ عنه فى الحقيقة عالم لا يحصون .

• • •

٣ — مؤلفاته

بعد أن عرفنا مكانة الشلوبينى بين علماء عصره ، وبعد أن وقفنا على تلك المجموعة الكبيرة التى تزين صفحات الكتب من أبنائه وتلاميذه ، أظننى فى سبيل إتمام جوانب مكانته العلمية على أن أمر ولو بإيجاز على مؤلفاته الكثيرة التى تاه منها الكثير ، وبقى فيما بقى منها مجرد ذكر فى تاريخ الكتب ، وهى .

١ — التوطئة ، التى نحن بصدد دراستها .

٢ — شرح المقدمة الجزولية الصغير .

٣ — شرح المقدمة الجزولية الكبير .

وهذه الكتب الثلاثة سوف أقارن بينها وأصفها فى الباب التالى .

٤ — شرحه لكتاب سيبويه :

قال القفطى فى معرض حديثه عن الشلوبينى .

« صنف شرحاً لكتاب سيبويه (٢) » .

٥ — تعليق على كتاب المفصل .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢٤٠)

(٢) تلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم (ص : ١٦٣)

وقال صاحب كشف الظنون فى معرض حديثه عن كتاب المفصل للزمخشرى : « وعليه تعليقه لأبى على الشلوبينى (١) » .

٦ — القوانين فى علم العربية .

قال الزّركلى :

« من كتبه : القوانين فى علم العربية ، ومختصره التوطئة ، وشرح المقدمة الجزُولية فى النحو ، كبير وصغير ، وتعليق على كتاب سيبويه (٢) » .

هذا ما أثبتته المصادر التاريخية ، وإن كان ماوصل إلينا لايعدو الثلاثة الأول ، وهى التى سوف أتحدث عنها فى الباب التالى .

ولعلنى قد وُفقت فى أن أبرز ما للشلوبينى من مكانة مرموقة بين علماء عصره ومؤلفى زمانه .

---

(١) كشف الظنون (٢ : ١٧٧٤)

(٢) الأعلام (٥ : ٢٢٤)

الباب الثانى

كتاب التوطئة

الفصل الأول

بين التوطئة وشراح المقدمة الجزولية

قبل أن أسترسل فى حديثى مقارناً بين شروح المقدمة ، أحب أن أورد نبذة قصيرة عن تلك المقدمة :

فقد ذكرها صاحب كشف الظنون وذكر شراحها ، فقال : « المقدمة الجزُولية فى النحو ، وهى المسماة بالقانون ، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزُولىّ البربرى النّحوىّ : المتوفى سنة ٦٠٧ هـ .

وأغرب فيها وأتى فيها بالعجائب ، وهى فى غاية الإيجاز مع الاشتمال على شىء كثير من النحو لم يُسبق إلى مثلها .

فشرحها جماعة من الفضلاء ، ويقال : إن من شروحها : الأمالى فى النحو . وقيل : ألفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوىّ ، منهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مُراد مؤلفها منها ، فإنها رموز وإشارات .

وقال بعض الأئمة : أنا ما أعرف هذه المقدمة ، ويلزم (من كونى لا أعرفها) (١) ألاّ أعرف النحو .

كذا فى وفيات ابن خلكان .

وقال بعضهم : ليس فيها نحو ، إنما هى منطق لدقة معانيها وغرابة تعاريفها .

---

(١) التكملة بين وفيات الأعيان (٣ : ٤٨٩) .

وممن شرحها الشيخ أبو على عمر بن محمد الأزدى الشلوبين الإشبيلىّ ، فإن له شرحين كبيراً وصغيراً ، وشرحها أحمد بن عبد النور المالقى . المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، وشرحها علم الدين القاسم بن أحمد الورقى الأندلسى . المتوفى سنة ٦٦١ هـ ، وسعد بن أحمد الحذامى الأندلسى البيّانىّ النحوىّ المتوفى سنة ٦٤٥ هـ ، وشرحها ابن مالك محمد بن عبدالله النحوى المتوفى سنة ٦٧٢ هـ : وسماه : المنهاج الجلىّ فى شرح القانون الجُزولىّ ، أوله : « أحمد الله على نعمته . إلخ »

قال : « إن كتاب القانون فى النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى بن أبى موسى الجُزولى ، وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم ، مستعصى على الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، مُنطو على كلام العرب ، متضمن للنكات العربية التى خلامنها أكثر شروح النحو ، ورأيت أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه ، ولكنهم يعجزون عن فهمه ، حتى ظن بعضهم به أنه منطق . أو أن أكثره منطق ، وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقى سوى فصيل نزر فى أوله ، وقد كنت أكثرت من تتبع ألفاظه فأقبلت على شرحه . . . الخ » .

وشرحها محمد بن على بن المختار المالقىّ الجُذامىّ المتوفى سنة ٧٣٣ هـ ، وشرحها الإمام ابن عُصفور علىّ بن مؤمن الحضرمىّ الإشبيلىّ النحوىّ ، المتوفى ٦٦٩ هـ ، ولم يكمّله وكمله تلميذه الشلوبين الصغير محمدُ بن علىّ الأنصارى المالقى ، المتوفى فى حدود سنة ٦٧٠ هـ ، وشرحها السيد علىّ ابن ميمون المغربى . المتوفى سنة ٩١٧ هـ ، وشرحها أيضاً عز الدين العجميّ الماردانى المتوفى سنة . . . . ، وشرحها الشيخ رضى الدين إبراهيم بن جعفر الإربلىّ ، وشمس الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن الإربلىّ المتوفى سنة ٦٣٩ هـ (١)

---

(١) كشف الظنون (٢ : ١٨٠٠)

هكذا قدم صاحب كشف الظنون المقدمة الجزولية بهذا العدد الضخم من الشراح ، ولعل ما يثير الدهشة حقا إذا ما علمنا أن حجم المقدمة الجزولية لا يزيد على ثلاث وسبعين صفحة من الحجم المتوسط .

ويهمنى هنا فى مجال الدراسة لكتاب التوطئة أن أقارن بين التوطئة وشروح الشلوبين الأخرى من ناحية ، وبين شروح الشلوبين وبعض الشراح من ناحية أخرى .

فأول تلك الشروح للشلوبين هو :

(أ) شرح المقدمة الجزولية الصغير ، وهو يشابه فى حجمه وعدد أوراقه التوطئة ، ويكاد يشابه التوطئة فى كيفيه ، حيث التزم فيه الشلوبين بنفس الخط الذى رسمه للتوطئة من ناحية الضغط والاختصار والاكتفاء بالشرح البسيط ، ما اقتضى الموقف ذلك ، ثم ضرب الأمثلة ، ثم وضع بعض الضوابط ، وأحيانا يعارض الجزولى ، كما سيأتى بإذن الله فى الفصل الثانى فى هذا الباب .

وهذا الشرح الصغير يقع فى سبع ومائتين من الصفحات ، وهو بخط كوفى تام الأول والآخر ، وقد جاء فى مقدمته :

« بسم الله الرحمن الرحيم : سألنى بعض من يكرم على أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى أبى موسى الجزولى لأنه الذى أتى بها ، لا أنه الواضع لها على ما أخبر به رحمه الله من ذلك ، لكنه لم يعن لها واضعاً . فنسبت إليه حواش كبين ما أبهم منها ، وسندرك ما عول صاحبها عليه من إسقاط مثلها وتقديم على ماتيسر ، مما أخذ وضمنه منها ، فأسعفته فيما سأل ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلق بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه على فرضيته ، وقرئ على تقدمة ، فربما زدت فيه فى أثناء قراءته مارأيت أنه لائق به وأحق أن يدخل به بين النوايا المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولا على قصد التواليف ، ولكن على قصد الخواهر ، ورأيت مع ذلك أن

هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن نحتاج إليه ، وهو ما اشتمل عليه هذا الكتاب ، والله تعالى سبحانه يجعل سعينا فيه وفي غيره في ذاته ، وموصلا إلى مرضاته بمنه وفضله » .

وقد وجدت خطأ في ترقيم صفحاته ، إلا أنه تام الأول والآخر ، وواضح الخط ، وهو منسوب بآخره بخط الشلوبين ، وقد جاء في آخره :

« انتهى والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما ، وشرّف وكرّم » .

« بسم الله الرحمن الرحيم

سمع طائفة من أول هذا الشرح من لفظ جامعه الشيخ الأستاذ الحافظ الأجل العلم الأوحد أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، أدام الله كرامته ووفقه الله ، وناوله سائره ، وأباح له التحديث عنه وبه وسائر مجموعاته ومروياته على شرط ذلك » .

« وكتب بإشبيلية « حرسها الله » في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وعشرين وستمائة ، والحمد لله حق حمده » .

وتحت هذا كتب الشلوبين بخط يده : المكتوب فوق هذا صحيح ، وكتب عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي في ذي القعدة سنة اثنتين وعشرين وستمائة . تم : شهادة الحسن بن عبد الله السلوقي .

• • •

أما الشرح الثانى للشلوبينى فهو

(ب) الشرح الكبير للجزولية :

وتحت يدى من هذا الشرح نسختان، إحداهما ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (١٠٢) نحو، وقد صورته وكبرته إلا أننى وجدته ناقصاً من أوله وغير واضح الكتابة فى بعض مواضع منه ، ومطموس الكتابة فى الآخر .

أما النسخة الثانية فقد حصلت عليها من المغرب(١) . وهى تحمل رقم: ٦٢٢ ، وعدد صفحاتها :٣٨٩صفحة ، وهى موثقة فى أولها غير مؤرخة، صحيحة البداية . وقد أوضح الشلوبينى نفسه الغرض من تأليفها فقال :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما » .

قال الشيخ الأستاذ النحوى اللغوى الأديب العالم الإمام أبو على عمر ابن محمد بن عمر بن عبد الله الأردى ، الأشهر بالشلوبينى :

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، وأعلى آلائه ظهوراً نعمة الإسلام ، التى نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسروراً ، حمداً يكون إلى . . . .(٢) ، وإلى العفو عما اقترفناه سبباً كبيراً ، وصلواته على محمد المبعوث بشيراً ونذيرا ، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وصلى الله عليه وعلى أهله . . . .(٣) هذا الكتاب أعنى بهذه الزيادة التى زدتها

---

(١) المملكة المغربية بالخزانة العامة للكتب والمخطوطات ، مقتنيات الزاوية الحمزاوية بالمغرب الرباط : ١٩٦٢ .

(٢) غير واضحة فى الأصل .

(٣) غير مقروءة .

فيه . . . .(٢) وأذكر أسبابها ، أن استأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذا كانت المسائل فى النسخة التى استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممدودة الأبحاث ولا مذكورة الأسباب فى الغالب .

وإنما كان المهم فيما شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لاستيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ، ومد الإطناب بالذكر والتوجيه والأسباب ، فأجبتهم فى ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن فى المعنى على ما خرج من تلك النسخة عن غير مسنوق بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستقلال فى تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شىء ، فعليه تعالى أن يعيننا من ذلك على ماتنويه ، ولأن يجعل تصرفاتنا خالصة لوجهه بمنه .

وأقول الآن فى الباب الأول من هذا الكتاب : إن مقصد النحويين فى هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ فى لسان العرب . . . إلخ .

• • •

ومن هذه المقدمة التى كتبها الشلوبينى يتضح السبب الوثيق والغاية من وضع هذا الشرح ، وهو التوسع فيما أوجز فيه الشرح الصغير ، وإيضاح ما أبهم هناك ، ونحن إذا تصورنا حجم الشرحين كمًّا ، والفارق الكبير بين عدد الصفحات ، يمكننا أن ندرك الفرق بين الشرحين .

ويهمنى هنا أن أقارن بين هذين الشرحين من ناحية ، والتوطئة من ناحية أخرى ، وذلك فى نماذج قصيرة ، حرصت على أن تتضمن بعض الشواهد :

---

(١) مطموسة الحروف .

فمثلا يقول الشلوبينى فى شرح المقدمة الجزولية الصغير(١) ، فى معرض حديثه من الجوازم ، بعد أن تحدث عن عمل الفعل عند تأخره أو تقدمه :

فإذا كان الرفع على هذا التقدير فليس فى هذا المضارع المرفوع عمل، لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم فى التقدير ، فلو قلنا : إنه مجزوم الوضع لأدى ذلك إلى تقديم المجزوم على الجازم ، فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده ، على ما قدمناه ، وعلى « إن قام زيد أقوم » قول زُهير :

وإن أتاه خليل يومَ مسألة يقول لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ

وقول الآخر :

وإن يَعدوا لا بأمنون اقترابه تَشوَّف أهل الغائب المُتَنظِّرِ

ولا يصح ذلك التقدير الذى قدرناه من التقديم والتأخير فى قولك : إن يقم زيد أقم ، فلا يجوز هنا الرفع فى « أقم » ، لأنه لا يصح أن تقول : أقوم إن يقم زيد ، على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله فى فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضى ، ولذلك قال المؤلف فى الفعلين ، إذا كانا مضارعين : إنه يجب العمل فيهما ، أى ، يجب أن يكون ظاهراً ، وقد جاء فى ضرورة الشعر على : إن يقم زيد أقوم ، بالرفع ، قال :

يا أقرعَ بن حابسٍ يا أقرعُ إنَّكَ إنْ يُصرع أخوك تُصْرَعُ

وقوله(٢) : والجواب إما بالفعل ، يريد بالفعل : الفعل المجزوم لفظا، إن كان مضارعاً ، أو موضعاً ، إن كان ماضياً ، مع ما اتصل به كل واحد

---

(١) شرح المقدمة الجزولية (ص : ٣٤) .
(٢) أى صاحب المقدمة .

منهما من معمولاته . ويريد بالفاء : الفاء وما تدخل عليه ، وكذلك مراده بإذا ، وإلا فكل واحد من الفعل ، والفاء ، وإذا ، لايكون وحده جوابا .

وقوله : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقاً ، يريد طلبية كانت أو غير طلبية ، فالطلبية كقولك : إن قام زيد فهل عمرو قائم ، وغير الطلبية كقولك : إن قام زيد فعمرو قائم ، وقول الشاعر :

• من يفعل الحسنات الله يشكرها(١) •

حذفت فيه الفاء ضرورة .

أما التوطئة فإننا حين نقابل بينها وبين الشرح الصغير فى هذا الفصل على سبيل المثال فإننا سوف نجده يكرر ما قاله فى الشرح مع بعض الاختلاف فى الترتيب وزيادة بعض الأمثلة ، فيقول مثلا فى نفس الموضع من التوطئة(٢) :

والفعلان المقتضيان فى هذا الباب أن يكونا مضارعين ، ظهور العمل فيهما إن لم يمنع ذلك بناء طارئ ، نحو : إن تخرج أخرج ، ما لم تعل الفاء بينه وبين الثانى ، فيجب رفعه ، نحو إن يقم فأقوم ، ولا يجوز الرفع دون فاء إلا فى الضرورة ، نحو :

• إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ •

رفع لمكان قوله قبله :

• يا أقرع بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ •

وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . فلا يظهر عمل الجازم ، لعدم المسوغ ، لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ،

---

(١) تمامة :

• والشر بالشر عند الله مثلان •

والبيت لعبد الله بن حسان بن ثابت . (حاشية الصبان على الأشمونى : ٤ : ٣٠) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

وإما أن يكونا ماضياً ومضارعاً ، فيجب العمل فى المضارع إن تقدم ، نحو : إن يقم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل :

مَنْ يَكُنِّى بِسَيْءٍ كنتُ منه كالشجا بين حلقهِ والوريدِ(١)

أنشده أبو العباس . لايجب إن تأخر بل يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يقم عمرو ، ويجوز : يقوم عمرو ، وعليه أنشدوا :

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألة يقولُ لاغائبٌ مالى ولاحَرِمُ

وقوله :

وإنْ يَعدوُا لا يأمنون اقْتِرابَه تشوُّفَ أهل الغائب المُتنَظر

ولا يجوز فيهما إذا كانا مضارعين - إلا الجزم ، على ما تقدم ، من نحو : إن يقم زيد يقم عمرو ، ولا يجوز رفع الثانى على نية التقديم ، لأنه لا يجوز أن تقول : يقوم عمرو إن يقم زيد ، لأنك إذا قلت ذلك كان جواب الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يقم عمرو ، ولايجوز حـذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم فى فعل الشرط ، وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم فى فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ولا تقول : إن تفعل ، والجواب بالفعل ، نحو ما تقدم . أو بما يقوم مقامه ، وهو الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضاً ، وإذا وما بعدها ، نحو (وإن تُصبْهُم سيئةٌ بما قدّمت أيديهم إذَا هم يَقْنَطُون)(٢).

---

(١) البيت لأبى زبيد الطائى (الديوان : ٥٩) .

(٢) سورة الروم : ٣٦ .

وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا سواء كان فيها طلب ، نحو :

إن قام زيد فالله يغفر له ، وإن قام زيد فهل عمرو قائم ؟ أو لم يكن ، نحو :

إن قام زيد فعمرو قائم ، إلا فى الضرورة ، نحو قوله :

مَن يَفعل الحَسَنات اللهُ يَشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثلان

* * *

وهكذا ، فإننا بنظرة عاجلة نستطيع أن نرى التشابه الكبير بين التوطئة والشرح الصغير فى الأسلوب وفى التشابه فى كثير من الأمثلة ، إلا أنها تزيد أحيانا ، أعنى الأمثلة فى التوطئة ، وهى زيادة مطردة فى جميع الأبواب ، ولعل هذا مما يساعدنا على القول بأن التوطئة جاءت بعد الشرح الصغير من الناحية الزمنية .

وإذا نحن وضعنا التوطئة والشرح الكبير فى الميزان فإننا سوف نلاحظ أن الشلوبينى قد أكمل ما أوجزه فى التوطئة ، وأسهب فى كثير من النقط التى اختصرها فى التوطئة ، ويكفى أن أقارن بين عدد من صفحات الأبواب فى الشرحين ليتضح الفرق الكبير بين النصين :

فمثلا يقع فصل حروف الجر فى التوطئة فى ثمان ورقات ، أما فى الشرح الكبير فقد أسهب فيه وشرحه فى تسع عشرة ورقة .

وباب القسم يحتل من التوطئة ورقتين ، بينما هو فى الشرح الكبير فى ثمان ورقات ، وكذلك نائب الفاعل ، هو فى التوطئة فى ورقتين فى الشرح الكبير فى خمس ورقات ، وقد أنجز الشلوبينى فى الشرح الكبير ما وعدبه فى مقدمته حينما قال :

« إنه وضعه لاستيفاء المسائل المذكورة فى الشرح ، ومد الإطناب بالذكر والتوجيهات والأسباب » . ولعل هذا من ناحية أخرى لنا بالوصف الزمنى فى مجال المقارنة بين الشرحين .

• • •

(ج) قد رأينا فيما أسلفت أن كشف الظنون قد ذكر شراحاً كثيرين يربُون على العشرة ، ويكفينى هنا ، أن آخذ واحداً منهم نموذجاً للمقارنة بين شرحه وكتاب التوطئة ، وهو :

اللورقى القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسى المرسى الإمام أبو محمد اللورقى النحوى(١) .

قال الذهبى :

« صنف شرح المفصل فى أربعة مجلدات ، وشرح الجزولية »(٢) .

وقد رأيت شرحه على المقدمة الجُزولية الذى سماه : المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ، وهو يقع فى مجلدين كبيرين ، تحت رقم ٢٦٦ نحو ، بدار الكتب القومية بالقاهرة .

وقد دلل فيه اللورقى على سعة اطلاعه وغزير علمه ، وقد ضمنه كثيرا من آراء الشلوبين ، حتى إنه من كثرة ترديده للشلوبين اعتاد أن يضع حرف الشين بدلا من ذكر اسمه كاملا .

وسوف أورد هنا نصين أحدهما أشار فيه صراحة إلى أنه نقل عن الشلوبين ، والآخر لم يشر فيه إلى ذلك ، ولكنه واضح وضوح الشمس للعيان .

---

(١) بغية الوعاة (٢ : ٢٥٠) .
(٢) بغية الوعاة (٢ : ٢٥٠)

يقول اللّورقيّ :

« قال ابن السراج : اعلم أن لحرف الجزاء الثلاثة أحوال : حال يظهر فيها ، وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه ولا يجوز أن يظهر معه ، والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه ، ويكون فى الكلام دليل عليه ، فأما الأول الذى هو حرف الجزاء ، فإنْ ، الخفيفة ، ويقال لها : أم الجزاء ، وذلك قولك : إن تأتنى آتك ، ولابد للشرط من الجزاء ، كما أنه لابد للمبتدأ من الخبر .

قال : وأما الثانى فأن يقع موقع الحرف اسم ، وقد ذكرنا أن الاسم الواقع موقعه يكون ظرفاً وغير ظرف .

وأما الذى يحذف فيه حرف الجزاء ، وهو القسم الثالث ، وذلك إذا كان الفعل جواباً للأمر والنهى إلى آخرها ، تقول : ائتنى آتك ، والتأويل : ائتنى فإنك أنْ أتيتنى آتك ، . أمثلة الباقى سهلة فعليك بتمثيلها(١) .

وفى نفس الموضع ونفس المعنى ، يحدثنا الشلوبينى فى التوطئة ، فيقول : « فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيد غداً ، فلم تدخل « إن » على الماضى فيه تقديراً ، وإن دخلت عليه لفظا ، إلا أنه ليس بمعنى الاستقبال ، يدلك على ذلك عمله فى ظرف الزمان الماضى ، وإنما هو على تقدير : إن تكن كنت قمت أمس ، المفعول على معنى : إن تكن ممن اتصف بهذه الصفة أمس ، أى : إن يثبت فيما يستقبل كونك متصفاً بهذه الصفة أمس فسوف يقوم زيد غداً . وهذا مذهب أبى بكر السراج »(٢) .

وفى مكان آخر يقول اللّورقى :

---

(١) المباحث الكاملية (١ : ١٠٠ ، أ) .
(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

« قال الشّلوبين : قوله : ويتعث به العلم والمضاف إلى المعرفة . يعني المضاف الذى هو مساو له أو دونه ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لايتعت باسم الإشارة ، وكان حقه ، إن كان أراد هذا المعنى ، أن يصرح به ولا يكلف الناس أن يحملوا كلامه على التأويل ، وإن قال : إن هذا معلوم من صناعة النحو ، قيل له : فالذى يعرف صناعة النحو يستغنى عن كتابك »(١) .

ولعلنى بهذه المقارنة البسيطة قد استطعت أن ألقى بعض الضوء على جهود الشلوبينى وأثره بين شراح المقدمة الجزولية ، ثم لعلنى بعد ذلك قد استطعت بهذه السُجالة أن أبرز ما للشّلوبينى من فضل على فك رموز المقدّمة الجُزولية .

---

(١) المباحث الكاملة (١ : ١٦٥ ، ب) .

الفصل الثانى

بين التوطئة والمقدّمة الجزولية وما افادته التوطئة

لقد عقدت هذا الفصل للموازنة بين المقدمة الجُزولية والتوطئة ، لكى نقف على مدى ما قدمه الشلّوبينى من خدمة للنحو والنحويين ، ولكى أستكمل جوانب الموضوع فى دراستى هذه ، وبالتالى أقف من مصدر يشرف من مكان عال للحُكم على ماأفادته التوطئة من جديد فى حقل النحو ، فلقد كان هناك اختلاف شكلى واختلاف موضوعى .

أما الاختلاف من الناحية الشكلية فهو فى صورة نقل الأبواب تأخيراً أو تقديماً ، كما فعل الشّلوبينى فى باب : نعم وبئس ، فجعلهما بعد التحذير فى حين هما فى المقدمة آخر الكتاب بعد الحروف العربية .

وكذلك باب الإدغام ، كان ترتيبه بعد الإمالة فى المقدمة ، فى حين هو فى التوطئة قبل الآخر بباب .

وقد عقد الجُزولى أبواباً للمفعول معه ، والمفعول ، والحكاية ، فى حين ضمها الشّلوبينى تحت باب « المفعول » .

وكذلك ظرفا الزمان والمكان ، هما مستقلان بباب فى المقدمه ، فى حين لم يُفرد الشّلوبينى لهما باباً .

هذا من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية فالخصها فيما يلى :

١ — لم يشأ الشّلوبينى أن يَشُق على الدارس فى بعض المسائل التى رأى أن الجُزولى قد وفّاها حقها من ناحية الشرح ، فكان دوره هنا ناقـــلا

فقط ، وقد تكرر هذا النقل فى أكثر من باب ، ولعل النقل الحرفى يتضح فى باب حروف ، التصديق ، كمثل :

يقول الجزولى :

« من حروف التصديق والايجاب : نعم ، وهى كتصديق ماقبلها مطلقاً ، ومنها : بلى ، وهى إيجاب بعد النفى ، عارياً من حروف الاستفهام كان أو مقروناً بها .

قال الجوهرى : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للنفى ، وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قال لك : أليس لى عندك وديعة ؟ فقولك : نعم ، تصديق له ، وبلى : تكذيب له .

ومنها ، أجل ، وهى تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها فى الاستخبار وهى أحسن من «نعم» فى الخبر . حكاه الجوهرى .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش : إن « إن » بمعنى : نعم ، فى قوله : فقلت إنه ، إنما يريد تأويله ، لا أنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان مايعلن ؛ فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها إى ، تقول ، إذ قال المستخبر : هل كان كذا ؟! إى وربى ، وإى والله .

ومنها : جير ، عند بعضهم ، وعند الجوهرى : هى قسم ، ومعناها : حقا . وقال لنا أبو محمد : الدليل على أنها إسم التنوين ، وأنشدنا :

وقائلةٍ أسِيتَ فقلتُ جَيْرٍ أسى إنّى من ذاكَ إنّه» (١)

---

(١) المقدمة الجزولية (ص : ٧٢) .

وإذا نحن قابلنا بينه وبين الشَّلوبيني في نفس الباب نجده يقول (١) :

« من حروف التصديق : نعم ، وهي لتصديق ماقبلها .

ومنها : بلى ، وهي إيجاب للنفي عارياً من حروف الاستفهام كان أو مقروناً بها .

قال الجوهري : بلى ، إيجاب لما يقال لك ، لأنها ترك للنفي ، وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قيل لك : أليس لي عندك وديعة ؟ فقولك له : نعم ، تصديقاً له ، وبلى ، تكذيباً له .

ومنها : أجل ، وهي تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم : أحسن منها في الاستخبار وهي أحسن من « نعم » في الخبر . حكاه الجوهري .

ومنها : إن . بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، في قوله : فقلت إنه (إنما يريد تأويله) لا أنه موضع لذلك ، وأصل الكلام : إنه قد كان مايعلن إنما يريد تأويله فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : أي ، تقول إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟ : إي وربي : وإي والله .

ومنها : جير ، عند بعضهم ، وعند الجوهري : هي قسم ومعناها : حقا ، قال لنا أبو محمد : والدليل على أنها اسم : التنوين وأنشدوا .

وقائلةٍ أسيتَ فقلتُ جَيْرٍ أسيٌ إنني من ذاك إنّه (٢)

٢ — ويتوسع الشَّلوبيني قليلا فيضرب الأمثلة بجانب النقل في بعض الأحيان ، يقول الجزولي في باب الأفعال :

« والأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماض بالوضع كفعل ، ومستقبل

---

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

بالوضع ، كأفعل ، ومبهم بالوضع ، كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقرينة تزيله عما وُضع له ، والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المُضِيّ دون لفظه ،أو وهما : لو ، وربما ، وقرينة تخلّصه للحال ، وهي : الآن، أو ما في معناها،وقرائن تخلّصه للاستقبال،وهي: لام الأمر ،والدعاء، ولا ، في النهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا ، في النفي،ونونا التوكيد، وحرفا التنفيس »(١) .

ويجيء الشلوبيني في التوطئة فيقول :

« الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام :

ماض بالوضع ، كفعل، ومستقبل بالوضع، كأفعل ، ومبهم بالوضع، كيفعل . والمستقبل بالوضع لاقرينة تزيله عما وُضع له ، من ذلك مابقي على معناه من الأمر ، استظهاراً على مثل قولك : أحسن بزيد ، إذ معناه كمعنى قولك : حسن زيد جداً . »

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضي ، وهي: ربما ، نحو : ربما يقوم ، ولو ، نحو :لو يقوم زيد ، ولم ، ولما ،الجازمتان، نحو: لم يقم زيد ، ولما يقم زيد ، في النفي أيضاً .

وقرائن تخلصه إلى الحال ، وهي : الآن ، وما في معناها ، من نحو : هذا الوقت ، وهذه الساعة ، ما بقيت على أوضاعها ولم يُتجوز فيها بأن يُراد بها تقريب المستقبل من الحال ، كقوله :

« سأسعى الآن إذ بلغت أناها »

ويجري مجراها في تخليصها للحال : لام الابتداء ، في الإيجاب، نحو : إن زيداً ليقوم »(٢) .

---

(١) المقدمة الجزولية (ص: ١٢).
(٢) التوطئة (فهرست الكتاب).

٣ – وأحياناً كثيرة يسهب فى الشرح ويطيل ما اقتضت ذلك الإطالة . فمثلا يقول الجزولى فى معرض حديثه عن نواصب الفعل :

« لن » لنفى (سيفعل) ، وجواز تقديم معمولها عليها يدل على أنها ليست مركبة من (لا) و(أن) .

و« إذن » ، لها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذى بعدها الحال أُلغيت ، وإذا أريد به الاستقبال أُهملت .

وإذا توسطت وافتقر ما بعدها إلى ما قبلها ، مثل أن تتوسط بين المبتدأ والخبر ، وبين الشرط والجزاء ، وبين القسم والجواب ، أُلغيت .

وإذا تقدمها واو العطف جاز فيه الأمران ، على اختلاف التأويلين .

وإذا تأخرت ألغيت .

و« كى » إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصبة ، وإذا دخل عليها اللام كانت ناصبه بنفسها ، ومعناها معنى « أن » (١) .

ويجىء الشلوبينى فيشرح ويطيل فيقول :

« لن » ، لنفى (سيفعل) ، وتقديم معمول معمولها ، وهو : زيد ، فى قولك : زيداً لن أضرب ، يُقوّى أنها ليست مركبة من (لا) ، و(أن) ، إذ لو كانت مركبة منهما لكان قد نابا بأن يدلوا على التركيب بمنع التقديم .

و« إذن » حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال : أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه معنى قولك : إن تزرنى أكرمك ، فلذلك قيل فيه جواب وجزاء . ولها ثلاثة أحوال :

---

(١) المقدمة الجزولية

أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك لمن يحدّث ، وقد ظنت أنه كاذب : إذن أظنك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال أعملت فى الغالب ، نحو قولك : إذن أكرمك ، جواباً لمن قال : أزورك ، وقد حكى إلغاؤها هنا ، والأول أكثر .

وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى مابعدها ، مثل أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك ، وبين الشرط والجزاء ، نحو : إن تزرنى إذن أزورك . وبين القسم والجواب ، نحو ، والله إذن لا أفعل ، ألغيت ، ونحو قوله :

لا تتركنّى فيهمُ شطيرا إنى إذن أهلك أو أطيرا

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : إنى لاأحتمل ذلك ، ثم ابتدأ فقال : إذن أهلك .

وإذا تقدمها حرف العطف جاز فيه الأمران ، نحو قوله تعالى : (وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا)(١) و (فإذن لا يؤتون الناس نقيرا)(٢) . على مراعاة التصدر قبل الربط ، أو التوسط معه .

وإذا تأخرت ألغيت ، نحو قولك : أكرمك إذن ، فى جواب من قال : أزورك .

و«كى» ، إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الناصبة بنفسها ، لالقيامها مقام غيرها ، والجارة نحو جئت كى أتعلم ، لإمكان أن تكون «كى» بمعنى «أن» وبمعنى «اللام» .

وإذا دخلت عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ، نحو : جئت لكى

---

(١) سورة الإسراء : ٧٦

(٢) سورة النساء : ٥٣

أتعلم لأنها لاتقدر هنا بأن »(١) .

ويقول الجزولى فى باب النعت :

« النعت يجاء به للفرق بين المشتركين فى الاسم ، وربما جىء به توكيدا ، وربما لمجرد المدح أو الذم فى الاسم : وشرطه أن يكون هو للمنعوت ، أو لما هو من سببه أو ملابسه ، ومشتقا أو فى حكمه ؛ ومطابقاً للمنعوت فى الإعراب وفيما له من التعريف أو التنكير ، فإن كان له ، لاالشىء من سببه ، بتبعه فيما له من الإعراب ومن الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التأنيث والتذكير لفظا ومعنى ، فإن كان لشىء من سببه لم يلزم متابعته له ، إلا فى الإعراب والتنكير لفظا والتعريف معنى . والمشتق هو ما يبنى من المصدر وما فى معناه ، وهو مرادف ما يبنى من المصدر وليس به »(٢) .

ويجىء الشلوبينى فيشرح ويضرب الأمثلة ويسهب فيقول فى نفس الباب : «النعت يجاء به للفرق بين المشتركين بالاسم ، كزيد العاقل ، وربما جىء به توكيداً ، نحو (كنفخة واحدة)(٣) . وربما كان لمجرد المدح ، نحو : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، أو الذم ، نحو : فعل ذلك إبليس اللعين ، أو الترحم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس ، إذا كان الاسم الذى كنى بفلان عنه غير مشترك ؛ وشرطه أن يكون هو المنعوت ، نحو مررت بزيد الظريف ، أو لشىء من سببه ، نحو : مررت بزيد الظريف أبوه ، ومشتقا ، نحو ما تقدم ، أو فى حكمه . نحو : يزيد القرشى التميمى ، لأنه فى معنى المنسوب إلى قريش وإلى تميم . فأما قولهم فى : جاء هذا الرجل ، فى أن « الرجل » فيه نعت ، فإنما هو من المجاز والتشبيه ، لالأنه نعت على الحقيقة ، ووجه الشبه به أنه بيان لما قبله ، لايجوز فصله منه بشىء ، ولذلك

---

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .
(٢) المقدمة الجزولية (ص : ٢٠)
(٣) سورة الحا

منعا فيه جمع المتبوع وتفريق التابع فى نحو قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه فى غيره ، نحو : مررت برجلين مسلم وكافر ، فأشبه هذا الذى بين المبهم فى هذا النعت ، من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشىء الواحد، وتابعا له ، كما كان النعت بياناً لما قبله وهو معه كالشىء الواحد، وتابعاً له. ولا ينبغى أن يقال فيه إنه عطف بيان غير مشبه بالنعت ، لما ذكرناه ، وللنعت شرط ثالث . وهو أن يكون مطابقا للمنعوت فيما له من الإعراب ، وفيما له من التعريف والتنكير ، فإن كان له شىء من سببه زاد إلى ذلك مطابقته له فى الإفراد و التثنية ، أو الجمع والتأنيث والتذكير ، فى غالب الأمر . وقلت ذلك استظهاراً على ما منع فيه مانع ، من ذلك الصفات ، نحو : مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، وبرجال أفضل من ذلك ، فأما قولهم امرأة حائض ، وقتيل . وصبور . وشكور . ومعطار ، ومذكار ، فليس من هذا ، ولكنه نعت غيره إلى الأصل لامرأة بالحمل ، على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير خارج عنه .

والمشتق مابنى من المصدر ، كالظريف وما فى معناه ، وهو ما رادف مابنى من المصدر وليس به ، كالقرشى والتميمى ، لأنهما مرادفان للمنسوب إلى قريش وإلى تميم ، وليسا بمبنيين من المصدر ، كالمعز و إلى قريش وإلى تميم(١) .

٤ — وهو أحياناً يوافقه وينتصر لرأيه : فيقول مثلا فى معرض حديثه عن الكلام وما يتألف منه :

« فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ، كقولنا : الحيوان جامد ومائع » وقول أبى القاسم(٢) : أقسام الكلام . ليس من شىء من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشىء إلى موادة التى منها يكون ،

---

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٢) الزجاجى .

وليس من شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام »(١) .

٥ ــ وأحياناً يخالفه بل يغلطه ، فيقول مثلا بعد أن تحدث عما لا يجمع جمع مؤنث سالم :

« ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بغير هاء ، نحو : رجل شكور ، وامرأة شكور ، ولا من الخاصة بالمؤنث بغير هاء ، نحو : طالق ، من الطلاق ، وحائض ، لأن هذين النوعين جاريان في التأويل على مذكر ، فلا يجمعان جمع المؤنث .

« وكان ينبغي ألا نذكر هذين النوعين في هذا الباب لأنه باب جمع المؤنث ، لكنهما لما جريا على مؤنث أوهمنا أنهما من هذا الباب ، ولذلك بيّنا فيه أنهما ليسا منه ، إن نقل شيء من ذلك ، إلا أن يكون علماً لمؤنث ، جمع بالألف والتاء »(٢) .

ويقول الشلوبيني في مكان آخر :

« إذا ضممت الأول من الاسمين في هذا الباب ، وهو القياس ، من نحو : يازيد زيد عمر ، نصبت الثاني من وجه عطف البيان والبدل والنعت ، بتأويل الاختصاص والنداء المستأنف ، وإضمار « أعني » ، وإذا نصبته كقولك : يازيد زيد عمر ، فعلى أنه منادى مضاف ، على تأويلين :

إما إلى محذوف دل عليه ما أضيف إليه الثاني ، وتنصب الثاني على ذلك من خمسة الأوجه المتقدمة ، على وجهين ، على التوكيد اللفظي ، وعلى النداء المستأنف .

وقول صاحب المقدمة : « لك تنصبه من الأربعة الأوجه المتقدمة »

---

(١) التوطئة (فهرست الكتاب) .

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب) .

غفلة منه(١)

ويغلطه فيقول فى معرض حديثه عن اسم الفعل(٢) :

وذكر المؤلف فى الجملة « هات »، أى : أعط ، وهذا ليس من هذا الباب . وذكره فيه غلط من الواضح ، وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التى تتصل بالأفعال به ، فى قوله :

فقلت لها هاتى(٣) . . .

وفى قوله سبحانه : (قل هاتوا برهانكم)(٤)

• • •

بعد هذه المقارنة أصل إلى : ماذا تفيده التوطئة فى النحو من جديد؟

فلقد رأينا من خلال هذه المقارنة بين التوطئة والمقدمة الجزولية كيف حاول الشلوبين ، ألا يشق على الدارس بالإطالة ، فضغط شرحه وأوجزه ، وضمنه كل ما يريده الدارس من معرفة فى أبواب النحو عامة ، وهو مع هذا لم يبخل فى الاستشهاد بما اقتضاه الاستشهاد ، محاولا إزاحة الإبهام عن كل ما ورد فى المقدمة .

فجاء كتابه التوطئة دسماً مع إيجازه ، مشبعاً لنهم الدارسين ، بل مرجعاً للمتخصصين .

وهذا المؤلف فى حقيقته ما هو إلا شرح للمقدمة الجزولية المسماة

---

(١) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٢) التوطئة (فهرست الكتاب)

(٣) البيت :

فقلت لها هاتى فقالت براحة ترى زعفرانا فى أسرتها وردا

وهو مجهول القائل (شرح المفصل : ٤ : ٤٤)

(٤) سورة الأنبياء : ٢٤

بالقانون والتى يعتبرها كثير من النحاة رموزا و إشارات ، ويعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها ، و قد قال بعضهم : ليس فيها نحو إنما هى منطق ، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها .

وهذه المقدمة ألفها أبو موسى الجزولى ، وشرحها اثنا عشر شارحا ، منهم الشلوبينى : الذى شرحها فى ثلاثة شروح ، سمى الأول : الشرح الصغير ، والثانى : الشرح الكبير ، ثم التوطئة موضوع هذا البحث :

الفصل الثالث

المنهج العام للتحقيق ، ووصف نسخة الكتاب

(أ) المنهج العام للتحقيق

بعد بحث طويل ، جاوز المكتبات المصرية إلى فهارس المكتبات الأجنبية ، اعتمدت فى تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة ، وهى الموجودة فى دار الكتب القومية بالقاهرة ، تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور ، فلم أعثر على غيرها مع طول البحث وكثرة التنقيب ، والحقيقة ، أن اليتم لم يعبها وليس فيها من النقص ما يضطر المحقق إلى الإحجام عنها ، فهى تامة واضحة ، ومثبتة الأول والآخر فى معظم كتب السير . ومما شجعنى على المضى فى هذا السبيل وجود شرحين آخرين للشاوبينى شرح بهما المقدمة الجزولية ، كما أسلفت ، أحدهما شرح صغير يوازى بحجمه وأبوابه التوطئة ، والآخر شرح كبير توسع فيه الشلوبينى فبسط كثيراً من الآراء وناقشها بإسهاب وتطويل ، وقد جعلتهما مرجعين لى فى دراستى هذه .

ولقد حاولت إلى جانبهما أن أرجع كثيراً إلى آراء الشلوبينى المنتشرة فى الكتب ، كالأشباه والنظائر للسيوطى ، ومغنى اللبيب لابن هشام ، وهمع الهوامع ، وغيرها .

ولما كانت الغاية من تحقيق النصوص ، إنما هى إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت جهداً غير يسير محاولا إثبات النص كما ورد بكل دقة وأمانة وحيطة ورعاية ، وقد التزمت فى التحقيق بما يلى :

١ - لم أتدخل فى النص إلا بالقدر اليسير الذى لا يمس جوهره كتاباً ، وذلك لوفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٢ — صححت ألفاظاً وردت فى النص مخالفة لقواعد النحو وأشرت إلى هذا التصحيح فى الحاشية ، ومما شجعنى على ذلك أن النسخة لم تكن بخط مؤلفها ولا يعرف ناسخها ، وهو كثير الخطأ والغفلة على مايبدو .

٣ — ضبطت الأعلام التى وردت فى الكتاب وترجمت لها ، ولما كان الاسم يتكرر أكثر من مرة فقد اكتفيت بترجمته حين ذكره أول مرة .

٤ — خرجت شواهد النص من آيات وأحاديث وشعر .

٥ — حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة ونهايتها فى متن المخطوط .

• • • •

(ب) وصف النسخة

كتاب التوطئة فى النحو : للشيخ أبى على عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الشلوبينى الأزدى الإشبيلى النحوى ، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

نسخة تامة الأول والآخر بقلم معتاد بالمداد الأسود ، مجهولة الكاتب ، أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال الشيخ الجليل العالم الأوحد الفقيه الأستاذ أبو على عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدى رضى الله عنه :

الحمد لله الذى تفضل علينا وتمم . . . . باب الكلام حقيقة لفظا مركب وجوداً أو نية مفيداً بالوضع . . إلخ » .

يأولها ثلاث ورقات مختلفة عن الأصل بقلم أحمد تيمور ، جاء بالصفحة الأولى من الورقات الثلاث : « مختصر أوله الحمد لله الذى تفضل علينا .. إلخ » ذكر أنه رسمه : توطئة قوانين المقدمة ، كذا فى كشف الظنون .

وفى باقى الورقات الثلاث فهرست شامل لأبواب المخطوط .

والمخطوط به ترميم فى بعض الصفحات الأولى . وبه أكل أرضة فى بعض الصفحات أيضاً .

ويحتوى تسعة وسبعين بابا ، وكلمة « باب » مكتوبة بالمداد الأحمر .

وبالصفحة الأخيرة من المخطوط تمليكان لمن كانت فى حوزتهما .

وهذا الكتاب هو أحد مؤلفات الأستاذ أبى على الشلوبينى الستة التى كتب لها البقاء ، بل هو أصلها لأنه تام الأول والآخر .

وهو نسخة فريدة فى العالم ، بدار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٢٦٨ نحو تيمور ، ويقع فى ٢٠٨ صفحة ، وتتراوح عدد الكلمات بين سبع أو أربع عشر كلمة فى السطر الواحد ، ومسطرتها سبعة عشر سطراً ومقاسها ١٩ × ١٣ .

القسم الثاني

النص وتعليقاته

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخُ الجليل العالم الأوحد الفقية الأستاذ أبو علىٌ عمرُ بن محمد بن عُمرَ ابن عبد الله الأزدى ، رَضى الله عنه : الحمد الله الذى تفضل علينا وتَمم ، فجعلنا من حملة من آمن وأسلم ، وعلمنا مما يُوصّل إليه مالم نكن نعلم ، وصلىٌ الله على سيدنا محمد النبىٌ الأكرم . وعلى آله وصَحبه وتابعيهم بإحسان وسلم . وهذه الجملة التى رُسمت هنا توطئة قوانين المقدمة ، وإحكامُ ما فيها من الأصول غير المحُكمة ، موصولا فَرْعَ ذلك بأصله فى اللفظ ، مُيَسراً بنظم ذلك كله كلاماً واحدا للحفظ . والله سبحانه هو المُستعان ، وعليه الاعتماد والتكلان .

باب

الكلام وما يتألف منه

الكلامُ حقيقةً : لفظ مركَّب ، وُجوداً أو نية ، مفيداً بالوضع ، كقولك : زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو جالسٌ .

والمركَّب نيةً كقولك : قُم ، واقعد، ومايلحق بهذين من الإشارة والكناية : أو الألفاظ المفردة ، كنعم ، وبَلى ، فإنما يلحق بهما مجازاً لاحقيقةً ، أو ما يُعبرُ بهذا عنه عند بعضهم .

إلا أن الأول هو مقصود القوم لا الثانى ، ان كان ذكْره من هذا البعض صحيحا .

وكل جنس قُسم إلى أنواعه حقيقة ، كقسمة الحيوان إلى إنسان وبهيمة ، أو مجازاً ، كقولنا : هذا ، ونحن نُشير إلى نوع الطائر : وهذا ، ونحن نُشير إلى نوع الإنسان ٣/ وهذا ، ونحن نُشير إلى نوع الفرس من الحيوان .

أو إلى أشخاص أنواعه مجـازاً ، كقولك : هذا وهذا وهذا من الحيوان ، أو كقولنا : الحيوان وهذا وهذا وهذا ، نُشير إلى إنسان وفرس وطائر .

أو نَوْع قسم إلى أشخاصه مجازاً ، كقولك : هذا وهذا من البهيمة ، أو كقولنا : البهيمة هذا وهذا ، تشير إلى فرس ، وطائر ، وهذا وهذا ، من الإنسان ، أو الإنسان هذا وهذا ، تشير إلى زيد وعمرو .

فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص ، وإلا فليست بأقسام له ، كقولنا : الحيوان جامد ومائع .

وقول أبي القاسم(١) « أقسام الكلام » ، ليس من شيء من هذه الأقسام ، إنما هو من قسمة الشيء إلى مواده التي منها يكون ، وليس من شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام .

كل كلمة تدلّ على معنى في نفسها لا يُفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي اسم ، مثاله : زيد ، وعمرو .

وكل كلمة تدل على معنى في نفسها ويُفهم من لفظها أنه ماض ، أو ليس ماضياً ، فهي فعل ، كقام ، وقعد .

وكل كلمة تدلّ على معنى في غيرها لا في نفسها ، فهي حرف ، كمن ، إلا أن تُحمل على غيرها بشبّه من جهة المعنى والأحكام ، كالموصولات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، أو على الفعل من جهة الأحكام خاصة ، كليس ، وعسى .

ويجيء الحرف /٤/ لمعنىً في الاسم خاصة ، كالألف واللام ، أو في الفعل خاصة ، كالسين ، وسوف ، أو رابطاً بين اسمين ، نحو : قام زيد وعمرو ، أو بين اسم وفعل ، نحو : مررت بزيد ، أو بين جملتين ، كقولنا : زيد قائم وعمرو جالس ، أو داخل في جملة تامة من أولها مُغيراً لمعناها ، نحو : ما زيد قائم ، أو مؤكداً له ، نحو : إن زيداً قائم ، أو لاحقاً لها من آخرها لإبانة معنى فيها ، كزياده النُّدبة في قولك : يازَيداه .

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، من نهاوند ، قدم بغداد وسمع من ابن السراج والأخفش ولازم الزجاج فنسب إليه ، وسكن دمشق وانتفع الناس بعلمه . وله مؤلفات في النحو ، منها الجمل ، وفي الأدب وفي اللغة وغيرها ، توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٩ ، وقيل في ذي الحجة منها ، وقيل في رمضان سنة ٣٤٥ هـ (بغية الوعاة : ٢ : ٨٧ ، وانباه الرواة ٢ : ١٦٠ ، وإشارة التعيين ورقة : ٢٦ ، وتاريخ ابن عساكر : ٢٢ : ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، وتلخيص ابن مكتوم : ١٠٤ ، ووفيات الأعيان : ١ : ٢٨٨ ، وكشف الظنون ٤٨ : ١٦٤ ، ٣١٠ ، ٦٠٣ ، ١٦٢٥ ، والمزهر ٢ : ٤٢١ ، ٤٤٦ : ٤٤٨ ، والأعلام ٤ : ٦٥) .

والاستغاثة والتعجّب ، فى قولك فيهما أيضاً : يازيداه ، والإنكار ، كقولك إذا أنكرت على من قال « رأيت الأمير » : الأميراه(١) ! أو لاحقاً لها فى جملتها ، كقولك فى الاستغاثة : يالزيد ، أو لاحقاً للكلمة لتذكّر ما بعدها ، كقولهم ، إذا أرادوا أن يقفوا على الألف واللام مُتذكرين ، فى مثل قولك : الرجل(٢) فعل كذا : إلى ، متذكرين ، وفى مثل قولك : عندى سيف من صفته كذا(٣) : سيفنى ، متذكراً ، أو زائداً للتوكيد ، نحو(٤) (فبما رحمة من الله)(٥) .

الفعل يدل على المصدر بحرُوفه ، ولذلك لا تختلف دلالته عليه عند تغير صيغه ، نحو : قام ، ويقوم ، وقُم ، لم تختلف دلالتها على القيام .

ويدلّ على الزمان بصيغته ، ولذلك تختلف دلالته عليه عند تغير صيغه ، نحو : قام ، ويقوم ، وقم ، لأن دلالتها على الزمان مُختلفة .

وقد لا تختلف دلالته على الزمان مع اختلاف صيغه لعارض يعرض ، نحو ، إن قمتَ قمتُ ، وإن تقم أقُم .

---

(١) وانظر الكتاب لسيبويه (١ : ٤٠٦ طبعة بولاق) وشرح المفصل لابن يعيش (٩ : ٥٠)

(٢) جاء فى شرح المفصل : فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكناً ، نحو لام المعرفة فى : الغلام ، والرجل ، فتكسر اللام تشبيها لها بالقافية المجرورة : إذا وقع حرف رويها حرفا ساكنا صحيحا ، نحو قوله : وكأن قد . وكذلك كل ساكن وقفت عليه وتذكرت بعده كلاما فإنك تكسره وتشبع كسرته للاستطالة والتذكر (شرح المفصل : ٩ : ٥٢) .

(٣) حكى سيبويه : « هذا سيفنى ، يريد : هذا سيف حاد أو ماض ، أو نحوهما من الصفات ، فنسى وهو متذكرا . وقال ابن يعيش نقلا عن سيبويه : سمعناهم يقولون إنه لقدى وإلى ، يعنى فى : قد فعل . وفى الألف واللام ، إذا تذكر الحارث ونحوه . وسمعنا من يوثق به يقول : هذا اسيفنى ، يريد : سيف من صفته كيت وكيت (شرح المفصل ٩ : ٥٢) .

(٤) يعنى : ما ، فى : «فبما» ، فهى مزيدة للتوكيد والدليل على أن لينه ، صلى الله عليه وسلم لهم ، ما كان إلا من الله برحمة . (الكشاف للزمخشرى) .

(٥) سورة آل عمران : ١٥٩ .

الفعل ، يقع على المعنى الصادر عن الفاعل ، كمدلول القيام مثلا ، وعلى اسمه ، وهو القيام ، وعلى قسيم الاسم والحرف .

فالفعل الذى المصدر اسمُه غير الذى اشتُق منه ، لأن الأول هو المعنى الصادر عن الفاعل ، والثانى هو اللفظ الذى هو قسيم الاسم والحرف .

هذا قول بعضهم ، وبه قال المؤلّف .

وقال غيرُ هؤلاء : إن « الاسم » فى قوله : « وهو اسم الفعل » ، موضوعٌ موضِعَ المُسمى ، والمعنى : وهو مُسمى الفعل ، والمُراد بمسمى الفعل : الحدَث المُعبر عنه بالفعل ؛ فيكون الفعل الثانى أيضا على هذا التأويل هو غير الفعل الأول ، وهو اسم فى هذا التأويل ، كما هو فى التأويل الأول ، والأظهر أن الفعل الأول هو الثانى بعينه ، لقوله فى باب التعدى : « واعلم أن الأقوى تعدى الفعل إلى المصدر لأنه اسمُه » ؛ والهاء ، عائدة هناك على الفعل الذى يتعدّى الى المصدر ، وهو قسيم الاسم والحرف .

والاسم ، على هذا التأويل ، مُضاف إلى الفعل ، على معنى إضافة أصل الشىء إلى فرعه ، كقولك / ٦ / تراب الإناء ، أى التراب الذى أخذ منه ، فكذلك هذا ، أى إن المصدر هو الاسم الذى أخذ منه الفعل ، لأن الفعل لم يؤخذ إلا من المصدر لا من غيره من الأسماء ، ويكون قوله بعد : « والفعل مُشتق منه » تأكيداً لهذا المعنى .

وهم يُجيزون عطف الشىء على ما هو هو فى المعنى ، إذا اختلف اللفظ فيهما ، عند اعتنائهم بالمعنى وتوكيده .

فكذلك فعل أبو القاسم(١) هنا ، رأى التردد — أعنى بالمعنى — فكرّره .

---

(١) الزجاجى ، وقد سبقت ترجمته .

باب

[المعرب المبنى]

الإعراب : حُكم فى آخر الكلمة يوجبه العامل ، نحو قام زيد ، وضربت زيداً ، ومررت بزيد .

وهو أجود من قول من قال : ان الإعراب : تغيُّر آخر الكلمة لتغيّر العوامل ، لأنّ ثم مُعربات لا يعمل فيها إلا عامل النصب خاصة ، كالمصادر ، والظروف غير المتمكنة غالباً ، أو عامل رَفع خاصّة ؛ كقولهم : ايمن الله ؛ فى القسم .

إلا أن لقولهم وَجهاً ، وهو حَمله على الأصل ، فالأكثر عدم الالتفات إلى الأقل .

وفائدته فى الأصل : الدلالة على المعنى الذى يَحدث بالعامل من الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وقد تكون الدلالة على شبه ما حقّه أن يُعرب ، ولذلك أعرب المُضارع .

وسيأتى(١) .

وللبناء ، مثلُه فى اللفظ وضدّه فى إفادة المَعنى .

والفَرق بينهما لفظاً : انتقالُ /٧/ الإعراب غالباً بالعوامل ؛ ولزومُ البناء ، نحو : رأيت النَّفَرَ خمسةَ عشرَ ، وجاءنى الرَّجل قبلُ ، ومررت بهؤلاءِ العقلاء ، ولم يقُمْ .

وألقاب الإعراب مع عدم التجوّز أربعة : الرَّفع ، والنَّصب ، والجَرّ ، والجَزم ، وربما عبّر عن الجرّ بالخفض(٢) .

---

(١) انظر : باب معرفة علامات الإعراب . وهو الباب التالى .

(٢) الجر عند البصريين والخفض عند الكوفيين .

وألقابُ البناء مع عدم التجوّز أربعة : الضَّم ، والفَتح ، والكسر ، والوَقف ، وربما عبّر عنه بالسكون ، وقد مُثّل بهما .

وأصل الإعراب للأسماء لأنها لا تتغير صيغُها لتغيرٍ معانى الإعراب عليها ، وهى : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

ولا تكون هذه المعـانى أيضاً إلا فى الأسماء ، فلم يكن الإعراب إلا فيها .

وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمضارعته الاسم من وجهين : الإبهام وضعاً ، فى : رجل ، ويقوم ، والتخصيص بالحرف ، فى : الرجل ، وسيقوم .

والمُعرب من الكَلِم : الاسمُ المتمكن ، وهو ما لم يَعرِض فيه شبه الحرف ، والفعل المضارع ، إذا سَلم مما يوجب بناءه ، وهو أحد نُونى التوكيد ، نحو : هل تضربنّ زيداً ، أو هل تضربانّ زيداً ، ونونُ جماعة النسوة ، نحو : النساء يَخرُجنَ . ولم يَخرُجنَ ، ولن يَخرُجن .

ويشتركان من ألقاب الإعراب فى الرفع ، نحو : زيدٌ يركب ، وفى النصب ، نحو . إنّ زيداً لن يقومَ .

وينفرد الاسم منهما بالجر ، نحو : /٨/ مررت بزيد ، والفعل بالجزم نحو . لم يقم .

وانفرادُ الاسم بالجر ، لأنه حُكم من أحكام الأواخر مخصوص بعوامل مخصوصة ، وتلك ليس لها وجود إلا فى الأسماء .

ويُفهم من ذلك انفرادُ الفعل بالجزم .

التنوين : نونٌ ساكنةٌ وصلاً زائدة ، تَلحق الاسمَ بعد كماله ، تفصله عما بعده .

وفائدته الدلالة على ما هو أصل فى نفسه باقٍ على أصالته .

والفعل والحرف ليسا بأصليين ، فلا يدخلهما التنوين .

وكل اسم عرض فيه شبه الفعل فعلامته عدم الجرّ والتنوين ، نحو : أحمدَ .

وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين ، نحو : كم .

والألف واللام ، والنعت والتصغير ، احتيج إليها فى الاسم لتختصّ فتفيد الإخبار عنه ، والفعل والحرف لا يُخبر عنهما فلا يحتاج إلى ذلك فيهما .

المنادى ، مفعولٌ فى المعنى ، والفعل والحرف لا يكون واحدٌ منهما مفعولاً فلا يكون منادى .

التثنية : ضم واحد إلى مثله ، بشرط اتفاق اللفظين فى الأكثر .

وفائدتها : تشفع المعنى المفرد ، فيما تحته معنى من الأسماء ، ومالا معنى تحته ، ففائدتها فيه تشفع الأفراد /٩/ بشرطها .

وأصلها العطف ، وعدل عن العطف إيجازاً ، ولا يصح إلا فى :

الأشخاص ، نحو : زيد وزيد .

والأنواع ، نحو : زيت وزيت . وفى نوعين منه دون الأجناس ، نحو : زيت ، إذا أريد به الجنس ، لأنه لا يوجد له جنس آخر هو زيت يُضم إليه .

ومدلولات الأفعال فى أصل الوضع أجناس ، فلم تكن فيها التثنية ، كما لم تكن فى مدلولاتها .

ولم يُعتد بما عُرض فيها عند التركيب فى المعنى ، على أصلهم فى عدم الاعتداد بالعارض .

وأما الحروف فغيرُ مستقلة بأنفسها فى إفادة معناها ، فأشبهت حروف الهجاء ، فلم يصح تثنيتها ، كما لم تثن حروفُ الهجاء .

الجمع : ضمُّ واحد إلى أكثر منه ، بشرط اتفاق الألفاظ .

وفائدته : الدلالة على أكثر من اثنين .

وأمره كأمر التثنية فى جميع ما ذُكر فيها .

التذكير الشخصىّ : نحو تذكير رَجُل(١)، من : قام رجل، لايكون إلا فى الآحاد دون الأجناس ، نحو : رجل ، من قولك : رجل خيرٌ من امرأة .

ومدلولات الأفعال أجناسٌ فى أصل الوضع ، فلايكون فيها تذكير شخصىّ ، كما لايكون فى مدلولاتها .

وأما الحروف فلعدم استقلالها بإفادة المعنى لم يكن لها مدخل فى الوصف بتذكير أو غيره .

وكذلك القول فى تنكير /١٠/ الآحاد ، نحو : رجل ، من : قام رجل. والقول فى أفراد الآحاد(٢).

الفاعل : مخبر عنه بفعله فى المعنى ، نحو : قام زيد

والفعل والحرف لايخبر عنهما ، فلايكون واحد منهما فاعلا.

المبتدأ : مُخبر عنه ، نحو : زيد قائم

فلا يكون الفعل والحوف مُبتدأين

---

(١) الأصل : « زيد ورجل »

(٢) عبارة القانون (ص : ٥) : « الإفراد الذى تنفرد به الأسماء هو إفراد الأشخاص والأسماء لا الأجناس » .

المفعولية : لا يصح معناها فى الفعل ولا الحرف ، نحو : ضربت زيداً، فلا يكون واحد منهما مفعولا .

التصرف : اختلاف الأبنية للأزمنة ، نحو : قام ، ويقوم ، وقَم .

ولا يصح وُجوده فى الاسم ولا الحرف ، لأن الفعل هو الذى وضع على أن تكون أبنيته دالة على زمان معناه دونهما ، فلم يصح وجوده إلا فيه لا فيهما (١) .

---

(١) وبعد هذا جاءت فى الأصل هذه العبارة : « والماء ، من « تستحقه » إما الشيء ، أو الملك المفهوم من تملك ، والأول ، مزايا » .

وهى تعقيب على كلام الزجاجى جاء فى القانون . (انظر القانون : ١)

باب

[معرفة علامات الإعراب](١)

الضمّة ، تكون علامة الرّفع فى ثلاثة أنواع :

الاسم المُتمكّن المُفرد ، وجمع التّكسير ، وجَمع المؤنّث السالم .

وفى الأفعال المُضارعة إذا سَلمت مما يُوجب بِناءَها ، وقد تقدم(٢) ومما يُوجب رَفْعَها بالنون ، وهو ألف التّثنية ، نحو : يفعلان ، أو واو جَماعة المُذكّرين العاقلين فى الوَضع ، نحو ، يفعلون(٣) ، أو ياء خطاب المؤنّث ؛ نحو : تَفعلين يا امرأة ، وهو ضمير التّثنية / ١١ / فى نحو قولك : الزيدان يقومان ، أو علامتها ، فيمن يقول . يقومان الزيدان ؛ فى أحد وُجوهه ، وضمير جماعة المذكرين العاقلين فى الوضع ، نحو قولك : الزيدون يقومون ، أو علامتهم ، نحو قول من يقول : يقومون الزيدون ، فى أحد وجوهه ؛ وضمير الواحد المخاطب من المؤنّث ، وهو الياء ، نحو : تفعلين يا امرأة .

فإن اتّصل بآخر الاسم ياء مُتكلّم ، أو كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها ، أو ألفاً ، أو آخر الفعل ياء ، أو واوًا ، وألفاً ، لم تَظهر الضمة فى اللفظ استثقالاً ، نحو : القاضى ، ويَرمى ، ويغزو ، أو امتناعاً طَرْدياً ، نحو : جاء غلامى ، أو تَعذّراً ، نحو : انكسرت العصا ، وَزيد يَسعى .

أخُوك ، وأخواته الخَمس ، سيتَّتُها(٤) . إذا أُضيفت إلى غير ياء

---

(١) التكملة من القانون .

(٢) لعله يريد قوله قبل (ص : ١١٦) : « ولذلك أعرب المضارع » .

(٣) الأصل : « يعقلون » وهو أقياء يتفق والسوق .

(٤) وهى : ذو ، بمعنى صاحب ، وفم ، إذا فارقته الميم ، والأب ، والأخ ، والحم ، والهن .

المتكلم ، مفردةً غيرَ مصغَّرة ، كانت بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرًّا .

وليست هذه الحروف علاماتِ إعراب فى هذه الأسماء ، وإنما علاماتُ الإعراب فيها حركاتٌ مُقدرة فيها ، وهى مما أُتبع فيه الآخرُ ما قبلَ الآخر ، كالرَّاء من « امرئ » :

فإذا أضيفت إلى ياء المُتكلِّم ، أو لم تُضَفْ أصلاً ، حُذفت لاماتها وجُرت العينات بالحركات المُقتضاة للعامل ، نحو جاءنى الأخُ ، وأخٌ ، ورأيت الأخَ ، وأخاً ، ومررت / ١٢ / بالأخِ وأخٍ ، أولياء المُتكلِّم ، نحو جاءنى أخِي .

وكلُّها تُفرد ، إلا « ذو » ، لما يَلزم إنْ أفردت مين بقائها على حرفٍ واحدٍ مع التنوين ، لأنَّ الأصلَ الإضافة لا الإفراد ، وكلُّ مفرد من مُعربات الأسماء مُنوَّن ، إذا لم يكن ثَمَّ مانعٌ للصرف ، ولا مانعَ هنا ، فأصله إذن أن يكون مُنوَّناً قبل الإضافة ، كما أن أصله قبلها ألاَّ يتبع فيه ما قبل الآخير ، وإنما يتبع الآخيرَ فى الإضافة وأصله : ذوى ، على ما سيأتى بيانه (١) ، ثم يُحذف آخرُه على غير قياس ، كأخواته ، فتبقى « ذو » تتحرك ، الواو وينفتح ما قبلها ، فتُقلب ألفاً ، فيجتمع الساكنان ، فتُحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فتبقى على حرفٍ واحد والتنوين ، وذلك معدوم فى الأسماء ، فلما أدَّى إفراده إلى ألاَّ يكون له نظير لم يُفرد .

ولا تُفرد « فوك » إلا مُعوَّضة من واوها ميماً ، وأصلها فى الإضافة : فوهك ، حُذفت لامه على غير قياس ، وتحركت الواو بحركة الإعراب ، واتُّبع ما قبل الآخر ، فإذا أفرد تحرَّكت الواو بحركة الإعراب ، ولحقه التَّنوين ، وانفتح ما قبلها ، لأن الإتباع لا يكون إلا فى الإضافة ، فأدَّى

(١) انظر (ص : ١٢٣) .

إفرادها إلى ما أدّى إليه أفراد « ذو » ، فأبدلت واوه ميماً ، لأنه لو لم يُفعل ذلك لم يكن له نظير /١٣/ ، على ما تقدّم ، وليس إبدال الواو ميما ، بقياس فتفعله فى « ذو » ، فلا يقال : لأى شىء لم تبدل الواو ميماً فيه ، لأن ذلك هو الأصل .

ووزن هذه الأسماء كلّها فى الأصل « فَعْل » إلا « فُوك » ، فوزنه « فَعَل » ، إذ تسكين العين منها يؤدّى إلى أن يكون جمعها على « أفعال » ، على غير قياس ، فالتُزم القياس لتحريك عينها ، ولم يقُم دليل فى قولك : فُوك ، وإن جُمع على « أفواه » : فإن جمْعَ ما عَيْنُهُ ساكنة على « أفعال » إذ كانت واواً أو ياءً ، قياس ، والأصل فى الحرف عدم الحركة ، فلم يتعدّ ، إذ لم يقم الدليل على تعدّيه ، كما قام على أخواته ، فلذلك لم يتعدّ التسكين فى أصله ، فقيل إن أصله « فَوَه » ، بفتح الفاء ، لقولهم فى الأكثر ، إذا أفردوه : فم ، بالفتح .

فأما « ذو » ، فقام الدليلُ فيه بقولهم : ذواتا ، إذ الأصل الثلاث ، وفى بناء التأنيث ، وبناء المُفرد ، وفى بناء المؤنث ، بالهاء ، وبناء المذكر ، ولاماتها كلّها واو ، لظهورها كذلك فى التصاريف إلا « فوك » ، فلامه « هاء » ، لقولهم فى الجمع : أفواه ، وفى التصغير : فُوَيه ، وإلا : « ذوو » ، فلامه « ياء » ، لتوسّط الواو فيها ، والحذف فيما جاء على حرفين إنما هو للواو والياء فى الأصل ، فلم ينبغ أن يتعدى /١٤/ . ثم ما العين منه واو ، فلا يكون اللام منه واواً ، إنما يكون ياء ، إلا ما شذ فلم ينبغ أيضاً أن يتعدّى ، فإنه قد ظهر فى قولهم : « ذواتا » ما يدلّ على أن اللام ياء ، وهو الألف فى ذلك ، إذ لا يكون أصلا ، لأن الألف لا تكون أصلاً فى الأسماء المُعربة ، ولا يجوز أن تكون واواً فى الأصل ، لما تقدّم من أن العين منه واو ، فانبغى أن تكون اللام منه ياء ، فأصلها على هذا « ذوى » ثم حُذف لامها ، كما فعل فى « فوك » ، وحُرّكت عَيْنُها بحركة الإعراب ، لأنها

صارت آخرَ الكلمة ، ثم أُتبع ما قبلها الآخر ، وكان أصل كل ما عَيْنُها مُتحرِّكة من هذه الأسماء فى الأصل ، ولامه و او أو ياء ، إذن ، أن تكون مقصورةً ، لتحرّك لاماتها بحركات الإعراب وبانفتاح ما قبلها ، لكن العرب أخرجتها عما يجب لها بالقياس ، بأن حذفت لاماتها فى الإفراد وأجرت المثنّات بالحركات ، وأتبعت ما قبل الآخر فى الإضافة .

وفى « تحوك » ستُّ لغات ، إحداها ما ذكر أنه أصله ، والثانية أن تكون من باب « دلو » ، والثالثة أن تجرى على ما ذُكر أنه أصله من القَصر ، والرابعة أن تكون من باب « يـد » ، والخامسة أن تكون من باب « ظَبْ » ، والسادسة أن تكون من باب « رشأ »(١) .

ذكره (٢) أبو علىّ البغدادىّ (٣) / ١٥ / [فى] (٤) المقصور والممدود ، و[المهموز] (٥) ، له .

---

(١) قال ابن سيده : وإنما استدللت على أن لام (الرشأ) همزة ، بالرشأ الذى هو شجر أيضاً ، وإلا فقد يجوز أن يكون ياء ، أو : واو . (لسان العرب : رشأ) .

(٢) الأصل : « ذكره » .

(٣) هو : إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عيذون أبو على القالى ، المعروف بالبغدادى . أصل مولده بمنازكرد من أرمينية . دخل إلى بغداد فى طلب العلم وعرف فيها بالقالى وأدرك المشايخ ببغداد كابن الأنبارى وابن درستويه وابن دريد ومن فى عصرهم ، « خرج إلى الأندلس إلى عبد الرحمن الناصر الأموى . ألف كثيراً من الكتب فى النحو وفى الأخبار والحكايات والأدب ، وله ، الأمالى ، والنوادر ، والمقصور والممدود والمهموز ، والبارع فى غريب الحديث . توفى ليلة السبت لسبع خلون من جمادى الأولى . سنة ست وثلاثمائة . ومولده سنة ثمان وثمانين ومائتين فى جمادى الآخرة . (بغية الوعاة ١ : ٤٠٣ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٢٥٢ ، إنباه الرواة ١ : ٢٠٤ ، وإشارة التعيين : ورقه ٤ ، ، وتاريخ علماء الأندلس ١ : ٦٥ وطبقات ابن قاضى شهبة ١ : ٣٧٥ ، ونفح الطيب ٤ : ٧٠) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) التكملة من المراجع السابقة .

وفى « أخوك » أربع لغات ، إحداها ماقدمناه ، والثانية ما ذكرنا أنه أصو ، والثالثة أن تكون من باب « يد » ، والرابعة أن تكون « كفخ » ، مشدد الخاء .

رأيته عند ابن الكلبيّ(١) فى زيادات البارع (٢) .

وفى « الأب » ما فى « الأخ » من اللغات ، إلا الرابعة .

و « هنوك » فيه لغتان ، الواحدة كما قدمنا ، ولم يعرفها الفراء (٣) على اتساعه فى لغات هذه الأسماء ، وحكاها سيبويه (٤) عن بعض العرب ؛ فهى أقل اللغتين ، ولذلك لم يذكرها أبو القاسم (٦) ، والأخرى أن تكون من باب « يد » ، وهى اللغة الكثرى .

---

(١) هو : هشام بن محمد بن السائب وكانت وفاته سنة ٢٠٤هـ (وفيات الأعيان : ٦ : ٨٢)

(٢) يريد الحسين بن محمد بن عبد الله المعروف بابن البارع البغدادى وكان لغويا نحويا (أنباه الرواة ، ١ : ٣٢٨) .

(٣) الفراء ، هو : أبو زكريا يحى بن زياد . مولى من بنى أسد . لقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام . ولد بالكوفة من أصل فارسى وتلقى عن الكسائى وغيره ، وتبحر فى علوم متنوعة فكان فذا فى معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم ، وجمع أطراف علم النحو حتى قيل فيه : الفراء أمير المؤمنين فى النحو ، مات بطريق مكه . سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة

(إنباه الرواة : (١ : ١٧) بغية الوعاة : (٢ : ٣٣٣) ، ووفيات الأعيان (٢ : ٢٢٨) وتاريخ بغداد ١٤ : (١٤٩ — ١٥٥) .

(٤) هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب . ولقب بسيبويه (رائحة التفاح) لأن أمه كانت ترقصه بذلك فى صغره . ولد بالبيضاء (بلد بفارس) من صلابة فارسية ونشأ بالبصرة ورغب فى تعلم الحديث والفقه إلى أن لحقه التأديب ذات يوم بشأن حديث شريف من شيخة حماد البصرى ، فقال : والله لأطلبن علما لايلحقنى معه أحد . ثم مضى ولزم الخليل ويونس وغيرهما . وله الكتاب . توفى بالبيضاء ، وقيل بشيراز ، سنه ثمانين ومائة . وعمره اثنتان وثلاثون سنة . وقيل : نيف على الأربعين وقيل مات بالبصرة سنة إحدى وستين .

البغية (٢ : ٢٢٩ ، ٢٣٠) وإنباه الرواة (١٢ : ٦ ، ٣٤) وتاريخ بغداد (١٢ : ١٩٥) ، ووفيات الأعيان (١ : ٣٨٩) .

(٥) هو أبو القاسم الزجاجى (انظر الحاشية ١ : ص : ١١٣)

وهنوك ، إذا عوض من واوه ميم ، فيه أربع لغات : ضم الفاء ، وفتحها ، وكسرها ، وإتباع حركة الفاء حركة الإعراب .

الاسم ، الذى يُفهم منه الجمع ، قسمان : مجموع اصطلاحاً ، وغير مجموع اصطلاحاً . فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور .

فالمحصور : المضمرات ، نحو : هم ، والمبهمات ، نحو : أولاء ، والموصولات ، نحو : الذين ، وكل : وأجمع ، فى التوكيد .

ولم نقل فى : هم ، والذين : وبابهما : إنه مجموع اصطلاحاً ، لأنه لا يثنى ولايجمع عند المتأخرين من المعارف ، إلا ما يصح تنكيره .

وكل واحد من الضربين لا يصح تنكيره .

وأما مذهب سيبويه عندى ، والفرق فى ذلك بين أسماء الإشارة / ١٦ / وما فى حكمها ، وبين غيرها ، فيثنى ويُجمع عنده القسم الأول ، ولايكون ذلك عنده فى القسم الثانى .

وشرحه مبسوط فى الشرح (١) :

وغير المحصور ، كالغنم ، والرهط ، والنفر ، والإبل ، ولم يقل فيه إنه مجموع ، لأنه ليس له واحد من لفظه ؛ ولايكون الجمع عندهم إلا ماله واحدٌ من لفظه .

والجمع اصطلاحاً : قسمان : جمع تكسير ، وجمع سلامة .

فجمع التكسير ماتغيرفيه بناء الواحد ليدل تغيره على أن المراد به أكثر من اثنين ، وربما جاء ما ظاهره ذلك ، لكن يقوم الدليل على أنه ليس بجمع تكسير ، وعلى أنه ليس بمبنىّ على واحد غير الجمع ، كركبٍ وتجرٍ .

---

(١) أى فى شرح التلويح للكتاب .

وهذا التغير إما بزيادة ، كرجال ، أو نقصان ، ككتب ، أو دونهما لكن بتغير حركة خاصة ، كوُرْد ، فى جمع : وَرْد ، وأُسْد ، فى جمع : أسد .

وربما اجتمع ذلك فى كلمة واحدة كقُضبان .

وربما جاء بعض ذلك فى النية لا لفظاً ، كفُلْك ، فى جمع : فُلْك(١) .

وجمع السلامة قسمان :

جمع بالألف والتاء ، وهو المؤنث فى الغالب ، كهندات ، وقد جاء فى غيره شاذاً ، كسرُا دقات .

وجمع هو فى المذكر بمنزلة هذا فى المؤنث ، كقولك : زيدون .

فجمع السلامة من المذكر أن يكون واحدة جامداً /١٧/ أو صفة ، فإن كان جامداً اشترط فى جمعه هذا الجمع اجتماع أربعة شروط فيه :

الذكورية فى المعنى ، والعلمية ، والعقل ، وخلوه من هاء التأنيث ، كزيد ، وورقاء ، وحبلى ، إذا كانا اسمين لرجل .

وإن كان صفةً اشترط فيه ثلاثة شروط :

الذكورية لفظاً ومعنىً ، والعقل ، وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء فى الجمع ، كقائم ، من قولك : رجل قائم .

ولا يجمع قولهم : رجل مطرابة(٢) ، ونحوه . بالنون ، لأنه ، إن كان مذكراً معنى ، فإنه مؤنث لفظاً .

ويلحق جمع السلامة فى المذكر الواو المضموم ما قبلها ، لفظاً أو تقديراً رفعاً ، والياء المكسورة ما قبلها ، لفظاً أو تقديراً نصباً أو جرا ، كلتاهما

---

(١) فهو المفرد والجمع : تلك ، بالضم ، فالضمة التى فى المفرد كضمة : قفل ، والضمة التى فى الجمع كضمة : أسد . (شرح ابن عقيل : ٤ : ١١٤) .

(٢) مطرابة : طروب ، كثير الطرب – (لسان العرب : طرب)

حرف الإعراب ، إجراءً على النظائر والقياس نحو : جاءنى المسلمون ، والمصطفون ، ورأيت المسلمين ، والمصطفين ، ومررت بالمسلمين والمصطفين .

وليس فيهما حركة إعراب مقدرة ، وإنما إعرابهما كونهما لا يستقر واحدٌ منهما على حالة واحدة ، مع اختلاف العوامل ، وهو الحركات فى آخر المعرب ، ونون فى الأحوال الثلاثة ، عوضاً من الوهن الذى لحق حرفَ الإعراب ، إذ تعددت فيه الحركة التى كانت فيه فى الواحدة ، ولذلك أثبتت مع الألف واللام / ١٨ / كالحركة ، وعوضاً من الوهن بتعذر التنوين الذى كان فيه فى الواحد أيضاً ، كذلك تسقط فى الإضافة كما يسقط التنوين ، [و] (٢) تحرك لالتقاء الساكنين ، ولم يحذف حرف المد واللين لالتقائهما ، لما أدى إليه من الإخلال بحرف المعنى بالإعراب ، وتفتح طلباً للتخفيف ، أو فرقاً بينها وبين نون التثنية .

— وربما جاء ما هو على طريقة هذا الجمع فيما ليست فيه شروطه ، وألحق فى ذلك ما لا يعقل بمن يعقل ، عوضاً مما نقص من الكلمة لفظاً ، كسنين ، أو أرضين ، أو توهما كأوزين (١) .

الاسمُ الذى تفهم منه التثنية ، قسمان : مثنى اصطلاحاً . وغير مثنى كذلك .

فغير المثنى : المضمرات ، نحو : هما ، والمبهمات ، نحو : ذان ، والموصولات ، نحو : اللذان : وكلاً ، فى التوكيد .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) أوزون : جمع أوزة ، قال الشاعر :

تلقى الأوزين فى أكناف دارتها ... فرضى وبين يديها التين منثور

(المفصل : ٥ : ٥)

وحقيقة المثنى ما لحقته ألفٌ ، رفعاً ، وياءٌ ، مفتوحاً ما قبلها ، نصباً وجراً .

والكلام فيها كالكلام فى الواو ، والياء فى الجمع ، ونون فى الأحوال الثلاثة ، والكلام فيها كالكلام فيها فى الجمع ، إلا أنها تكسر على أصل التقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين نون الجمع ، وهذا أحسن فى الألف ، لأن سيبويه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، بل يتبع الساكنَ الألف وما قبله ، ألا ترى أنه قال فى ترخيم : أسحار ، اسم رجل ، على لغة من حذف ونوى /١٩/ : يا أسحارَ ، بفتح الراء وإتباعاً لها وللفتحة قبلها ، ولم يكسر الراء ، على أصل التقاء الساكنين ، على ما قلناه ، وعلى ذلك جرى قوله فى « نزال » وبابه ، أنه كسرَ لأجل التأنيث المنوى هناك ، ولم يقل إنه كسر على أصل التقاء الساكنين ، لما قلناه من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، فكذلك يجىء على قوله فى « الزيدان » بالألف ونون التثنية ، ألا يكون كسره لالتقاء الساكنين ، وأن تكون فرقاً بينهما وبين نون الجمع تحمل الياء عليها .

وقوله فى ذلك أحسن من قول غيره : إنه يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين ، لأن الإتباع فى ذلك أولى من الكسر ، لأن فيه مراعاةَ أمرٍ زائد على التقاء الساكنين ، وقد لا يراعى ذلك الأمر الزائد لطارئ ، وعليه جاء نحو : هؤلاء ، ولعل الكسرة فى « هؤلاء » لكثرة اجتماع الأمثال هناك .

كلّ فعل فيه ما يوجب رفعه ، كالنون ، فإنها تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً لالتقاء الساكنين وتفتح مع الياء والواو ؛ طلباً للتخفيف ، أو حملاً على نون الجمع ، نحو : يفعلون ، وتفعلين ، وتكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين ، أو حملاً على نون التثنية ، وهذا أحسن ، نحو : يفعلان .

الفتحة ، تكون علامة النصب فى كل ما كانت فيه الضمه علامة الرفع ، إلا فى جمع المؤنث السالم ، نحو : إن زيداً لن يركب ، ورأيت الرجال .

وإذا استثقلت الضمة ، نحو : جاء القاضى ، وزيد /٢٠/ يغزو ، لم تستثقل الفتحة ، نحو رأيت القاضى ، ولن تغزو .

وإذا تعذرت الضمة ، نحو : جاء موسى ، وزيد يخشى ، أو امتنعت امتناعاً طردياً ، نحو : جاء غلامى ، تعذرت الفتحة ، نحو رأيت موسى ، ولن يخشى ، أو امتنعت امتناعاً طردياً ، نحو . رأيت غلامى .

لما كان منصوبُ جمع المذكّر السالم محمولاً على مجروره فى «الياء» التى هى أحقُّ بأن تكون علامةً للجرّ ، ومن أن تكون علامةً للنصب ، لكونها من الكسرة التى هى علامة للجر فى الأصل ، كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره فى الكسرة ، التى هى علامة للجرّ فى الأصل ، ليجْرى الفرع والأصل فى الجمع السالم مجرى واحداً ، إذ كان جريان الباب كله مجرى واحداً مؤثراً من كلامهم ، وإن لم يكن هناك أصلٌ ولا فرع .

أصل الإعراب بالحركات والحروف

عند من يرى الإعراب بها تبعا (١)

والحركات ثلاث ، وألقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها : الضمة ، وتتبعها الواو ، وللنصب منها : الفتحة ، وتتبعها الألف ، وللجر منها : الكسرة ، وتتبعها الياء .

ثم النون تُشبه الواو والياء، ولذلك تُدغم فيها نحو : (مَنْ وال)(٢) و(من يؤمن)(٣) ، وتُشبه الألف ، ولذلك تُبدل منها ساكنةً فى الوقف ، نحو : رأيت زيدا ، وكذلك : يا زيد هل تَضْرِباً ، فى الوقف ، لكن يَستحقها أسبقُ الإعرابُ وقوعا ، وهو الرفع / ٢١ / الذى لا يَفتقر وُجوده فى المبدأ ، والفعل المضارع ، المُعَرّى عن النواصب والجوازم ، إلى وُجود عاملٍ لفظىٍّ ، كافتقار النصب إليه ، فى نحو : ضَرَبت زيدا ، وإنّ زيداً لن يقوم ، وكافتقار الجَر ، فى نحو مررت بزيد ، ومارٍّ بزيد ، وغُلام زيد . فإذا استغرقت هذه الألقابُ الثلاثةُ الحركات والحروف المُشبهةَ ها . وما أشبه الحروفَ المُشبهة هذا : فلاحَظّ للجزم فى الحركات : ولا فى الحروف ، بل حَظُّه حذفها .

فالأصل إذا أعربنا تَثنيَة الاسم وجمْعه والمُذكر السالم ، بالحُروف ، أن يكون إعرابهما بالحَرف الذى يُجانس الحركة التى أعربت بها فى الإفراد ، فيقال مثلاً : قام زيدٌ ، والزيدون ، فيهما ، ورأيت زيداً ، والزَّيدين ، ومررتُ بزيدٍ ، والزَّيدين ، فيهما . فيَتعرض اللَّبسُ بين التَّثنية والجَمع ، فيُفرّق بينهما بما قبل الواو ، الذى تعرب به ، إذا أمكن بما بَعده ، فيكون الفَرق بينهما مثلاً فى الرَّفع والجَر بأمرين :

---

(١) الأصل « الحركات » . وما أثبتنا من القانون

(٢) سورة الرعد : ١٢ (٣) سورة التوبة : ١٠٠

فى حال الدَّرْج ، فيُقال مثلاً (١) ، قام الزيدان يا هذا ، فى رَفع التَّثنية ، بفتح ما قبل الألف (٢) وكسر ما بعدها وقام الزيدون يا هذا ، فى رفع الجمع ، تضم ما قبل الواو وفتح ما بعدها . وفى جَرّ التَّثنية : مررت بالزَّيدَيْن يا هذا ، بفتح ما قبل الياء وكسر ما بعدها . وفى جَرّ الجمع : مررت بالزَّيدِين يا هذا ، بكسر ما قبل الياء وفتح ما بعدها .

ويكون / ٢٢ / الفرق بينهما : أى بين التثنية والجمع ، أى فى الرفع والجر : فى الوقف ، وفى حال الإضافة ، بأمر واحد قبل الحرف خاصة ، لسكون النون إذا وقفت ، وسقوطها إذا أضيفتَ .

فنقول واقفاً : قام الزيدون ، ومررت بالزيدَين ، فى التثنية ، وقام الزيدون ، ومررت بالزَّيدين ، فى الجمع .

وتقول مُضيفا : قام زيد عمرو ، ومررت بزيدى عمرو ، التثنية وقام زيد وعمرو ، ومررت بزيدى عمرو ، فى الجمع .

ولا يقع الفرق بين التثنية والجمع فى النص إلا بأمر واحد فى حال الدَّرج فقط ، لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ، فيقال مثلاً . رأيت الزيدَينِ يا هذا ، بكسر النون فى التثنية ، ورأيت الزَّيدين يا هذا ، بفتح النون فى الجمع ، فلو وقفت أو أضفت التبست التثنية بالجمع فيهما فى حال النصب ، فقلت واقفاً : رأيت الزَّيدين ، تثنية وجمعا ، وقلت مضيفا : رأيت زيدى عمرو ؛ تثنيةً وجمعا .

فأدى ذلك إلى التباس(٣) التثنية بالجمع ؛ لأنه لا يأتى فرق مع الألف إلا فى النون ، والفرق قد سقط ، فى الوقف بالسكون ، وفى الإضافة بسكون النون ، فلم يسبق فرق فى النصب فى الحالين ، أعنى الوقف والإضافة .

---

(١) الأصل : « الزيدون » (٢) الأصل « الواو »

(٣) فى الأصل : « إلى الالتباس » ، وهو خطأ من الناسخ .

فطُرحت الألف ، التى من أجلها طرأ اللَّبس ، فى حال/٢٣/النصب فيهما وحُمل تثنية المنصوب وجمعه المذكر السالم على مايُشبهه فى الافتقار إلى العامل(١) اللَّفظىّ ، وهو الجرّ ، فقيل فى التثنية : رأيت الزيدَين ، حملاً على جرها ، نحو : مررت بالزيدَين ، وفى الجمع : ، رأيت الزيدين ، حملا على جره ، نحو : مررت بالزيدين .

فهذا الذى قلناه فى هذا الفصل هو سبب استعمال الياء فى النصب فى التثنية والجمع ، وهى غيرُ مجانسة للفتحة ، وإنما هى مجانسة للكسرة .

ولما انتهينا إلى ماذكرناه من العمل ، وكُنّا قد أعربنا المفرد بالحركات الثلاث ، وجاء فى ذلك استعمال الضّمة فى رفع الاسم المفرد ، ومجانستها فى الحروف ؛ وهو الواو ، فى رفع التثنية والجمع ، واستعمال الكسرة فى خفض الاسم المفرد ، ومجانستها ، وهو الياء ، فى خفض التثنية والجمع ونصبهما ، واستعمال الفتحة فى نَصب الاسم المفرد ، دون مجانستها ، وهو الألف ، إذا سقطت من النصب فى التثنية والجمع ، فأرادوا أن يُوفّوا الألفَ حقّها من الاستعمال على وجه لايُوقع اللّبس ؛ إذا كان وقوع اللبس هو سبب طرحها ، فوضعوها موضع الواو المفتوح ما قبلها خاصة ، لأن مثل هذه الواو ، أعنى الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ، قد تُقلب ألفاً فى مضارع (فَعِل) / ٢٤ / الذى فاؤه (واو) ، نحو ياجل ، فى يُوجل .

فهذا الذى قُلناه فى هذا الفَصل أيضاً هو سبب استعمال(٢) الألف فى الرفع ، وهى غير مُجانسة للضّمة ، وإنما هى مُجانسة للفتحة ، كما أُعربت الأفعال(٣) التى رفعُها بالنُّون بها ، ولم يتكُن لها إلا حالان : إثباتها أو حذفها ، وكان رفعها بإثباتها على ما تقدم ، انبغى أن يكون

---

(١) فى الأصل : « العلم » ، وهو تحريف من الناسخ .

(٢) فى الأصل « استعمل » ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) سكان هذه الكلمة (الأفعال) بياض بالأصل .

جزمها بحذفها ، ولم يكن للنصب على هذا حظّ فيهما ، فحُمل على الجزم. كما أشبهت هذه الأفعال المثنى والمجموع جمع المذكر السالم من الأسماء ، وقد كان النصب فيهما حُمل على الجر ، فحُمل النصب فى هذه الأفعال على الجزم ، من حيثُ كان الجزم فى الأفعال نظيرَ الجرّ فى الأسماء ، لانفراد كل واحد منهما بمحلّه ، كما وجب لِمَا عَرَض فيه شَبَهُ الفعل أن يُقدّم فيه الجرُّ والتنوين ، واقتضى عاملُ الجرّ لفظاً يعمله ، عُوِّض من عَمله ، الذى أعدم فتحةٌ مثل فتحة النصب ، للتآخى الذى بينهما فى المرتبة ، من حيث كان كل واحد منهما مرتبته بعد الرفع فى الافتقار إلى العامل اللّفظى .

الكسرة ، تكون علامة الخفض فى : الاسم المتمكّن الأمكن . وهو الذى فيه الألف واللام ، نحو : بالرجل ، وبالمساجد ، أو تنوينٌ ظاهر ، نحو : بزيدٍ ، أو أضيف إلى غيره ، نحو : بغلام زيد ، وبمساجدكم ، وتكون فيه فى المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث /٢٥/ السالم .

وتُستثقل حيث تُستثقل الضمّة ، نحو : جاء القاضى ، أو مررت بالقاضى .

وتُعاقبها كسرةُ ياء المتكلّم ، كما تُعاقب الضّمة والفتحة ، نحو جاء غلامى ، ورأيت غلامى ، [ومررت بغُلامى](١) . وتتعذر حيث تتعذر الضمة والفتحة ، نحو : مررت بموسى ، وجاء موسى ، ورأيت مُوسى .

والياء ، تكون فى الجرّ فى الأسماء ، التى منها : فُوك ، وفى التّثنية والجمع ، على حسب ما تقدّم أحكامه من أمر هذه الحروف .

الفتحة ، تكون علامة الجرّ فى كل اسم متمكّن ليس فيه تنوينٌ ظاهر ، ولا مالا يجتمع مع التنوين ، لا ظاهراً ولا مقدراً ، وهو الألف واللام ، وإضافة الاسم إلى غيره ، نحو : بأحمد ، وبمساجد(٢) .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) فى الأصل : « مساجه » ، بدون حرف الجر .

وتستثقل الفتحة حيث تستثقل الكسرة ، نحو : مررتَ بجوارٍ ، ولاتَقُل : بجوارى .

قول يونس(١) رحمه الله : « وكل فعل كانت الضمة تظهر فى آخره ، نحو : يضربُ ، ويقتل ، فجزمه بإسكان آخره .

وكل فعل قُدِّرت الضمة فى آخره ولم تظهر ، نحو : يقضِي ، ويغزُو ، ويخشَى ، فجزمه بحذف الحرف الذى تقدر فيه الضمة ، نحو : لم يقض ، ولم يغزْ(٢) ، ولم يخشَ .

وكل فعل كان رفعه بالنون » نحو : يفعلان ، وتفعلون ، فجزمه بحذفها » .

---

(١) هو : يونس بن حبيب الضبى بالولاء ، البصرى أبو عبد الرحمن . من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، روى عن سيبويه فأكثر ، وله قياس فى النحو ومذاهب يتفرد بها . سمع منه الكسائى والفراء . وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية . قيل : قارب يونس تسعين سنة ، مولده سنة تسعين ، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة . إنباه الرواة (٤ : ٦٨) ، بغية الوعاة (٢ : ٣٦٥) ووفيات الأعيان (٢ : ٤١٦)

(٢) فى الأصل : لم يغزو .

بـــــاب

الأفعال بالنسبة إلى الزمان من جهة وضعها لها ثلاثة أقسام .

ماض بالوضع ، كفعل .

ومستقبل بالوضع ، كافعل .

ومبهم بالوضع ، كيفعل .

والمستقبل بالوضع لاقرينة /٢٦/ تزيله عما وضع له ، من ذلك مابقي على معناه الى الأمر استظهارًا على مثل قولك : أحسنْ بزيد ، إذ معناه كمعنى قولك : حسُن زيدٌ جداً .

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه الى المضى ، وهى :
« ربما » ، نحو : ربما يقوم زيد .

و« لو » ، نحو : لو يقوم زيد .

ولم ، ولما ، الجازمتان ، نحو : لم يقم زيد ، ولما يقم زيد ، فى النفى أيضاً .

وقرائن تخلصه إلى الحال ، وهى : الآن ، وما فى معناها ، من نحو : هذا الوقت ، وهذه الساعة ، مابقيتْ أوضاعُها ولمْ يتجوّز فيها ، بأن يُراد بها تقريبُ المستقبل من الحال ، كقوله .

« سأسعى الآن إذا بلغتْ أناها »(١)

ويجرى مجراها فى تخليصها للحال :

لامُ الابتداء فى الإيجاب ، نحو : إنّ زيدا ليقوم ، فى الأكثر من كلام العرب ، فى ظاهر كلام سيبويه .

---

(١) لم أعثر على قائله .

وأبداً ، فى مذهب أبى على(١)

ويُمكن أن يُتأوّل كلامُ سيبويه على مَذهب أبى علىّ ، ويُجرى مجراها أيضاً فى التخليص للحال : ما فى النفى ، نحو : والله مايقوم زيد ، إذا لم يُقيّد الفعل بزمان ، فقولهم . لإن زُرْتَهُ مايُقبل منك ، لأن هناك مايقوم مقام مُقيِّده بالزمان ، وهو « إن » التى هى شرط فى الاستقبال .

وقرائنُ تُخلّصه إلى الاستقبال ، وهى :

لام طلب إيجاد الفعل ، نحو : ليخرج زيد ، إذا كان المطلوب منه فوق الطالب ، إذا لم يكن /٢٧/ الله تعالى . أودونهُ أومساوياً ، نحو : ليخرجْ زيدٌ . ونحو : ليغفر الله لفلان ، إذا كان المطلوب منه الله تعالى .

و« لا » التى لطلب إعدام الفعل ، نحو : لايقُمْ زيداً ، ولايعذبنا الله على الوجوه المتقدمة .

ولام القسم : نحو : والله ليقومنّ زيدٌ ، وليقومنّ زيدٌ .

ونونا التوكيد ، نحو قولك : هل يضربنّ زيدٌ ، وهل يضربنّ

و« لا » ، فى النفى ، نحو والله لايقوم زيد ، وقولهم : مَرِض حتى لايرجونه ، إذا كان معناه حتى هو الآن لا يُرْجى ؛ مما وضعت « لا » فيه موضع « ما » ، كما وُضعت « ما » موضعها فى قولهم ، لإن زرته ماُيقبل منك .

وحرفا التنفيس ، نحو : سيقوم ، وسوف يقوم ، وقوله .

« سأسعى الآن إذ بلغت أناها »

قد تقدّم على أنه على التجوّز(٢)

وإعمالهُ فى الظرف المستقبل ، نحو : يقوم زيد غداً ، أوبعد غدٍ .

والنواصبُ كُلُّها ، نحو : أردت أن تقوم ، ولن يقوم زيد ، وجئت كى أتعلم ، وإذن أكرمك ، ان قال أزورك .

---

(١) البغدادى ، وانظر الحاشية رقم (٣ ص ١٢٤) .

(٢) انظر (ص : ١٣٦) .

وأدوات الشرط كلها ، نحو : إن يَقُم زيد أقُمْ ، ومتى يقم أقم ، إلا « لو » ، نحو : لو يقوم زيد ، لأن « لو » تصرف معناها إلى المضى ، كما تقدم .

والماضى بالوَضع (١) قرائن تصرف معناها إلى الاستقبال . وهى أدوات الشرط كلّها ، نحو إن قام زيد قمت ، ومتى قام قمت ، إلا لو ، وبَيْنَا ، الظرفية . لأنهما شرطان فيما مضى /٢٨/ ، نحو : لو (٢) قام زيد قمت ، ولما قام زيد قام عمر .

فأما قولهم : إن كنت قمت أمس فسوف يقوم زيدٌ غداً ، فلم تدخل « إنْ » فيه على الماضى تقديراً ، وإن دخلت عليه لفظاً ، إلا أنه ليس بمعنى الاستقبال . يدلّك على ذلك عملُه فى ظرف الزمان الماضى ، وإنما هو على تقدير : إن تَكن كنتَ قمتَ أمسِ ، المفعول على معنى : إن تكن ممن انصف بهذه الصفة أمس . أى (٣) ان يثبت فيما يستقبل كونُك متصفاً بهذه الصفة أمسِ فسوف يقوم زيد غداً .

هذا مذهب أبى بكر بن السَّرّاج (٤) . وهو أولى من مذهب أبى العبّاس (٥) ، إذ قال فيه : إنّ « إنْ » تقلب الماضى إلى الاستقبال ، إلا « كان » وحدها ، فإن « إن » لا تقلب ماضيها إلى معنى الاستقبال ، لأنها كأنها أصل فى الأفعال الماضية ، فلم تقو « إن » على قلبها .

---

(١) فى الأصل : « بالموضع » ، وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « لم » ولا يستقيم عليها الكلام .

(٣) التكملة من كتب التراجم .

(٤) هو : محمد بن السرى البغدادى النحوى . وكان أحدث أصحاب المبرد سنا ، قرأ عليه كتاب سيبويه . وقد مات شابا سنة ستة عشر وثلثمائة (إنباه الرواة : ٣ : ١٤٥ ، بغية الوعاة : ١ : ١٠٩)

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى البصرى أبو العباس المبرد ، إمام العربية فى زمانه ، أخذ عن المازنى وأبى حاتم السجستانى . =

فإن خروج «كان» عن الأفعال الماضية فى «إنْ» «وما فى معناها» إلى الاستقبال، دعوى، ولاحجّة له فى أنك لا تقول: إن كنت قمت غداً فسوف يقوم عمرو بعد غد، لأن ذلك إنما لم يجز لما فيه من مجىء التوكيد على خلاف وضعه: فإنّ وَضع «قمت» هنا فى موضع «يقوم» مجاز: ولذلك ينبغى أن يكون «كُنت» موضوعة موضعَ «تكون»؛ فيأتى ذلك المجاز بالمجاز، وفى ذلك مُناقضة موضع التوكيد، «إنه لا تأتى الحقيقةُ /٢٩/ ورفع المجاز. وهذا لا يتأتّى المجاز ورفع الحقيقة، ويُمكن ألا يُكسر ما اطّرد بما قلناه، فلم ينبغ (١) أن نعدل عنه.

وقول الفراء فى هذه المسألة أن «إنْ» محمولةٌ على «لو»، فى اشتراط (٢) الماضى معها، مع أنه دَعوى بُبطلها (٣) أنك تأتى معها بالاستقبال، فتقول: فسوف يقوم عمرو، و«لو»: لا تستعمل فى الاستقبال.

الهمزة، من حروف المُضارعة، للمتكلّم عن نفسه وحده، نحو: أقوم.

والنون: للمتكلم عنه وعن غيره، نحو: نقوم، إذا تكلم عنه وعن آخر وعن أكثر، وللمتكلم المعظّم نفسه، كقول من يُعظّم نفسه: نحن نفعل كذا

والياء، للغائب المذكّر مطلقاً، نحو: يقوم، ويقومان، ويقيمون.

ولما أجرى مجراه من المؤنّث الذى يُخبَر عنه إخبارَ المُذكر، نحو: يقع الموعظة، والموعظتان، والمواعظ، ويقوم الهنود. والذى يدّعى من

= توفى سنة خمس وثمان ومائتين ببغداد، ودفن بمقابر الكوفة (بغية الوعاة: ١: ٢٦٩–٢٧١، إنباه الرواة: ٣: ٢٤١).

(١) فى الأصل – «ينبغى». وهو خطأ من الناسخ.

(٢) الأصل: «الاشتراط».

(٣) الأصل: «يبطله».

تاء التأنيث فيه مانعٌ من فعل الغائبات نحو . يَقُمْنَ . فأما يقوم الهندات ، فلا يكون بالياء ، فى قول المُحقِّق .

والتاء ، للمخاطب مُطلقاً ، نحو قولك للمذكَّر : تقوم يا زيد ، وتقومان يا زيدان ، وتقومون يا زيدون ، وللمؤنث نحو : تقومين يا هند . وتقومان يا هندان ، وتَقُمن يا هندات ، وللغائبة ، نحو : تقوم هند ، وللغائبتين ، نحو : تقوم الهندان ، وللغائبات ، نحو : تقوم الهندات / ٣٠ / ما لم يَمنع منها مانع ، والذى يمنع منهـا مانع ، نحو : الهندات يقمن .

الحرف ، الذى يَنتصب المضارع بعده ، يَنقسم قسمين :

ناصب بنفسه فى الأصل .

وما الناصب فى الأصل يعده مُضمر ، وليس هو ناصباً فى الأصل(١) [فالناصب بنفسه](٢) : أن ، ولن ، وإذن ، وكى ، إذا قُدِّرت بأن ، وهو الأكثر(٣) .

فأنْ ، لها ثلاثة مواضع .

موضع يلزم فيه إضمارها ، وموضع يلزم فيه إظهارها .

وموضع يجوز فيه الأمران .

فالموضع الذى يلزم إضمارها هو :

---

(١) القانون (ص : ١٣) مكان هذه العبارة : « وغير ناصب بنفسه » .

(٢) التكملة من القانون .

(٣) مكان هذه العبارة : « وكى فى أحد وجهيها . وانظرا الكلام على (كى) بعد قليل فى آخر هذا الباب .

بعد « حتى » ، إذا كانت : بمعنى « إلى » ، نحو قوله تعالى: ﴿وزُلْزِلُوا حتى يقُولَ الرَّسُولَ﴾ (١)

وبمعنى : لام العلة ، نحو : كلمته حتى يأمُرَ لى بشىء .

كذا يقول النحويون ، إلا أنّ فى هذا نظراً ، لأن « حتى » بمعنى ، لام العلة ، بخلاف معناها ، فيحتاج هذا الكلام إلى تأويل قد تُؤوّل فى موضعه .

وبعد « كى » الجارة ، نحو : جئت كى أتعلم ، إذا قدرت باللام .

وبعد « لام الجحود » ، نحو : ما كان . زيد ليقوم .

وبعد « الفاء » ، إذا كانت جواباً لما هو غيرُ واجب(٢) ، ولما حُكم له بحُكم غير الواجب ، ممّا هو واجب ، وإن لم يكن فى قوّة غير الواجب .

ونعنى بغير الواجب ؛ ما لا يُقال فيه : صَدق ولا كَذب ؛ أو المنفىّ مما يقال فيه : صَدَق وكَذب ، نحو : زُرْنى فأُكْرِمَك ؛ وما تأتينا فتُحدِّثنا ، ومن هذا : (فأطّلع إلى إله موسى) (٣) فى مَن نَصب ؛ ولا يحتـــاج أن يشرب « لعل »(٤) معنى « ليت » .

---

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) فى الأصل : « واجبا » وهو خطأ فى النسخ .

(٣) سورة غافر : ٣٧ .

(٤) يريد قوله تعالى قبل فى هذه الآية (لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات) . والمعروف أن إضمار (أن) بعد فاء السببية يشترط به أن تكون الفاء مسبوقة بنفى أو طلب ، والطلب يشمل: الأمر ، والنهى ، والعرض والحض والتمنى .

ومنه(١) ، وإن عرض فيـه ما يضعف النصب :أن تزرنى /٣١/ وأزورك يصلح أمرنا .

ونعنى بما حُكم له بغير الواجب من الواجب ، فأجازوه من النّصب ، في مثل قولهم : إن تزرنى أزرك وأحسن إليك ، ومنه قوله تعالى (فيغفرَ لمن يشاء (٢)) ، بالنصب (٣) ، ونحو : (وإذا قضى أمراً فإنما يَقُول له كن فيكونُ) (٤) فى قراءة ابن عامر (٥) .

وبعد الواو ، التى لا يُراد فيها معنى الجمع بين الشيئين ، وبعد غير الواجب أيضاً ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللّبن (٦) .

وبعد « أو » . التى بمعنى : إلاّ أن ، نحـو : لزمنك أو تقضينى

---

(١) من هنا إلى قوله : « وتشرب اللبن فى الصفحة التالية اضطراب فى العبارة وخلط وتقديم وتأخير وحذف ولعلها تستقيم على الوجه الآتى :

يعنى بما حكم له بغير الواجب فأجازوه من النصب وإن عرض فيه بضعف النصب ، نحوقوله تعالى : (فيغفرلمن يشاء) بالنصب ، ونحوقوله تعالى ، (وإذا قضى أمرافانما يقول له كن فيكون) فى قراءة ابن عامر

وبعد (الواو)التى لايراد فيها معنى الجمع بين الشيئين ومنه : إن تزرنى مرة أزورك يصلح أمرنا ، وقولهم : إن تزرنى أزرك وأحسن إليك ... ونحو : لاتأكل السمك تشرب اللبن .

(٢) البقرة : ٢٨٤ .

(٣) هذه قراءة ابن عباس والأعرج وأبى حيوة على إضمار (أن) فينسبك منها مع مابعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب ، تقديره: يحاسبكم فمغفرة وتعذيب (البحر المحيط : ٢ : ٣٦٠) .

(٤) البقرة : ١١٧ .

(٥) ووجه النصب أنه جواب على لفظ (كن) لأنه جاء بلفظ الأمر فشبه بالأمر الحقيقى ، ولايصح نصبه على جواب الأمر الحقيقى لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء ، وهنا لاينتظم ذلك إذ يصير المعنى : إن يكن يكن (البحر المحيط : ١ : ٣٦٦) .

(٦) فى هذه العبارة للنحويين أقوال ثلاثة :

الأول — الجزم على التشريك بين الفعلين

الثانى — الرفع على إضمار مبتدأ ، أى : وأنت تشرب اللبن

الثالث — النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما ، أى : لايكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة (شرح ابن عقيل : ٤ : ١٧) .

حتى (١) .

فحتى ، وكى الجارة ، ولام الجحود ، من حيث كانت حروف جر ، لا تلى الفعل إلا وهو فى تأويل الاسم ، وهو لا يكون فى تأويله إلا بأن يُضَمّ إليه .

إمّا « ما » ، نحو : يُعجبنى ما تصنع ، أى صُنعك ، ولا تقول : يعجبنى تَصنع .

وإما « أنْ » و « كى » ، أختاها ، نحو : يُعجبنى أن تقوم . أى قيامك ، ولا تقول : يُعجبنى تقوم ، ونحو : جئت لكى أتعلَّم ، أى للتعلُّم ، ولا تقول : لأتعلَّم ، مرفوعاً .

ولم يلفظ بواحد من هذه الحروف ، المضافة إلى الفعل ، الثلاثة ، بعد « حتى » و « كى » الجارة ، و « لام الجحود » ، إذ لابد منه تقديراً ، لأنه لا يكون الفعل وحده فى تأويل الاسم . وهو ليس بظاهر ، فهو أيضا [لا يكون فى تأويل الاسم وهو ظاهر] (٢) وما ظهر فى الفعل من النَّصب ، ينفى أن يكون « ما » ، لأن الفعل بعدها مرفوع ؛ وكون الناصب مضمرا ينفى أن يكون « كى » ، لأنه لا يُضمر من /٣٢/ النواصب للفعل إلا « أن » فصح أن المضمر بعدها « أن » .

وأما الفاء ، والواو ، وأو ، فإنها لا تنفكّ عن معنى العطف ؛ وحروف العطف لا تعمل شيئا ، ولابد لهذا النصب الذى ظهر بعدها من ناصب ، وليس ثَمَّ ناصبٌ مُظهر ، فهو إذن مُضمر ، وليس من نواصب الفعل

---

(١) ما عليه النحويون أن (أو) تكون بمعنى : إلى ، أو : إلا . وقد أورد المؤلف هنا (أو) التى : إلا . بمعنى إلى أما التى بمعنى (إلا) فمنها قول دفقل النسابة :

إن على سائلنا أن نسأله ... والعب. لاتزفة أو تحمله

(٢) يمثل هذه العبارة يستقيم الكلام .

ما يُضمر إلا « أن » ، فالمضمر بعدها « أن » (١) .

والموضع الذى يجوز فيه الأمران ، هو :

بعد لام « كى » ، نحو : جئتُ لأتعلم ، ولأن أتعلم ، إذا لم يكن بعدها « لا » ، نحو : جئت لئلا أتغلّب .

وبعد حروف العطف المعطوف به الفعل على اسم ملفوظ به ، نحو : يُعجبنى ضرب زيد وتبكى ، وأن تبكى .

والكلام على أن النصب بإضمار « أن » إذا لم تظهر بعد لام كى ، كالكلام على لام الجحود وأختها (٢) ، وكذلك الكلام على حرف العطف المذكور فى إضمار « أن » بعدهـــا ، إذا لم تظهر ، كالكلام على « أو » وأختها (٣) .

ويؤيد ذلك فى حرف العطف المذكور ، كونُ العاطف لا يعطف فعلا على اسم ، ولا اسما على فعل ، وإنما يعطف الشىء على ماهو من جنسه لفظا أو تأويلا . عن وإظهارهم لها فى هذين الموضعين مُقوّ لمن ادّعى ما ادّعى من إضمارها .

وما عدا ماذُكر من هذين الموضعين (٤) ، أعنى : موضع لزوم إضمارها ، وموضع جواز الأمرين ، يلزمُ فيه إظهارها ، نحو : آمرك بأن تقوم ، والأمر يعجبنى أن تقوم .

كذا /٣٣/ فى الأمر العام عند البصريين ، وقد جاء قليلا مثل قوله :

---

(١) عبارة القانون (ص : ١٣) « وأما الفاء ، والواو ، وأو ، فإنها لا تنصب بنفسها ، إذ لو نصبت هنا بنفسها لنصبت فى كل موضع ، وليس من النواصب ما يضمر : إلا : أن .

(٢) أى : حتى ، وكى الجارة .

(٣) يريد : منها الفاء والواو .

(٤) فى الأصل : « الموضعين » .

• ألا أيها الزاجرى أحضرَ الوَغى (١) •

بالنصب ، فأضمر « أن » فى موضع ينبغى أن تكون فيه مظهرة ، وهو عند البصريين شاذّ .

ويروى : أحضرُ الوغى ، بالرفع ، وهو أقيس الوجهين ، لأن قياس « أن » لاتعمل مُضمرة إلا فى الموضعين المتقدّمين ، لأن هناك ما يجعل عِوضاً منها وهو الحرف المذكور فيها ، فاذا لم تعمل فينبغى أن يكون الفعل المضارع هناك مرفوعا ، على أصله ، قبل دخول النواصب والجوازم عليه .

ولن ، لنفى « سيفعل » وتقديمُ معمول معمولها ، وهو : زيد ، فى قولك : زيداً لن أضرب ، يُقوّى أنها ليست مركّبة من : « لا » و« أن » ، إذ لو كانت مركّبة منهما لكان(٢) قمِناً بأن يلتزموا على التركيب بمنع التقديم .

وإذن ، حرف جواب وجزاء ، كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال : أنا أزورك ، وقولك : إذن أكرمك ، جواب لقوله : أزورك ، ومعناه معنى قولك : إن تزرنى أكرمك ، فلذلك قيل فيه : جواب وجزاء .

ولها ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر .

---

(١) عجزه :

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

طويل . والبيت لطرفة . فنصب « أحضر » لأن التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أشهد اللذات » . وقد ورد البيت فى سيبويه برفع « أحضر » بحذف الناصب وتعرفه منه . والمعنى لأن أحضر الوغى . وقال : وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة ؛ وهو مذهب الكوفيين . والوغى : الحرب . (سيبويه : ١ : ٤٥٢) .

(٢) الأصل : لكانوا .

فاذا تقدمت ، وأريد بالفعل الذى بعدها الحال ألغيت ، نحو قولك ، لمن يحدّث ، وقد ظننت أنه كاذب : إذن أظنّك كاذباً .

وإن أريد به الاستقبال أعملت فى الغالب ، نحو قولك : إذن أكرمك ، جوابا لمن قال : أزورك /٣٤/ .

وقد حُكى إلغاؤها هنا ، والأول أكثر .

واذا توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها ، مثل :

أن تتوسط بين الخبر وذوى الخبر ، نحو : أنا إذن أزورك .

وبين الشرط والجزاء ، نحو : إن تزرنى إذن أزرك .

وبين القسم والجواب ، نحو : والله إذن لا أفعل .

ألغيت :

ونحو قوله :

لا تَتْرُكَنّى فيهمُ شَطِيرًا إنّى إذَنْ أُهْلَكَ أو أطيرا (١)

ضرورة ، أو على حذف ، كأنه قال : إنى لاأحتمل ذلك ، ثم ابتدأ فقال : إذن أهلك .

وإذا تقدمها حرف العطف جاز فيه الأمران ، نحو : (وإذن لا يلبثون

---

(١) ورد البيت فى اللسان (مادة شطر) :

لاتدعنى فيهم شطيرا إنى إذن أهلك أو أطيرا

وهو من الرجز ، مجهول القائل ، والشطير ، بفتح الشين ، مثل الغريب والبعيد فى الوزن وفى المعنى . والشاهد فيه : إنى إذن أهلك ، حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله : أهلك ، بعد « إذن » الذى هو حرف جواب ، مع أن « إذن » فى ظاهر اللفظ غير واقعة فى صدر الكلام ، بل هى مسبوقة بأن ، وكان النصب لضرورة الشعر .

خِلافَك إلا قليلا) (١) ، و (فإذن لا يؤتون الناس نقيرا) (٢) على مراعاة التصدّر قبل الربط أو التوسط معه .

وإذا تأخرت ألغيت ، نحو قولك : أكرمك إذن ، فى جواب من قال : أزورك .

وكى ، إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الناصبة بنفسها ، لا لقيامها مقام غيرها ، والجارة ، نحو : جئت كى أتعلم ، لإمكان (٣) أن تكون « كى » بمعنى « أن » وبمعنى اللام .

وإذا دخلت عليها اللام كانت الناصبة بنفسها ، نحو : جئت لكى أتعلم ، لأنها لا تقدر هنا بـ « أن » .

الجوازم قسمان : جازم يقتضى فعلا واحداً ، وجازم يقتضى فعلين ، أو ما يقوم مقامهما .

فالجازم المُقتضى فعلاً واحداً : لم ، ولما ، ولام ، طلَب إيجاد الفعل ، ولا ، فى طلَب إعدام الفعل .

فلم ، لنفى فعل .

ولمّا ، لنفى قد فعل .

والهمزة اللاحقة لهما (١) للاستفهام ، والكلام مع لحاقها / ٣٥ / تقرير .

---

(١) سورة الإسراء : ٧٦ .

(٢) سورة النساء : ٥٣ .

(٣) فى الأصل : « الإمكان » ، وهو خطأ .

(١) أى : لمّ ، ولما .

والواو والفاء المتوسطتان(١) بينهما وبين الهمزة ، فى : أولم ، وأفلم ، وأولما ، وأفلما ، لعطف جُملة التقرير على ما قبلها ، لكن حرف العطف لا يتقدّم على ألف الاستفهام ، انفردت بذلك دون سائر أدوانه .

وتنفرد :

« لما » دون سائر أخواتها بجواز الوقف عليها دون الجزم ، إذا دلّ الدليلُ عليه ، نحو : شارفت المدينة ولمّا ، أى : ولما أدخلها .

ولام ، طلب إيجاد الفعل ، إذا بُنى الفعل للمفعول لزمته مطلقاً ، [سواء] (٢) كان المفعول متكلّماً ، نحو : لِأُعَنْ بحاجتك ، أو غائباً ، نحو : ليُعَنْ (٣) زيدٌ بحاجتى .

وإذا بُنى للفاعل لزمتْه مُسنداً إلى المُتكلم ، نحو : لِأقمْ ، أو للغائب ، نحو : ليَقُمْ زيد .

وجاز فيه مُسنداً إلى المخاطب ، أن يكون باللام مثلها ، نحو ليَذْهَبْ ، وأن يُبنى الفعلُ بناءً يختصُّ بأمر المخاطب ، نحو : اذْهَب ، والأكثر كونهُ دون لام . وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ، ولا تثبت دون اللام إلا ضرورةً إن(٤) كان دون اللام ضرورة .

وإذا حذف حرف المضاوعة ، فإن كانت قد حذفت من أول المضارعة همزة ، لمعاقبة حرف المضارعة فى الأكثر ، وَدَدْتَ ، وذلك نحو قولك : أكرم ، إذا حذفت اللام والتاء من « ليكرم » .

---

(١) الأصل : «المتوسطة» . وما أثبتنا من القانون .

(٢) تكملة من شرح الجزولية الكبير (ص : ١٤١) .

(٣) فى الأصل : « ليعن » ، وهو خطأ .

(٤) الأصل : «فإن» .

وإن لم تُحذف منه همزة نظر إلى ما بعد حرف / ٣٦ / المضارعة ، فإن كان مُتحركاً أتيتَ بما بقي بعد حرف المضارعة على حاله لفظاً ، نحو قولك : قل ، إذا حذفت اللام والتاء من قولك : لتقل .

وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل ، لأنه لا يبتدأ بالساكن ، نحو قولك : اضرب ، إذا حذفت اللام والتاء من « لتضرب » .

وهو بعد الحذف ، في ذلك كله ، بناء آخر غير البناء الذى كان قبل الحذف ، إلا أنه كأنه مبنيّ عليه في حركة عَيْنه .

وإذا اجتلبت همزة الوصل نُظر إلى الثالث منها ، فإن كان مَفتوحاً ، نحو : اذهب ، أو مكسورا كسراً أصلهُ الفتح ، نحو : اضرب ، كسرت الهمزة .

وإن كان مكسوراً كسراً أصله الضم ، نحو : اعنِى بأمره ، ألزم الكسرُ الإشمامَ ، والهمزةُ الضمّ . وإن كان مضموماً ليس أصلهُ الكسر نحو : ادخل ، واخرج ، ضُمت .

وإن كان أصله الكسر روعي الأصل ، فكسرت نحو : امشوا ، واقضوا .

ومن حيث كان هـذا البناء بعد الحذف غيرَ البناء الأول ، وكان مطلوباً به بجاد الفعل ، كان بناء مخصوصاً بالمُستقبل . فلم تكن فيه علة إعراب الفعل من الاشتراك ، والاختصاص بالحرف بعد الاشتراك ، فبقى الفعل على أصله من البناء ، فهذا السكون الذى فيه الآن سُكون بناء على أصل البناء ، لاسكونَ إعراب ، كما كان قبل الحذف /٣٧/ ، وكان يَنبغى على ذلك ألا تحذف الياء (١) ، ولا الألف ، ولا الواو ، فى مثل(١) :

---

(١) فى الأصل : « فى كل ذلك » . وما أثبتنا أنسب .

اغزُ ، واقضِ ، واخشَ ، لأن حذف هذه الحروف إنما كان علامةً للجزم ، وإنما كان ينبغي أن تكون ثابتةً في أواخر هذه الأفعال . ساكنةً على أصل البناء ، كسائر هذه البنية ، إلا أنه يُعامل آخرُ الفعل في ذلك كله معاملة المجزوم ، لكونه في معناه ، فلذلك حُذفت حُروف العلة في : اقض ، واغز ، واخشر ، لكونها في معنى : ليَقْضِ ، وليَغْزُ ، ولتَخْشَ .

والجازم المقتضى فعلين ، أو ما يقوم مَقامها ، قسمان : حرف ، واسم يتضمن معنى ذلك الحرف .

فالحرف : إن ، وإذ ما .

والاسم : ظرف ، وغير ظرف .

فغير الظرف : من ، وما ، وأي ، ومهما [وكيف](١) .

والظرف : زمانيّ ومكاني .

فالزماني : متى ، والآن ، ولكنها لا تجزم إلا في الضرورة .

والمكاني : أين ، وأنى ، وحيث ، مقرونةً بما .

وتلحق « ما » : متى ، وإن ، وأين ، توكيداً .

وتلزم « حيث » لحوقاً من الإضافة .

وتلحق « أيا » توكيداً وعوضاً من الإضافة . و « إذا » توكيداً وعوضاً ، إن شئت .

والفعلان المُقتضيان في هذا الباب : أن يكونا مضارعين ظهر العمل فيهما ، إن لم يمنع من ذلك بناء طارىء ، نحو : إذ تخرجْ أخرجْ ، مالم تحُل الفاء بينه وبين الثاني ، فيجب رفعه ، نحو : إن يقم فأقوم ، ولا يجوز الرفع دون « فاء » إلا في الضرورة ، نحو :

---

(١) الكلمة من الشروح الأخرى .

• إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعَ •

رفع لمكان قوله / ٣٨ / قبله :

• يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقْرَعُ (١) •

وإما أن يكونا ماضيين ، نحو : إن قام زيد قام عمرو ، فلا يظهر عمل الجازم لعدم المسوغ لظهور الإعراب ، وهو المضارعة ، وإما أن يكون ماضيا ومضارعا فيجب العمل فى المضارع أن يقدم ، نحو : إن يقم زيد قام عمرو ، إلا أنه يقل وجود مثله ، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل :

مَنْ يكْدِنِي بسَيِّءٍ كُنتُ منه كما لشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ (٢)

أنشده أبو العباس . لا يجب إن تأخر ، بل يجوز فيه الجزم على الجواب ، والرفع على تأويل التقديم ، نحو : إن قام زيد يقُم عمرو ، ويجوز : يقوم عمرو ، وعليه أنشدوا :

وإنِ أتَاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ يقُولُ لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ (٣)

---

(١) البيت : يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلى ، أنشده فى المنافرة التى كانت بين جرير بن عبد الله البجلى وخالد بن أرطأة الكلبى ، وكانا تنافرا إلى الأقرع بن حابس ، وكان عالم العرب فى زمانه ، ليحكم بينهما ، وذلك فى الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس . والشاهد تقديم : تصرع ، فى النية ونصبه الجواب فى المعنى . والتقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك . وهذا من ضرورة الشعر ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحكمه أن يجزم الآخر . (سيبويه ١ : ٤٣٦) .

(٢) الشاهد فيه مجىء الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً ، وهو لأبى زيد الطائى من الخفيف ، وكاده : خدعه ومكر به ، والشجا : ما يعترض فى الحلق كالعظم . والوريد : عرق قيل هو الودج ، وقيل بجنبه . (المقتضب : ٢ : ٥٩) .

(٣) وهو من قول زهير ، وهو من البسيط ، والشاهد فيه رفع « يقول » على نية التقديم ، والتقدير : يقول : إن أتاه خليل ، وجاز هذا لأن « إن » غير عاملة فى اللفظ . والخليل : المحتاج ذو الخلة ، والحرم ، بمعنى : الحرام ، أى : إذ سئل لم يعتل بقية مال ولا حرمه على سائليه . (سيبويه ١ ، ٣ : ٤) .

وقوله :

وإنْ يَعيدوا لا يأمَنوا اقترابَه تَشَوُّفَ أهلِ الغائبِ المُتَنَظِّرِ(١)

ولا يجوز فيهما ، إذا كانا مضارعين ، إلا الجزم ، على ما تقدم ، من نحو : إنْ يَقُم زيد يَقُم عمرو ، ولا يجوز رَفع الثانى على نية التقديم ، لأنه لا يجوز أن تقول : يقوم عمرو إن يَقُم زيد ، لأنك إذا قلت ذلك كان جوابُ الشرط محذوفاً ، والتقدير : يقوم زيد إن يقم عمرو يكُن ذلك .

ولا يجوز حذف جواب الشرط إذا ظهر الجزم فى فعل الشرط ، وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يَظهر الجزم فى فعل الشرط ، نحو : يقوم زيد إن قام عمرو ، ألا ترى أن العرب إنما تقول : أنت ظالم إن فعلت ، ولا تقول : إن تَفعل .

والجواب بالفعل ، نحو ما تقدّم ، أو بما يقوم مقامه ، وهو : الفاء وما بعدها ، نحو ما تقدم أيضا ، وإذا وما بعدها ، نحو : (وإن تُصبهم سيِّئة بما قَدَّمت أيديهم اذا هم يَقنَطون) (٢) .

ويَلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقاً ، [سواء](٣) كان فيها طلب ، نحو : ان قام زيد فالله يَغفر له ، وان قام زيد فهل عمرو قائم ، أو لم يكن ، نحو : ان قام زيد فعمرو قائم . الا فى الضرورة ، نحو قوله :

مَن يَفعَل الحسَناتِ اللهُ يَشكُرُها
والشرُّ بالشرِّ عند الله مِثلان (٤)

---

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) الروم : ٣٦ .

(٣) التكملة من شرح المقدمة الجزولية الكبير (ص : ١٧٤) .

(٤) وهو لعبد الله بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما ، من البسيط ، والشاهد فيه : الله يشكرها ، فإنها جملة وقعت جواب الشرط ، وقد حذف منها الفاء للضرورة ، وأصلها : فالله يشكرها ، (حاشية الصبان على الأشونى : ٤ : ٢٠) .

ومع الفعلية الطلبية ، نحو : (فإمّا تَرِيَنّ من البَشَر أحداً فقُولى)(١) ، وقوله :

• إما عرضت فبلغ (٢) •

ونحو : إن قام زيد فهل قام عمرو ، وان قام زيد فلا تقم إليه ، وإن قام زيد فغفر الله له .

ومع الفعل المقرون بحرف التنفيس ، نحو : إن قام زيد فسوف (٣) يقوم عمرو ، أو يلن ، ممّا ينفيه (٤) ، نحو : ان يقم زيد فلن يقوم عمرو ، ومع الماضى لفظا ومعنى .

ولابد مع هذا من « قد » ، نحو : ان قام زيد فقد قام عمرو أمس ،

و « إذ » إنمـا تجيء مع الجملة الاسمية ، نحو ما تقدم ، ويلزم لزوم الفاء .

وما كان من هذه الجوازم حرفاً ، فلا موضع له من الإعراب ، لأن عوامل الأسماء والأفعال لا تتوجه على الحروف ، وما سوى ذلك فتعتبره / ٤٠ / بأن تحتاجه إلى : « إن » . التى للشرط واسم فى معناها ، وتجعل أداة الشرط كأنها ذلك الاسم ، فقد تقدم فى موضع الأداة ، فيُحكم لهـا بحكم ذلك الاسم إذا تقدّم هناك ، مثال ذلك : من تضرب أضرب ، موضع « من » نصب ، لأنك إذ حللت « من » إلى « إن » واسم فى معناها ، فقلت : إن تضرب أحداً أضرب ، فيظهر ذلك الاسم الذى فى معناها مفعولا به ، والمفعول به إذا تقدم على الفعل ، ولم يشتغل

---

(١) سورة مريم : ٢٦ .

(٢) بعض بيت لعبيد يغوث ، والبيت كاملا .

فيا راكباً إما عرضت فبلغا ندامای من نجران أن لا تلاقيا

(سيبويه : ١ ١٢٠) .

(٣) فى الأصل : « فهل » .

(٤) (القانون (ص : ١٦) : « أو ما ينفيه » .

عنه الفعلُ لفظاً ، فالوجه فيه النصب على أنه مفعول مقدَّم ، فلذلك يكون الوجه فى قوله : من تضرب أضرب ، أن يكون مفعولاً مقدَّما ، ويجوز الرفع بالابتداء على ضعف ، كالحكم فى : زيد ضربت ، سواء ، فإن شغَلْت الفعل بضمير كانت بمنزلة المفعول الذى اشتغل عنه عامله بضميره ، نحو : زيد ضربته ، فى اختيار الرفع بالابتداء ، وجواز النصب بإضمار فعل ، وكذلك (١) قولك : من تضربه أضربه ، وتقول : من يقم أقم معه ، فإذا حلَلْت « من » الى « إن » واسم فى معناها ، قلت : إن يقم أحد أقمْ معه ، فظهر الاسم فاعلا ، والفاعل إذا تقدم صار مبتدأ ، نحو : قام زيد ، إذا قدّمت فيه « زيدا » فينبغى أن تكون « من » هنا مبتدأة .

وبمثل هذا الاعتبار تُعتبر أدوات الاستفهام ، إلا « كيف » منها ، فإنها إذا جاء بعدها جملة تكون فى موضع الحال أبدا ، أو تكون مع مفرد فتكون فى /٤١/ موضعُ رَفْع ، خبرًا له ، وقد جاءت فى موضع خفض فى حكاية قُطرب (٢) : انظر إلى كيف يفعل ، وإلا ماكان منها ظرفاً فهو فى موضع نصب أبدا ، وكذلك اسم الشرط إذا كان ظرفاً .

---

(١) فى الأصل : « وذلك » .

(٢) هو : محمد بن المستنير ، أبو على ، المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وكان يخرج إليه ، فإذا خرج ورآه على بابه ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به . وكانت وفاته سنة ٢٠٦ . ه (بغية الوعاة : ١ ٢٤٢) .

باب

الاسم المثنى : إما صحيح ، ونعنى به ماليس آخره ياءً ، ولاواواً ، ولا ألفاً ، ولاهمزةً ، نحو : زيد ، وعمرو .

وإما معتل ، وهو ضربان : منقوص ، ومقصور .

فالمنقوص ضربان : خاصٌ وعامٌ .

فالخاص : نعنى به ماحُذف آخره على غير قياس ، نحو : أخ ، وأب.

والعام : مافى آخره ياء مكسور ما قبلها .

وهو على نوعين :

أحدهما : ماتُنوِّن فى موضع الرفع والجر ، فأوجب القياسُ حذفَ الياء منه ، نحو هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، سُمى هذا منقوصاً لنقص آخر ، ولنقص الرَّفع والخفض منه ؟

والآخر : مالم ينوَّن منه ، نحو : جاءنى القاضى والغازى ، ومررت بالقاضى والغازى . وسمى هذا منقوصاً لنقص الرَّفع والخفض منه خاصةً .

والمقصور : مافى آخره ألف ، نحو : عصا ، ورحى .

وسمى هذا مقصوراً لأن القصر هو المَنع ، فلما كان النوع مُعرباً ، ومُنع ظُهور الإعراب كلُّه فيه سمى مقصوراً ، أى ممنوعاً من ظهور الإعراب كُلِّه فيه .

وإما مُشَبَّه بالمُعتلّ ، ونَعنى به ما صَحَّ إعرابه ، لكنّ آخره حرفُ عِلة ، وإن لم يَعتَل ، نحو : رأيت قاضياً ، والقاضىَ ، فى النصب .

وكذلك ما كان / ٤٢ / آخره ياءً ، أو واواً ، ساكناً ما قبلهما ، مشددتان ، نحو : عدوّ ، وولىّ ، أو مُخففتان ، نحو : غزو ، ونحْى ،

وماقى آخره همزة ، نحو : شاء ، ومفروء ، وقُرّاء ، وكساء ، وحَمراء

وسمى هذا مشبّها بالمُعتل ، وإن لم يكن آخره حرف علّة ، لشبه الهمزة بحروف العلة ، من حيث كانت من مخرج الألف ، والألف من حُروف العلة ، ومن حيث كانت تُقلب إليها ، كما تقلب حروف العلة بعضها إلى بعض ، ومن حيث كانت تُغير بسائر أنواع التسهيل كما تُغير حُرف العلة عند اعتلالها .

فإذا ثنّيت الصّحيح ألحقت العلامتين من غير تغيير ، نحو : زيدان ، وعُمران ، وما جاء من قولهم : ألْبان ، وخُصيان ، ليس على : خُصية ، ولاأليَة ، ولكن على توهم : ألى ، وخُصْى .

وإذا ثنّيت المنقوص الخاص فإن رجعت إليه المحذوف فى الإضافة رجعته إليه فى التثنية ، نحو : أخٌ ، وأخيك ، وأخوان ، وإن لم تُرجعه ، نحو : يد ، ويدك ، وكذلك لم ترده فى تثنية : فوك ، وذو ، وتُلْحق العلامتين بعدُ ، إلا أنك تعوض من واو « فوك » ميماً ، وليس لك أن تجمع بينهما إلا فى الضرورة ، نحو قوله :

« هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ من فَمَوَيهما (١) »

أو على أن الواو ليست التى عُوّضت الميم منها ، ولكنها هى لام ،

---

(١) تمامه :

« على المابح العادى أشد رجام »

البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، والشاهد فيه قوله « فمويهما » ، وجمعه بين الواو والميم التى هى بدل منها فى « فم » . ومثل هذا لا تعرف ، لأن الميم إذا كانت بدلا من الواو فلا ينبغى أن يجمع بينهما .

ديوان الفرزدق (ص : ٧٦٩) ، وسيبويه : (٢ : ٨٣ ، ٢٠٢) .

فتكون الكلمة بذلك مما اعتقب لآمها هاء ، وواو ، نحو / ٤٣ / : سنة .

ولابد من هذا إن كان : قَموان ، لغة فى قولك : قمان

وهو ظاهر كلام سيبويه (١) .

وإذا ثنيت المنقوص العام رددت إليه المحذوف كقولك : هذا قاضٍ ، وهذان قاضيان ، ومررت بقاضٍ ، ومررت بقاضيَيْن .

واذا ثنّيت المقصور قلبت الألف إلى أصلها فى الثلاثى ، نحو : عصوان ، ورَحَيان ، وإلى الياء فيما زاد ، نحو : ملهيان ، ومغزيان ، وحُبليان ، وألحقت العلامتين .

وما جُهل أصله ، فإن ألزمت ألفه الفتح فيمن أمال ، ألحق بما أصله الواو ، والا ألحق بالياء .

وما جُهل أمره فى الإمالة والفتح ثُنّى بالياء ، لأنها الغالبة على اللام المُنقلبه ألفاً .

والمشبه بالمعْتَل كالصحيح ، كقولك : رشيان ، وصبيان ، ودلوان ، وعدوان ، ووليان .

مالم يكن فى آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فان كان كذلك :

فما همزته أصلٌ كالصحيح ، نحو قولك : رجلان قرّاءان ، ووضّاءان .

وما انقلبت فيه عن زائد محض ، أى للتأنيث لا للإلحاق ، قلبتها فيه واوا فى المعروف من لغتهم ، نحو قولك : حمراوان ، وسوداوان .

---

(١) سيبويه (٢ : ٨٣) .

(٢) الأصل : « رشان » . والرشى ، بياء مشددة : الفصيل .

والزائد، الذى انقلبت عنه بعد الهمزة، هو ألف التأنيث، دليلُ ذلك قولهم فى «صحراء» : صحار ، ولم يقولوا صحارى ؛ وشذ بعضهم فجاء بالياء وبعضهم بالهمزة ، والأول هو المعروف

وما انقلبت فيه عن أصل، نحو /٤٤/ : كساء ، وغطاء، أو زائدٍ ملحق بالأصل ، نحو : علباء ، وحِرباء ، فآخره إن شئتَ على ماهمزته أصل فأقِرّ همزته ، وان شئت على ماهو مُنقلب عن زائد محض فاقلبها واواً .

والزائد المُلحق بالأصل ، الذى انقلب عنه هذه الهمزة ، هو الياء ، بدليل أن هذا البناء إذ ألحقته هاء التأنيث إنما يكون بالياء ، نحو : خرحابة (١).

وإقرار همزة الملحق أحسن ، وإجراء ما هو منقلب عن زائد ملحق بالأصل على ما هو منقلب عن زائد محض فى القلب حسنٌ من إجراء ما انقلبت همزته عن أصل عليه فى ذلك .

الاسم المجموع ، بالواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً ، فى الصحيح . والمشبّه بالمعتل، حكمه حكم التثنية ،نحو : زيدون، وعزُّون: جمع عزّو(٢) ، اسما لمذكر عاقل ، ونجيُّون(٣) ، ورشون ، وكذلك: عَدُوُون ، ووَلِيُّون .

وفى المُعتل تحذف ما كنت تقلبه فى التثنية ، نحو : مُوسون ، وكذلك : رَحُون ، وعَصُون ، فى : رحا ، وعصا ؛ علَمين لرجلين ،

---

(١) كذا فى الأصل .
(٢) كذا فى الأصل .
(٣) الأصل : « ونجينون » ، بالمز .
(٤) كذا فى الأصل .

ولا تَرد ما كنت ترد ، نحو قولك : أخون ، فى جمع : أخ ، وقاضون ، فى جمع : قاض .

وتضم ما قبل الواو فى اللفظ فى جمع غير المقصور ، ولا تضمه فى المقصور ، بل تُبقيه على حاله ، فإذا ضممت ما قبل الواو فى اللفظ ، كسرت ما قبل الياء فيه ، وإذا أبقيت ما قبل الواو فى اللفظ على حاله ، أبقيت الياء فيه / ٤٥ / على حاله ، نحو قولك : زيدون ، وقاضون ، وأخون ، وفى الياء : زيدين ، وقاضين ، وأخين ، والمقصور فى الواو : مصطفون ، وعيسون (١) ، وفى الياء : (وإنّهم عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِيْنَ الأَخْيَار) (٢) .

الاسم المجموع بالألف والتاء :

إما عارٍ من علامة التأنيث فلا إشكال فى كيفية جمعه بالألف والتاء ، إلا أن الثلاثى الساكن الوسط منه يجمع جمعه ، إذا كان فيه الهاء ، وهو متردّد الشَّبَه بين بابى السلامة والتكسير ، لكن التكسير أحقّ به ، فلذلك كان بيانه أكثر ما يكون فى باب التكسير .

وأما ما فيه علامة ، فإن كانت هاء حذفتها وألحقت العلامتين ، نحو قولك فى جمع « مُسلمة » : مسلمات ، ولا تقل : مسلمتات .

وجمع الثلاثى الساكن الوسط من هذا النوع مذكور ، وحُكمه فى جمع التكسير ، كما قدمناه .

وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت ، نحو : صحراء ، صحراوات .

وإن كانت ألفاً قلبتها ياء وألحقت ، نحو : حبلى ، حبليات .

---

(١) الأصل : « عيشون » بالشين المعجمة ، تصحيف .

(٢) سورة ص : ٤٧

ولا تجمع بالألف والتاء من ليس فيه من المؤنث علامة تأنيث سوى ما شذ ، إلا ما كان علماً عاقلا ، نحو : هند ، وهندات ، وزينب وزينبات .

والشاذ ، نحو : سماء ، وسماوات ، وأرض ، وأرضات .

ولا فعلاء أفعل ، نحو حمراء .

ولا فَعْلَى فعلان ، نحو : غضبى وسكرى ، مادامتا وصفين .

ولا شيء من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بغير هاء ، نحو : رجل شكور ، وامرأة شكور .

ولا من الخاصة /٤٦/ بالمؤنث ، بغيرها ، نحو : طالق ، من الطلاق ، وحائض ، لأن هذين النوعين جاريان فى التأويل عَلَى مذكّر هذا الباب ، لأنه باب جمع المؤنث ، لكنهما لما جريا على مؤنث أوْهَما أنهما من هذا الباب ، ولذلك بَنَيا فيه أنهما ليسا منه . فإن نُقل شيْ من ذلك ، إلا أن يكون علما لمؤنث ، جُمع بالألف والتاء .

باب

الفاعل والمفعول

الفاعل : كل اسم أسند إليه فعل ، أو اسمٌ فى معنى الفعل ، وقُدِّم عليه على معنى أنه فعل ، أو مُشبها ، هو وما أسند إليه لما هو كذلك ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قائم أبوه . وهلك زيد ، ومررت برجل هالك أبوه .

• • •

المفعول : ما دلَّ عليه الفعل الناصبُ له من :

الحدث ، نحو : قمتُ قياماً .

والزمان ، نحو : قمتُ يومَ الجمعة .

والمكان ، نحو : قمتُ مكانك .

والحال الذى يُوقع فيه الفاعلُ فعله ، نحو : ضربت زيدا .

والباعث عليه ، نحو : ضربته أدباً له .

والمصاحب ، نحو : اختصم زيد وعمرو .

وإذا ذُكر الفعل أدرك أنه لا بدَّ له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحداً ، وأنَّ أصله التذكير ، لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً لكونه مُخْبَراً عنه ، والأسماء تكون مذكَّرة ومؤنَّثة ، والأصل منه التذكير ، ولا يُدرك التأنيث ولا التثنية ولا الجمع بوجهٍ فيحتاج ما لا يُدْرَك إلى علامة ، وما يُدْرَك بوجهٍ من تلك أو جوه لم يحتج إليها ، فلذلك إذا أضمر(١) الفاعل ، أو ما هو كالفاعل /٤٧/من المفعول ، استتر(٢) ، نحو : إنْ زيدٌ قامَ ، وإن زيدٌ ضَرَب ، وإذا أضمر المفعول ، الذى ليس ، كالفاعل ، لم يستتر .(٣)

---

(١) فى الأصل : « أضم » ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) فى الأصل : « ستر » .

(٣) فى الأصل : « يستر » .

نحو : زيدٌ ضربته ، ولذلك لم يجعلوا فى الفعل علامة لإفراد الفاعل ، كما جعلوا فيه علامةً لتثنيته وجمعه ، ولذلك جعلوا فيه علامةً لتأنيث فاعله، ولم يجعلوا فيه علامةً لتذكيره ، ، فإن أسند الفعل إلى المُفرد أو المثنّى، من ظاهر المؤنث الحقيقىّ ، ولم يُنفصل بينهما ، فالعلامة لازمةٌ فى اللُّغة المشهورة ، نحو : قامت هند ، وقامت الهندات ، وإسقاط العلامة قليلٌ جدا .

حكى سيبويه أن بعضهم قال : قال فلانة ، وذلك مع الفصل ، نحو قوله :

• لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ(١) •

وقولهم : حَضَر القاضى اليومَ امرأةٌ ، أسهل منه بلا فصل .

والجمع السالم ، حُكمه حُكم المفرد والمثنى فى مذهب المحققّين . نحو : قامت الهندات ، وكذلك قام الزيدون ؛ ولا تقول : قامت الزيدون ، ولا قام الهندات . ولا يعترض بنحو قوله :

• قَالَتْ بَنُوْ عَامِرٍ(٢) •

---

(١) تمامه :

• على بابِ استِها صلْبٌ وَشَامُ •

الواقر : وهو من قول جرير . والشاهد فى قوله « ولد الأخيطل أم سوء » فإن هذه الجملة من فعل ماض هو « ولد » ، وفاعل مؤنث ، وهو « أم » ولم يصل به تاء التأنيث . وقد علم أن الفعل الذى يسند إلى فاعل مؤنث حقيقى التأنيث يجب أن يؤنث لفظ الفعل بأن توصل به التاء التى للتأنيث ، إذا كان ماضياً ، لكنه ترك التاء فى هذه الجملة لكون الفعل قد فصل بينه وبين فاعله ، بالمفعول الذى هو قوله « الأخيطل » .

الإنصاف (١ : ١٨٥) ، ديوان جرير (ص ٥١٢) .

(٢) تمامه :

قالتْ بَنُو عامرٍ خَالُوا بَنِى أَسَدٍ يابُؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ

البسيط ، والبيت للنابغة الذبيانى ، وقوله : يا بؤس للجهل ، معناه : ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره به ، ومعنى خالوا بنى عامر ، أى تاركوهم وقاطعوهم ، والشاهد فيه قوله : قالت بنو عامر ، حيث أنث الفعل مع « بنو » لإلحاقهم بالقبائل (سيبويه ١ : ٤٣٦) .

لأنه ألحق بالقبائل ، ولا بقوله :

• فبكا بناتي شجوهن وزوجتي(١) •

لشبه هذا الجمع بجمع التكسير ، ومن حيث لم يكن على حدّ الواحد المنطوق به .

والمكسر من ذلك يجوز فيه الوجهان ، وكذلك/٤٨/ في المذكّر ، نحو : [قام الهنود] (٢) ،وقامت الهنود ، وقام الرجال ، وقامت الرجال ، مثله .

وأجرى بعضهم مجراه جمع السلامة كلّه . نحو : قامت الهندات ، وقام الهندات ، وقام الزيدون ، وقامت الزيدون .

والأول أوجه .

ويجوز حذف العلامة إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقيّ مطلقاً ، نحو : نفعت الموعظة . ونفع الموعظة .

وكذلك التثنية والجمع .

والحذف مع الفصل أحسنُ منه بلا فصل ، نحو : نفع اليومَ الموعظةُ .

ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقاً ، نحو : إنّ هنداً قامت . وإنّ الموعظة نفعت ، إلا في الضرورة ، فإنها تحذف مع ضمير المؤنث غير الحقيقي ، نحو :

---

(١) تمامه :

• والظاعنون إلى ثم تصدعوا •

الكامل ، وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه : فبكا بناتي ، حيث جاء الفعل بلا تأنيث ، والشجو : الحزن والهم . وتصدعوا : تفرقوا.(حاشية الصبان على الأشموني : ٢ : ٥٤) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

« ولا أرض أبقَلَ إبقالَها(١) »

وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إتيانها فى شذوذا نحو قوله :

يَلُومونَنى فى اشتراء النَّخـ ـيلِ أهلى فكلُّهُم ألوم(٢)

ونحو قوله :

ألفيتَا عينَاك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه(٣)

وهى لغة « أكلونى البراغيث » . وحذفها أفصح لخروج الضمائر عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية ، أو لما فى ذلك من الإضمار قبل الذكر فى غير موضعه ، إن جُعل المرفوع بعدها بدلا . أو لما فى ذلك من عدم جريان التثنية والجمع على طريقة الإفراد ، إن جعل المرفوعُ مبتدأ . والفاعلُ مرتبته أن يلى الفعل ، ومرتبة المفعول ألا يليه ، نحو قولك : ضرب زيدٌ عمراً ، ثم يجوز وقوع كل واحد منهما فى موضع الآخر ، نحو : ضرب عمراً زيدٌ ، وقد /٤٩/ يجب الأصل مرة والرفع أخرى .

---

(١) صدره : « فلا مزنة ودقت ودقها »

المتقارب . قاله عامر بن جو بن الطائى . والشاهد فيه « أبقل » حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى « الأرض » ، وهى مؤنثة . والمزنة : السحابة ، ودق المطر : يدق ، إذا قطر ، ومنه ومنه سمى المطر : ودقا ، وأبقلت الأرض ، إذا خرج بقلها . (حاشية الصبان ٢ : ٥٣) .

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت ، وهو من المتقارب . والشاهد فيه أن الشاعر أتى بضمير الجمع ثم أتى بالظاهر « فأعل » أتى فاعل « يلومونى » ، فألحق الفعل علامة الجمع ، مع أنه مسند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله . ويروى ، اشتراك النخيل ، بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب « النخيل » ، مفعولا به ، « وكلهم ؛ » مبتدأ. وألوم ، بفتح الواو غير مهموز ، خبره ، وهو اسم تفضيل من لام ، بالبناء للمفعول ، كقتيل ، أى وكلهم أكثر ملومية . واللوم ، العذل ، ويروى : وكلهم يعذل . وقد نسب فى مكان آخر لأحيحة بن الجلاح (مغنى اللبيب : ٥ ، ٤ ، الدرر اللوامع : ١ : ١٣٢) .

(٣) البيت لعمر بن ملغط . والشاهد فيه أنه وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله « ألفيتا » مع كونه مسندا إلى المثنى ، الذى هو قوله عيناك . (شرح ابن عقيل ٢ : ٨٣) .

وكل فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول ، نحو قوله تعالى : (وإذ ابْتَلَى إبراهيمَ ربُّه بكلمات) (١) ، وضرب زيدا أبوه ، ومقرون بإلاّ دون المفعول ، نحو : ماضرب زيداً إلا عمرو ، أو فى معنى المقرون بإلا ، نحو : إنما ضرب زيداً عمرو ، وَجب تأخيره .

وكل فاعل لاقرينة تفصل بينه وبين المفعول ، لا فى اللفظ ولا فى المعنى ، وجب تقديمه ، نحو : ضرب موسى عيسى .

والقرينة الفاصلة(٢) بينهما فى اللفظ الإعراب فيهما ، أو فى تابع من توابعهما ، نحو : ضرب عمراً زيدٌ ، كما تقدم ، أو نحو : ضرب موسى الفاضل عيسى ، أو تأنيث الفعل لأحدهما ، إذا كان أحدهما مؤنثاً والآخر مذكّراً ، نحو : ضربت موسى سعدى .

والقرينة الفاصلة بينهما فى المعنى ، نحو : أكل(٣) كمثرى موسى .

وإذا كان الفاعل مُضمراً ليس متصلا بإلا ، ولا مسنداً إليه وَصْفٌ جار على غير من هو له إليه ، أو مصدر مضاف إلى المفعول به ، وَجب تقديمه نحو : ضربت زيداً .

والمتصل بإلاّ(٤) ، نحو : ماضرب زيداً إلا أنا .

والمسند إليه : مصدر مضاف إلى المفعول به ؛ نحو : عجبت من ضرب زيد أنت .

---

(١) البقرة : ١٢٤ .
(٢) فى الأصل : « الفاعلة » .
(٣) فى الأصل : « كل » .
(٤) فى الأصل : « بالأصل ذلك » .

والمسند إليه وصفٌ جار على غير من هو له ، نحو : زيدٌ هند ضاربُها هو .

وللإضافة والإضمار وترتيب المضمرات تأثير فى هذا الباب .

وقد تقدم تأثير الإضافة والإضمار ، وأما ترتيب المضمرات ، فنحو : ضربنى : وضربتك ، وضربك .

• • •

باب(١)

الموصولات الاسمية : الذى ، والتى(٢) ، وأى ، بمعنى : الذى ، وأية، بمعنى التى ، نحو : اضرب أيهما قال ذلك، وأيتهن قالت ذلك ، وذا ، إذا كانت مع « ما » الاستفهامية وأريد بها معنى : الذى ، نحو : ماذا(٣) صنعت ؟ إذا كان ذلك بمعنى : ما الذى صنعت ؟ والألى ، بمعنى : الذين ، كقوله :

• ورأيت بنى عمى الألى يخذلونى(٤) •

ومن ، وما ، نحو : جاءنى من جاءك ، وذو الطائية ، نحو قوله :

• وبئرى ذو حفرت وذو طويت(٥) •

وقلنا فى هذه إنها موصولات اسمية ، وفرقنا بينها وبين الموصولات الحرفية ، التى بعدُ ، مع أنّ كل واحدمن النّوعين لامعنى للموصول فيه وحده ، وإنما له معنى مع غيره . وكل واحد من النوعين مع ما بعده اسم مفرد .

---

(١) الأصل : « نوع منه آخر » .
(٢) فى الأصل : « التى والتى » .
(٣) سقطت « ذا » من الأصل .
(٤) تمامه :

• على حدثان الدهر إذ يتقلب •

وهو لمرة بن عداء الفقعسى . والشاهد فيه أن « الألى » برزن ، العل ، المشهور وقوعها بمعنى الذى للعقلاء المذكرين . (الدرر اللوامع : ١ ، ٧٥) .
(٥) البيت :

فإن الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت

والشاهد فيه إأن ذو الطائية مبنية على الواو فى لغة أكثرهم . والطى ، من طويت البئر ، فا بنيتها بالحجارة ، وهو لسنان بن الفضل الطائى . (الدرر اللوامع ١ : ٥٩) .

فإذا كان الأمر كذلك فإنما كانت هذه أسمية من النوعين .

وقيل فيها(١) : إنها اسم ، [مع بعدها](٢) : لأنه(٣) ، لامعنى لها وحدها ، لمّا وجد فيها حكم ماله معنى وحده ، وهو عود الضمير إليها ، كما يعود على ماله معنى وحده :

وقيل فيها وحدها : إنها اسم : أى حكم لها ماهو اسم وحده ، إذ(٤) عاد الضمير عليها ، كما يعود عليه .

وبقى النوع الآخر على أصله من الحرفية ، إذ مالا يفهم له معنى إلا مع غيره . أصله أن يكون حرفاً ، إلا أن يحكم له بحكم غير الحرف .

ولكن قيل فيها : إنها مع مابعدها اسم ، لوجود فاعلة و مفعولة/٥١/، و داخلا عليها حرف الخ ، وإنما تكون بمعنى المصدر الذى يسوغ فيه ذلك كله .

وإنما تكون بمعنى المصدر مع مابعدها ، ولم يقل فيها : اسم مع مابعدها ، ولم يقل فيها : اسم وحدها .

وقيل فى النوع الآخر : إنه اسم وحده ، بأنه حكم بحكم ماهو اسم فى عود الضمير عليه .

ويُلحق بالموصولات الاسمية : الألف واللام ، بمعنى : الذى ، والتى ، وليست فى الحقيقة منها ، ولو كانت منها لكان لها موضعٌ من الإعراب ، ولو كانت كذلك لبقى المخفوض والمنصوب والمرفوع فى قولك : جاءنى القائم ، ورأيت القائم ، ومررت بالقائم ، مُعْرَبات

---

(١) الأصل : « فيها وحدها » .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .
(٣) الأصل : « أنه » .
(٤) الأصل : « إذا » .

بلا مُعْرِب لها ، وذلك لا يجوز ، فما أدى إليه لا يجوز ، فالذى ينبغى [هو له](١) ، أن تكون : الألف واللام ، فى ذلك ، حَرْفَ تعريف لما بعدها ، دخلت عليه لتُعَرِّفَه ، ويُعرب ما بعدها بالعامل ، الداخل (٢) عليها ، إلا أنه حَسَّن ولايتها للعامل كونها بمعنى « الذى » ، و « الذى » ليست بصفة محضة ، فحَسُنت ولايتها للعمل .

فلذلك قال النحويُّون : إنّ الألف واللام بمعنى « الذى » وألحقوها بها وبسائر الأسماء الموصولات .

والحرفيّات : أنّ ، الناصبة للأسماء ، وأنْ ، وما ، وكى ، المصدريات . نحو : يُعجبنى أنّك تقوم ، وأن تقوم ، وما تصنع ، أى : صنعك ، [و](٣) جئت لكى أتعلّم ، أى للتعلم .

ولابد لجميعها من صلة ، ولا تكون إلا جملة مُحتملة الصدق والكذب ، إلا مع « أن » ، فإنها تكون غير محتملة لهما (٤) ، نحو : أمرته بأن قُم ، فى أضعف الرأيين ، وفى معنى جملة ، كذلك مع الألف واللام خاصة ، غير متقدّمة على [صلة](٣) الموصول ولا شىء منها ، نحو : جاءنى الذى ضَرب أبوه عَمْراً ، [و](٣) لو قلت : عمراً جاءنى الذى ضَرب أبوه ، لم يجز ، وغير منفصول بينهما وبين الموصول ، ولا بين أجزائها بأجنبى ، نحو : ضَرب هندا الذى ضرب أبوه عمرا ، ولو قلت فى ذلك : عمراً ضرب الذى هندا ضرب أبوه عمرا ، أو ضرب الذى ضرب أبوه هندا عمرو ، لم يجز .

ولابد من اشتمالها على ضمير يعود على الموصول ، ما لم يكن الموصول

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) الأصل : « والداخل » .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) فى الأصل . « لها » .

حرفاً : فلا تقول (١) :الذى جاءنى قام زيد ، إلا أن تقول : إليه، أو تسببه (٢) .

فإن كان الموصول حرفاً لم يَعد منها إليه ضمير ، نحو : يُعجبنى القائم أبوه ، لأن الألف واللام فى معنى « الذى » .

ولا يُفيد المَوصول الاسمى المَقصودّ إلا والصلة معلومة للسامع ، أو فى معنى ذلك .

ولا يُخبر عن الموصول ، ولا يُستثنى منه ، ولا يُتبع ، إلا بعد استيفائه ما يطلب من ذلك ، نحو : الذى قام أبوه ذاهب ، وجاءنى الذين قاموا إلا زيدا ، وجاءنى الذين قاموا أنفسهم .

ولا تُوصل « أنّ » إلا بالجملة الاسمية، نحو :يُعجبنى أنّ زيداً : قائم.

ولا توصل « أن » ولا « كى » إلا بالجملة الفعلية ، نحو : يُعجبنى أن يقوم زيد ، وجئت لكى أتعلم.

وكذلك « ما » المصدرية فى أحسن / ٥٢ / الرَّأيين ، لأنها مع الفصل بتأويل المصدر كأن وكى . وما جاء من قولهم : يعجبنى ما أنت صانع ، فليست [ما](٣) فيه مصدريّة، إنما هى بمعنى «الذى» ، لأن « ما » هى مع الفعل بتأويل المصدر ، [و](٣) لا توصل بغير الجملة الفعلية ، مثل (٤) : أن ، وكى .

[و] (٣)لا توصل الألف واللام إلا بالصفات، وقد جاءت موصلة بالجمل نادراً فى قوله :

---

(١) الأصل : « لو قلت » .
(٢) كذا فى الأصل .
(٣) تكملة يقتضيها السياق .
(٤) فى الأصل : « أصله » .

• مِن القَوْمِ الرَّسُولُ اللهُ مِنهم (١) •

وفى قوله :

يَقُولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً

إلى رَبِّنا صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ (٢)

وقوله :

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ

وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليَتَقَصَّعُ (٣)

وقوله :

---

(١) البيت :

من القوم الرسول الله منهم ثم دانت رقاب بنى معد

الوافر . مجهول القائل ، والشاهد فيه حيث أتى بوصل الألف واللام الموصولة على صورة الجملة الاسمية ، على وجه الشذوذ . ودانت : ذلت وخضعت . وبنو معد ، هم قريش وهاشم . ومعد ، بفتح الميم ، هو ابن عدنان بن أدد بن هميسع بن نبت بن قيدار بن إسماعيل ابن إبراهيم ، خليل الرحمن صلوات الله عليه . (حاشية الصبان : ١ : ١٦٥) .

(٢) هو من كلام ذى الخرق الطهوى ، والشاهد فيه أن « أل » فى « اليجدع » اسم موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهته لاسم المفعول . والخنا : الفاحش من الكلام . وأبغض ، أفعل تفضيل من البغض ، والعجم : جمع أعجم ، أو عجماء ، والأعجم : الحيوان الذى لا ينطق ، والأعجم من الإنسان : الذى فى كلامه عجمة ، شبهوه بالحيوان الأعجمى . واليجدع : الذى تقطع أنفه أو أذنه أو يده أو شفته ، كل ذلك يقال .

(الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ، معجم البلدان : شيخة) .

(٣) هو من كلام ذى الخرق الطهوى أيضاً ، والشاهد فيه قوله اليتقصع ، فإنه أراد : الذى يتقصع ، فوصل أل الموصولة بالفعل المضارع ، وهو شاذ . واليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والنافقاء : جحر يحفره اليربوع ويستره ويظهر لجحر آخر غيره . وقوله : بالشيخة ، هو بالخاء المعجمة : رملة بيضاء فى بلاد بنى أسد وحنظلة . واليتقصع ، تقول : تقصع اليربوع إذا دخل فى قاصعائه . والقاصعاء : جحر آخر من جحرة اليربوع .

(الإنصاف : ٩٧ ، ١٩٧ ، ٣٠٠ ؛ معجم البلدان : شيخة) .

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُه
ولا الأَصِيلُ ولا ذِى الرأْيِ والجَدَلِ (١)

الذى : والَّذ ، لغات فى « الَّذي » ، قال فى التَّشديد :

وليسَ المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ وإنْ أغْنَاكَ إلا للَّذِىّ
تَنَالُ به العَلاءَ وتَصطفيهِ لأقْرَبِ أقربيهِ ولِلْقَصِىِّ(٢)

وقال فى الثانية :

الَّذِ لو شاءَ لكانتْ بَرًّا أو جَبَلاً أصمَّ مُشْمَخِرًّا (٣)

وقال فى الثالثة :

• كالَّذْ تَزَىَّ زُبْيَةً فاصْطِيَدا (٤) •

---

(١) البيت للفرزدق ، يهجو به أعرابياً فضل جريراً عليه . والشاهد فيه وصل أل بالفعل المضارع « الترضى » . (الدرر اللوامع : ١ : ٦١) .

(٢) البيتان قائلهما مجهول . والشاهد فيهما قوله : للذى ، حيث وردت هذه الكلمة بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة ، كسر هذه الياء كسرة بناء ، وليست الكسرة التى تقتضيها اللام فى الاسم المعرب ، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهاً افتقاريا ، وتشديد الياء فى : الذى ، والتى ، لغة من لغات العرب . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٣) البيت من الرجز المشطور ، وهو مجهول القائل ، ويروى :

والذ لو شاء لكنت صخـرا أو جبـلا أشم امشمخـرا

والمعنى : هو الذى لو شاء أن تكون الدنيا كلها برا لكانت برا ، ولو شاء أن تكون كلها جبلا لكانت جبلا ، والأصم ، بالصاد ، ويروى ، أشم . والأشم : العالى المرتفع . والمشمخر : البالغ الغاية فى الارتفاع ، أو الراسخ . والشاهد فيه قوله « الذ » ، فقد وردت الرواية فيه بكسر الذال مع حذف الياء . (الإنصاف : ٣٩٦) .

(٤) قبله :

• فظلت فى شر من الذ كيدا •

وهو لرؤبة بن العجاج . وقيل : لرجل من هذيل . والشاهد فيه قوله « فى شر من الذ » . وقوله « كالذ تزبى » حيث وردت كلمة الذ فى الموضعين محذوفة الياء ساكنة الذال . وتزبى : اتخذ زبية . والزبية ، بضم الزاى وسكون الباء : حفرة بعيدة القعر تصنع لاصطياد السبع إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها . (الإنصاف : ٣٩٦) .

وكذا قال اللغويون ، ومن قال بقولهم من النحويين ، ويمكن أن يكون جميع ما استشهدوا به من ضرائر الفعل(١) ، فلا تثبت بذلك لُغات.

والتثنية : اللذان ، رفعاً ، واللذَيْن ، نصباً وجراً ، وتُحذف النُّون لطُول الاسم بالصلة ، قال :

أبَنِي كُلَيبٍ إنّ عَمَّيَّ اللَّذا
قَتَلا المُلوكَ وفَكَّكا الأغْلالا (٢)

واللغات فى « التى » مثلُها فى « الذى » .

وفى جمع « الذى » : الذين / ٥٤ / رفعاً ونصباً وجرًّا ، لأنه مبنىّ ، وبما قبل : الَّذون ، رفعاً ، والَّذين ، نصباً وجراً ، ليجرى الجمعُ على طريقة التَّثنية ، وتُحذف النون أيضا للطُّول ، فيقال الَّذى ، « فى الَّذين » ، ويُمكن أن يكون فيه :

إنّ الَّذى حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهم
هُمُ القومُ كلُّ القَوْمِ يا أمَّ خالدِ (٣)

وفى جمع « التى » : اللائى ، واللاتى ، واللاء ، واللات ، واللاءْ ، واللاتْ ، واللَّواتى ، واللواتِ ، واللَّواتْ .

أى ، تكون :

موصولةً ، نحو : امرر بأيّهم هو أفضل .

---

(١) لعلها : « القول » .

(٢) من الكامل : وهو الأخطل ، من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريراً . والشاهد فيه حذف النون من « اللذين » تخفيفاً لطول الاسم بالصلة . (سيبويه : ١ : ٩٥) .

(٣) من قول أشهب بن رميلة . والشاهد فيه حذف النون من « الذين » استخفافا. والدليل على أنه أراد به الجمع قوله : دماؤهم . ويجوز أن تكون « الذى » واحد يؤدى عن الجميع ، لإبهامه ، ويكون الضمير محمولا على المعنى فيجمع ، كما قال تعالى : (والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون) . (سيبويه ١ : ٩٦) .

وشرطاً ، نحو : (أيًّا ما تدعو فلَه الأسماء الحسنَى) (١) .

واستفهاماً ، نحو : أيهم جاءك ؟

ومنادًى ، نحو : يا أيها الرجل . .

ووَصْفاً ، نحو : مررتُ برجلٍ أى رَجل .

ونكرةً موصوفةً ، نحو : بأى مُعْجب لك .

ويمكن (٢) فى الموصولات الاسميّة فى السَّعة أن تحذف الفاء منها ، إذا كانت(٣) مبتدأ ، فنجىء موصولةً بأحد جزئى الجملة الاسميّة ، نحو قولك : مررت بالذى قائم ، وعليه قراءة من قرأ : (ما بَعوضةً) (٤) رفعاً ، إلا أن يكون هناك من الطُّول ما يحسِّن الحذف قليلا ، نحو : ما أنا بالذى قائل لك سوءا .

ويمكن أن تكون مثلَه قراءة من قرأ : (تماماً على الذى أحسن) (٥) ، لأن المقدّر هنا بمنزلة الملفوظ به ، ولولا ذلك لم يجز كونه بالألف واللام.

ولا يكرهون ما كرهوا من ذلك فى « أى » لافتقارها مع الصلة إلى الإضافة ، فحسن الحذف فى ذلك للطول ، الا أنهم إذا فعلوا بها ، فالمعروف أن تبنى على / ٥٥ / الضم ، نحو قوله : (لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيهم أشدُّ على الرَّحمن عِتِيًّا) (٦) فى رأى سيبويه ، وقد قرىء بالنّصب ، والأول أشهر .

---

(١) الإسراء : ١١ .
(٢) فى الأصل : « وتكون » .
(٣) فى الأصل : « كان » .
(٤) البقرة : ٢٦ .
(٥) الأنعام : ١٥٤ .
(٦) مريم : ٦٩ .

واذا أريد به المؤنث ألحقت (به) (١) التاء ، فى غير الأشهر .

من ، تكون :

موصولةً ، نحو : جاءنى مَن جاءك .

وشرطاً ، نحو : مَن يُكْرِمْنِى أكْرِمْه .

واستفهاماً ، نحو : مَن زيدٌ ؟

ونكرةً موصوفةً ، نحو : مررت بمن مُعْجَب لك .

والصفة فيها وفى « أى » لازمة ، ويستحسن فى صفة [من] (٢) الطُّول بما يتصل بها .

ولا تزاد « من عند البصريين ، وأجاز ذلك الكُوفيّون ، وأنشدوا ، يا شاةُ مِنْ قَنَصٍ لِمَنْ حُلَّتْ لَه

حَرُمَتْ عَلَىَّ وليْتَهَا لَم تَحْرُمِ (٣)

وقول الآخر :

. والأَكْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا .(٤)

ولا دليل فيهما ، لاحتمال أن تكون « مَن » فيهما نكرة موصوفةً بالمصدرية ، أو بالفعل الذى ناب المصدر منابَه ، والزيادة إنما هى للحروف ، و « من » لا تكون حرفاً ، فبطل مذهب الزيادة .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) تكملة لا يستقيم بغيرها المعنى .

(٣) البيت لعنترة بن شداد . والشاهد فيه مجيء « من » زائدة على مذهب الكوفيين فيمن رواه بمن دون : ما ، وهو خلاف المشهور . (مغنى اللبيب : ٢ : ٥٤٥) .

(٤) البيت كاملا :

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأكرون من عددا

مجهول القائل . والشاهد فيه زيادة « من » عند الكوفيين ، وهو شاذ ، لأنها اسم ، والأسماء لا تزاد (الدرر اللوامع : ١ : ٧٠ : مغنى اللبيب : ٢ : ٣٢٩) .

و « ما » ، اسميّة وحرفية .

فالاسميّة تكون :

موصولةً ، نحو ، جاءنى ما جاءك ، أى ، الذى جاءك .

وشرطيةً : نحو ، ما تَفعلْ أفعلْ مثله .

واستفهاميةً ، نحو ، ما فعل زيدٌ ؟

ونكرةً موصوفة ، نحو : مررت بما مُعجب لك .

ويستحسن فيها أيضا طول الصفة بما اتصل بها .

وغيرَ موصوفة ، نحو : (فنعما هى) (١) ، أى : نِعْمَ هى .

وزاد « شيئاً » بعضُهم فيها ، أى تكون صفة ، كقولهم : شىء ما ، ويمكن أن يكون /٥٦/ مَعْنى الوَصف فُهم (٢) فى هذا من الإبهام ، فلا تثبت « ما » فى هذا القسم ، « وما » زائدة فى ذلك .

والحرفية : مصدرية وغير مصدرية ، والمصدريّة قد تقدمت .

وغير المصدرية ضربان :

نافة ، والنافية ضربان :

عاملة ، وهى لغة أهل الحجاز ، نحو : (ما هذا بشراً) (٣) (ما هُنّ أمهاتهم) (٤) .

وغير عاملة ، وهى لغة بنى تميم ، نحو : ما زيد قائمٌ .

والزائدة :

مغيّرة اللفظ . نحو : قلما يقوم زيد : وطالما كان كذا وكذا ، وكثر ما فعل .

---

(١) البقرة : ٢٧١ .

(٢) فى الأصل : « فيهم » .

(٣) يوسف : ٣١ .

(٤) المجادلة : ٢ .

وغير مغيرة ، نحو : (فبما رحمة من الله) (١) .

وجائز معها الأمران ، نحو قوله : ألا ليتما هذا الحمام (٢) ، برفع « الحمام » ، ونصبه .

ولا يأتى على طريقة ما يثنى ويجمع من مفردات الموصولات إلا : اللذى ، والتى .

ولا تلحق علامة التأنيث منها إلا : أى فى إحدى لغتيها ، وماعدا ذلك وعد « الألى » بمعنى : الذين ، فهو للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر المؤنث بلفظ واحد .

---

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) البيت :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

من معلقة النابغة الذبيانى . والشاهد فيه أن « ما » الزائدة إذا اتصلت بليت لم تخرجها عما استقر لها من اختصاص بالجمل الإسمية ، وأن الأكثر فيها مع الاتصال بما لإعمال فى الإسم والخبر ، فيروى : الحمام ، بالنصب على الأعمال ، والرفع على الأهمال .

(الإنصاف : ٢٨٠ ؛ حاشية الصبان : ١ : ٢٤٠) .

باب

النَّعت ، يجاء به للفرق بين المُشتركين فى الاسم ، كزيدالعاقل ، وربما جيئ به توكيدا : (كنَفْخة واحدة) (١) ، وربما كان لمجرد المَدح ، نحو : (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) . أو الذمّ ، نحو : فعل ذلك إبليس اللَّعين ، أو الرّجيم ، نحو : فعل ذلك فلان البائس .

إذا كان الاسم الذى كُنّى بفلان عنه غير مشترك .

وشرطه أن يكون :

هو المنعوت : نحو : مررت بزيد الظريف .

أو لشئ من سببه ، نحو : مررت بزيد /٥٧/ الظَّريف أبوه (٢) .

أو فى حُكمه ، نحو : بزيد القرشى والتميمى ، لأنه فى مَعنى المنسوب إلى قُريش وإلى تميم .

فأما قولهم فى « جاء هذا الرجل »، فى أن « الرجل » فيه نَعت ، فإنما هو من المجاز والتشبيه .

لا لأنه نعتٌ على الحقيقة ، ووجه الشبه (٣) به أنه بيان لما قَبله لايجوز فصله منه بشئ . ولذلك مَنعوا فيه جمع المتبوع وتفريق التابع ، فى نحو قولك : بهذين الطويل والقصير ، وأجازوه (٤) فى غيره ، نحو : مررت برجلين مُسلم وكافر ، فأشبه هذا الذى بين المُبهم فى هذا النعت ؛ من

---

(١) الحاقة : ١٣ .

(٢) زيد فى الأصل : «ومشتقا نحو ما تقدم» .

(٣) فى الأصل : «شبه» . وما أثبتناه أنسب .

(٤) فى الأصل : «وأجازه» . وما أثبتناه أنسب .

من جهة كونه بياناً لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، كما كان النعت بيانا لما قبله ، وهو معه كالشيء الواحد وتابعاً له ، .

ولاينبغي أن يُخال فيه ، إنه عطف بيان غير مشبه بالنعت ، لما ذكرناه .

وللنَّعت شرط رابع(١)، وهو أن يكون مُطابقاً للمنعوت في مالَه من الإعراب ، وفي ماله من التَّعريف والتنكير ، فان كان له شيءٌ من سببه زاد إلى ذلك مُطابقته له في الأفراد والتثنية أو الجمع ، والتأنيث والتذكير في غالب الأمر .

وقلت ذلك استظهارا على مامَنع فيه مانعٌ ، من ذلك : الصفات : نحو مررت برجل أفضل من ذلك ، وبرجلين أفضل من ذلك ، وبرجال أفضل من ذلك .

فأما قولهم : امرأة حائض، وقَتيل ، وصَبور ، وشكور ، ومعطار ، ومذكار ، فليس من هذا ولكنه نَعت غيره (٢) إلى الأصل /٥٨/ لامرأة ، بالحَمل على معنى شخص أو إنسان ، فهو بذلك راجع إلى الأصل غير خارج عنه .

والمُشتقّ : مابنى من المصدر ، كالظريف ، وما في معناه ، وهو مارادف ماُبني من المَصدر وليس به ، كالقُرشيّ ، والتميمي ، لأنهما مرادفان للمنسوب إلى قُريش وإلى تميم ، وليسا بمَبنيين من المصدر ، كالمعزّو إلى قُريش وإلى تميم .

وعلامة النَّكرة ، إذا كان مفرداً ، قبوله الألف واللام ، كرجل ،

---

(١) في الأصل : « ثالث » . وما أثبتناه أحق ، فقد تقدمت شروط ثلاثة وهذا رابعها .
(٢) لعلها « يشير » أو كلمة بهذا المعنى .

أو أداة تعنى (١) مالا يكون إلا (٢)نكرة ، نحو : مررت بمن محسن لك ، أى رجل محسن لك .

ولا يُعترض على هذا بقولهم فى « حارث » : الحارث ، لأن قولهم « الحارث » لم تدخل فيه الألف واللام على « الحارث » الذى هو علم ، لأن المعرفة لا تُعرَّف ، وإنما قولهم « الحارث » صفة غالبة فى المُتقدِّم : فإذا كان صفة ، فإنما دخلت الألف واللام على « حارث » صفة نكرة ، كما هى فى الصفات كلها ، لا على « حارث » العَلَم ، فإن كان مضافاً ، فيُؤول : ما أضيف إليه مباشرا أو بواسطة الألف واللام ، كغلام رجل ، وغلام صاحب امرأة ، أو جواز جريه على النكرة ، كمثلك ، وشبهك .

والمعارف من الأسماء خمسة أجناس :

المضمرات ، أو ما فى حُكمها ، نحو : يارجلُ ، لأن تعريف بالخطاب ، والمُبهمات ، والأعلام (٣) والداخل عليها الألف واللام ، وما هو فى حُكمه ، وهو المَوصولات ، لأنها إنما تتعرّف بصلاتها .

ولابد أن تكون الصِّلة /٥٩/ معلومة للسامع ، كما تقدّم ، فيما فيها من تقدُّم المعرفة ، فلحقت بالمعرفة بالألف واللام معنىً والمُضاف إلى شىء من ذلك إضافة تخصيص ، كغلام زيد ، لا إضافة تخفيف ، كحَسَن الوَجه .

المُضمر ، بالنِّسبة إلى التفسير ، خمسة أقسام :

مُضمر تفسِّره المشاهدة ، كأنا ، وأنت .

---

(١) فى الأصل : « معنى » . وما أثبتناه أصح .

(٢) فى الأصل : « لا » .

(٣) زيد هنا بعد قوله : « والأعلام » وقبل قوله « والداخل » هـ « العبارة : « وهما أجمع وأكمل ، وما فيه لفظهما فى باب التوكيد » .

و مُضمر يفسره ماقبله بوجه، إما لفظاً ومعنىً ، كضرب زيد غلامه ، وإمّا معنى دون لفظ . نحو : ضرب غلامه زيدا ، وإما لفظاً دون معنىً ، نحو : ضرب زيد أبوه .

ومُضمر يفسره ما يُفهم من سياق الكلام ، نحو، إذا كان غدا فانني ، لأن هذا الكلام عِدة . والعِدة مبنيّة على السلامة من الآفات ، فسياق هذا الكلام فى العِدة اقتضى أن المعنى ، إذا كان ما نحن عليه من السلامة .

ومضمر يأخذ شبها من هذا أو من الذى قبله ، نحو : من كذب كان شرا له ، لشبهه بهذا الذى تقدم من حيث لا يتقدّم لفظ الكذب (١)، الذى يعود الضمير الذى فى « كان » عليه ، كما لم يتقدّم لفظ ما نحن عليه من السلامة فى : إذا كان غداً : وأن ما تقدّمه من كذب دال عليه ، كما أن ما تقدم من مُقتضى العِدة دال على المضمر فى ، إذا كان غدا، وشبّهه بالذى قبله من حيث كان مضمراً عائداً على ما قبله ، كما كان الذى قبله كذلك .

و مُضمر يفسّره ما بعده لفظاً ومعنىً ، وهو محفوظ فى مواضعه التى جاء فيها لا يقاس عليها ، وذلك : .

ضمير الشأن، نحو ، (قل هو الله أحد) (٢) ، والقصه : نحو : (فإنها/٦٠/ لا تعمى الأبصار) (٣) .

وهذا هو المختار ، أعنى مشاكلة الضمير مفسره فى التذكير والتأنيث ، ويجوز غيره .

والمضمر فى ، نعم : وبئس، نحو ، نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلا عمرو .

---

(١) فى الأصل : « القدم » ، وهو خطأ من الناسخ .
(٢) الإخلاص : ١ .
(٣) الحج : ٤٦ .

والضاربي ، وقد يختلفان لفظاً بما يلزم أحدهما من نون الوقاية ، نحو : منى ، ونفسى ، وسيأتى بيان ذلك بعد ، وهما فى /٦٢/ الحقيقة متفقان ، لأن النون التى مع الياء ليست بضمير .

فتحصيل عدد الألفاظ المضمرات التى ذكرناها ، ثمانية وأربعون لفظاً ، وينضاف إليها ضمير المؤنث المخاطب ، الذى هو الياء ، فى مثل : تفعلين ، فتلحق ، بضمائر الرفع المتصلة ، فتلك تسعة وأربعون لفظاً .

والمرفوع الموضع المنفصل يقع :

مبتدأ ، نحو : أنا قائم .

وخبر مبتدأ ، نحو : القائم أنا .

واسم « ما » ، نحو : ما أنا قائماً .

وخبر « إن » ، نحو : إن القائم أنا .

ولا يكون ناعلا ، ولا مفعولا لم يسم فاعله ، ولا اسم « كان » ، إلا بشرط الاقتران بإلا ، وإسناد مصدر أضيف إلى مفعول به ، أو صفة جارية على غير من هى له ، نحو : ما قام إلا أنت ، وعجبت من ضرب عمرو أنت ، وهند زيد ضاربته هى .

ويجئ (١) توكيداً على الضمائر المتصلة كلها ، منصوبها ومرفوعها ومجرورها ، نحو : مررت بك أنت ، وقصدته هو ، وقمت أنا .

ويقع (٢) فاصلة ، نحو (تجدوه عند الله هو خيرا)(٢) .

والمرفوع الموضع المتصل يتصل : بالفعل الماضى ، نحو ما قدمناه .

وبالمضارع ، نحو : يقومون .

---

(١) يعنى الضمير المرفوع الموضع المنفصل .

(٢) سورة المزمل : ٢٠ .

وبالصفة ، نحو : زيد قائم .

ورفع فاعلاً ومفعولاً لم يُسَمَّ فاعله ، نحو : قمت ، وقصدت .

واسم « كان » ، نحو : كنت قائما ،

ولا صُورة له فى الصفة ، نحو ما ذكرنا .

وكذلك إذا جرَت الصِّفة على غير من هى له أبرز منها ، نحو : هند زيد ضاربته هى .

ولا يجوز ستر المُضمر إلا فى ضرورة /٦٣/ الشِّعر ، نحو قوله فى بيت الحماسة :

تَجُرَّانِ ثِنْياً خيرُها عظمُ جارة(١) بصيراً بها لم تَعْدُ عنها مشاغلُهْ

وله صُورة فى الماضى ، وقد تقدّمت مُثُله ، إلا بمضمر الواحد الغائب ، نحو : فعل ، والواحدة الغائبة ، نحو : فعلت ، وله صورة فى المضارع ، نحو : يفعلان ، ويفعلون ، وما أشبهه ، إلا مضمر المتكلم مطلقاً ، نحو : أفعل ، ونفعل ، له ولواحد معه ، وله ولأكثر من واحد ، ومضمر الواحد المخاطب مذكّرا ، نحو : تقوم ، ومضمر الغائب ، نحو : زيد يقوم ، والغائبة ، نحو : هند تقوم ، والمنصوب الموضع المتصل بالفعل الماضى : نحو ما ذكرناه ، والمضارع ، نحو : ينفعنى ، وما صفة إذا كان فيها الألف واللام ، نحو : الضاربة ، على خلاف فى هذا الأخير ، أمنصوب هو أم مجرور ، والأظهر النصب ، والجر وجهه ضعيف . ويتصل بأن . نحو : أنك ، وأنه ، وكان ، نحو قوله فى الحديث : « كُن أبا خيثمة فكانه » ، وبأخواتها .

---

(١) كذا فى شرح الحماسة للمرزوقى(١٠٤٩) . وفى شرح الحماسة للتبريزى(٣ : ٧٥) : « جارة » . والبيت لزينب بنت الطثرية . والشاهد فيه حذف المضمر المرفوع مع الصفة ، مع أنها جرت على غير من هى له لضرورة الشعر ، وكان الأظهر إبرازه ، فيقول : مشاغله هو .

وينتصب مفعولا به ، نحو : زيدا ضربته ، ومفعولاً مطلقاً ، نحو : (فبهداهم اقتده)(١) فيمن كسر الها ، ومفعولا فيه فى المعنى ، إلا أنه شبه بالمفعول به حُكماً . توسُّعاً ، نحو : فى ليلة يحبها الطعام ، والوجه الأصلى : يحب فيها .

واسم «إن» ، وخبر «كان» ، وقد تقدّم مثالهما .

والمُنفصل المنصوب يشاركة فى ذلك كله ، فالمفعول به ، نحو (إياك نعبد)(٢) ، والمفعول المطلق ، نحو : الضرب الشديد ماضربت /٦٤/ زيدا إلا إياه ، والمفعول فيه المشبه بالمفعول به حُكماً ، نحو : يوم الجمعة ماقصدت زيدا إلا إياه ، وخبر «كان» ، نحو قوله .

لئنْ كانَ إيَّاهُ لقدْ حالَ بعْدَنا عنِ العَهْدِ والإنسان قدْ يتغيرُ (٣)

إلا فى اسم «إن» ، فإنّ المُنفصل لايشاركه ، وإنما يكون متصلا لا غير .

ويزيد المُنفصل المنصوب على المتصل أنه ينتصب مفعولاً معه ، نحو : زيد اختصم عمرو وإياه ، وخبر «ما» ، نحو : زيد ما القائم إياه ، ومستثنى ، فى حال السعة ، نحو : زيد ضربت القوم إلا إياه .

وقد يكون المُتصل كذلك فى الضرورة ، نحو قوله :

وما نُبالى إذا ماكُنْتِ جارَتنا ألا يُجاوِرنا إلاكِ دَيَّارُ (٤)

---

(١) سورة الأنعام : ٩٠ .

(٢) فاتحة الكتاب .

(٣) البيت من الطويل . وهو لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومى ، والشاهد فيه قوله : لئن كان إياه ، حيث جاء خبر كان منفصلا . (حاشية الصبان على الأشمونى : ١ : ١١٩) .

(٤) من البسيط ، مجهول القائل ، والشاهد فيه قوله : « إلاك » حيث أتى بالضمير متصلا ، والقياس المنفصل ، وهو شاذ للضرورة . (حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

والمتصل المنصوب الموضع، إن كان ياء المتكلم تلزمه نون الوقاية في الفعل الماضي، نحو: نفعني، والمضارع، الذي ليس رفعه بالنون، نحو: ينفعني.

وتلحقه في الفعل المضارع المرفوع «النون»، فيجوز الفك، نحو: أتعدانني، والإدغام، نحو: أتحاجُّوني، فيمن شدَّد، ولا تلزم، نحو: (أتحاجُّوني) (١)، فيمن خفف(٢).

وتلحق معه في «إن» وأخواتها. ولا تلزم، نحو: إنني، وإني، إلا أن «النون» تقل في «لعل»، فلعلي أكثر من «لعلني»، ولا تطرح من «ليت» إلا في الضرورة، نحو:

كَبِنيةِ جابرٍ إذْ قال ليتي أصادِفه وأُفقِدُ بعضَ مالي(٣)

والمجرور كله متصل، وقد تقدم.

واتصاله بالاسم، نحو: غلامه، وبحرف الجر، نحو: به.

وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم المجرور الموضع في الأشهر إذا اتصل بمن، وعن، وقط، وقد، ولدن، نحو: مني، وعني، وقدني درهم، وقطني هذا، ولدني، وقد جاء في الضرورة:

---

(١) سورة الأنعام: ٨٠.

(٢) يريد: بتخفيف النون، وهي قراءة نافع وابن عامر. (البحر المحيط: ٣: ١٦٩).

(٣) البيت من الوافر. وهو لزيد الخيل، والشاهد فيه قوله: «ليتي» حيث جاء بدون نون الوقاية للضرورة.

ومنية: مجرورة بالكاف، ولكنها في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تقديره: تمنى مزيد تمنياً لتي جابر، وقد جاء مثل هذا البيت:

تمنى مزيد زيدا فلاقى أخائفة إذا اختلف العوالي

(حاشية الصبان: ١: ١٢٣؛ سيبويه: ١: ٣٨٦).

أيها السائل عنهم وعي ... لستُ من قيسٍ ولا قيسٌ مني (١)

وقال آخر :

قدني من نصر الخبيبين قدي (٢)

وخيرّ بعضهم في إلحاقها بلدن ، كقراءة نافع (لدني) (٣) .

والذي عليه سيبويه ماتقدّم ، فقراءة نافع إذن مما جاء في الكلام من الضرائر قليلاً .

* * *

العَلَم ضربان :

أضرب للفرق بين الأشخاص ، نحو : زيد ، وعمرو .

وضرب للفرق بين الأجناس ، نحو : أسامة ، وثعالة .

فالأول ، فيما يعنى الإنسان : التفرقة بين أشخاصة ، لمخالطته له واحتياجه إليه .

---

(١) البيت من المديد ، مجهول القائل ، وقوله « عنهم » ، أي عن القوم المعروفين عندهم ، وقوله : لست من قيس ، أي من قبيلة قيس ، وهو أبو قبيلة من مضر ، وهو عيلان ، واسمه الياس بن مضر بن نزار ، وقيس لقبه . ولا قيس ، أي وليس قيس مني . والشاهد فيه : عني ، ومني ، حيث ترك فيهما نون الوقاية للضرورة ، وهو شاذ .

(٢) تمامه :

* ليس الأمير بالشحيح الملحد *

والبيت لحميد الأرقط يخاطب عبد الملك بن مروان ، وأراد بالخبيبين : شبيب بن عبد الله ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهم أجمعين ، وأباه عبد الله ، وكان يكنى بأبي خبيب ، ويقال أراد بهما : عبد الله وأخاه مصعباً ، ابني الزبير بن العوام . والشحيح : البخيل ، والملحد : الجائر المائل عن الحق . والشاهد فيه قوله « قدني » يعني حسبي ، حيث ألحق فيه النون تشبيهاً بقطني ، وفي قوله : « قدي » حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيهاً له بحسبي .

(سيبويه : ١ : ٣٨٧ ؛ وحاشية الصبان : ١ : ١٢٥ ؛ والمغني : ١ : ١٤٧) .

(٣) سورة الكهف : ٧٦ .

والثانى فيما لايعنيه إلامعرفة جنسه لعدم المخالطة له والاحتياج إليه فيه .

وينقسم الشخصى إلى :

مُفرد ، نحو ما ذكره .

ومركّب .

والمركب إلى :

جملة فى الأصل ، نحو تأبّط شرا (١) .

وغير جملة .

وغير الجملة :

إلى مضاف ، ومضاف إليه ، نحو : أبى بكر ، وعبد الملك .

وإلى اسمين جُعلا اسماً واحدا ، نحو : بَعْلَبَكّ (٢) .

والمضاف والمضاف إليه ، إلى كنية وغير كُنية ، وقد مُثّلا .

وينقسم أيضا إلى منقول ومُرتجل .

والمنقول يكون :

من الجنس العَيْن ، نحو : أسد ، اسم رجل .

ومن الجنس غير العين ، نحو : فضل ، وفهم .

ومن المُشتقّ من الجنس ، نحو : قاسم ، اسم رجل .

---

(١) تأبط شرا ، هو ثابت ، وكنيته أبو زهير ، بن جابر بن سفيان بن عمرو بن عدى ابن كعب بن حرب بن تميم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان .
(جمهرة ابن حزم : ٢٣٣ ، والأغانى : ١٨ ، ٢٠٩ ، والشعر والشعراء : ٢٧١ ، والاشتقاق : ١٦٢ — ١٦٣) .

(٢) فى الأصل مثال غير واضح ، وقد نقلت هذا المثال من نسختى شرح المقدمة الجزولية الصغير والكبير .

والمرتجل : مالبس له أصل فى النكرات بلفظه ، وهو :

مقيس .

وغير /٦٦/ مقيس .

فالمقيس :

مالم يخرج عن الأقيسة المطردة .

وغير المقيس :

ماخرج عنها :

وهو إما :

صحيح فيه ما يجب إعلاله ، كمريم ، ومَدين ، وكورة ، وحياة .

أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه ، كمحبّب .

أو مفتوح فيه ما يجب كسره ، كموطِئ ، وموْهِب ، ومَوثِلة .

وقد يكون العَلَم غير علم فى أصلِ وَضعه : ولكنه يصير علماً بالغلبة .

فيلزمه أحد أمرين :

إما الألف واللام ، كالصَّعق ، والنجم ، فى الثريا ، أصلها للمعهود من النجوم ، أو ممن أصيب بالصاعقة ، واستعمل كذلك فى الثريّا ، وفى هذا المخصوص كثيراً حتى غلب عليها بحيث يُطلقان فلا يُفهم منها غيرها .

وأما الإضافة . كابن عمر ، وابن العباس : ليسا فى الأصل لمخصوص من بنى عمر ، ولا من بنى العباس ، ولكنّ لتعين بينك وبين مُخاطبك فيه تعارُف منهم ، واستعمل على ذلك ، فى : عبدى الله : حتى غلب عليهما بحيث يُطلقان فلا يفهم منهما غيرهما .

وقد تدخل الألف واللام فى : العَلَم المنقول من الصِّفة ، والمصدر إذا قدر أنه يوصف به ، ولا تلزمه كالحارث ، والفضل [نَعْت](١) تعنى به اسم المشار إليه ، نحو : هذا [الرجل(٢)] .

الألف واللام ضربان : جنسيتان ، وعهديتان .

فالجنسيتان : هما الداخلتان على الاسم لأن مقتضى الخبر الدلالة على معهود شخصى ، كقوله تعالى (إنّ الإنسان لفى خسر . إلا الذين آمنوا)(٣) .

والعهديتان : هما الداخلتان عليه فى مقتضى الخبر الدلالة على معهود شخصى :

ذكراً ، كقولك : لقيتُ رجلا فأكرمنى الرجل .

أو علماً(٣) / ٦٧ / ، كقولك : لقيت الرجل ، فيمن بينك وبين لمخاطبك فيه تقدُّم معرفة .

ويعرض فى الجنسية الحضور ، نحو : قال هذا الرجل .

هذا قول بعضهم .

والأظهر : إنما هو مما أحيل به على معهود ذكراً ، لأنّ ما هى فيه هو ما قبله ، وفى العهدية الغلبة ، نحو : النجم ، وقد تقدم ، ولمح الصفة ، نحو : الحارث ، والفضل ، وقد تقدّم .

المضمر لا يُنعت ، لأن مفسّره بعينه(٤) ، وأصل النعت لرفع الاشتراك ، وغير مُشبَّه به ؛ وإذا لم يصح رفعُ الاشتراك فى المضمر لم يكن ثَمَّ ما يُحمل عليه النعت الذى ليس لرفع الاشتراك .

---

(١) تكلة يقتضيها السياق .

٢ سورة العصر : ٢ .

(٣) فى الأصل : « أو علم » .

(٤) فى الأصل : « بعينه » .

ولا يُنعت بالمضمر ، لأنه ليس مُشتقًّا ولا فى معناه وضعاً ، ضمير جامدٍ كان أو ضميرَ مشتق .

العَلَم ، لا ينعت به لما لا يُنعت بالمضمر له ، ويُنعت بباقى المعارف غير المضمر ، نحو : مررت بزيد هـذا ، ومررت بزيد الظريف ، ومررت بزيد غلام عمرو ، وغلامك ، وغلام هذا ، وغلام الرجل .

المُبهم ، ينعت بالألف واللام ، نحو : قام هـذا الرجل ، وليس بنَعْتٍ فى الحقيقة ، لأنه ليس بمشتقّ ولا فى معناه ، وقد تقدم بيانُه ، فإن اتفق أن يكون ما هما فيه مشتقًّا لم يكن إلا مما يخص الجنس المقصود بوصفه : أو بقرينة تقترن به ، نحو : مررت بهذا العاقل أو الكاتب ، أو بهذا الطويل ، إن لم يكن هناك طويل من غير الجنس الذى قُصد به .

ويُنعت به العَلَم ، نحو : مررت بزيد هذا .

والمُضافُ إلى المَعرفة ، بشرط تَبَع المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بغلامك هذا ، وبغلام / ٦٨ / زيد هذا ، وبغلام هذه هذا .

ذو الألف واللام ، يُنعت بمثله ، نحو : مررت بالرجل العاقل ، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام خاصة ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وتنعت به المعارف كلها غير المُضمر ، نحو : مررت بزيد العاقل ، ومررت بهذا الرجل [العاقل](١) ، ومررت بالرجل العاقل ، ومررت بصاحبك العاقل ، ومررت بصاحب هند العاقل ، وبصاحب هذه العاقل .

يُنعت بالمضاف إلى المَعرفة بشرط تبع المعرفة للمعرفة ، نحو : مررت بصاحب زيد صاحبك ، ومررت بصاحبك صاحب زيد ، ومررت

---

(١) تكلة يقتضيها السياق .

بصاحب زيد صاحب هذا، و مررت بصاحبك صاحب هذا، و مررت بصاحب زيد صاحب الرجل .

وُينعت المضاف إلى المعرفة أيضاً بالمبهم بذلك الشرط ، نحو ، مررت بصاحبك هذا ، ومررت بصاحب زيد هذا ، وبما فيه الألف واللام ، لأنه كله بذلك الشرط ، نحو ، مررت بصاحبة زيد الكريمة ، وبصاحبك العاقل ، وبصاحب هذه العاقل ، وبصاحب المرأة الكريم .

وُينعت به كله العلم ، لأنه بذلك (١) الشرط أيضاً ، نحو ، مررت بزيد صاحبك ، وصاحب عمرو ، وصاحب هذا ، وصاحب المال .

وينعت به أيضاً ما أضيف إلى المعرفة بذلك الشرط ، نحو : مررت بصاحبك (٢) صاحبه ، وبصاحبك صاحب زيد ، وبصاحب زيد صاحبك ، وبصاحب هذا صاحب هذه ، و صاحب هذا صاحب / ٩٦/ المال ، وبصاحب الرجل صاحب المال .

وينعت بالمضاف إلى المعرفة أيضاً ما فيه الألف واللام ، وبشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام ، نحو : مررت بالرجل صاحب المال .

وشرط تبع المعرفة أن يكون التابع مساوياً للمتبوع فى التعريف ، أو دونه ، ولا يكون فوقه .

والمعارف فى التَّرتيب : المُضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم المعرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى شىء فهو بمنزلته ، إلا المضاف إلى المضمر ، فإنه يُحَطّ من مرتبة المضمر إلى مرتبة العلم .

* * *

---

(١) فى الأصل : « فلذلك » .

(٢) فى الأصل « لصاحبك » والسياق يقتضى ما أثبتناه .

مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام: الدنيا ، والقصوى ، والوسطى :

الدنيا : [ذا](١) ، للواحد المذكر ، وتثنيته (٢) فى الرفع . ذان ، وفى النصب والجر : ذين ، والجمع : أولى ، بالقصر .

والوسطى : ذاك ، وهذا ، وتثنيتهما فى الرفع : ذانك ، وهذان ، وفى النصب والجر : ذينك ، وهذين ، والجمع : هؤلا ، بالقصر ، وأولاك ، كذلك ، وأولاء ، بالمد من غير كاف فى أحد وجهيه ، وفى الآخر هو فى الدنيا (٣) .

والقصوى : ذلك ، وهذاك ، وتثنيته فى الرفع : ذانّك ، بتشديد النون فى أحد وجهيه ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، أو : ذانِك ، بتخفيفها ، وفى النصب والجر : ذينك ، بتشديد النون فى أحد وجهيه ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، وهذينك ، بتخفيفها ، والجمع : أولئك ، وهؤلاء ، بالمد فيهما فى أحد وجهيهما ، وفى الآخر هما فى الوسطى ، وأولالك ، وهؤلاك ، بالقصر فيهما / ٧٠ / .

والدنيا للواحدة : ذى ، وذه ، وذهى ، وتى ، وتا .

ولا يثنى منها إلا « تا » .

وتثنيتها فى الرفع : تان (٤) ، وفى النصب والجرّ : تين ، والجمع : أولى ، بالقصر .

والوسطى : تيك ، وهاتى ، وتثنيتهما فى الرفع : تانك ، أو : هاتان ، وفى النصب والجر : تينك ، أو هاتين ، والجمع : أولاك ، أو هؤلا ، بالقصر فيهما ، وأولاء ، بالمد من غير كاف فى أحد وجهيه ، وفى الوجه الآخر ، هو فى الدنيا .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) فى الأصل : « أو تثنيه » ، تحريف .

(٣) يعنى : أولى ، بالقصر .

(٤) فى الأصل : « ذان » ، تحريف .

والقصوى : تلك ، وتثنيتها فى الرفع : تانّك : بتشديد النون فى أحد وجهيه ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، وفى النصب والجرّ : تينّك ، بتشديد النون فى أحد وجهيه ، وفى الآخر هو فى الوسطى ، أو هاتان ، بتخفيفها ، والجمع : أولئك ، وهؤلاء ، بالمد فيهما فى أحد وجهيهما ، وهما فى الآخر فى الوسطى ، وأولالك . وهو بالقصر فيهما ، يخالف فيه مفرد المذكر مفرد المؤنث .

والأصل فى هذا الترتيب أن تعلم أن الكاف واللام والهاء والألف زائدة على اسم الإشارة ، فمتى كانت الإشارة باسمها مجردا ابتغى أن تكون للمرتبة الدنيا ، لأنها أقل ما يكون من اللفظ فى هذا الباب ، إلا أن يكون فى اسم الإشارة لغتان إحداهما أمد من الأخرى ، فربما حكم لذلك المد بحكم زيادة من الزوائد ، وربما لم يحكم .

وإن أضيف إلى اسم الإشارة من هذه الزوائد واحد ، أو ما حكم له بحكم الزائد . كان للمرتبة الوسطى ، لأنه فى / ٧١ / الرتبة الثانية من اللفظ .

وإن أضيف إليها منها اثنان كانت للمرتبة القصوى : لأنها فى المرتبة الثالثة من اللفظ ، وليس بعدها رتبة ، ولذلك لا يجوز : هؤلاك ، ولا هؤلالك ، فأما قولهم : هؤلاءك . فلأن المد قد لا يُحكم له بحكم الزائد ، كما تقدم ، ولم . نقل : أولالك : بالمد وزيادة اللام ، وكذلك : هؤلالك ، لا يقال بالمد وزيادة اللام ، استثقالاً لتوالى الكسرتين ، وكذلك : ذان لك ، وذين لك ، وما كان مثلها .

* * *

باب

العطف : بيان ونسق .

فعطف البيان هو الاسمُ الجارى على اسمٍ قبله يُبيّنه كما يبينه النعتُ ، إلا أنه لا يكون نعتاً لمانع عدم الاشتقاق ، أو تأويله فيه .

والمقصود من الاسمين : الأول .

والفرقُ بينه وبين البدل فى المعنى ما ذكرناه من معناه ، وفى اللفظ يقع على باب النداء ، نحو : يا عبدَ الله زيداً ، على العطف المُبين ، ويا عبدَ الله زيدٌ ، بالضم ، على البدل . وفى باب اسم الفاعل فى المعرّف بالألف واللام منه إذا جرى على المجرور به جاملاً ، نحو : هذا الضارب الرجل محمدٍ ، ومحمداً ، على اللفظ ، وعلى الموضع فى عطف البيان ، ومحمدا ، بالنصب على الموضع ، ليس إلا فى البدل .

وعطف النسق لا يكون إلا بالحروف ، منها : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وهذه الأربعة تُشرك بين الأول والثانى فى الإعراب والمعنى .

وتنفرد الواو بأنها لا تُعطى رُتبةً فى الفعل / ٧٢ / والمكانة ، وثمّ ، بالمهلة ، ولا مهلة فى الفاء . وتنفرد « حتى » بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، وفائدتها أن ما بعدها حقيرٌ غايةً . أو عظيمٌ كذلك ، أو ضعيف غايةً ، أو قوىّ كذلك ، ترتيبها الذى يُقيّده .

ومنها : بل ، ولا بل ، وهما للإضراب عن الأوّل ، وقد تكون [بل](١) بعد النفى ، إذا كانت بين مفردين ، بمعنى : لكن ، فى الإيجاب للثانى ، ولا يعطف بها حينئذ فى الاستفهام والأمر ، كما لا تقع « لكن » فيه .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

و « لا » مع « بل » فى الإيجاب نفى ، وفى الأمر نهى ، وفى النفى والتمنى تأكيد .

ومنها : لا ، وهى لنفى حكم الأول عن الثانى على معنى تأكيد إثبات الحكم للأول ، أو للنهى عن تعليق الحكم الذى علّق الأول (١) بالثانى ، ولا يُعطف بها إلا فى الأمر والإيجاب .

ومنها : لكن ، وهى نقيض « لا » ، وهى على ضربين :

عطفية ، وهى التى ذكرنا ، نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، ولاتضرب زيدا لكن عمرا .

وهى مالم تقع بعدها جملة .

ولا تقع العطفيّة إلا بعد النفى أو النهى .

وتقع المخففة فيما تقع فيه العطفية من النَّوعين ، أو فى ضدهما ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد لكن عمرو غير قائم ، واضرب زيدا لكن عمراً لاتضربه .

ويلزم فى المخففة مايلزم فى العاطفة من مضادّة ماقبلها لما بعدها ، لفظاً ، نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، أو معنى دون لفظ ، نحو : انطلق زيد لكن عمرو مقيم ، أو قام زيد لكن عمرو انطلق .

ومنها : « أم » المتصلة ، وهى التى ماقبلها وما بعدها كلام واحد ، نحو : أزيد قائم أم قاعد ؟ أو فى حُكمه ، نحو : أتضرب زيداً أم تقتل عمراً ؟ و [يكون](٢) ماقبلها معتمداً على همزة الاستفهام ، وقد تقدم ذلك فى المثال .

---

(١) فى الأصل : « بالأول » .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

وجوابها يتعين بأحد الشيئين المعادل بينهما ، مفردا(١) كان أو جملة : نحو قولك : قائم : فى جواب من قال : أزيد قائم أم قاعد ؟ أو قولك : قاعد ، ونحو قولك : اضرب زيداً ، فى جواب من قال ، أتضرب زيداً أم تشتم عمراً ؟ أو قولك : اشتم عمراً .

ولو قلت فى جواب شىء من ذلك : نعم ، أو ، لا ، لم يكن جواباً لها ، إلا أن « لا » منهما يجوز على وجه ، وهو أن يكون رداً لما بُنى عليه استفهامه ، من كون أحد الشيئين جواباً(٢) لـ « أم » المتصلة : و« نعم » لا وجه لجوازها على جواز « لا » ، على ذلك الوجه قول ذى الرمة :

فقلتُ لها لا إنّ أهلى لجَيرةٌ

بعد قول العَجوز :

أذو زَوْجة بالمِصْر أم ذو خُصومةٍ (٣)

وقد غلط من قال : إن « لا » هنا جواباً لـ « أم » المتصلة .

فإن اختلّ فيها أحد الشرطين فهى منفصلة ، كقولك : أزيد فى الدار أم عمرو فى السوق ؟ وقولك : هل تضرب زيداً أم تشتم عمراً ؟ وقوله

---

(١) فى الأصل : « ومفردا » .

(٢) فى الأصل : « لا ، جوابا » .

(٣) الأبيات :

تقول عجوز مدرجى معروحا ... هل بابها من عند أهل وهاديا
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة ... أراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها إن أهل لجيرة ... لأكثبة الدهنا جميعاً وماليا
وما كنت مذ أبصرتنى فى خصومة ... أراجع فيها يا بنة القوم قاضيا

أراد بالمصر : البصرة ، وجيرة : جمع جار ، والأكثبة : جمع كثيب .
(مغنى اللبيب : ١ : ٤١ ، ٤٢ ، ديوان ذى الرمة : ٦٥٣ — ٦٥٤) .

تعالى : (تنزيل الكتاب لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين. أم يقولون افتراه)(١) ومعناها معنى : بل . وهمزة الاستفهام ، معاً : وجوابها « نعم » أو « لا » .

ومنها : أو ، وإما ، كلتاهما لأحد الشيئين أو الأشياء ، وقد يكون معناهما(٢) غير الطلب : الشكَّ ، أو الإبهام ، أو التنويع ، أو إرادة الأزمان المختلفة .

فالشك كقولك : قام زيد أو عمرو ؟ إذ ترددت فيهما .

والإبهام (أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً)(٣) .

والتنويع كقولك : لا يخلو أن يكون كذا وكذا .

/٧٤/ وإرادة الأزمان المختلفة ، نحو : أكل كذا وكذا ، أي آكل كذا في وقته وكذا في وقت آخر .

ويكون معناها في الطلب : التخيير والإباحة .

وقد يكون معها في الوجهين التفصيل ، نحو قوله تعالى : (كونوا هوداً أو نصارى)(٤) ، وتقول عليه : كانوا هوداً أو نصارى .

والفرق بينهما ، سوى ما تقدم ذكره من أنَّ : « أو » عاطفة ، و « إما » ليست كذلك :

لزوم التكرار في « إما » وامتناعه في « أو » .

وأن الكلام مع « إما » لا يكون إلا مبنيًّا على ما لأجله جيء بها من إرادة أحد الشيئين أو الأشياء ، و « أو » قد لا تكون كذلك .

---

(١) سورة السجدة : ٢ ، ٣ .
(٢) في الأصل : « معها » وهو تحريف .
(٣) سورة يونس : ٢٤ .
(٤) سورة البقرة : ١٣٥ .

باب

التوكيد : تكريرٌ بغير إحاطة ، وتكريرٌ بإحاطة .

فالتكرير بغير إحاطة ضربان : تكرير لفظٍ ، وتكرير معنى .

فتكرير اللفظ : أن تُعيده على ماتقدم ، ويتبع الاسم والفعل والجمل والحرف ، نحو : الله الله ، وقام قام زيد ، ونعم نعم ، وقم قم .

وتكرير المعنى : عينه ونفسه ، ويتبع الاسم المعرفة مطلقا ، أى متجزئاً ، أو غير متجزئ ، نحو : جاء زيد نفسه وعينه ، وجاء القوم أنفسهم وأعينهم .

وتكرير الإحاطة : يتبع الاسم المعرفة المتجزئ ، نحو : جاء القوم كلهم .

والتجزؤ بحسب العامل والمعمول ، ولذلك يجوز : رأيت زيدا كله ، ولا يجوز : جاء زيد كله ، لأن العامل هنا لايجزئ الفرد وهناك يجزئه .

وللواحد المذكر منها : كل ، وأجمع ، وأكتع ، وأبصع ، وأبتع .

وللاثنين ، كلاهما ، فقط . ولايجوز /٧٥/ أجمعان ، ولاأكتعان ، ولاأبصعان ، ولاأبتعان ، عندالمحققين ، استغناء عنه «بكلاهما» ، كما استغنى عن « وذرت » بتركت .

وللجميع بشرط العقل : كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، والواحدة : جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء .

وللاثنتين : كلتاهما ، فقط ، ولا يجوز : جمعاوان ، ولابصعاوان ، ولابتعاوان .

وللجميع . كُل ، جمع ، كُتع ، بُصْع ، بُتع .

وإن شئت كانت كلفظ ما تجريه على جماعة المؤنث .

وللمذكّرين العُقلاء من الإحاطة كلفظ ما يُجريه على الواحدة من المؤنث .

وحكم المذكّر غير العاقل، كحكم جمع المؤنث فى الوجهين المتقدّمين .

وفائدة تكرير اللفظ رَفع توهّم المتكلّم أن السامع لم يسمع ما كرر، أو رَفع توهم السامع أن المتكلم تجوّز فى كلامه ، فعلّق الأمر بمن ليس له فى الحقيقة ، نحو قولك : قام الأمير ، أو وَضْع الأعمّ فى موضع الأخصّ ، بحو قولك : قام القوم القوم .

وفائدة تكرير المعنى من غير إحاطة توهّم السامع أن المتكلم تجوز فى كلامه فعلّق الأمر بمن ليس له فى الحقيقة ، نحو : قام القوم أنفسهم .

وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلّم وضع الأعم فى كلامه موضع الأخص ، نحو : القوم كلّهم .

باب

بدل الشئ من الشئ ، إن كان إياه فيه ، :

بالنسبة إلى التعريف والتنكير /٧٦/أربع مسائل : (إن للمتقين مفازاً . حدائق وأعنابا) (١) ، و (اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين)(٢)، و (لنسفعاً بالناصية . ناصية) (٣) ، (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم . صراط الله) (٤) .

وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك المسائل المتقدمة كلها ، وقولك : زيد ضربته إياه ، وقولك : ضربت زيداً إياه ، ومحمداً ضربته أبا بكر .

وإن كان بعضه ، كذلك مسائل التصريف والتنكير فيه : أكلت الرغيف ثلثه ، أكلت رغيفاً ثلثاً منه ، أكلت رغيفاً ثلثيه . ومسائل الإضمار والإظهار هذه المتقدمة آنفا ، وثلث الخبزة أكلتها إياه .

وفى جواز هذه المسألة نظر واختلاف بين النحويين ، والأظهر عندى عدم الجواز ، إلا أن يسمع ، فإن البدل فى تقدير تكرير العامل ، فكأنك قلت : الخبزة أكلتها ، ثم قلت : إياه أكلتُ ، وقولك: ثلث الخبزة أكلتها ، ممتنع ، لعدم العائد على المبتدأ ، فإن سُمع هذا من العرب فله وجه ، وهو أن العامل المكرَّر قد حذف وأنيب الأول منابه ، فروعى ما فى البدء ، ولم يُراعَ ما كان .

والخبزة أكلتها ثلثها ، وثلث الخبزة أكلتُ الخبزة إياه ، وهذه

---

(١) النبأ : ٣١ – ٣٢ ، وفيه إبدال نكرة من نكرة .
(٢) الفاتحة : ٦ – ٧ ، وفيه إبدال معرفة من معرفة .
(٣) العلق : ١٥ – ١٦ ، وفيه إبدال نكرة من معرفة .
(٤) الشورى : ٥٢ – ٥٣ ، وفيه إبدال معرفة من نكرة.

الأخرى ينبغي ألا تجوز إلا في مواضع التفخيم وفي التعريف ، وإن كان ظاهر كلام سيبويه يقتضي جوازه على الإطلاق ، ولكنه عندي مُتأوَّل .

وإن كان مما يشتمل عليه المعنى فكذلك مسائل /٧٧/ التعريف والتنكير في : عجبتُ من الجارية حسنها ، عجبت من جارية حُسْنٍ لها ، عجبت من الجارية حُسْنٍ لها ، عجبت من جارية حُسْنِها .

و مسائل الإضمار والأظهار هذه المتقدمة آنفاً ، و حسن الجارية عجبت منها منه . وفي هذه ما في قولك : ثلث الخبزة أكلتُها إياه . والجارية عجبتُ منها حسنها ، وحسن الجارية عجبتُ من الجارية منه . وفي هذه في قولك : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، إلا أن بدل المُضمر من المضمر . والمضمر من الظاهر ، فيما البدل فيه بعض الأول أو مشتمل عليه الأول . على من أجازه بتكلف زيادة المُبدل منه فيهما ، وقد كان الكلام غنيًا عنه .

والمشتمل في بدل الاشتمال هو الخبر ، لأنه لا يُكتفى فيه بالأول الذي سبق له الذكر من جهة المعنى ، وكذلك لا يجوز : ضربت زيدا عبده . لئلا كتفاء بالأول ، وإن جاء خارجاً عن هذا كله ، فهو إما غلط . وإما نسيان ، وإما ابتداء .

باب

الأفعال بالنسبة إلى التعدى تنقسم قسمين : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ .

فغير المتعدّى :

إما أفعال النَّفس التى لا تُلابس غيرها ، نحو : فرح ، واغتمّ ، وما أشبه ذلك .

وإما أفعال الجسم التى لا تُلابس غيرها ، نحو : قام ، وقعد .

وإما أفعال الطبيعة والغريزة ، نحو : شجُع ، وجَبُن ، وكَرُم ، وبَخِل . والأبنية التى لا تتنع إلا عبارة/٧٨/عن هذه المعانى اللازمة : فَعِل ، فى الثلاثى ، وقد تقدمت مُثُلُه ، وانفعل ، وتفاعل ، فى الخماسى ، نحو : انطلق ، وتدحرج ، واحمرّ .

وافعلل ، نحو : اطمأنّ ، واقشعرت ، وافعنلل ، نحو : اسلَنْقَى ، افعنلل ، نحو : احرنجم ، وافعال ، نحو : احمارّ ، السدامى .

المتعدى مانصب مفعولا به ، أو اقتضاه بواسطة ، إلا أن مانصب مفعولا به ، يُقال فيه : متعد(١) مطلقاً ، وما اقتضاه بواسطة لا يُقال فيه متعد مُطلقاً ، وإنما يقال فيه : مقيدٌ ، فيقال : متعد بحرف جر ، ويُوصل مالا ينصب المفعول به إليه بحرف جر ، نحو . ذهبت بزيد .

وأصل مايصل بواسطة أن يلزم الواسطة ، إلا أن تحذف العربُ شيئاً فيحفظ ، نحو : مررت زيدا ، عن ابن الأعرابى ، وعليه يُنشَد :

---

(١) فى الأصل : « متعد » ، وهو تحريف .

تمرّون الدّيارَ ولم تعوجوا كلامكمُ على إذا حرامٌ(١)

وقد اطرد حذفها فى .

« أنّ » ، نحو ، رغبت أنّك منطلق ، أى : فى أنك منطلق ؛

وفى « أنْ » ، نحو ، رغبت أن تنطلق ، أى ، فى أن تنطلق .

المتعدّى ضربان :

متعدٍّ إلى واحد ، نحو : ضرب زيدٌ عمراً .

ومتعد إلى أكثر .

فالمتعدى إلى أكثر ضربان : متعدٍّ إلى اثنين ، ومتعدٍّ إلى ثلاثة .

فالمتعدى إلى اثنين ضربان :

داخل على المبتدا أو الخبر ، وما ليس كذلك .

وما ليس كذلك ضربان :

متعدّ إلى مفعولين بنفسه ، نحو : أعطيت زيداً / ٧٩ / درهما ، وكسوت عمراً ثوباً .

ومتعد إلى واحد منها بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر ، نحو : أمرت زيدا الخير ، واخترت زيدا الرجال .

فهذا الباب يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين ، ويمتنع الإلغاء والتعليق . . .

---

(١) البيت لجرير من قصيدته التى مطلعها :

متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام

وقبل البيت المستشهد به :

أقول لصحبتى وقد ارتحلنا ودمع العين منهل سجام

والشاهد فيه حذف الجار مع إعمال الفعل ، وهو ضعيف . (شرح المفصل : ٨ : ٨) .

والداخل على المبتدأ والخبر : ظننت ، ما لم تكن تُهْمَةً (١) ، وحَسِبت ، وخلت ، مطلقاً ، وعلمتُ ، ما لم تكن عِرفاناً ، ورأيت ، ووجدت ، بمعناها ، وزعمت الاعتقاديّة ، وصيّرت ، وجعلت ، بمعناها .

فهذا الباب لا يجوز فيه الاقتصار ، ويجوز الإلغاء والتعليق ، إلا في : صيّرت ، وجعلت ، ولا تُلغى مقدّمة في الأمر العام ، ولا يجب التعليق إلا بأن يدخل على المفعول حرف صدر : كلام الابتداء ، أو أدوات الاستفهام ، أو [ما] (٢) النافية ، نحو : علمت لزيد قائم ، وعلمت أزيد قائم أم عمرو ؟ وعلمت ما زيد قائم ، أو ماهو في حُكم ذلك كقولك : علمتُ أيهم قائم .

وينوب المصدر مناب الفعل في الإلغاء ، نحو ، زيد ظنّي منطلق ، وزيد منطلق ظنّي ، ولا ينوب منابه في الإعمال ، ولأجله يقبُح الجمع بينهما في الإلغاء ، ويَحسُن إن أضمر ، أو أشير إليه بَعْدُ حسن .

والمتعدّي إلى ثلاثة : أعْلَم ، المتعدية قبل النّقل إلى اثنين ، وأرى ، وأنبأ ، ونبّأ ، وأخبر ، وخبّر ، وحدّث ، اللاتي بمعنى : أعلم ، المذكورة .

وما عدا : أرى ، وأعلم ، ونبّأ ، منها ، فيه نظر ، فإنّ المتأخرين ذكروه معها ، واستشهدوا عليها بدليل في حدث منها ، مُحتمل أن يكون الأمر فيه على ما قالوه وعلى غيره .

والأصل فيها / ٨ / التعدّي إلى واحد بنفسه ، وإلى اثنين أحدهما بعَن ، والآخر بالباء ، فلا سبيل إلى الخروج عنه إلا بقاطع ، وإلا كان كاذباً في اللغة .

---

(١) يعني بمعنى : اتهم اتهاماً .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .

فهذه لا يجوز فيها الإلغاء أصلا ولا التعليق إلا فى « أرى » التى بمعنى : أظن ، ولا الاقتصار من المفعول الثانى والثالث على أحدهما .

وفى الاقتصار على المفعول الأول منها خلاف ، والصحيح منعه ، وأما الاقتصار على الثانى والثالث دون الأول فلا مانع يمنع منه .

باب

يتعدّى الفعل أجمع بلا واسطة إلى المصدر ، وظرف الزمان مطلقاً ، وظرف المكان المُبهم ، والمعدود منه ، لأن المختص منه لا يتعدّى إليه ، لا تقول : قمت الدار ، ولا ضربت فلاناً الدار ، والحال ، والتمييز ، نحو : امتلأ الإناء ماء ، وملأت الإناء ماء ، والمُشبَّه بالمفعول ، نحو . يوم الجمعة قمته ، ويوم الجمعة ضربته زيدا ، وبالواسطة إلى المفعول معه ، نحو : قام القوم زيداً ، وضربت زيدا عمرا ، والمُستثنى ، نحو : قام القوم إلا زيداً ، وضربتهم إلا زيدا ، والمفعول له فى الأصل ، نحو : جئت طمعاً ، وضربته أدباً ، على أصح الرأيين .

• • •

والمصدر على ثلاثة أقسام : مبهمٌ ، ومعدود ، ومُختَص .

فالمُبهم : النكرة غير الموصوفة ، ولا المضافة ، ولا المحدود بالهاء ، نحو : قمت قياماً .

والمعدود : ما فيه هاء التأنيث ، نحو : قمتُ قومةً .

والمختص : النكرةُ الموصوفة ، نحو : قمت قياماً سريعاً ، والمضافة ، نحو : ضربت ضَرْبَ شُرْطيّ ، والمُعرَّفة : نحو : ضربت ضربَ / ٨١ / الشرطيّ .

المُبهم ، لتوكيد الفعل ، والمختص لبيان نوعه ، والمعدود ، لعدد مرّاته .

والاسم الذى يصحب الفعل لهذه المعانى ، مصدرٌ فى الأصل ، وغيرُ مصدر .

فالمصدر ضربان :

مصدر يُلاقيه فى الاشتقاق والمعنى ، جارٍ عليه ، نحو : قمتُ قياماً ،

وغيرَ جارٍ عليه ، كقوله تعالى (أنبتكم من الأرض نباتاً) (١) .

ومصدرٌ لا يُلاقيه فى الاشتقاق ويُلاقيه فى المعنى ، نحو : آليْتُ حِلْفَةً .

وغير المصدر :

إما : كُل ، وبعض ، مُضافين إلى المصدر ، نحو : ضربته كُلَّ الضَّرب ، وضربته بَعْضَ الضرب .

وإمّا إسمٌ لنوع منه ، كرَجَع القَهْقَرَى ، وقَعَد القُرفُصاء ، واشْتَمل الصمّاء (٢) .

وإما عَدَدٌ له ، نحو : (فاجلدوهم ثمانين جَلْدَةً) (٣)

وإمّا وَصْفٌ له ، نحو : ضربتُه أىَّ ضرب .

وإما مَوصوف به ، نحو : ضربتُه ذلك الضَّرْبَ .

وإما مُضاف إليه المصدر قصداً ، نحو : ضربتُه سوطاً ، أو تضبياً (٤) .

* * *

ظَرْف الزمان ثلاث أقسام :

مُبْهم ، ومَعْدود ، ومُختَص .

فما كان منه جواباً لـ « كم » فهو معدود ، والعمل فيه كله حقيقةً أو مجازاً ، نحو قولك : سيرت شَهْراً وشهرين ، وسِرْتُ الدَّهر .

---

(١) سورة نوح : ١٦ .

(٢) الصماء : التى لا منفذ فيها . واشتمل الصماء ، وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يرده من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن ، فيغطيهما جميعاً .

(٣) سورة النور : آية ٤ .

(٤) فى شرح الجزولية (ص : ٣٧٥) : « التقدير : ضربة سوط ، وضربة قضيب » .

وما كان جواباً لـ « متى » فهو مختصّ ، وقد يكون العمل فيه كله وفي بعضه نحو : سرتُ الخميس ، أو السيت .

وما عدا ما ذُكر فهو مُبهم ، نحو : سرت وقتاً ، وحيناً .

ثم ظرف الزمان يكون متصرّفاً منصرفاً ومقابلُه ، ومُتصرفاً لا ينصرف ومقابله .

ومعنى /٨٣/ التصرّف : أن يستعمل غير منصوب(١) على أنه مفعول فيه ، ولا اعتداد بحرف الخفض في : مِن بعدك .

وعدم التصرّف ألاّ يوجد إلا منصوباً على أنه مفعول فيه . ومأخذ بعضه السماع .

ومعنى الانصراف : دخولُ التنوين ، ومأخذ بعضه أيضاً كذلك(٢).

فالأول : كيوم وليلة ، وهو الأصل ، ومقابله : سَحَر ، معنى .

والثاني : بُكرة ، وغدوة ، على الإطلاق ، وإن كان بعضهم قد قال : إنه لا يكون كذلك إلا إذا أُريد به وقت(٣) بعينه ، وليس كذلك .

ومقابلُه : بُكَراً وسحرا ، وعَشيا ، وعِشاء ، ومساءً ، وضحوة ، وضحى ، وما أشبهها من نكرات الأوقات ، إذا أُريدت معيَّنة ، سوى ما تقدم ذكره .

ظرف المكان : مُبهم ، ومعدود ، ومُختص .

فالمُبهم : ما كان لفظه غير مختص بمكان دون مكان :

---

(١) شرح المقدمة الجزولية : « ومعنى التصرف أن يستعمل غير ظرف » .
(الشرح الكبير : ٣٧٨) .
(٢) أي : السماع .
(٣) في الأصل : « يقوم » .

والمختَّص : بالعكس .

والمعدود : ما له مقدار من المسافة .

ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب ما تنصبه على أنه مفعول فيه .

ويشتمل ظرف المكان على : متمكِّن ، نحو : مكان ، ومَوضع ، وغير متمكِّن ، نحو : عندك ، فلا اعتداد بخفضه بـ « من » ، كما تقدم في « بعد » :

باب

الحال هو الاسم المنصوب ، الصالح فى جواب من سأل «كيف» .

وأصلها أن تكون :

نكرةً ، نحو : جاء زيد مسرعاً ، وقد تُعَرَّف ، نحو : ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ ، وهذا أكثره فى : المصادر الموضوعة موضع الحال ، نحو ، أرْسَلَها العِرَاكَ ، وطلبتَه جَهدَكَ .

والأسماء المَوْضوعة موضعَ ذلك ، نحو : مررت به وحده /٨٣/ ، ومررت بهم ثلاثتهم .

وذلك كله يُحفظ ولا يُقاس عليه .

ومشتقةً ، نحو ماتقدّم .

وقد تكون غير مُشْتَقّة ، نحو : بيّنت له حسابه بابا باباً .

وهذا أيضاً محفوظ غير مقيس عند قوم ، وكلامُ سيبويه على قياسه .

ووصفا لمعرفة ، نحو ماتقدّم .

وقد تكون غير وصف ، ولكن مصدراً فى موضع النصب ، نحو : جاء زيد ركضاً .

وهذا أيضاً محفوظ ولا يُقاس عليه .

وقد يكون مَوْصوفها غيرَ مَعرفة : قليلا ، نحو : مررتُ بماء (١) قِعْدةَ رَجُل (٢) ، ونحو : جاء راكباً رجلٌ .

إلا أن هذا مع تأخّر الموصوف أقيس .

---

(١) يريد : بئرا

(٢) أى طولها طول رجل قاعد .

وبعد كلام تام ، نحو ماتقدم .

وقد تكون بعد كلام فى حكم التام ، وإن لم تكنه ، لأن الأصل فيها أن تكون بعد كلام تام ، نحو : ضربى زيدا قائماً ، لأن أصله : ضربت زيدا إذا كان قائما ، ونحو :

إنما الميّتُ من يعيش كئيباً (١)

لأن الأصل : يعيش زيد كئيبا ، ثم دخل عليه ماجعله ناقصاً .

العامل فى الحال :

إما فعل ،

أو اسم من الأسماء التى تعمل عمل الفعل ، فيجوز تقديمه على العامل وتأخيره عنه ، نحو : جاء زيد مسرعا زيد مسرعا ، وجاء مسرعا زيد ، ومسرعا جاء زيد .

وكذلك لو قلت : زيد جاء مسرعا .

ولو قلت : مسرعا زيد جاء ، وزيد مسرعا جاء ، لجاز ، إن لم يمنع من ذلك مانع . والمانع (٢) من ذلك إذا كان معمولا :

للالف واللام ، نحو : زيد الجائى مُسرعا .

أو «أن» ، نحو : يعجبنى أن جاء زيد مسرعاً .

أو / ٨٤ / للمصدر ، نحو : يعجبنى قيام زيد سريعا .

أو يكون الحال الواو ، نحو : جاء زيد وهو قائم .

وهذا يمنع من من تقديم الحال على صاحبها مطلقا .

---

(١) عجزه :

* كاسفا باله قليل الرجاء *

مجهول القائل ، (شرح الأشمونى : ١ : ٢٤٢) .

(٢) فى الأصل : «نحو المانع»

وكذلك إن كان صاحب الحال مجروراً ، نحو : مررت بهند ضاحكة .

فإن كان العامل فيها غير ذلك ، مما فيه معنى الفعل ، ولا يعمل عمل الفعل ، فيما سوى الظروف والمجرور والحال ، فلا يجوز التقديم هناك على العامل ، نحو : فى الدار زيد(١) جالساً ، وإن زيداً أمامك ضاحكا .

بخلاف الظرف والمجرور ، فإنه يجوز تقديمه عليه ، نحو ، زيد فى الدار يوم الجمعة ، وذلك ثوب كلّ يوم .

وتقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها مشتملة على ضمير يعود على ذى الحال ، نحو : جاءزيد هوضاحك ، وجاء زيد يضحك . وجاء زيد قد ضحك .

ويؤكد الارتباط فى هذا النحو بالواو ، نحو ، جاء زيد وهو ضاحك ، وجاء زيد ضحك ، وقوله :

بأيدى رجالٍ لم يشيموا سيوفهم ولم تكثُرِ القتلى بها حين سُلَّت(٢)

إلا فى المضارع .

فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد وقد طلعت الشمس ، وجاء زيد ولم تطلع الشمس . ولا تخلو الفعلية من الضمير اذا كان فعلها مضارعا ، الا أن يكون فعلها ماضيا فى المعنى ، نحو : جاءزيد ولم ينقص(٣) أحد . واو قلت جاء زيد ويضحك عمرو لم يجز .

---

(١) فى الأصل : « زيدا » .

(٢) البيت للفرزدق . والشاهد فيه قوله : ولم يكثر القتلى ، فإن الواو هى واو الحال . ولم يشيموا سيوفهم ، أى لم يعيدوها إلى قربها . وقيل : المراد : لم يسلوها .

(الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٦٦٧ ؛ ديوان الفرزدق : ١٣٩) .

(٣) فى الأصل : « ينقص » .

وما جاء من قولهم [قمت](١)، وأصكّ عينيه(٢)، ينبغي أن يتأول على إضمار مبتدأ .

واذا كان الفعل في ذلك كله ماضياً لفظاً و معنى ، فلا بد /٨٥/ معه من « قد » ظاهرة ، نحو ماتقدم ، أو مقدّرة ، نحو قوله (لو جاءوكم حصرت صدورهم)(٣) .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) في شرح مقدمة الجزولية الصغير : « والتقدير : وأنا أصك عينه » .

(٣) سورة النساء : ٩٠ .

باب

الابتداء : جعل الاسم أول الجملة معنىً مستداً إليه [الخبر] ، وبه يرتفع المبتدأ ، ويرتفع الخبر بالمبتدأ ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية .

ويكون المبتدأ معرفةً ونكرة .

فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشروط ،

منها :

الاعتماد على حرف نفي أو استفهام ، أو ظرف أو مجرور ، معرفين ، هما (١) ، الخبر ، نحو : ما رجل فى الدار ، وأرجلٌ فى الدار؟ وفى الدار رَجُلٌ ، وأمامك إنسان .

ومنها : الاختصاص بأى وجه كان ، نحو (ولَعَبْد مؤمنٌ خيرٌ من مُشْرِك) (٢) ، ورُجَيْلٌ خيرٌ من مُرَيَّة (٣) ، وجلوس فى المسجد خير من جلوس فى السوق .

ومنها : العموم لفظاً ومعنى ، نحو : كل أحد يفعل هذا ، وقوله : ثمرة خير من جرادة (٤) ، ورجلٌ خيرٌ من امرأة .

ومنها : كون الكلام فى معنى كلام آخر لايخل بمعناه كونُ الاسم نكرة فيه ، نحو : شرٌّ أهرَّ ذا ناب (٥) وشيءٌ ما جاء بك إلى

---

(١) فى الأصل : « هى هو » .

(٢) سورة البقرة : ٢٢١ .

(٣) فى الأصل : « امرأة » .

(٤) قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو : حدثنى عن مالك عن يحيى ابن سعيد : أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها محرم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى نحكم ، فقال كعب : درهم . فقال عمر لكعب : إنك لتجد الدراهم ، لتمرة خير من جرادة (كتاب الحج : ١ ، ٤١٦ ، موطأ مالك) .

(٥) فى الأصل : « شرما » . وفى سيبويه (١ : ١٦٦) . « وأما قوله : شىء ما جاء بك ، يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر ، لأن فيه معنى : ما جاء بك إلا شىء » .

محة(١) عُرقوب ، أى : ما أهر ذا ناب الاشر ، وما جاء بك الى محة (٢) عرقوب الا شيء .

ومنها : أن يكون فى النكرة معنى الدعاء ، نحو قوله : أمْتٌ فى الحَجر لافيك (٣) .

إلا أن هذا محفوظ .

وخبر المبتدأ مفرد ، وجملة :

فالمفرد ثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ : وينقسم قسمين : جامد ، نحو : هذا زيد ، ومشتق نحو : زيد قائم ، ويلزم /٨٦/ الضمير فى المشتق :

وقسم أقيم مقام شيء هو المبتدأ مبالغة فى التشبيه ، نحو : زيد الأسدُ شِدّة ، وزيد زهيرٌ شِعْراً .

وقد يكون معه (٤) لا فيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه ، وقد لا يكون .

وقسم متعمول لما هو المبتدأ موقعه ، وهو الظرف والمجرور ، ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، نحو زيد أمامك ، وزيد فى الدار ، لأنه نائب مناب : كائنٌ أو مستقر .

والجملة ، إما اسمية ، وإما فعلية ، وكلتاهما لابد فيهما من ضمير لفظا ، نحو : زيد قائم أبوه ، وزيد أبوه قائم .

---

(١) كذا فى الأصل .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) قول مأثور عن العرب : أمت فى حجر لا فيك ، معناه اعوجاج فى حجر لا فيك ، وجعله سيبويه إخبارا محضاً ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء كأنهم قالوا : جعل الله فى فى حجر أمتنا لا فيك . (سيبويه : ١ : ١٦٦) .

(٤) فى الأصل : « ما » .

أو نية ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب .

أو ما يقوم مقام الضمير من إعادة لفظ المبتدأ ، نحو (الحاقّةُ ما الحاقّة)(١) ، و (القارعة ما القارعة (٢)) .

أو إشارة إليه ، نحو : (إنّ السّمع والبصر والفؤاد كلُّ أولئك كان عنه مسئولا (٣)) .

أو عموم ، وذلك فى باب : نعم ، وبئس ، وحبّ ، نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، وحبّ الرجل زيد .

إلا أن تكون الجملة فى المعنى نفس المبتدأ .

فلا تفتقر الى شيء من ذلك ، نحو قوله : أفضل ما قلت أنا والنبيّون من قبلى : لا اله إلا الله (٤) . ونحو : (قُل هو الله أحد) (٥) .

وربما حذف الضمير للعلم به ، نحو قولهم : السّمن منوان بدرهم ، أى منه .

كما أنه حُذف المبتدأ مرة ، والخبر أخرى ، لدلالة السّياق عليه . فحذف المبتدأ ، نحو / ٨٧ / قوله : (لا يغرّنّك تقلبُ الذين كفروا فى البلاد متاع قليل) (٦) ، وكقوله : (قل أفأنبئكم بشرّ من ذلكم النّار) (٧) :

---

(١) سورة الحاقة : ١ ، ٢ .

(٢) سورة القارعة : ١ ، ٢ .

(٣) الإسراء : ٣٦ .

(٤) حديث شريف : « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبل لا إله إلا الله وحده لا شريك له » . (كتاب الحج : ١ : ٤٢٢ ؛ الموطأ لمالك) .

(٥) سورة الإخلاص : ١ .

(٦) سورة آل عمران ١٩٦ : ١٩٧ .

(٧) سورة الحج : ٧٢ .

وحذف الخبر ، كقولهم : لولا زيد لذهب عمرو ، لأنه فى معنى قولك : لولا زيد موجود ، وإن لم تنطق به .

والمبتدأ مرتبته التقدم على خبره ، نحو : زيد قائم .

ثم قد يُوضع فى غير موضعه ، نحو : أتميميٌ أنا ؟

وقد يلزم الأصل .

وقد يلزم الفرع لزوم الأصل إذا كان المبتدأ :

ضميرَ الشأن ، نحو : هو زيد قائم .

أو متضمنًا معنى حرفٍ له صَدْر الكلام ، نحو : مَن ذهب ؟

أو مضافا إلى ما تضمنه ، نحو : غلام من ذهب ؟

أو كان الخبرُ محذوفاً والمبتدأ لا يلزم تأخيرُه عنه ، نحو : لولا زيد لذهب عمرو .

أو كان تقديم الخبر يَرفع عنه لَبْساً بَيْن معنيين ، نحو : أخوك زيد ، إذا أخبرت عن الأخ بزيد ، فلا يجوز تقديمه لأنه يلتبس بقولك : زيد أخوك ، إذا أخبرت بالأخ عن زيد ، وهما معنيان .

أو كان الخبر قد حُكم له بحُكم ما يجوز فيه التقديم ، نحو : الذى يأتينى فله درهم .

أو كان قد دخل عليه مالا يتقدّم فى صَدر(١) الكلام ، نحو : ما زيد إلا قائم ، لأنك لو قدّمت الخبر هنا لجاءت « إلا » فى صَدر الجُملة أصلاً .

ومنه التزم تقديم المبتدأ إذا كان مشبَّهاً بالخبر ، نحو قولك : زيد عمرو ، إذا كان عمرو مشبَّها به : فلا يجوز فيه التقديم لئلا يلتبس بأنه المشبَّه بزيد .

أو كان خبراً عنه بفعله ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب /٨٨/ .

---

(١) فى الأصل : « مصدر » .

وربما أجازوا تقديم الخبر فى هذا ، إذا أظهرت صورة المضمرفى الفعل، نحو : قائمًا أخواك، ضربانى أخواى (١)، فى أحدوجوهه، لكنه قليل.

وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله ، وذلك إن كان مُفرداً فيه معنى الاستفهام ، نحو : أين زيد ؟ وكيف زيد ؟ وكان ظرفاً .

ولا مُسوِّغ للابتداء بالنكرة إلا :

تقديمه عليها ، نحو : فى الدار رجلٌ .

أو كان المبتدأ هو « أن » المفتوحة وما عملت فيه ، نحو : صحيح أنك منطلق ، وعندى أنك ذاهب ؛

أو كان فى المبتدأ ضمير يعود على شئ فى الخبر ، نحو : على التمرة مثلها زبد .

أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ نكرة لا يبتدأ بها ، إلا أن يتقدمها ظرف أو مجرور هو خبر لها ، نحو : مررت بثلاثة : رجل وامرأة وحمار ، إذا رفعتها على الابتداء .

---

(١) فى الأصل : « ضربى أخواك . »

(٢) أى الخبر .

باب

إذا ذُكر اسمٌ وذُكر بعده فعل، أو اسمٌ يتعمل عمله، تناول ضميرَه، أو الملابس لضميره، مرفوعاً، كان تناولُه بواسطةٍ أو بغير واسطة، وَجب الرَّفْعُ بالابتداء في الاسم الأول، نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ كفى به، وزيدُ قام به أبوه، وزيدٌ كفى بأبيه، وكذلك: زيدُ ضُرِب، وزيدٌ ذُهِب به، وزيد ضرب أخوه، وزيد ذهب بأبيه.

وإن تناول الضمير، أو ملابسه، على الوجهين المذكورين، منصوباً، وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يَعمل ما بعده فيما قبله، وذلك كأدوات الاستفهام أو أدوات الشرط، أو كان المتناول الضمير نفسُه، لا يَعمل فيها /٨٩/ لذاته، أو لعارضٍ عَرَض غير ما ذُكر، أو وَجب له ذلك، وَجب الرفع بالابتداء أيضا، كقولك: زيدٌ هل ضربته؟ أو هل مَررتَ به؟ وزيدٌ هل ضربتَ أخاه؟ أو هل مررتَ بأبيه؟ وزيدٌ إن أكرمتَه أكرمك، وإن أكرمتَ أباه أكرمك، وزيدٌ دَرَاكِه، أو دَرَاكِ إياه، وزيدٌ الذي ضربتَه ذاهب، أو الذي ضربتَ إياه.

وإن كان قبل الاسم حرفٌ لا يَلِيه إلا الفعل، فالنصب، كإنْ زيداً ضربته ضربك: أو لا زيداً ضربته.

وإن ارتفع فعل الفعل لا على الابتداء، نحو رواية مَن رَوى:

• لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُه (١) •

---

(١) عجزه:

• وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي •

وهو للنمر بن تولب. والشاهد فيه نصب «منفسا» بعد إن، بإضمار فعل، تقديره: إن أهلكت منفسا أهلكته، ويجوز رفع «منفس» فيقال: إن منفس أهلكته، على تقدير: إن هلك منفس، ولابد من تقدير فعل إذا ناصب وإما رافع. (شرح المفصل: ١: ٨٢).

بالرَّفع ، والنَّصب هو الوجه ، وهذا قليل .

وإن كان قبل الاسم حرفٌ ، هو أولى بأن يَليه الفعل منه بأن يَليه الاسم ، كالاستفهام ، أو « ما » ، أو « لا » النافيتين ، على خلافٍ في هذين نحو : أزيداً ضربتَه ؟ وما زيداً ضربته ، ولا بكراً أكرمته ، ولا عمراً أهنته .

وإن كان في الفعل معنى الطلب ، أمراً ، نحو : زيداً اضْرِبْه ، أو نهياً ، نحو : زيداً لا تضربه ، أو عُطِف على جملة فعلية ، نحو : قام زيد وعمراً ضربته ، ولم يكن هناك ما يوجب الرفع بالابتداء ، نحو : قام زيد وإذا عمرو يضربه بكراً ، أو يختار معه ، نحو : قام زيد وأمّا عمرو فضربته ، كان النصب أولى .

وبعضهم يُسوِّي بين الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل ، مع « ما » و « لا » النافيتين ، أو يقرِّب أحدهما من الآخر ، ويجيز في ذلك السوية والتقريب ، والتقريب أولى في ذلك من المساواة .

وإن عُرِّي /٩٠/ من ذلك كلّه إلا أنه عطف على جملة ذات وجهين . ولم يكن هناك ما يُوجب الرفع بالابتداء واختياره ، نحو : زيد ضربته وعمرو أكرمته ، استوى الرفع والنصب ، وكان ذلك بحسب ما يُحمل عليه من الجملة الصُّغرى والكُبرى .

وبعضهم يَمنع الحَمْلَ على الجُملة الصُّغرى في نحو هذا ، لأنه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على « زيد » ، الذي الجملة الصُّغرى خبر عنه ، من أجل أنّ المعطوف عليه في معناه ، والأولى المعطوف عليها هنا خبرٌ عن « زيد » ، فالثانية المعطوفة ينبغي أن تكون خبراً عنه ، ولا يصحّ كونها خبراً عنه إلا بضمير يكون فيها يعود عليه .

فعلى مذهب هؤلاء إنما كان مِثالُ العطف على جُملة ذات وَجهين ، الذى يَستوى فيه الرفعُ والنصب : هندٌ أمرتها وزيدٌ ضربته عندها .

وهذا مذهبُ كثير من النَّحويين ، والأول مَذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

وإن عُرِّى من ذلك كله كان الرَّفع أولى ، وجاز النصب ، نحو : زيدٌ ضربتُه .

باب

الأفعال التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، بالنسبة إلى تقديم الخبر عليها ، أقسام :

فكان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلّ ، وبات ، وصار ، قسمٌ .

ومازال ، وما فتىء ، وما برح ، وما انفك ، قسم .

وليس ، قسم .

ومادام ، قسمٌ .

« فكان » ، لاقتران مضمون الجملة بالزمان الماضى .

واختلف فيها ، هل هى دالّة على الحدث مع الزمان « أو مجرّدة للدّلالة على /٩١/ الزمان .

والأظهر أنها مجرّدة ، والدّليل على ذلك الأمر والنّهى .

ولايصحّ توجّهها إلا على الأحداث .

وربما دخلها معنى « صار » ، كقوله :

بِتَيْهَاء قَفْرٍ وَالمَطِيُّ كأنّهَا
قَطَا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخا بيوضها (١)

وتجيء زائدةً ، كقوله :

---

(١) البيت لابن أحمر ، ويروى :

أربهم صيلا والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

والشاهد فيه : قد كانت ، حيث جاءت بمعنى : صارت . (شرح المفصل : ٧ : ١٠٢) .

سَراة بَنِي أبِي بَكْرٍ تَسَامَى
على كانَ المسَوَّمَةِ العِرَاب (١)

وكقولهم : ولدتْ فاطمةُ بنت الخُرْشُب الكُمَّلة « من بنى عَبْس لم يُوجد كان مثلهم » وإن من أفضلهم كان زَيد .

ومكتفيةً لحدث ، كقولهم : كان الشتاءُ وكان المطرُ ، فتخرج بهذا الوجه .

وخُروج الزائدة من هذا الوجه ومن الوجه الذى قبله ، فيه خلاف .

أصبح ، وأمسى ، وأضحى (١) ، كل واحدة منها لاقترانه كون مضمون الجملة بالزمان لذى يُشارِكها فى الحروف ، وهو الصَّباح ، والمُسْى (٢) ، والضُّحى .

وقد قيل : إن « أضحى » للضُّحى وللصَّباح معاً .

ويدخلها معنى « صار » كقوله :

أصْبَحْتُ لا أملِكُ السِّلاحَ ولا
أملِكُ رَأسَ البَعيرِ إذْ نَفَرَا (٣)

وكقوله أيضا :

ثم أضحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ
وكذاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حالِ (٤)

---

(١) مجهول القائل ، والشاهد فيه : على كان المسومة ، حيث جاءت « كان » زائدة بين الجار والمجرور ، وسراة : جمع سار ، كقاض وقضاة ، وتسامى ، أصله ، تتسامى ، وهو من السمو ، والمسومة ، هى الخيل ، والعراب : الخيل العربية (شرح المفصل : ٧ : ٩٨).

(٢) سقطت « أضحى » من الأصل .

(٣) بالضم والكسر .

(٤) البيت لربيع بن ضبع الفزارى ، وهو أحد المعمرين ، ويقال إنه نيف على مائتى عام . والشاهد فيه مجىء أصبحت بمعنى : صرت . (سيبويه ١ : ٤٦) .

وكقوله أيضاً /٩٢/ :

وكنت به أكْنَى فأمسَيْتُ كُلَّما
كُنِيتُ بِهِ فاضَتْ دموعي على نَحْرِي (١)

وتجيء للدخول فى الأزمنة المذكورة فتخرج ، كقولك للقوم : أصبحتم كم تتناهون وأمسيتم كم تعملون .

ظَلَّ ، لمصاحبة الصِّفَة للموصوف نهارَه ، وبات ، لَيْلَه .

وتجيء « ظل » بمعنى : صار ، كقوله تعالى : (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا (٢) ، و(فَظَلْتُم تَفَكَّهُون (٣)) . كذا قالوا .

ويحتمل عندى أن تكون « ظل » فى الاثنين على بابها ، لأن أكثر تصرُّفاتهم وأخبارهم إنما هى فى النهار ، فجرى ذلك

وتجى « بات » مكتفيةً ، كعَرَّس ، كقوله :

وَبَاتَ وَبَاتَت له لَيْلَه (٤)

صار ، لانقلاب الشيء من حالة لم يكُن عليها ، وأصلها بمعنى :

---

(١) البيت لعدى بن زيد العبادى ، والشاهد فيه مجيء « أضحى » بمعنى : صار : (الدرر اللوامع : ١ : ٨٣) .

(٢) الشاهد فيه مجيء « أمسى » بمعنى : صار .

(٣) سورة النحل : آية ٥٨ ، سورة الزخرف : آية ١٧ .

(٤) سورة الواقعة : ٦٥ .

(٥) هو من الوافر ، وتمامه :

* كليلة ذى العائر الأرمد *

قاله امرؤ بن عانس ، بالنون ، الصحابى ، والبيت من قصيدة أولها :

تطاول ليلك بالإثمد ونام الخلى ولم ترقد

والإثمد : موضع ، والخلى : الخالى عن الهموم والأحزان ، والعائر : ذو الذى تدمع به العين . والشاهد فيه : « بات » حيث استعملها تامة (حاشية الصبان : ١ : ٢٣٦) .

انتقل ، فتتعدّى بإلى تعدّيها ، كقولك : صار زيد إلى حالة غنى ، وكقولك : صار زيد إلى البادية ، أى انتقل إليها .

وما جاء بمعنى « صار » عَمِيل عَمَلَها ، وذلك ستة أفعال :

اثنان لايخرجان عن مَوردهما ، وهما : جاءت ، فى قولهم : ما جاءت حاجتك ؟ وقعدت ، فى قولهم : أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حَرْبة (١) .

والأربعة : عاد ، وآمن ، وغدا ، وراح .

ولايمتنع أن تكون : غدا . وراح ، من هذا الباب ، وإن لم يكونا بمعنى : صار ، لأنه لافرق بين : غدا ، وراح ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى . إذ كان كل واحد منها معناه الكون فى الزمان الذى يشاركه فى الحرف ، فكما أنك إذا / ٩٣ / قلت كان زيد فى المساء ، أو الصباح ، أو الضُّحى ، أو الضَّحاء ، لم يَستقلّ دون خبره ، وإنما حدّ أفعال هذا الباب ألاّ تستغنى بالاسم الذى بعدها عن الخبر .

كذا قول سيبويه ، فينبغى أن تكون : غدا ، وراح ، وإن لم يكن معناهما : صار ، كأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وإن لم يكن معناها : صار ، لأنّ معناها كان فى الغدوّ والرواح ، كما أنّ معنى : أمسى ، وأصبح ، وأضحى ، كان فى المساء ، والصَّباح ، والضُّحى ، والضَّحاء .

مازال ، وأخواتها ، لمصاحبة الصِّفة للموصوف مذ أمكن أن يكون قابلا لها ، وتنفى ماضيه بـ « ما » ، و« لم » ، وغير ماضيه بـ« لا » ، و« لن » . ويجوز حذف « لا » معها ومع غيرها إذا كانت جواباً لقسم .

وما دام ، لمصاحبة الصفة للموصوف فى الحال ، و« ما » معها مصدرية ، لذلك تحتاج إلى ضمير فى كونها كلاماً ، نحو لا أكلمه : فى قولك : لا أكلمه مادام زيدٌ قائماً .

---

(١) شرح المفصل : (٧ : ٩٠) .

[ليس] (١) ، لانتفاء الصفة عن الموصوف فى الحال ، إذا لم يتقيّد الخبر بزمان ، فإن تقيّد (٢) بزمان أى زمان، كانت نَعْتَه ، كقولهم ، ليس خَلْقُ الله مثلهم .

وأجاز سيبويه : مازيد ضَربته ، حجازية ، بمعنى : ليس زيد ضربته .

وأجاز ابن السراج (٣) : ليس زيد يقوم غدا .
وهو على قياس ماأجازه سيبويه من : ليس زيد ضربته .

فقسم «كان» يجوز فيه تقديم الخبر على العامل ، إنْ خلا من معنى الاستفهام ، نحو قائماً كان زيد ، مالم يمنع من ذلك مانع ، نحو : يعجبنى إن كان زيد قائماً . ويجب إن كان فيه (٤) ، /٩٤/ ، كقولك : كيف كان زيد وأين كان زيد ؟

وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شىء فى الخبر وجب تقديمُ الخبر وتوسطه ، نحو : على النمرة كان مثلها زبدا ، أو كان على النمرة مثلها زيد ، ولا يجوز : كان مثلها زيدا على النمرة ، لئلا يتقدم المُضمر على الظاهر فى غير الموضع الذى سُمح فيه بذلك .

وليس ، يجوز فيها ماجاء فى «كان» عند القدماء ، نحو : قائماً ليس زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين .

ومازال ، وأخواتها ، لايتقدم خبرها عليها ، لمكان «ما» ، نحو : قائما مازال زيد ، إلا عند ابن كيسان(٥) ، رحمه الله ، وليس يخالف فى أن «كان»

---

(١) تكملة لا يستقيم الكلام بدونها .
(٢) مر التعريف به .
(٣) أى : إن كان فى الخبر معنى الاستفهام .
(٤) ابن كيسان ، هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن النحوى ، قيل أنه مات سنة ٣٢٠ هـ . (بغية الوعاة : ٧ : ١٩) .

إلى « صار » لايتقدم خبرها على « ما » إذا نُفيت بها (١) .

وما دام ، لايتقدم خبرها عليها اتفاقاً، لكونها صلةً لـ « ما » : نحو : قائماً لا أكلمك مادام زيد ، ولا أكلمك قائماً مادام زيد .

وجواز توسّط [الخبر] (٢) عام في جميعها ، نحو : كان قائما زيد وكذلك الباقي ، إلا مامنع فيه مانع ، نحو : كنت قائما .

وكلها لايكون اسمه مبتدأ فيه معنى شرط أواستفهام ، فلاتقول في قولك « مَنْ زيد؟متفهماً »: كان من زيدٌ ؟ ولا في قولك« من يكرمني أكرمه »: كان من يكرمني أكرمه ، بالجزم ، على أن تكون « مَن » اسم « كان » ، ولكن إن جعلتها مبتدأة ،وفي « كان » ضمير الأمر والشأن ، جاز ، فإن أردت أن تكون « مَنْ » اسم « كان » أزلتَ منها معنى الشرط ، ورفعت /٩٥/ الفعلين ، « ومَن » موصولة .

ولا تدخل على مبتدأ وخبره جملة لاتحمل الصدق والكذب ، لخلاف معناها ، نحو قولك : زيد هل ضربته ؟ أو : زيدأضربته ؟ لا تقول : كان زيد هل ضربته ؟ ولا : كان زيد أضربته ؟ فإن وافقه جاز ، كقوله :

• وكُوني بالمكارمِ ذَكّريني (٣) •

ولا على المُبتدأ الذي خبرهُ مُفرد فيه معنى الاستفهام سوى « كان » إلى « صار » ، وفي حُكمها : مازال ، وأخواتها ، وليس ، فيمن أجاز فيها تقديمَ الخبر عليها .

---

(١) عبارة القانون : « وليس تخالف في أن كان إلى صار لا يتقدم خبرها عليها إلا إذا نفيت بها » .

(٢) تكملة يستقيم الكلام بها .

(٣) البيت مجهول القائل ، وتمامه :

• ودل دل ما جده صناع •

والشاهد فيه دخول « كان » على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية . (الدرر اللوامع : ٨٣).

وما أوجبه الالتباس بين معنيين من تقديم المبتدأ على الخبر لا يجب فى هذا الباب إن ظهر الإعراب فى أحدهما ، نحو : كان موسى أخاك ، لارتفاع الالتباس .

ولا يدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضى إلا ما يناقض (١) معناه المضى منها ، والمناقض « مادام » لما تقدم من معناها ، ومازال ، وأخواتها ، لأنها تعطى الحال الدائمة .

---

(١) فى الأصل : « وما لا يناقض » . وما أثبت من القانون (ص : ٣٤) .

باب

الذى استحقته « إنّ » وأخواتها بشبهها بالأفعال المتعدّية .

أنّ رفعت أحدّ الاسمين اللذين كانا مبتدأ وخبراً ، ونصبت الآخر .

وأنّ حُذف من مُضعّفها ، سوى « لعلّ » تخفيفاً .

وأن لحقها مع ضمير المتكلم نون الوقاية ، على نحوما مضى مفصّلاً

إلا أنه قُدّم فيها وجوبا (١) ما أصلهُ أن يتأخر فى الفعل يتبعها ، على أنّ عملها غير مُأصّل .

كل مُبتدأ لا يكون مسمى كان »لايكون اسماً /٩٦/ لـ «إنّ» ، «وما أوهم خلاف هذا نحو قوله :

∴ إنّ الرّياضة لا تُنْضيك للشّيب (٢) ∴

مُتأول :

ولا تدخل أيضاً على المبتدأ الذى خبرُه مفرد فيه معنى الاستفهام ، نحو : أين زيد ؟

ولا يجوز تقديم الخبرفيها ولاتوسّطه ، بر، بخلاف « كان » ، إلا أن يكون ظرفا فيكون المتوسّط .

وهذه الحروف إذا أدخلت عليها « ما » جاز فيها عند قوم من النحو بين الإعمال ، والإلغاء أحسن ، والعمل عندهم فى : إنّ ، وأنّ ، أضعف منه فى أخواتها .

---

(١) فى الأصل : « وجوبا من النصب » . وما أثبتنا من القانون (ص : ٣٤) .

(٢) صدره:

« ولو أصابت لقالت وهى صادقة »

والبيت للجميح منقذ بن الطماح الأسدى . وهو من البسيط . لا تنصبك : لا تتعبك . فهى وقع خبرا لأن ، وفيه خلاف . (الخزانة البغدادى : ٤ : ٤٩٥ ، أمالى ابن الشجرى : ١ : ٣٣٢ ، المفضليات ، ٣٤٤) .

وقصر سيبويه الإعمال في ذلك على موضع السماع ، وهو : ليت ، نحو قوله :

∴ ألا ليتما هذا الحمام لنا (١) ∴

وكلها لا تدخل على أخبارها ، ولا على أسمائها المفصول بينهما وبين أخبارها ، ولا على مفعول خبرها المتقدم عليه ، ولا على الفاصل(٢) بين اسمها وخبرها ، اللام ، ، سوى « إن » ، نحو : إن زيداً لقائم ، وإن في الدار لزيداً ، وإن زيداً لطعامك آكل ، وإن زيداً لهو الظريف.

ولدخول « اللام » على الخبر شرطان :

أن يبقى على أصله غير والٍ لـ « أن » ، نحو ما ذُكر .

وألا يكون فعلا ماضيا ، نحو : إن زيدا لقائم .

وعلى الاسم شرطٌ واحد ، هو ألا يلي « إن » ، نحو ما ذكر .

وعلى معمول الخبر شرطان :

الا يلي « إنَّ » ، فلا يجوز : إنَّ لبيكَ زيداً واثقٌ .

وأن يكون متقدماً على عامله مع ذلك ، نحو : إنَّ زيداً لبك واثق.

فان قلت : إن زيدا آكلٌ طعامك ، وإن زيدا واثق /٩٧/ لبيك ، لم يجُز .

واختلفوا في :

جواز ، إنَّ زيدا لبيكَ واثقٌ . وإن زيداً لطعامك لآكلٌ .

---

(١) البيت :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وهو من البسيط . قاله النابغة الذبياني ، والشاهد فيه ، ليتما هذا الحمام ، حيث يجوز إعمال « ليت » بعد دخول « ما » الكافة وإهمالها . (حاشية الصبان : ١ : ٢٨٤) .

(٢) في الأصل : « الفصل » .

والعطف على الموضع ، فى نحو : إن زيدا قائم وعمرو .

والرَّفع فى الابتداء وإضمارُ الخبر تنفرد به « إن » ، ولكن عند الجمهور .

ويشركها « أنّ » عند سيبويه .

وفى العَطف على الموضع خلاف ، فالمشهور أنه يجوز بعد الخَبر ، نحو ما مُثل به ، ولا يَجوز قبله ، نحو : إن زيدا وعَمْراً ، وإنك وزيدا قائمان .

وقيل : إنه لا يجوز على الإطلاق ، وهو الصواب .

وقيل : إنه جائز على الإطلاق .

وقيل : إن ظَهَر الإعرابُ فى المعطوف عليه فيجوز بعد الخبر ولا يجوز قبله ، كما تقدم ، وإن لم يَظهر جاز مطلقاً ، نحو : إنك قائم وزيد ، وإنك وزيد قائمان .

وسمع سيبويه : إنك وزيد قائمان ، لكنه عنده شاذّ .

وحُكم العطف على المضمر فى أخبارها من مسائل باب العطف .

إنّ المكسورة ، التى خُفّفت وأعملت ، فحكمها حكم الثقيلة ، نحو : إن زيدا لقائم .

وإن خُفّفت وألغيت وليها الأسماء فمبتدات ، ووجب إثباتُ اللام ، نحو : إن زيد لقائم ، فرقاً بينها وبين النافية .

وكذلك جاز حذفها فى قراءة من قرأ : (وآخر دَعْواهم أن الحَمد لله ربِّ العالمين) (١) إذ أمن اللبس هناك .

---

(١) سورة يونس : ١٠ .

فى فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَ يَنْتَعِلُ (١)

وإدخالها الأفعالَ فُصل بينها وبينها (٢) بحرف تنفيس ، أو نفى ، أو توقُّع ، إن أمكن ذلك فيه ، وإلا لم يُفصل ، كقوله [تعالى] : (وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى) ، (٣) ، وكقولهم : أمَا أن جزاك الله خيرا ، فيمن فتح ، وهذا فى السعة .

وأما فى الضرورة فيجوز ألاّ يُفصل فى موضع الإمكان ، كقوله :

فلمّا رأى أنْ نمّرَ اللهُ مالَه وَآثَلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفاقِرَهْ (٤)

وما بعدها ، إذا كانت مُلغاة عنه ، من الأسماء والأفعال ، فى موضع خبرها ، واسمها محذوف لفظاً موجود تقديرا .

هذا معنى الإلغاء / ٩٩ / عند الجمهور ، بخلاف المكسورة . فإنها ملغاة لفظاً وتقديرا بحرف من حروف الابتداء . وأجاز سيبويه أن تكون المفتوحة مُلغاة لفظا وتقديرا ، إذا خُفّفت كالمكسورة .

---

(١) قائله الأعشى بن ميمون . والشاهد فيه قوله : أن هالك كل من يحفى ، حيث خففت « أن » المفتوحة ، وقوله : « هالك » ، خبر مقدم ، وكل ، مبتدأ مؤخر ، وكل ، مضاف ، ومن مضاف إليه . ويحفى ، جملة لا محل لها من الإعراب صلة « من » . وتقدير الكلام : أنه ، أى الحال والشأن كل من يحفى وينتعل هالك ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة . (الإنصاف فى مسائل الخلاف : ١٩٩) .

(٢) فى الأصل : « وبين » .

(٣) سورة النجم : ٣٩ .

(٤) البيت للنابغة الذبيانى ، ويليه :

أكب على فأس يجد غرابها مذكرة من المعاول باتره

والشاهد فيه قوله : أن ثمر الله ، حيث لم يفصل بين « أن » المخففة والفعل للضرورة ، فإن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثمر : فعل ماض ، ولفظ الجلالة : فاعل ، ومال : مفعول به لثمر ، ومال : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر « أن » . (شرح ابن عقيل ١ : ٢٨٦) .

وفى « لعلّ » لغات : لعلّ ، علّ ، لعنّ ، عنّ ، لأنّ ، أنّ .

قال : . . . عَلّ أنْ أنقدما (١)

وقال أبو النَّجم :

∴ اغْدُ لَعَنَّا فى الرِّهان نُرسِلُهْ (٢) ∴

وقال :

ألاَ يا صَاحِبَيَّ قِفَا لعَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أو أثرَ الخِيَامِ (٣)

وقال : . . . لأُنَّنَا ... نَبكى الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ حِذَامِ (٤)

وحكى : إيت السوق أنّك تشترى لنا شيئا .

والفرق بين « أنْ » الناصبة للفعل والناصبة للاسم المُخففة : أنّ المخففة

---

(١) البيت لنافع بن سعد الفتوى ، وهو :

ولست بلوام على الأمر بعدما ... يفوت ولكن على أن أتقدما

والشاهد فيه قوله : على ، حيث جاء ساقط اللام الأولى التى فى « لعل » ، وهى لغة . (الإنصاف : ١ : ٢١٩) .

(٢) البيت لأبى النجم العجلى . والشاهد فيه : لعن ، على أنها لغة فى : لعل . (جمع الجوامع : ١ : ١٣٤) .

(٣) البيت مطلع قصيدة للفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك ، ولكن روايتها فى الديوان (ص : ٢٧٥) :

ألستم عائجين بنا لعنا ... نرى العرصات أو أثر الخيام

وعائجين : مائلين : والعرصات : جمع عرصة ، وهى وسط الدار ، أى الساحة . والشاهد فيه : « لعنا » وهى لغة فى : لعل . (الإنصاف : ١ : ٢٢٥) .

(٤) تمامه :

عوجا على الطلل المحيل لأننا ... نبكى الديار كما بكى ابن حذام

والبيت لامرىء القيس . عوجا : اعطفا وأحلكا . والمحيل : الذى أتى عليه حول فتغير . وابن حذام : رجل ذكر الديار قبل امرىء القيس .

ويروى : ابن خذام ، وابن همام ، والشاهد فيه : لأننا ، لغة فى : لعلنا . (الديوان : ١١٤) .

المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل تحقيق كعَلِمت ، وما فى معناه(١) . وأنها لا(٢) تجئ بعدها إلا جملةٌ ابتدائية ، والناصبة للفعل عكسُها .

وتجئ « أنْ » :

تفسيرية كقولهم : أمرته أن قُم ، إذا لم تُقدِّر حذف الجر .

وزائدة ، نحو قوله : (فلمَّا أنْ جَاء البَشِيرُ) (٣) ، وكقولهم : والله أن لو جئتنى لأكرمتُك .

« وتجىء « إن » : شرطية ، نحو : إن قام زيدٌ قام عمرو .

وزائدة ، كقوله :

وما إن أرى عنك العماية تنجلى(٤)

وبمعنى : ما ، قوله تعالى : (فيما إن مكناكم فيه)(٥) .

لكن ، إذا خفُفت لم تعمل ، فى المشهور .

وحُكى عن يُونس (٦) إعمالها .

إلا أنى أراه فى أصل كتاب ، وإنما هو عندى من حكاية الأستاذ ١٠٠ أبى زَيد (٧) السُهيلى ، عن ابن الرّمّاك (٨).

---

(١) زيد بعد هذه الكلمة : « والفعل الذى ذكرناه إذا وليها فعل بحسب ما تقدم » . ولا معنى لهذه العبارة هنا .

(٢) سورة يوسف : ٩٦ .

(٣) الكلام عن « إن » هنا لابد أن يكون مسبوقا بغيره ، ويبدو أن فى الساق نقصا .

(٤) صدره :

* فقالت يمين الله لا لك حيلة *

والبيت لامرىء القيس من معلقته .

(٥) سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٦) يونس بن حبيب الضبى بالولاء ، البصرى ، أبو عبد الرحمن ، ٩٠ — ١٨٢ هـ . (البغية : ٢ : ٣١٥) .

(٧) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون بن رضوان بن فتوح الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلى الخثعمى الأندلسى المالقى الحافظ . (بغية الوعاة ، ٣ : ٨١٣ ؛ إنباه الرواة : ١٦٢) .

(٨) محمد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموى الإشبيلى النحوى المعروف بابن الرماك ، سنة ٥٤١ هـ . (البغية : ٨٦) .

وكان السُّهيلى ، رحمه الله ، يقول أيضا : إنه لم يره هو فى أصل كتاب ، ولكنّه عنده من حكايته ، يعنى من حكاية ابن الرُّمّاك .

وقد تقدّم حكمها فى باب العطف .

كأن : تخفّف فتعمل وتُلغى ، وعلى الإعمال يُنشدون :

وَيَوْما توافيْنَا بوَجه مُقسَّم كأن ظَبيَة تَعطُو إلى وارق السَّلَم(١)

و : كأن وَريدَيْه رِشاء خُلِب(٢)

وعلى الإلغاء قولُه :

وَنَحرٍ مُشرِقِ اللونِ كأن ثَدْياهُ حُقّانِ (٢)

---

(١) البيت لابن صريم اليشكرى ، واسمه باعث ، وقيل : الأرقم بن علباء . والشاهد فيه رفع « ظبية » على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف « كأن » . والتقدير : كأنها ظبية .

ويروى بنصب « ظبية » على أنها اسم « كان » على حذف الخبر ، أى كان مكانها ظبية . ويروى بجر ظبية على أن الأصل : كظبية . وزيدت « أن » بين الكاف ومجرورها .

(شرح المفصل : ٨ : ٣٨) .

(٢) نسب جماعة من النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وشرحه البغدادى فى الخزانة (٤ : ٣٥٦) وروى بيتين من الرجز المشطور ، أحدهما قبل البيت المستشهد به ، والآخر بعده . على هذا النحو :

ومعتد فظ غليظ القلب
كأن وريديه رشاء خلب
غادرته مجدلا كالكلب

والمعتد : المتجاوز الحد فى الظلم . والفظ : الغليظ . وغليظ القلب : قاس لا رحمة عنده . والوريدان ، مثنى وريد ، وهو عرق فى الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : البئر ، والشاهد فيه قوله : كأن وريديه ، حيث خفف « كأن » التى تدل على التشبيه ، ثم أتى بعدها باسمها منصوباً وبخبرها مرفوعاً ، كما كان وضعها وهى مثقلة . (الإنصاف : ١٢٥) .

(٣) هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبها القائل . والشاهد فيه تخفيف « كأن » وحذف اسمها ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ ، والجملة منه ومن خبره خبر كأن . والتقدير : كأنه ثدياه حقان . (شرح المفصل : ٨ : ٨٢) .

ومعنى الإلغاء فيها كمعناه فى « أن » المفتوحة .

وفى ليت ، لُغتان : أيت ، وهى الكُثرى ، ولَوْتَ ، وهى القليلة .

وهى عند الكوفيين تنصب ، وقدّرها الفرّاء(١) بـ « تمنيت » ، وليس قوله :

« باليْتَ أيامَ الصبا رَوَاجعا (٢) »

بمُثبت لذلك الاحتمال ، تَصبه على الحال وإضمار الخبر ، كأنه : ياليت لنا أيام الصبا فى هذا الحال .

وقد (٣) جروا بـ « لعل » ، ومنهم من يكسر لام الأخيرة ، على الأول ، وأنشدوا :

لَعَلَّ اللهَ يُمكنّى عليها جَهَارا من زهير أو أُسيرا (٤)

وعلى الثانى ، أنشدوا :

فقلتُ أدعُ أخرى وارفع الصوتَ جَهرَةً

لعلَّ أبى المِغوَارِ مِنْكَ قَرِيب (٥)

---

(١) مرت ترجمته .

(٢) من شواهد سيبويه التى لم يعرف قائلها . (سيبويه : ١ : ٢٨٤ ؛ الدرر اللوامع : ٣ : ٣٣) .

(٣) كان حق هذا الكلام أن يجىء بإثر الكلام على (لعل) . وقد مر .

(٤) لم أعثر على قائله .

(٥) هو من قول كعب بن سعد الغنوى . والشاهد فيه الجر بلعل . (الدرر اللوامع : ٣ : ٣٣)

باب

كلُّ موضع هو للمصدر الذى من معنى « أنّ » مع مابعدها ، فـ « أنّ » فيه مفتوحة .

وكل موضع هو للجُملة ، فهى فيه مكسورة .
فلذلك كُسرت .

مبتدأة ، نحو : إنّ زيداً قائم .

وجواباً للقسم ، نحو : والله إنّ زيد /١٠١/ لقائم .

لأن هذين الموضعين لايَصلح فيهما مَصدر ، وإنما هما للجُمل .

وكذلك فى الصِّلة ، نحو : أعطيتُ الذى إنّ شرَّه خيرٌ من جيِّد ما معك ، لأن صلة « الذى » لاتكون إلا بالجمل .

وكذلك إذا كان فى خبرها « اللام » ، نحو : ظننتُ إن زيداً لقائم ؛ لأن هذه « اللام » و « إن » حقّهما أن تدخلا على المبتدأ والخبر ، فكان حقّ الكلام أن يكون : ظننتُ لأن زيداً قائم ؛ فـ « إن » هنا ، فى موضع لا يصلح فيه إلا المبتدأ والخبر ، فانبغى أن تُكسر ، ولم يُقرُّوا الكلام على ذلك ، لئلا يجمعوا بين حرفين مؤكّدين ، وأخّروا « اللام » إلى الخبر .

وكذلك بعد واو الحال ، نحو : جاء زيد وإنّه يَضحك ، لأن واو الحال لا تَدخل إلا على الجملة .

وكذلك بعد القَول المجرَّد من معنى الظنّ ، نحو : قال زيد إنّ عمراً مُنطلق ، لأنه لا يصلح هنا : قال زيد انطلاق عمرو ، لأنّ مَقول القول لا يكون إلا من جنس الكلام ، والانطلاق ليس من جنسه ، وإنما الذى يصلح هنا الجملة ، تقول : قال زيدٌ عمرو منطلق ، فلذلك كُسرت .

وفُتحت فى نحو قولك : يعجبنى أنّ زيداً قائم ، لأنها فى موضع

الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فلا تصلح هنا الجملة ، لا تقول : يعجبنى زيدٌ قائم ، ولكنّ المصدر ، فتقول : يُعجبنى قيامُ زيد .

وكذلك تُفتح فى قولك : عجبت من أنّ زيداً قائم ، لأنّ حرف الجر لا يَدخل على الجمل ، فلا تقول . عجبتُ مِن زيد قائم ، ولكن : من قيام زيد .

وكذلك تُفتح فى قولك : كرهت أنّ زيداً /١٠٢/ قائم ، لأنك لا تقول : كرهت زيداً قائم ، فإنّ مفعول كرهت لايكون جملة ، وإنما تقول : كرهتُ قيامَ زيد .

باب

الحروفُ التى يجُرّ بها ، إمّا :

حرفٌ فقط : كمن ، وإلى ، وفى ، ورب ، والباء ، والتاء ، والواو ، واللام فى القسم وغيره ، ولولا ، من المضمر ، نحو : لولاك لفعلت ، فى رأى سيبويه .

والأخفش (١) يقول : لولا ، هنا ، غيرُ عاملة على أصلها ، والكاف فى موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع بالابتداء من الضمائر ينبغى أن يكون ضميرَ رفع منفصلاً ، فكان القياس أن يكون هذا : لولا أنت ، كما قال تعالى : (لولا أنتم لكُنّا مُومنين) (٢) ، ولكنه وَضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع المُنفصل ، كقولهم : ما أنتَ الغداة كأنا .

وسيبويه يقول : لولا ، تخفض من المُضمر خاصّة ، وإن كانت غيرَ رافعة مع الظاهر .

وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى .

وحتى ، وحاشى ، فى نقل سيبويه .

ونقل غيره أنه سمع من يقول : اللهم اغفر لى ولمن ضمنى حاشا الشيطان وأبا الأصبغ .

وهذا قليل ، والأكثر خلافه فلا اعتداد بما قلّ .

والكاف ، فإنها لا تكون إلا حرفاً جارّ ، فى رأى سيبويه .

---

(١) هو الأخفش الأوسط ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الهاشمى ، أخذ النحو عن سيبويه ، توفى سنة ٢١٥ هـ (بغية الوعاة : ١ : ٥٩٠ ؛ وإنباه الرواه : ٢ : ٣٦) .

(٢) سورة سبأ : ٣١ .

وأبو الحسن (١) يجيز كونها حرفاً واسماً ، وقول سيبويه أقيس ، لأنه لا يجعلها اسماً إلا فى الضرورة ، كقوله :

• يَضْحَكْنَ عن كالبَرَد المُنْهَمّ (٢) •

وإمّا حرفٌ مرةً وفعل /١٠٣/ أخرى ، كخلا ، وعدا ، وحاشى ، ثلاثتها على نقل غير سيبويه .

وإمّا حرفٌ مرة واسمٌ أخرى : كعن وعلى ، باتفاق ، وككاف التشبيه — فى رأى أبى الحسن — ومذ ، ومنذ .

فـ « من » تكون :

لابتداء الغاية ، نحو : خرجتُ من المسجد إلى الدار .

وللغاية كلها ، نحو : أخذته من ذلك الموضع .

وللتبعيض ، نحو : أكلت من الرغيف .

ولتبيين الجنس فى رأى ، وذلك قوله تعالى : (فاجْتَنِبوا الرِّجْسَ من الأوثان) (٣) ويمكن أن تكون هذه للتبعيض .

ويُراد بالجنس الذى أمر باجتنابه منها عبادتها ، لاستعمالها فيما يُنتفع به .

وتُزاد لتأكيد استغراق الجنس :

فى الفاعلِ ، والمفعول ، فى النَّهى : نحو : لا يَقُم من أحد ، ولاتضرب من أحد .

وفيهما وفى المبتدأ ، فى النفى وفى الاستفهام ، نحو : ما قام من أحد ،

---

(١) يعنى : الأخفش .

(٢) صدره :

• بيض ثلاث لنعاج حم •

وهو للعجاج (المغنى : ٢ : ١٨ ؛ شرح شواهد المغنى : ١٧٢) .

(٣) سورة الحج : ٣٠ .

وماضربت من أحد ، وما فى الدار من أحد ، فى النفى ، ونحو : هل قام من أحد ؟ وهل ضربت من أحد ؟ وهل فى الدار من أحد ؟

وقد حكى بعضُ البغداديين : قد كان من مطر : فزادها فى الإيجاب .

وهو عند البصريين ، غير الأخفش ، مؤوّل : على أنّ هناك فاعلا مضمراً دلّت عليه (كان) ، كأنه قال : كان كائن مط ، ثم أضمر (كائن) لدلالة (كان) عليه .

ومعنى الإبهام فى هـذا الفاعل المبالغة فى تكثيره : وهم إذا أرادوا المُبالغة فى الكثير أبهموا ، كقوله تعالى: (فغشيهم من اليمّ ماغشيهم).(١) وأشباه / ١٠٤ / ذلك قوله :

• رُزِينا مِن بَنِينَ ومِنْ بَناتِ •

أى : رُزِينا مُرْزَوءاً من بنين وبنات . والمقصود بإبهام « مرزوء » ما قلناه من المُبالغة فى التكثير .

وكذلك المَقصود فى قوله تعالى : (يَغْفِرْ لكم من ذُنوبكم) (١) ، أى يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كُشف عن كُنْهه الغِطاء لاستكثرتموه ، لا كما قال من قال : إنّ « من » زائدة .

إلى ، تكون لانتهاء الغاية ، وقد يَدخلها معنى « مع » ، فى رأى . وذلك نحو قوله تعالى : مَنْ أنصارى إلى الله)(٢) . والصواب : أن « إلى » على بابها ، والمَعنى : من أنصارى مُضيفين أنفسهم فى نَصْرى إلى الله ، ثم حذف هذا المقدّر لدلالة « إلى » عليه ، إذ كان من تمامه .

---

(١) الصف : ١٤ .

(٢) الأحقاف : ٣١ .

(٣) الصف : ١٤

فى ، للدعاء ، وقد يدخلها معنى « على » ، فى رأى ، وذلك فى نحو قوله تعالى : (لأصلّبنّكم فى جُذوع النّخل)(١) ، والصواب أن « فى » على بابها ، لأنّ جُذوع النخل مكانٌ للمَصْلوب .

رُبّ ، للتقليل ، ولا تعمل مباشرةً فى مَعرفة ، فأمّا عملها فى المُضمر المُبهم المفسَّر فى واحدٍ منصوب ، نحو : رُبّهُ رجلاً لقيتُ ، فإنما جاز ، لأنّ العلة فى تعريف ضَمير النكرة إنما هى تقدّم النكرة عليه ، فيكون المُضمر ، إذا تقدّمت النكرة بمنزلة عودتها ، فكما أنها لو أعيدت لم تعد إلا بمعرفة ، كذلك إذا أضمرت ، ولم تعد ، لا يكون ضميرُها إلا مَعرفة ، وهذا المعنى معدوم فى : رُبّه رجلا ، وهو نكرةٌ فى المعنى ، فمن زَعم أنه مَعرفة فقد أخطأ .

ولا بواسطة إلا وهو مضاف إلى مُضمر /١٠٥/ يعود على ظاهر ، نكرة عملت فيه « رب » مباشرة ، نحو : ربّ رجل وأخيه .

ويَلزم فى الظاهر من مَعمولها النعتُ ، عند قوم ، نحو : ربّ رجلٍ صالح لقيت .

ولا تتعلق « رب » إلا بفعل متأخر عنها ، نحو ما تقدم ، ولا تقول : لقيت رب رجل صالح .

ومتى لحقتها « ما » ساغ أنْ تَليها الجملتان : الاسمية والفعلية ، عند قوم ، وينشدون :

رُبّما الجامِلُ المُؤثّل فيهم وعَنَاجيحُ بَيْنهنّ المِهارُ(٢)

---

(١) الصف : ١٤ .

(٢) من الخفيف ، وقائله أبو دواد ، والجامل : الجماعة من الإبل ، لا واحد له من لفظه . والمؤثل : ما كان للقنية . والعناجيح : جمع عنجوج ، وهو الجمل الطويل العنق ، والمهار : جمع مهر . والشاهد فيه دخول « ما » الكافة على « رب » فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادر . (حاشية الصبان : ٢ : ٢٣٠) .

وسيبويه لا يتولاها إلا الحماة الفعلية ، وهي عنده من حروف الأفعال ، كقد ، وسوف ، فالذى أنشدوه عنده مما يختص بالضرائر .

ولا يكون الفعل معها ماضياً معنىً ، وقد تقدّم بعضُ ذلك ، فأمّا قوله :

فإنْ أهْلِكْ فَرُبَّ فتىً سيَبْكِي
عَلَيَّ مُهذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ (١)

فلأنه قد يُحقق عنده ذلك ، وكأنّه قال : فربَّ فتىً تحقّقتُ أنه سيبكي عليّ .

وكثيراً ما يُحذف الفعل الذى تتعلّق به « رب » ، لأنها أكثر ما تكون جواباً ، بقول القائل : هل لقيتَ رجلا ؟ فيقال فى الجواب : ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ ، لتقدُّم ذكْره فى السؤال .

الباء ، للإلصاق ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، وبصاحبها :

الاختلاطُ ، نحو : خُضْتُ الماءَ برِجْلى .

والتَّبْعيضُ ، نحو : عَلِقْتُ بالبَيت .

والاستعانة ، نحو : كتبتُ بالقلم .

والمصاحبة ، نحو : خرج زيد بثيابه .

والظرفية ، نحو : زيد / ١٠٦ / بالبَصرة .

---

(١) البيت من قول جحدر بن مالك ، يقال : إنه كان شجاعاً فتاكاً أغار على عامل الحجاج باليمامة فأرسل الحجاج إلى عامله يأمره بالاجتهاد فى طلبه وإرساله إليه ، فلما ظفر به عامل الحجاج أرسله إليه مكبلا ، فقال له الحجاج ، إنا قاذفون بك إلى أسد هاتر ضار فإن هو قتلك كفانا مؤنتك وإن تتله خلينا سبيلك ، فقال قصيدة طويلة منها هذا البيت . ثم أمر الحجاج بأسد عات فجاء به فأجيع ثلاث أيام وأرسل إلى جحدر ويده اليمنى مغلولة إلى عنقه وأعطى سيفاً ، والحجاج وجلساؤه فى منظرة لهم ، فلما نظر إليه الأسد زأر زأرة شديدة وأقبل عليه ، فلما صار منه على قدر رمح ، وثب وثبة شديدة فتلقاها جحدر بالسيف فضربه ، فخر الأسد قتيلا ، فكبر الحجاج ومن معه وأحسن جائزته . (المغنى : ١ : ١٢١) .

ومَعنى الهَمزة المُعدّية ، نحو : (لَذهب بِسَمْعهم)(١) ، ومعناها : إنما هو الإلصاق ، وما سِوى ذلك من المعانى المذكورة فليس بخارجٍ عنه ، أى إنه مُناسب له ، إلا التَّبعيض ، فليس فى شىء من مَعانى الباء ، وإنما هو مجازٌ لِحَقَ الكلام كَلَحاقه إيّاه فى : ضربت زيدا ، ومَن جَعله من معانى الباء مَغلَطٌ .

وتكون زائدةً .

فى الفاعل ، نحو : (كَفَى بالله)(٢) .

والمفعول ، نحو قوله تعالى : (ولا تُلْقُوا بأيْديكم إلى التَّهْلُكَة)(٣) .

والمبتدأ ، نحو :

بِحَسْبِك فى القَوْم أنْ يَعْلَمُوا
بِأنّك فيهمْ غَنِيٌّ مُضِرّ (٤)

والخبر ، الا أنّ زيادتها فى الخبر مقصورةٌ على النّفى والاستفهام ، نحو : ما زيد بقائم ، وهل زيد بقائم ، وهلما هو الأعرف .

وتُزاد فيه أيضاً فى غيرهما قليلا ، نحو قوله :

• فَمَنْعُكَها بشىء يُسْتطاعُ (٥) •

---

(١) سورة البقرة : ٢٠ .

(٢) سورة النساء : ٦٥ .

(٣) سورة البقرة : ١٩٥ .

(٤) البيت من قول الأشعر الرقبان الأسدى ، وهو أحد شعراء الجاهلية ، يهجو عمه ، واسمه رضوان ، والشاهد فيه قوله : بحسبك ، ومعناه كافيك ، وذلك حيث زاد الباء فى المبتدأ الذى هو لفظ « حسب » . (نوادر أبى زيد : ١٦٣ ؛ الخصائص : ٢ : ٨٢ ، ٣ : ١٠٦ ؛ شرح المفصل : ٢ : ١١٥ ، ٨ : ٢٣ ، ١٣٩ ؛ اللسان : ضرب) .

(٥) البيت = : =

على أحد التأويلين فيه ، وهو أن يكون المعنى : فنعكها شيء يستطاع .

اللام ، تكون للملك حقيقةً ، نحو : المالُ ليزيد ، ومجازاً ، نحو : إنما أنا لك .

ومن المجاز كونُها :

للاستحقاق ، نحو : السَّرْج للدابّة .

وللتخصيص ، نحو : أخ لزيد

وللتعجب ، نحو : فيالك من ليل .

ولا تكون في القسم إلا له ، نحو : والله لأفعلن .

والتاء ، والواو ، ومن ، ثلاثتها لا تجر إلا في القسم ، بشرط ظُهور الاسم المجرور ، وعدم الفعل ، وتجرّد القسم من معنى السُّؤال .

إلا أن (التاء) لا تدخل إلا على اسم الله عزّ وجلّ ، هذا اللّفظ في الأعرف .

وحكى الأخفشُ دُخولها على (الربّ) ، وبعكسها ، على الأشهر(١) (في) دخولها على (الرب) (٢)) : بين)(٢)/١٠٧/ .

وحتى ، تجيءُ بمعنى « إلى » ، وبمعنى « كي » .

فإذا كانت بمعنى « كي » لم يكن المجرورُ بعدها إلاّ في تأويل الاسم ، ولا يظهر فيه « أن » ، ولا يكون اسماً صريحاً ، وهي إحدى المُنتصب بعدها الفعلُ ، نحو : كلمته حتى يأمر لي بشيء .

= فلا تطمع أبيت اللعن فيها فنعكها بشيء يستطاع

وهو لرجل من تميم سأله بعض الملوك فرساً له ، فأنشد أبياتاً من بينها بيت الشاهد . والشاهد فيه قوله : بشيء ، حيث جاءت الباء زائدة . (مغني اللبيب ١ : ١١١ ؛ شرح شواهد المغني : ١١٦) .

(١) الأصل : « فيه » ، ولا يستقيم بها الكلام .

(٢) تكلة يقتضيها السياق (أنظر القانون : ٥٦) .

وإذا كانت بمعنى « إلى » جرّت الاسم الصريح ، نحو : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) (١) .

وجرّت أيضاً الذى فى تأويل الاسم ، غير ظاهرة فيه « أن » ، نحو : سِرْتُ حتى أدخل المدينة ، بمعنى : إلى أن دخلت .

وهى إذا كانت كذلك كانت أيضا إحدى المُنتصب بعدها الفعل ، ولا تظهر هناك أيضا « أن » ، ولا الاسم الصريح .

ولا تَجُرُّ « حتى » المُضْمَرَ أصلاً .

وما بعدها ، إنه ذُكر على معنى التعظيم والتحقير ، داخل فيما قبلها ، ولا بد ، نحو : جاءنى القومُ حتى زيدٌ ، وإلا كانت كـ « إلى » ، نحو : شَرِبْتُ الشقَّة (٢) حتى طَرَفِها ، وصُمْتُ نهارى حتى اللَّيل .

عن ، و على : تكونان حرفين واسمين (٣) .

وكذلك كاف التشبيه ، على حسب ما قدّمناه من الخلاف فيه (٤) ، ومن أجاز فيها الوجهين . فالأغلبُ الأجود عنده ألا تكون فى صلة المَوصول إلا حرفا ، نحو قولهم : مررت بالذى كزيد ، وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفاً (٥) .

* * *

الإضافة : مَحْضة ، وغير مَحْضة .

ونعنى بالمحضة : ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً . ولم يكن معناها مَعْنى الانفصال .

وهى :

إما مقدَّرة باللام ، كغلام زيد ، وغلام المرأة .

وإما مقدَّرة بمن ، نحو : خاتم حديد ، وخاتَم الحديد .

---

(١) سورة القدر : ٥ .

(٢) كذا فى الأصل .

(٣) كذا ، وفى الكلام نقص (انظر المغنى فى الكلام عليهما : ١ : ١٤٢ — ١٥٠) .

(٤) لم يتقدم شىء من هذا .

(٥) جاء فى القانون بعد هذا : « ثم يأتى ذكر ومذ » بعد ، وسيأتيان هنا أيضا بعد .

وغير المحضة /١٠٨/ مّا معناها معنى الانفصال ، ولا فائدة لها إلا تخفيف اللّفظ ، وهى إضافة الصفة إلى فاعلها معنى ، نحو : حسن الوجه ، وقائم الأدب ، أو ما هو كالفاعل ، نحو : منحّر وب الأدب .

وإضافتها إلى منصوبها ، مراداً بها الحال أو الاستقبال ، نحو : ضارب زيد ، فى الحال أو فى الآتى .

ومن هذا النوعّ ينبغى أن يكون مثله وبابه ، كأنهم أجروه مجرى مماثلك ومُشابهك .

والمراد به الحال الدائمة ، فلم يعرفوه بالإضافة ، وأبدهم على ذلك توغل « مثل » وما هو بمعناه . وغيرها هو فى معناه فى الإبهام ؛ من حيث كانت نكرات ، لا تخُص جنساً من شئ ، ولا تُماثله فى وجه دون وجه ، ولا مُغايرة فى وجه دون آخر .

وهذا الذى قلناه فى « مثلك » وبابه ، هو الذى أشار إليه سيبوية بقوله : كأنه فى التّمثيل : مثل زيد ، أو إضافة « أفعل » إلى جنسه مراداً فيه « من » نحو : أفضل الناس .

وكل اسم أضفته إلى غير ياء المتكلم فحكمه بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة ، إلا أنّ ما كانت الفتحة فيه علامةّ الجر تصير الكسرة فيه علامة الجر ، نحو : مساجدكم .

وحكم المضاف إليه بالنسبة إلى الإعراب الجرّ ، وتُحرّك ياء المتكلم ، وهو الأصل ، وتسكينها ، وهو الأكثر .

وإذا كان المضاف إليها منادّى فلك مع هذين الوجهين : فتح ما قبلها وقلبها ألفا ، نحو : يا غلاما .

ولك أن تحذفها وتدع الكسرة /١٠٩/ التي قبلها ، نحو : (يا عباد فاتقون(١)) .

ولك أن تحذفها وتعطي الاسم ما كان له في النداء لو كان مقصوداً ولم يُضف ، بشرط عدم الإلباس .

ولك أن تعوّض منها في : أب ، وأم ، منادَيَيْن تاءَ التأنيث مفردة بالكسر أو الضم أو الفتح . أو مع الألف ، كقولهم : يا أبتا ، ويا أمتا ، وكقولهم ، يابن أم ، ويابن عم ، ويا بن أم ، ويابن عم ، ويا بن أما ، ويا بن عما ، على جعلها اسماً واحدا ، ولا يقاس عليه .

ويُمكن في : يا بن أم . وجه آخر ، وهو أن يكونا شبهاً — وإن كانا غير منادَيَين بهما — منادين ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، وذلك أنّ النداء أكثر في كلامهم كثرةً لم يكثرها غيره من معاني الكلام ، وذلك أنه مصاحبٌ لجميعها لفظاً أو معنى ، ويا بن أم ، ويا بن عم ، كثُرا في الكلام كثرةً لم يكثرها غيرهما ، فجعل حكمهما كحكم المنادى المضاف إلى المتكلّم ، ، لاجتماعهما في كثرة الاستعمال ، على ما بيّناه .

وإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف إليها ياء ، مكسوراً ما قبلها أو مفتوحا ، أدغمتها في الياء ، مفرداً كان الاسم أو جمعاً ، نحو : يا قاضي ، ويا مسلمي ، جمعاً ، أو مسمىً به ، يا مصطفي ، جمعاً ، أو مسمى به .

وإن كان واوا مضموماً ما قبلها أو مفتوحا ، جعلت الضمة كسرة وقلبت الواو ياء وأدغمت ، إلا في « أخوك » وبابه ، فإنك تحذف الواو في آخرها وتُولي الياء (٢) ما قبل الواو فتكسره / ١١٠ / ، نحو (حتى يأذن لي أبي)(٣) . ولا تحذف واو « فوك » بل ينقلب حرف العلة معها

---

(١) سورة الزمر : ١٠ .

(٢) سورة يوسف : ٨ .

(٣) في الأصل : « الواو » . وما أثبتناه من القانون (ص : ٣٨) .

ياء . وتكسر ما قبلها فى كل حال ، نحو : هذا فىّ ، وفغرت فىّ ، وقلت له بفىّ . كذا ،

الاّ أنه لا يُحذف مع المتكلّم من هذه الأسماء إلا اللامات لا العَيْنات ، وواو « فوك » غير لام ، فلا تُحذف .

وما قبل ياء المتكلّم يجب كسره ، وما قبل الآخر فيه ينبغى أن يتبع الآخر ، لكونه من هذه الأسماء مضافاً ؛

وهذه الأسماء إذا كانت مضافةً يتبع فيها ما قبل الآخر حركة الآخر ، فاذا وجب كسر الآخر وأتبع ما قبله إيّاه صار «هذا فَوُىّ» فى الرفع : فُوِى ، ثم استُثقلت الكسرة فى الواو فسُكنت ، واجتمعت مع الياء بعدها فأدغمت فيها ، فيصير : هذا فِىّ .

وكذلك يصير فى النصب « فغرت فِوىّ » ثم يُعتل اعتلال ما تقدم .

وكذلك تصير فى الخفض : قلت له بفُوى كذا ، ثم يعتل اعتلال ماقبله فى النصب والرفع(١) .

فهذا هو الذى أوجب قلب حرف العلّة فيه ، وانكسار ما قبلها على حال .

وتحقيقه : أنه إنما وجب انكسارها قبل حرف العلة بعد تسكينه ، ولاتضاف « ذو » إليها ولا إلى غيرها من المضمرات ، لأنها واصلة إلى الوَصف بأسماء الأجناس التى لا يصح الوصف بها ، والمضمر ليس باسم جنس .

وإن كان ما يلى (الياء) ، ألفاً ، ليس للتثنية ، جاءت/١١١/ (الياء) بعدها مفتوحة ، ولم تُغيّر (الألف) ، نحو : يا فتاى ، وإن شئت قلبتها ياء ، وأدغمتها فى الياء ، نحو :

---

(١) فى الأصل : « والخفض » .

سَبَقَتْ هَوَىَّ وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ (١)

وإن كانت الألف للتثنية ثبتت الألف فقط ، نحو : هذان غلامای ورياء المتكلم في هذا الفصل كلّه مفتوحة ، إلا أن يرد شاذّ فيحفظ ، نحو ما روى في قراءة من قرأ (مُحياىْ) (٢) ، بإسكان الياء .

• • •

مُذْ ، ومُنْذُ ، يكونان اسمَين مُبتدأين ، إذا ارتفع ما بعدهما ، وحرفين جارين إذا انجرّ ، نحو قولك : ما رأيته مُذ يومان ، بالرفع ، وإن جرّرتهما لم تحتج إلى تأويل ، لأنهما لابتداء الغاية في الزمان ، كمن ، وغير الزمان .

ولا تجرّان الا الزمان ، ولا يُجر عنهما إلا بهما . وإذا كانا مبتدأين جاء بعدهما من الزمان ما يكون جواباً « كم » ، إذا كان للغاية ، نحو : ما رأيته مذ يوم ، ومذ يومان ، ومذ ثلاثة .

وما يكون جواب « متى » . إذ كانا لابتداء الغاية ، نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، أى ابتداء ذلك يوم الجمعة ، فيكونان مع جواب « كم » من أول الوقت إلى آخره ، ومع جواب « متى » لأول الوقت فقط .

والاسميّة على « مذ » أغلب .

---

(١) تمامه :

فتخرموا ولكل جنب مصرع

قال له أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة يرثى بها بنيه الخمسة ، هلكوا جميعاً فى طاعون . والشاهد فيه قوله : « هوى » ، حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فاصله : هواى ، وهذه لغة هذيل ، وأعنقوا ، أى تتبع بعضهم بعضاً ، فتخرموا ، أى أخذوا واحد واحد وتخرمتهم المنية . (حاشية الصبان : ٢ : ٣٨٢) .

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢ .

(٣) مكان هذه العبارة فى الأصل متقدم ، فقد جاز فى الأصل بعد قوله : « ما رأيته مذ يومان » .

إذا وليها(١) ما لبس بزمان قُدِّر بينه وبينها (٢) زمان مضاف إليه لفظاً أو معنًى، إن كان اسماً، أو في حُكمه ، نحو : ما رأيته مذ الحجاج ، وما رأيته مذ أن الله خلقني . وإن كان فعلاً كان الزمان المقدَّر مضافا إلى مَصدره معنى ، وإليه / ١١٢ / لفظاً ، نحو : ما رأيته مذ قام زيدٌ .

---

(١) في الأصل : «وليهما» .

(٢) في الأصل : «وبينهما» .

باب

القسم : جملةٌ تؤكد بها جملة أخرى ، كلتاهما خبريّة المعنى ، ما لم يصحب القسمَ سؤال ، ويرتبطان ارتباطَ الشرط ، إلا أن الأولى منهما جاءت اسميّة ، لا فى موضع واحد، نحو : على عهد الله لأقتلن .

حكاه سيبويه ، ولايلتفت إلى ما قالة ابن الطراوة(١) من أنه يلزم فيه حذف الخبر ، كما فى : يمينَ الله ، وأيمن الله ، وعمر الله ، لأنّ هذه الأشياء خرجت عما يجب ، ولا ينبغى أن يُرد ما جاء على ما يجب إلى ما خرج عما يجب .

فيثبت بهذه الذى ذكرناه مجيءُ الجملة الأولى اسمية فى غير موضع ، [نحو](٢) ، يمينُ الله لأفعلنّ ، وأمانةُ الله ، بالرفع ، وما أشبه ذلك ، وعلى عهد الله ، بخلاف الجملة الأولى فى الشرط والجزاء ، فإنها لم تجىء اسميّة إلا فى موضع واحد ، وهو : لولا زيدٌ لأكرمتك ، فإن هذا من باب الشرط والجزاء ، من حيثُ كان سبباً ومسبباً عنه ، ولم يكن فيه جزم .

وربما حُذفت إحدى الجملتين ، كما حذفت فى الشرط والجزاء ، للعلمِ بها .

فمن حُذفها فى القسم : (قد كان لكم) آية(٣) ، و (لتبلون فى أموالكم)(٤) وأشباههما .

---

(١) ابن الطراوة ، هو سليمان بن محمد أبو الحسين ، ولد بمالقة ، ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتاب سيبويه ، وله من المؤلفات : المقدمات على كتاب سيبويه ، توفى بمالقة سنة ٥٢٨ هـ . (بغية الوعاة : ١ : ٦٠٢) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) سورة آل عمران : ١٣ .

(٤) سورة آل عمران : ١٨٦ .

ومن حذفها في الشرط والجزاء: أكرمني أكرمك، وأين بيتك أزرك، وما أشبهه .

والاسم المقسم به : إمّا مجرور فقط ، وهو ما لفظ معه بأحد حروف القسم ، /١١٣/ نحو : بالله ، ووالله ، وتالله ، ومن ربي إنك لسكذا . أو العيوض من حرف القسم .

وهو :

إمّا : هاء التنبيه ، نحو : أي ها الله ذا ، ولاها الله ذا .

وإمّا ألف الاستفهام ، نحو : آلله لتفعلن .

وإما قطع همزة الوصل ، نحو : فألله .

وإما جائزٌ فيه النصب والجر ، وهو قولهم : الله لأفعلن ، في غير الاستفهام . نصباً وخفضاً ، والخفضُ فيه شاذ جدا ، لأن الخافضَ لا يُضمر وينوى عمله إلا مع عوض .

وإما جائزٌ فيه النصب والرّفعُ ، وهو ما عرى من الحروف ، والعيوض ، مما سُمع مرفوعاً في هذا الباب ، والنّصب أوجه .

وإما لازم فيه الرّفع ، وهو أيمن ، وفيه لغات : أيمنُ ، وإيمنُ ، وليمنُ ، وأتمن الله ، وإيم الله وم الله ، وم الله ،(١) ولاسبب لازوم هذا .

ولعمرك ، يلزم فيه الرّفعُ لسكن بسبب لام الابتداء .

وإما لازم فيه النصب ، وهو عمْرَك : وقعَدَكَ .

وليس هذا من هذا الباب لسكنّه مضارعٌ له بها من حيث صَحِبَ السُّؤال فيه تحليف .

---

(١) وزاد ابن منظور : أم الله ، بحذف الياء . (لسان العرب : يمن) .

وجواب القسم يكون فى الإيجاب ، من حيثُ ، لم يكن «قسماً محضاً(١) باللام »(٢) ، ونحو : واللهِ إن زيداً قائم ، وإن زيداً لقائم .

وموانع اللام ثلاثة :

المبتدأ ، نحو : والله لزيدٌ قائم .

والفعلُ المضارع مقروناً بنون التّوكيد ، مُخفّفةً ومثقلة ، نحو : والله ليقومنّ .

هذا رأى البصريين ، ويجوز تعاقبهما على رأي .

والفعل الماضى بشرط توسُّط «قد» . بينهما ظاهرةً أو مقدرة ، /١١٤/ نحو : والله لقد كان كذا ، ووالله لكذب ، [و] نحو :

تاللهِ قد(٣) عَلِمتْ سَرَاةُ بَنِي ذُبْيَانَ عام الحَبْسِ والأَسْرِ(٤)

وإنما جاز للضّرورة (٥) :

ويُجاب فى النفى بـ«ما» ، وإنْ ، فى معناها ، وبـ«لا» ، نحو والله مازيد قائم ، أو ما قام زيد ، وما يقوم ، فى نفى الحاضر ، ووالله إن زيد إلا القائم ، ووالله إن قام زيد ، ووالله لايقوم زيد ، فى المستقبل .

وربما وضع الماضى موضع المستقبل ، فقيل : والله ، لا فعلتُ ذلك أبداً .

ويجوز حذف « لا » لفظاً ، نحو :

---

(١) فى الأصل : « محضاً : مخففة ، ومثقلة »، ولا معنى هنا للزيادة ومكانها حيث أثبتناها بعد قوله « بنون التوكيد » .

(٢) مكان هذه الكلمة « باللام » فى الأصل ، فى آخر العبارة .

(٣) فى الأصل : « لقد » .

(٤) لم أهتد إلى نسبته .

(٥) يعنى عدم اقتران (قد) باللام .

لله يبقى على الأيام ذو حيد(١)

وربما حُذفت الجملة القسمية لكون ظرفٍ من(٢) معمولات الفعل الواقع جواباً دالا عليها ، نحو: لأفعلن عوض العائضين ، ودهر الداهرين .

وربما قُطع الظرف المذكور عن الإضافة ، وأقسم به ، فقيل عَوْضُ لأفعلنّ بالضمّ .

ومنهم من يقوله بالفتح، ومنهم من يقوله بالكسر.

وأما «جَيْرِ» فيقال مكسور الآخر ومفتوحة .

---

(١) البيت :

لله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس

قائله : مالك بن خويلد الخناعي الهذلي ، الشاهد فيه حذف « لا » في جواب القسم .

(شرح المفصل : ٩ : ٩٨)

(٢) الأصل « مع » . وما أثبتناه من القانون (ص : ٣٩) .

باب

حكم هذا الباب أن يَحذف الفاعلُ — إمّا جهلاً به ، وإمّا إبهاماً ، وإما تحقيراً ، وإما تَعظيما ، وإما إيثاراً لِغرض السامع ، وإما إيجازاً ، وإما للوزن ، وإما للمُوافقة ، نحو :

« ولابُدَّ يوماً أنْ تُرَدَّ الوَدَائعُ » (١)

وإمّا لتقريب الأمجاع بَعضها من بعض ، وإمّا للعلم ، به — ويُقام شيءٌ آخر مُقامه ، فيَرتفع لفظاً أو معنىً .

والمُقام :

إما مَفعول به ، نحو ، ضُرب عمرو ، وذُهب به .

وإما مُطلق ، فائدته غير فائدة الفعل (٢) ، نحو : ضُرب ضربٌ شديد / ١١٥ / .

وإما مفعول به ، بشَرط التّمكّن ، نحو : سِيرَ عليه يومان .

وإذا وُجد المفعول به دون حرف جر ، لم يَقم سواه .

وإذا عُدم تساوت مَراتب البواقي ، فإن كان الفعلُ ينصب أكثَر من مفعول به واحد بنفسه كان المختارُ إقامةَ الأول ، وجاز إقامةُ غيره ، مالم يُورث لَبْساً ، إلا أن يَمنع مانع ، نحو : أُعطي زيد درهما ، وأعطى درهم زيدا .

---

(١) صدره :

« وما المال والأهلون إلا وديعة »

وقائله : لبيد بن ربيعة العامري الأنصاري ، من الشعراء المخضرمين .

(بلوغ الأرب ، للآلوسي : ٣ : ١٣) .

(٢) في الشروح الأخرى للجزولي : « وإما مطلق لبيان النوع » .

(شرح ابن جزولية الكبير : ٤٩٦) .

والذى يورث اللبس ، نحو : أعطيت زيدا عمرا ، لايُقام إلا الأول .

والذى يمنع منه مانع ، نحو : ظننت زيدا قام ، لا يقام فيه إلا الأول ، لأن الجملة لا تكون فاعلا ولا تقوم مقامه .

وإن كان مع ما ينصبه بنفسه ما ينصبه بإسقاط حرف الجر لم يقم ما ينصبه بإسقاط حرف الجر مع وجود الذى ينصبه نفسه .

ولا يُبنى للمفعول إلا المتصرّف المتعدى ، حقيقةً أو مجازا .

وكيفية (١) البناء أن يُضم أول الماضى ، إن كان ثلاثيا ، نحو : ضُرب ، أو رباعيا ، نحو : أُكرم .

فإن زاد ، وكان فى أوله ألف وصل ، ضُم : أوله وثالثه ، نحو : انطُلق .

وإن لم يكن فى أوّله « ألف وصل » ضم أوله وثانيه ، نحو تُعُلم ، ويُكسر فى كل ذلك ما قبل آخره ، وقد تقدم فى المثل .

إلا أن يكون معتل العين ثلاثيا ، نحو : قيل ، أو رباعيا ، نحو : أقيم ، أو خماسيا أوله همزة الوصل ، نحو : اختُيرَ ، أو سداسيا ، نحو : استُقيم ، فإنه تَسكن عينه وتُنقل الكسرة إلى ما قبلها ، وتُقلب الواو فيها ياءً .

وإشمام / ١١٦ / ما كُسر من هذا النوع ، وأصلُه الضم ، لغة ، وبعضُهم (٢) لا ينقل فى هذا الذى يُشم ، فتنقلب الياء فيه واوا ، فيقول : قُول ، وبُوعَ ، واقتُودَ ، واختُورَ .

وإن كان مضارعاً ضُم أوله وفتح ما قبل آخره ، نحو : يُضْرب ، ويُكْرم ، ويُنْطلق ، ويُستخرج ، ويجىء على ما يقتضيه التصريف له ، نحو : يُقام ، ويُستقام .

---

(١) فى الأصل : « أو كيفية البناء » .

(٢) فى الأصل : « وبعضهم لغة ولا » .

باب

اسم الفاعل ، المُراد به المضيّ ، مفرداً ، أو مكسّراً ، أو مجموعاً بالألف والتاء ، يجب فيه الإضافة إلى المفعول ، وإن كان فعلُه مما يتعدّى ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أمس ، وهؤلاء ضُرّابُ زيدٍ ، وضاربات زيد . ما لم يكن ثَمّ مانع ، وهو إضافته إلى آخر قبله ، أو الألف واللام ، نحو : هذا مُعطى زَيْدٍ درهماً أمسِ ، وهذا الضارب زيداً أمسِ :

وسيأتى ذلك مُبَيَّناً .

وحُكم النّون فى التّثنية والجمع حُكْمُ التنوين فى المفرد ، نحو : هذان ضاربا زيدٍ أمسِ ، وهؤلاء ضاربُو زيدٍ أمسِ .

فإذا أدخلت الألف واللام وَجب النصبُ فى المفعول ، فى المُفرد والمكسّر والمجموع بالألف والتاء ، إن خلا المفعول من الألف واللام ، نحو : هـذا الضارب زيداً أمسِ ، وهؤلاء الضّرّابُ زيداً ، والضاربات زيداً .

وإن كان فى المفعول الألف واللام : أو أضيف الى ما هما فيه ، جاز النّصب والجرّ ، نحو : هذا /١١٧/ الضاربُ الرّجُلَ أمسِ ، والرّجُلِ ، وهؤلاء الضّرّاب الرّجُلَ ، والرّجُلِ ، وهؤلاء الضاراتُ الرّجُلَ ، والرّجُلِ .

والمُضاف الى ما هما فيه ، نحو : هذا الضاربَ أخا الرّجُلِ أمس ، وأخى الرّجُل ، وكذلك الضُّرّاب ، والضاربات .

وفى المُثنّى ، والمجموع على حد التثنية ، يجب النصبُ مع إثبات النون مطلقاً ، نحو : هذان الضاربان زيداً ، والضاربان الرّجل ، أمسِ ، وهؤلاء الضاربون زيداً ، والضاربون الرّجُلَ .

ويجوز النَّصب والجَر مع إسقاطها مطلقاً ؛ نحو : هذان الضاربا زيدٍ ، وزيداً، أمس ، وهذان الضاربا الرَّجُلِ ، والرَّجُلَ .

وكذا فى المَجموع على حدِّ التَّثنية .

واذا وُجِّهت الإضافة ، واتفق أنْ كان الفعل له أكثرُ من مفعول واحد ، انْتصب(١) ما زاد على الواحد بإضمار فعل ، نحو : هـذا مُعطى زيدٍ درهماً أمسِ .

هذا مذهبُ الأكثر ؛ وأجاز بعضهم نَصْبَه باسم الفاعل ،واحتج بقولهم : هذا ظانّ زيدٍ منطلقاً أمسِ .

ولك فى العَطف ، على المجرور باسم الفاعل :

الحملُ على اللَّفظ على الإطلاق ،وإن لم يعطف على المُضمر المخفوض بعد إعادة الخافض ؛ نحو : هذا ضاربُه وزيدٍ .

والنصب بإضمار فعل، نحو : هذا ضاربُ زيد وعمراً (٢)أمس ،وهذا ضاربُ الرجل والغُلامَ ، وهذا الضاربُ الرَّجُلِ وزيد :

ويجوز النصب بإضمار فعْلٍ فى ذلك كله .

وشرط أبى العباس (٣) فى الحمل على اللفظ /١١٨/ : أن يكون المعطوف يمكن وقوعُه موقعَ المعطوف عليه ، أو يكون فى قُوَّته؛ . . هذا الضاربُ الرجلِ الغلامِ ،وهذا الضاربُ الرُجلِ وصاحبِ الغلام ،وهذا الضاربُ الرَجلِ وصاحبه ، لأنه فى قُوة : وصاحب الرجل ، ومنع : هذا الضاربُ الرَّجلِ وزيد .

والمُضاف إلى المعرفة، فى هذا الباب مَعرفةٌ به، ما لم يكن فى المضاف الألف واللام ، فإنه حينئذ معرفة بهما ، والإضافة غير محضة، فمثال ما ليس

---

(١) فى الأصل : «وانصب» .

(٢) فى الأصل : «وعمرو» .

(٣) هو أبو العباس محمد بن زيد المبرد . وقد مر التعريف به .

فيه الألف واللام : ضاربَ زيد أمس ، ومثال مافيه واللام : الضاربُ الرَّجلِ أمس ، والضاربا زيدٍ أمس ، والضاربوزيد ، كذلك .

واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال ، مُفرداً ، أو مكسَّراً ، أو مجموعاً بالألف والتاء(١) أصله أن يثبت فيه التنوينُ ، وينتصب المفعول عنه إن كان لفعله مفعول ، نحو : هذا ضارب زيداً الآن أوغداً ، وهؤلاء ضاربات زيداً الآن أو غداً .

وتجوز إضافته تخفيفاً ، ولا يتعرف بالمضاف إليه ، وإن كان معرفةً .

وحُكم النون فى التثنية وجمع المذكر السالم ، فى هذا الباب ، حكمُ التَّنوين فى المفرد .

وحُكم العطف على ما أضيف إليه اسم الفاعل ، المُراد به الحال والاستقبال ، كما ذكر فى المراد به المُضى ، وحُكمه وفيه /١١٩/ الألف واللام ، كما ذُكر فى المُراد به .

ومن شرط إعمال اسم الفاعل أن يكون معتمداً على :

حرف استفهام ، نحو : أضارب زيداً عمراً ؟ أو : أقام زيداً الآن(٢) أو غداً .

أونفى ، نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمرا ، وما قائم الزيدان الآن ، أوشذاً :

أو صفة لموصوف ، نحو مررت برجل ضاربٍ زيداً الآن أوغداً .

أوخبراً لذى خبر ، نحو : زيد ضارب عمراً ، كذلك .

أو حالاً لذى حال ، نحو : هذا زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن ، أو غداً :

---

(١) فى الأصل : « أو مجموعا بالتاء » ، وما أثبتنا من القانون (ص : ٤٠) .

(٢) فى الأصل : « إن » ، وهو تحريف .

أو صلةً لموصول، نحو : هذا الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، وغداً، على ما تقدّم .

واسم المفعول ، والأمثلة المشبهة باسم الفاعل تجرى فى الإعمال والاعتماد واشتراط الزمان مُجْرَى اسم الفاعل .

فاسم المفعول ، نحو : هذا معطى درهما الآن أو غداً ، ومُعْطَىَ درهما أمس .

والأمثلةُ ، نحو : هذا ضرّابٌ زيداً الآن أوغداً ، وضرّاب زيدٍ ، وهذا ضَرّابُ زيداً أمس .

وأكثر ما جاء من هذا المعنى : فعّال ، ومفعول ، ومِفعال .

وقد جاء ذلك فى : فَعيل ، وفَعيل ، و«فَعِيل» أقل من «فعيل» بكثير ، وتكسير ما كُسِّر منها ما يجرى مجراها ، نحو :

ثمّ زادوا أنهم فى قومهم غُفُرٌ ذنبهم غيرُ فُجُرْ (١)

---

(١) البيت من قول طرفة بن العبد فى مدح قومه ، يقول : لم يقدر على الشر وزيادة عليهم بأنهم يغفرون الذنب ويعفون عن الفحشاء . والشاهد فيه إعمال « غفر » فى « ذنبهم » مفعولا له ، وهو صيغة مبالغة . (الدرر اللوامع : ٢ : ١٣١) .

باب

الصفة المشبّهة باسم الفاعل، تفارقه فى أنها لا توجد إلا حالا، نحو: مررت برجل حسنٍ وَجهه، أو الوَجه، معناه: هذه حالةٌ، لا تزيد مضيًّا ولا استقبالاً ولا تعمل إلا فى السببى(١)، نحو: حَسَن وجهُه، /١٢٠/ أو ماهو فى معناه، نحو: حَسَن الوجه»، كما قدمنا(٢).

ولا يتقدّم معمولها عليها، لا تقول فى «هذا حسن الوجه»: هذا حَسَن، كما تقول فى «هذا أكل طعامك»: طعامك هذا أكل.

ولا يكون المنصوب بها مفعولاً فى المعنى، لأنها أبد من فعل [غير] (٣) متعد.

وأنها إذا وقع فيها الألف واللام وفى معمولها كان الأحسن الجرّ، نحو: هذا الحسنُ الوجه. الجرُّ هو أحسن من النصب، وليس كذلك: الضارب الرجلَ، النصبُ هنالك أحسن.

وأنها لا يعطف على المجرور بها نصباً، فلا تقول: هو حسن الوجه والبدن. تنصب المعطوف إذا كان قبله مجروراً، وتقول ذلك فى اسم الفاعل، وقد تقدم.

وأنه يقبح أن يضمر فيها الموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمره، نحو: مررت برجل حَسَنٍ وجهه، بالنصب والخفض. والرفع، على أن يكون «وجهه» بدلا.

---

(١) فى الأصل: «السبى»، وهو تحريف.
ويعنى بالسببى: أن يكون متصلا بضمير، وموصوفها لفظاً أو معنى. (شرح ابن عقيل: ٣: ١٤٣).

(٢) أى يتقدم شىء من ذلك.

(٣) تكملة يستقيم بها المعنى.

ومدار الباب فى ثمان عشرة مسألة ، وذلك أنا المشبّه يتصور فيه أن يكون : مضافاً إلى ضمير الموصوف ، ودون ضميره ، معرّفاً بالألف واللام ، أو نكرة . ويتصور فى كل واحد من هذه الثلاثة الرفع النصب والخفض .

فتلك تسع مسائل . إذا كان الموصوف والصفة نكرتين .

فإنّ تعرّفا جاء تعريفهما فى تسع المسائل المتقدمة . فتلك ثمانى عشرة مسألة .

ومنها مُطلق الجواز ، ومنها مُطلق المنع ، ومنها جائز على قُبح .

فكلّ مسألة تكرر فيها الضمير فهى قبيحة ، إلا ما جُمع فيه منها بين الألف واللام والإضافة ، والألف واللام فى الأول / ١١١ / دون الثانى ، نحو : الحسن وجهه ، فهى جائزة (١) .

وكل مسألة حُذف الضمير منها فهى قبيحة ، إلا إنْ حُذف الضمير منها ، ، البَدل أحسن منه فى الصّفة .

وكل ما خرّج عن هذين الضربين فهى حسنة ، إلا نحو : الحسن ، فهى باطلة .

وإذا اشتملت الصفة فى هذا الباب وفى غيره على المضمر تبعت للموصوفُ تثنيةً وجمعا ، نحو : مررت برجلٍ حسن الوجه ، وبرجلين حسنى الوجهين ، وبرجال حسنى الوجوه .

وإن خلت منه لم تتبعه تثنيةً وجمع سلامة ، فى الأجود الأفصح ، نحو : مررت برجل حسن أبوه ، وبرجلين حسن أبوهما ، وبرجالٍ حسن آباؤهم ، ولا تقل : حسنين آباؤهم ، إلا فى لُغة ضعيفة .

---

(١) فى الأصل : « ظالمة » . والأصح ما اثبتناه .

وكان التَّكسير أجودَ من الإفراد، إن أمكن ، نحو : مررت برجال حِسان آبائهم .

هذا قول بعضهم ، والصواب أنَّ الإفراد أحسنُ من التكسير ، وإنما قال « إن أمكن » ، لأن من الصفات ما لا يكسَّر ، نحو : مررت بفرسٍ مُعْلَمٍ فارسُه .

باب

التعجّبَ، الذى يُبَوَّب له فى النّحو ، لفظان : ما أفْعَلَه ، نحو : ما أحسنه ، وأفْعِلْ به ، نحو : أحْسِنْ به .

وكلاهما لا يكون إلاّ من فِعْلٍ ثلاثىّ غيرِ مزيد فيه ، نحو : حَسُن ، فى الأمْرِ العامّ .

وسيبويه يُجرى « أفعل » مُجراه ، فقولهم : ما أعطاه للدّراهم ، وما أولاه للمعروف ، عِنْده قِياسٌ ، وعِنْد الأوّلين شاذ .

والذى قاله سيبويه أولى ، لوجهين :

أحدهما : كثْرةُ ما جاء فى ذلك /١٢٢/ فى « أفْعِلْ » ، فقد أوردوا منه حُروفاً (١) كثيرةً ، ولم يَكْثُر ذلك فى غير « أفْعِلْ » ، مما زاد على الثلاثة . كثرته فى « أفْعِلْ » .

والثانى : أن المعنى الذى لم يكُن — وذلك فى غير «أفعل» ، مما زاد على الثلاثة — إنما هو الإخلال ، وذلك مَعدوم هنا ، فإنّه لا فرق فى اللفظ بينه متعجّباً منه وغيرَ مُتعجَّبٍ منه .

ولا يكون أيضاً إلاّ مما يَقبل الزيادة والنّقصان ، فلا يجوز : ما أموتَ زيداً ، ولا : أمْوِتْ به .

ومما بناؤه على «فَعِل» فى الأصل ، أو ما هو مَرْدُودٌ إليه فى التقدير . دليله قولُهم : ما أضربَ زيداً لعمرو : ولم يَقولوا : ما أضرب زيدٍ عَمْراً .

ومما قد وقع ودام ، أو ما هو فى التّحقيق بمنزله ذلك .

---

(١) فى الأصل : « حروف » ، وهو خطأ من الناسخ .

فالأول : ماأحسنه :

والثانى كقولهم : ما أطول ما يكون هذا الصبيّ .

فاذا انخرم المُضيُّ والدَّوام ، أو ما هو بحُكمهما ، لم يُتعجَّب منه أصلاً وكذلك إذا انْخرم قَبُول الزيادة و النقصان .

و إن انخرم ما سواها من الأوصاف ، فأردت التعجُّب بصيغة : ما أفْعَلَه . وأفْعِلْ به ، فابْنهما من فِعل يَصِحّ أن يُبْنى من مِثْله، وانْصِبْ مَصدر الفعل الذى انْخرَم فيه ، ما سِوى المُضيّ والدَّوام ، مضافاً إلى الفاعل مع «أفْعِلْ» . كقولك : إذا أردت أن تتعجَّب من «انطلق زيد» : ما أسْرَع انطلاق زيد ، واقرن به الباء مُضافا إلى الفاعل مع « أفْعِلْ » : كقولك : أسْرِع بانطلاق زَيد .

ولا يَتقدّم المَنصوبُ بعد « ما أفْعل » على « أفْعل » (١) : فلا تقول /١٢٣/ ما زيداً أحْسَنَ ، ولا زيداً ما أحْسَنَ .

ولا المجرور بعد « أفعِل » على « أفْعِل » باتفاق ، فلا يُقال فى « أحْسِنَ به » : بِه أحَسِنَ .

ولا يُفصلَ بينهما وبينهما على رأى . فلا يُقال على هذا الرَّأى : ما أحْسَنَ اليومَ زيداً . ولا أحْسِنْ اليوم بزَيْد .

و « به » بعد « أفْعِلْ » فاعل على رَأْيٍ : ولا ضمير فى « أفْعِلْ » ومفعول ، على رأى .

و فى « أفْعل » ضميرٌ مَنع من اختلافه اختلاف (٢) المُخاطب .

المِثْليَّة والباء لازمةٌ على كل حال ، و « ما » فى « ما أفْعَله » غَيْرَ موصولة بل نكرة غَيْر مَوصوفة، على رأى، وهى مُبتدأة على كل حال . وكل لا يُقال فيه: ما افْعله، وأفْعِل به . لا يُقال منه : أفْعَلُ من كذا،

---

(١) بعد هذا زيدت فى الأصل هذه العبارة: « كقولك» أحسن بانطلاق زيد » . ويبدو أنها تكرار من الناسخ .

(٢) الأصل : « لاختلاف » .

للتفضيل ، ولا يقال في « انطلق » : هو أطْلَق منه ، كما لا يقال منه : ما أطلقه ، ولا أطْلق به .

فإن أردته مما لا يُقالان منه فابْنِه مما يُقالان منه ، وأجْرِ على الموصوف مُضْمَراً فيه ضميره ، كقولك : هذا رجل أسْرع انطلاقاً منه ، وانصب مَصْدر الفعل الذى أردت التَّفضيل منه تمييزاً ، واقرن « مِن » بالذى تُفضِّل عليه ، كما ، قدمنا .

باب

عمل « ما » و « لا » ، المُشَبَّهتين بـ«ليس» ، مَشْرُوطٌ بتأخير الخبر. وبعد « إنْ » ، و « إلا » يَبطل النفى (١) .

إلا أن « ما » تعمل فى المعرفة والنكرة ؛ و « لا » لا تعمل إلا فى النكرة .

وكل ما عُطف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظاً ، نحو : ما زيد قائماً ، أو معنىً نحو : ما زيد بقائم ، بحرفٍ يُوجب ما بعده ، فحُكمه حُكْمُ « إلا »(٢) ، نحو : ما زيد قائماً بل قاعد .

فإن كان غيرُ موجب ، وكان ما بَعده الحرف وصفاً ومَوصوفا، وأُولى المَوْصونُ الحرف ، وكان الموصوف شيئاً من اسمها ، جاز بها العطف ، والقَطع فى ذلك الوصف ، نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوه ، وما زيد بقائم ولا قاعد أبوه ، ولا قاعداً أبوه ، ولا قاعدٍ أبوه .

ولا يَجوز مع الأجنبيِّ إلا القطع ، نحو : ما زيد قائماً ولا قاعد عمرو ، وما زيد بقائم ولا قاعدٍ بكر .

وإذا تأخَّر الوصفُ جاز العطف والنَّصب مطلقاً ، إلاالعطف بالجَّر ، نحو : ما زيد منطلقا ولا أبوه قاعدا ، وما زيد بقائم ولا بكرٌ قاعدا ، ولا يجوز : قاعد ، بالجر .

أما الموصوف فليس فيه الا الرفع .

---

(١) يريد أنه إذا اقترن اسم : ما ، ولا ، بإن الزائدة، وإلا ، بطل عملها . وقد وردت هذه العبارة فى الأصل غير مستقيمة ، هكذا : « وفقد إن وإلا يبطل النفى بلا » .

(٢) يعنى فى إبطال العمل .

باب

نعم ، وبئس ، أصلهما : فَعِل ، وكل « فَعِل » فالعرب قد تسكّن وسطه تخفيفاً . نحو : عِلْمُ زيدٍ فى « عَلِم » ، وكَبْفَ ، فى « كَبِفَ » .

فإن اتّفق أن تكون عينه حرفاً من حروف الحلق ، كما فى : نَعِيم ، وبَئِس ، كان لهم فيه أربعُ لغات .

الأصليّة ، والإتباع ، وكسر الفاء إتباعا للعين ، والتّخفيف منها .

وفاعل « نعم » و « بئس » إن كان ظاهراً لم يكن فى الأمر العام إلا : بالألف واللام الجنسيّتين ، أو مضافا إلى ما هما فيه ، نحو : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، [ونِعْمَ] (١) صاحبُ التّوم عمرو ، وقولُه :

فَلَنِعْمَ صاحبُ قَوْمٍ لا سِلاَحَ لهُم
وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بن عفّانَا (٢)

يُحفظ ولا يُقاس عليه .

وقد ذُكر حُكمه ، إذ كان مضمراً ، فى المُضمرات .

/ ١٢٥ / ولا بُدّ معهما من الممدوح أو المذموم ، لفظاً : نحو ما تقدّم ، أو نيّةً ، كقول القائل ، وقد ذُكر إنسان : نعم الرجلُ زيدٌ هو .

ومن شرطه أن يَصْدُقَ عليه اسم الفاعل ، نحو ما تقدّم ؛ وإن وقع شىء يُوهم خلاف هذا يؤول ، نحو : « بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذين كَذَّبُوا بآياتِ الله » (٣) إن جعلت « الذين » هم المَذمُومون ، فلا بُدّ من تقدير مضاف محذوف .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) البيت لكثير بن عبد الله الهذلى ، والشاهد فيه مجىء فاعل نعم منكرا .
(الدرر اللوامع ٢ : ١١٣) .

(٣) سورة الجمعة : ٥ .

والتَّفسير واجبٌ إن أضمر الفاعل ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، إلا فيما شَذَّ ، نحو قولهم : فبها ونِعْمَتْ ، وجائز مع المُظْهَر توكيداً ، عند غير سيبويه ، وسيبويه يمنعه .

وما يُفسَّر به المُضمر فيهما « ما » النكرة غير الموصوفة ، نحو : (فنِعِمَّا هي) (١) ، أي : نِعْم شيئاً هي ، ويؤخذ المَمدوح والمَذموم المبتدأ ، أو خبرَ مُبتدأ مضمر ، إن مؤخَّرا ، أو مبتدأ لا غير إن كان مُقدَّما ، وإذ أُخذ مبتدأ أغنى الفاعل عن العائد لعُمومه .

---

(١) سورة البقرة : ٢٧١ .

باب

حَبَّ ، من قولك : حَبَّذا ، فِعْلٌ ، فاعلُه : ذا ، و « ذا » فى هذا الموضع لا يتغيّر بحسب المُشار إليه ، فيقال : حبذا زيدٌ ، وحبذا هندٌ ، وحبّذا الزيدان (١) ، وحبّذا الزيدون ، وحبّذا الهندات ، لأنهما صارا كالكلمة الواحدة ، حين لم يَجُزْ الفصلُ بينهما ، ولا بهاء ، التى للتّنبيه ، فيُقال : حَبَّ هذا ، وعلى ذلك قالوا : لا تُحَبَّذْ .

وما انتصب بعده من نكرة فتفسيرٌ (٢) للمُبهم ، نحو : حَبَّذا رَجُلاً زيدٌ ، وحَبَّ راكباً عمرو .

١٢٦ /

ويمكن أن يكون مشتقًّا ، حالاً .

وجَمعوا بين التّفسير والفاعل ، وهو غيرُ مُضمر ، لأنه مُبهم ، والمُبهم قد يسُدّ مَسدّ المُضمر ، كقوله تعالى (والّذين كذّبُوا بآياتِنا واستكبَرُوا عنها أولئك أصحابُ النّار) .(٣)

ولا بد من مرفوع هو فيه بمنزلة الممدوح أو المذموم ، فى : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وقد جُعل خبراً لـ « حبذا » ، وجُعل « حبذا » مبتدأ ، لمّا جُعلت الكلمتان كلمةً واحدةً غلب فيها الاسم ، وقد جُعل فاعلا بـ « حبذا » وغلب فيها الفعل .

والذى قبله أحسن منه .

وكل فِعْلٍ على « فَعَل » فالعربُ قد تُسكّن وسطه تخفيفاً ، فتقول : عَظْم بَطْنُك .

---

(١) فى الأصل : « الزيدون » .
(٢) فى الأصل : « فنضر » .
(٣) سورة الأعراف : ٣٦ .

فان كان فيه مَعْنَى المَدح وعُومل مُعاملةَ : نِعم ، وبِئس ، وحَبّذا ، استجازوا فيه النَّقل(١) من الوجهين المُتقدِّمين ، نحو : عُظْم البطنُ بَطْنُك ، وعَظْمُ البَطْنُ بَطْنَك ، وكذلك : عظم بطناً بَطنك ، بثلاثة الأوجه ، وكذلك : عَظم ذا بطناً بَطنك ، بذا أيضاً .

---

(١) أى نقل ضمة العين إلى الفاء .

باب

إذا تنازع فعلان معمولاً واحدا ، فالمختار إعمال الثانى ، وإذا أعمل فيه الثانى حُذف مع الأول ، نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبنى الزيدون .

مالم يكن مرفوعاً ، نحو : ضربانى وضربتُ الزيدون .

أو مفعولاً لا يُقتصر دونه ، نحو : ظنّانى قائما ، وظننت الزيدين قائمين .

فلا يجوز حذف المرفوع باتفاق ، ولاحذف المفعول الثانى من الأول ، عند بعضهم .

والصواب / ١٢٧ / أن حذفه جائز .

وإذا أعمل فيه الأول أعمل فى ضميره الثانى ، نحو : ضَرَبنى وضربتهما الزيدان .

ولا يلزم ، فيجوز أن تقول : ضربنى وضربت الزيدان .

إلا أنّ الحذف بقل .

والحذف مشروط بألاّ يكون مرفوعاً ، نحو ضربت وضربانى الزيدان .

فإن كان لا يجوز حذفُه باتفاق ، أو مفعولاً لا يُقتصر دونه ، نحو : ظنّنى وظننتهى قائمين الزيدان قائما ، لا يجوز حذف « قائمين » عند بعضهم .

والصواب أنّ حذفه جائز .

ولا يتنازع فعلا المتكلّم ، ولا فعلاً المخاطب ، ولا فعلان أحدهما للمتكلّم والآخر للمخاطب ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

ففعلا المتكلم ، نحو : أضرب وأكرم زيد ، وآمُر وأرفق بزيد .

وفعلاً المخاطب ، نحو : تضرب وتُكرم زيدا ، وتَمُرّ (١) وترفُق بزيد .

---

(١) فى الأصل : « وأمر » .

باب

المَصْدَرُ يعمل عمل الفعل ، إذا كان بدلاً من اللفظ المُعامَل فيه :

فى الأمر ، نحو : ضرباً زيداً .

وفى الاستفهام ، نحو : أعلاقةً أمَّ الوَليد؟ (١) .

ويعمل وإن لم يكن بدلاً من اللفظ بالفعل العامل فيه ، بشرط أن يُقدَّر بأن والفعل ، وما هو مثلها ، مما هو وما بعدها بتأويل المصدر . نحو : يُعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمراً ، لا يقدَّر ، بأنْ ضرب زيدُ عمراً ، وبأن ضَرَب زيد عمراً .

ويُفارق اسمَ الفاعل والصفةَ المُشَبَّهة :

فى أنه لا يلزم معه ذِكْرُ الفاعل ، نحو : يُعجبنى إطعامُ المسكين .

وفى أنه لا يُضمر فيه الفاعل ، لأنه / ١٢٨ / كسائر أسماء الأجناس فى أنها لا تحتمل ضميرا .

وفى إنه إن أضيف إلى مَعرفة تعرَّف ، ولذلك لا تجد فى قولك : يُعجبنى خُروجُ زيدٍ السريع ، تنكَّر(٢) « سريع » ، فلا يُقال : يُعجبنى خروج زيدٍ سريع ، إنما يقال بالألف واللام ، إلا على المُضَعَّف(٣) فى قولك : جاءنى زيدٌ راكب على البدل .

---

(١) هذا جزء من بيت ، والبيت كاملا :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلس

وهو من الكامل . والشاهد فيه نصب « أم » بـ « علاقة » . والثغام : شجر إذا يبس ابيض . والمخلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . (سيبويه : ١ : ٦٠) .

(٢) أى : تكون نكرة .

(٣) يقصد : على الوجه الأضعف .

وإن أضعفه فى العمل مافيه الألف واللام ، نحو : يعجبنى الضرب زيدا و عمرا . ولذلك لم يجئ فى الكتاب العزيز (لا يُحبُّ اللهُ الجهر بالسُّوء من القَوْلِ إلا مَن ظلم) (١) ، « مَن » فيه نُصبت على الاستثناء لا فاعله ، بالجهر ، وتعمله بالسوء كلا تعمل ، لأنّ الظرف و المجرور يتعمل فيه الوهم ، مثل ما قاله الفارسىّ (٢).

وفى أنه ليس وصفاً ، وكذلك لم يكن قولك : يُعجبنى زيدٌ العَلَم ، بمعنى العالم ، أصلاً فى الكلام ، إنما هو مجاز على معنى المبالغة .

و[فى] أنه لا يفتقر فى كونه عاملا إلى أن يعتمد ، وقد تقدّم التمثيل بإعماله ، وهو عندك غير مُعتمد .

و[فى](٣) أنه لا يُعتبر الزمان فى إعماله بل يتعمل فى المضى والاستقبال والحال .

وفى أنه يُضاف إلى الفاعل ، وكل واحدمنهما لا يُضاف إليه ، إلا أن ينصب الفاعل على التّشبيه بالمفعول به . حيث يجوز ذلك فيه ، ثم يضاف إليه .

و أنّ معمولَه حُكْمُه معه حكم الصلة مع الموصول ، لأنه مقدّر به .

وفى أنه لا يتجمع فيه بين الألف واللام والإضافة على وجه .

ويُفارق الصفةَ المشبّهة خاصةً فى أنه يتنصب المفعول به ، وأنه يعمل فى الأجنبى .

---

(١) سورة النساء : ١٤٨ .

(٢) هو : أبو على الفارسى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار . (بغية الوعاة : ١ : ٤٩٦) .

(٣) تكلة يستقيم بها الكلام .

ولك(١) فى تابع مايُضاف إليه/١٢٩/ الحَمْلُ على اللفظ ،والحَمْل على المعنى ، فى قول بعضهم :

سيبويه لا يُخالف اللَّفظ (٢) على الإضمار .

(١) الأصل : «وذلك».
(٢) أى : الحمل على اللفظ .

باب

العدد : أربعُ طبقات آحاد ، و عشرات ، ومئون ، وآلاف .

ومداره على اثنى عشر كلمةً : كلمات الآحاد (١) ، [وعشرة](٢) ، ومائة ، وألف .

وإذا أردت أنْ تَعُدَّ أشخاصا من جنس واحد فلُغة العرب المشهورة. إذا أرادوا أن يجمعوا بين العدد والمعدود ، أن يذكروا اللفظ الموضوع للواحد منه ، إن أرادوا الإفراد ، فقالوا : « كتاب » ؛ وإن أرادوا التثنية ، ثنَّوا ذلك المفردَ ، فقالوا : كتابان ؛ ولا يقولون : واحد كتب ، ولا اثنا كتب ، إلا في الضرورة ، نحو قوله :

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ (٣)

والأصل : حنظلتان .

فإذا انتهوا إلى أكثر من اثنين — صيغ الجمع ، نحو : كتب ، ليست نصوصاً في عدد ما تناوله في لغتهم ؛ وأسماء العدد نصوصٌ في ذلك ، نحو ثلاثة ، أربعة ، خمسة — عدلوا إلى النَّص ، فقالوا : ثلاثة ، في المذكر ، وثلاث ، في المؤنث ، فجعلوا العدد نصا ، وإضافوه في الأكثر إلى جمع القلة ، إن كان للاسم المعدود ، نحو : ثلاثة أكْلُب ، فجعلوا جنس المعدود نصا ، ولا يقولون : ثلاثة كِلاب ، إلا قليلاً .

---

(١) أي من واحد إلى تسعة (٢) تكملة يقتضيها السياق

(٣) اختلف في اسم قائل البيت ، فقيل : خطام المجاشعي ، وقيل : جندل بن المثنى ، وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل : شماء الهذلية .

والشاهد فيه قوله : ثنتا حنظل . والقياس أن يقول : فيه حنظلتان .

(الدرر اللوامع : ١ : ٢٠٩ (،) سيبويه : ٢ : ١١٧) .

فان لم يكن للمعدود جمع قلة أضافوه إلى جمع ما يضاف إليه العدد من التذكير، ولا يُحتاج إليه فى المؤنث ، لعدم الوهم .

وبناء الثَّيِّف / ١٣ / فى « أحدَ عشر » وبابه يكون آخره وسطاً ولذلك لم تُبْنَ « اثنا عشر » وأختاه ، لأن العَقْد منه قد عُومل معاملة النون. إذ لم يَجمعوا بينه وبين الإضافة ، وجمعوا بينه وبينها فى غيرها ، فقالوا: أحدَ عشرك ، وثلاثة عشرك ، ولم يقولوا : اثنا عشرك ، وما قبل النون ليس وسطاً .

وبناء الاسم المركَّب من اسمين . لتضمُّنه معنى حرف العطف ، وفتح آخر الثَّيف لشبهه بما قبل هاء التأنيث ، وآخر العَقْد طلباً للتخفيف.

ويجوز الإسكان فى ياء « ثمنى عشر » ، وربما خُفِّفت وفُتح النون .

وقد يكسرون الثين من «عشرة» ، إذا عدوا المؤنث من : إحدى عشرة ، وتسع عشرة ، وما بينهما .

والعَقْد فى الاسمين المركَّبين بغير هاء ، فى المذكَّر ، وبهاء فى المؤنث .

والآخذ فى ذلك على حُكمها قبل التركيب

وتفسير العدد(١) بواحد منصوب فى : أحد عشر ، وتسعة وتسعين ، وما بينهما ، ويضاف إلى : مائة ، ومائتين (٢) ، وألف ، وألفين (٣) إلا فى الضَّرورة ، نحو قوله :

إذا عاشَ الفتَى مائتين عاماً فقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ (٤)

---

(١) يعنى مميز العدد .

(٢) فى الأصل : « ومائتان » .

(٣) فى الأصل : « وألفان » .

(٤) البيت قاله الربيع بن ضبع الفزارى أحد المعمرين ، والشاهد فى (مائتين عاماً) . والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ٤ : ٦٧) .

وكل موضوع كان المعدود فيه نوعاً من العدد فلا بد من تفسير التفسير ، إن لم يكن معلوماً عند السامع ، نحو : ثلاث [امرأة](١) ، وثلاثة آلاف امرأة

وقولهم : ثلاث مائة ، الأصل : مئات ، ومئون ، ولكن رفضوا في الأكثر ، وقد جاء ، قال :

ثَلاثُ مِئِينَ لِلسُّلُوكِ وَ فَى بِها
رِدائي وَجَلَّتْ عَنْ /١٣١/ وُجُوهُ الأهَاتِمِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) البيت قاله الفرزدق ، والشاهد فى « ثلاث مئين » حيث جمع المائة مع أنها تميز الثلاث ، وهو شاذ ، وهو مبتدأ ، وقوله « وفى بها ردائى » جملة ، خبره ، وأراد بالرداء : السيف ، والأهاتم : بنى الأهتم سنان بن الأهتم . (حاشية الصبان : ٤ : ٦٥) .

باب

إنما لم ينتصب فاعل المشتق من اسم العدد موافقه ، نحو : ثالث ثلاثة ، لأنه ليس باسم فاعل .

لأنهم لا يقولون ، ثلاثة الثلاثين ، وإنما هو اسم على فاعل، كالعازب والكاهل ، والجاهل .

ولأنه يلزم عنه أن يكون فاعلاً مفعولاً .

ولأنه تلزم عنه أيضاً، إذا ضيف ، إضافة اسم الفاعل المتعدى إلى فاعله، وذلك مما ينفرد به المصدر، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، على الوجه الذى تقدم ذكره من تشبيه بالمفعول. نحو : حسن الوجه، وما هو فى حكمها، نحو : مضروب الأب ، ولا يلزم ذلك ، نحو : رابع ثلاثة (١) .

وإذا جاوزت «العشرة» قلت ، حادى عشر أحد عشر ، وحادية عشرة إحدى عشر .

وحادى عشر، كأحد عشر ، فى أنهما اسمان جعلا اسما واحداً ، إلا أنه لم يفتح التيف لكونه معتلا ، كمعدى كرب .

وأجاز بعضهم فتح ياء « حادى » فى ذلك ، و « أحد عشر » فى موضع الجر به . وإن شئت قلت : حادى أحد عشر ، وحادية إحدى عشر.

وحادى ، وحادية، هنا ، معربان ، و « أحد عشر » فى موضع الجر به ، وهو مبنى .

وإن شئت قلت : حادى عشر ، وحادية عشرة ، على جعل الاسمين اسماً واحدا ، والأول ، هنا قد يعرب ويضاف إلى « عشر » مبنيا ، فيما نقل أهل اللغة .

والأكثر جعلهما اسماً واحدا ، فمن نوى : أحدا ، وإحدى ، أعرب ، ومن لم ينوه (٢)

---

(١) هذا المثل من استعمال المشتق من اسم العدد مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير .

(٢) أى : ومن لم ينو أعرب أيضا .

باب

كل اسم جمع ، هو لما لا يَعقل فقط ، فهو مؤنَّث فى الغالب .

وكل اسم جمع يقع على الذُّكور ممن يَعقل ، فالأعم فيه التَّذكير .

وكلّ اسم ، إذا لحقته الهاء ، كان شخصاً واحداً ، وإذا عُرِّى منها كان أكثر ، فإن تحمِل على لفظه كان مذكَّرا ، لأنه اسم جنس ، وإن حُمل على معناه ، من حيث كان جماعةً ، كان مؤنثا .

وكلا الوجهين فيه مُطرد فى الأكثر ، وربما غَلب عليه التأنيث ، كالنحل ، والبط ، والبقرة ، وربما كان ذلك بالعكس ، كالقَمح ، والعِنب ، وبحسب استعمالهم .

والاسم من جميع هـذا يكون العدد الذى ذلك الاسمُ تفسيره ، إذا ولِيه .

باب

كم الخبرية ، كالاستفهام :

فى أنها مبنيّة على الوقف .

وأنّه لا يَعمل فيها لفظٌ ما قبلها ، إلا الجار ، بشرط أن يكون معمولاً لفعلٍ متأخّر عنها ، نحو : بكم رجلا مررت .

وأنها مُفتقرة إلى التفسير ، نحو : كم رجلا رأيت .

وأنه يجوز حذف التفسير معها ، نحو : كم مالك .

إلا أنّ مُفسِّر الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، ومفسِّر الخبرية يجوز فيه الأمران .

والأصل فى مفسِّر الاستفهامية أن يُنْصَب تمييزاً ، وفى مفسِّر الخبرية أن ينجرّ بإضافتها إليه .

وقد تُحمل الخبرية على الاستفهامية : وجوباً ، إذا فُصِل بينها وبين مميزها ، إلا فى الشعر ، إذا كان الفاصل ظرفاً ، فلا يكون ذلك واجبا .

وجوازا ، إذا لم يُفصل بينهما على الإطلاق . وبذلك / ١٣٣ / تحل سيبويه قولَه :

كَمْ عَمّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٍ
فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عليّ عِشَارِي(١)

---

(١) من الكامل ، قاله الفرزدق يهجو جريرا ، ويجوز فى « عمة » مع « الخالة » المعطوفة عليها الحركات الثلاث : الجر على أن « كم » خبرية وعمة تمييزها ، والنصب على أن « كم » استفهامية وهى تمييزها . والاستفهام على سبيل الاستهزاء والتهكم ، والرفع على أن يكون « عمة » مبتدأ وصفت بقوله « لك » وخبره (قد حلبت) والمميز على هذا محذوف ، فلا يخلو إما أن يقدر مجردا أو منصوباً على اختلاف « كم » ، وعلى التقديرين « كم » فى محل النصب بالظرف أو المصدر ، أى كم وقت عمة لك ، أو كم حلبت عمة لك ، والعامل فيه « قد حلبت » وفدعاء ، هى المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة حلبها . وعشارى ، هى الناقة التى أنتجت عليها من زمان حلبها عشرة أشهر .
(حاشية الصبان : ١ : ٢٠٦) .

على أن « كم » فيه خبريّة لِمَا كانت فيه هذه اللغة ، لأنه يمكن أن تكون على تلك اللغة ، ولو لم تكن فيه تلك اللغة لأمكن أن تكون استفهاما ، ويكون المعنى استكثار عدد العمات والخالات ، لأنه مُعْرِقٌ فيهن فكم عددهن ، لا أن معنى الخبر أولى ، وقد يُغلِّبه سيبويه .

وقد يُجر مفسِّر الاستفهاميّة بشرطين ، وهما : اتصاله بكم ، ودخول حرف الجر على « كم » .

وليس جرّه بالحمل على الخبر ، ولكن بإضمار الخافض ، وكأنهم جعلوا حرف الخفض المتقدِّم على « كم » عوضاً منه بشرط الاتصال .

وإن لم يكن بعد « كم » عوضٌ منه بشرط الاتصال ، فإن لم يكن بعد « كم » فعل كانت مبتدأة ، نحو : كم مالك ، وإن كان بعدها ، نُظر فيه على ما تقدم فى « مِن » وأخواتها فى باب الجرّ .

باب

الفَصل جيءَ به ليُعلم ما بعده خبرٌ لا غير .

وصيغته المُضمر المَرفوع المُنفصل .

وشرطه أن يكون بينَ المبتدأ والخبر ، وما أصلهما كذلك ، مُعرَّفين ، أو معرفةً ونكرةً تُقارب المَعرفة ، وهى أفعل من كذا ، و « مثله » وأخواته مما هو بلفظ المعرفة .

وهو نكرة ، عجاناً لما هو المبتدأ :فى الحال ، نحو : زيد هوالقائم ، أو فى الأصل ، نحو :.ظننت زيداً هو القائم [و](١) فى الغيبة ، ونَوع الحضور ، والمرتبة .

/ ١٣٤ / ولا موضع له من الإعراب عند الخليل ، وإنما تثبت فَصْلِيَّتُهُ(٢) نصًّا فى باب : كان ، وظننت ، مُعملة ، وأعلمت ، وما ، الحجازيّة ، نحو : كان زيد هو القائم ، وأعلمت زيدا هندا هى القائمة ، وما زيد هو القائم ، ويَحتمل فى الباب المبتدأ ، وباب « إنّ » .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) الأصل : « فصيلته » .

باب

حروف النداء :

الهمزة ، وهى للقريب المُصْغِى إليك .

وأى ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وهى للبعيد مسافةً وحُكْماً .

وقد تقع « أى » وأخواتها فى المرتبة الأولى ، ولا تقع الهمزة فى مرتبتها .

وأما « وا » فهى مخصوصة بباب النُّدبة ، وتقع معها « يا » .

ولا يقع فى باب الاستغاثة والتعجب سوى « يا » ، فـ « يا » أعمُّها ، فلذلك هى أمّ الباب .

وشرط الاسم الذى تدخل عليه هذه الحروف ألاّ تكون فيه الألف واللام ، إلاّ فى قولهم : يا الله ، شذّ فيه هذا ، وقُطع ألفه هناك ، وقد تُوصل .

ويجوز حذف النداء من المُنادىَ المُقْبِل عليك : ما عدا المُبْهم ، والمَقْصُود من النكرات فى الأمر العام .

ولا يحذف حرف النداء عن مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا مُتعجَّب منه .

والمنادى ، إن كان نكرةً غيرَ مُستغاث به ، ولا مُتعجَّب منه ، باللام فيهما ، فهو منصوبٌ لفظاً أو حكما ، نحو : يا رجلا ، ويا فتى .

وإن كان معرفةً ليس مضافاً ولا مُشبَّهاً به ، ولا مستغاثا ، ولا متعجَّباً منه ، فهو مبنىٌّ على /١٣٥/ الضم ، نحو : يا زيد ، أو محكوماً عليه [به](١) ، نحو : يا موسى ، سواء تعرَّف بالنداء ، نحو : يا رجل ، أو قبل

---

(١) تكلة يقتضيها السياق .

النداء ، نحو ما تقدّم . وقد يُنوَّن ضرورةً فيبقى على ضمّه ، وهو اختيار الخليل ، وعيسى(١) .

و ن(٢) كان مُضافا ، نحو : يا عبد الله ، ويا فتى زيد ، أو مُشبَّهاً به ، فهو منصوب لفظاً وحكماً ، نحو : يا ضارباً زيداً ، ويا معطياً درهما .

وإن كان مستغاثاً به ، أو متعجباً منه ، باللام فيهما ، فهو مجرور لفظاً ، نحو : يالزيدا ، أو حكماً ، نحو : يا لموسى .

وما أردت نداءه مما فيه الألف واللامُ وليس علماً معنىً لا حُكْماً ، تَوصّلت(٣) اليه « بأى » مبنيًّا على الضم مُلْحقاً هاء التنبيه ، نحو : يا أيها الرجل ، أو المُبهم ، نحو : يا ذا الرجل ، ويا هذا الرجل ، ولا يتبع « أيًّا » غير ذلك .

وكذلك المُبهم الذى هو وصلة للألف واللام .

وعوض من « يا » فى : يا الله : الميم ، فقالوا : اللهم . وقد جمعوا بين العوض والمعوّض منه فى الشعر ، فقالوا : يا اللهم .

وشُبِّه بميم « الله » : الّتى ، فقال الشاعر :

• مِنّ أجْلِكِ يَا الّتى تَيَّمْتِ قَلْبِى (١) •

---

(١) هو عيسى بن عمر الثقفى البصرى أبو عمر مولى خالد بن الوليد ، ونزل فى ثقيف فنسب إليها ، أخذ عن ابن أبى إسحاق وغيره . وله كتابا : الجامع ، والإكمال فى النحو ، توفى سنة ١٤٩ هـ (بغية الوعاة : ٢ : ٢٣٧) .

(٢) زيد فى الأصل قبل هذا : « رده حينئذ إلى الأصل فينصب » .

(٣) هو من الوافر ، تمامه :

• وأنت بخيلة بالود عنى •

وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام فى قولهم : يالّتى ، وهو جمع بين العوض والمعوض . (سيبويه : ١ : ٣١٠) .

وجمع آخر بين « يا » والألف واللام ضرورةً ، فقال :

فَيَا الغُلامانِ اللَّذانِ فِرَّا إيَّاكما أنْ تُكْسِبانا شَرًّا (١)

ويختصّ المندوب والمُستغاث به بجواز لحاق الألف فى آخرهما ، والهاء بعد الألف للوقف ، ولاتثبت الهاء وصلاً إلا ضرورة ، وقد/١٣٦/ يحركونها عند ذلك بالضم والكسر .

وكل منادًى فمنصوبٌ معنًى .

والنعت ، وعطف البيان والتوكيد ، إذا كانت مفردات ، وعطف النسقّ ، إذا كان فيه الألف واللام ، أيّها يتبع المنادى المضموم جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : يا زيد العاقلُ ، والعاقلَ ، ويا زيدُ العاقل ، وزيداً العاقل ، ويا تميمُ أجمعون ، وأجمعين ، ويا زيدُ والحارثُ والحارثَ ، إلا « أيا » ، والمُبهم الذى جُعل وَصْله الألف واللام ، فليس فى نعتها إلا الرفع ، وقد تقدم .

وحكم المضاف تخفيفاً حُكم المفرد ، نحو : يا زيدُ الحسنُ الوجه ، برفع الحسن ونصبه .

والمَنْسوق الذى فيه الألف واللام ، إن كان عامًّا معنًى لا حُكما ، نحو : يا زيد والحارث وافق أبو العبّاس(٢) الخليلَ فى اختياره الرفع ؛ وإن لم يكن ، نحو : يا زيدُ والغلام ، وافق أبا عمرو (٣) فى اختياره النّصب .

---

(١) وهو مجهول القائل : والشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام جمعاً بين العوض والمعوض . (المقتضب : ٤ : ٢٤٣) .

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . وقد سبق التعريف به .

(٣) يعنى : سيبويه .

وحكم التابع المضاف إضافة تعريف أو تخصيص ، وتابع التابع ، حكمهما فى غير هذا الباب :

وأما البدل مطلقاً ، والمنسوق القابل لحرف النداء ، فحكم كليهما مباشراً بالنداء .

وجاز إتباع المُعرب المبنىّ لشبه البناء فى هذا بالإعراب فى اطّراد حركته .

باب

ما استغثت به من المُنادَى ،أو تعجبت منهُ ، جررته بلام الجر ، أو ألحقت فى آخره ألفاً ، وتجعل حُكم اللام معه ، ما لم يكن معطوفاً على مثله ، غير / ١٣٧ / مُكرّر معه حرف النداء ، حُكْمها مع المضمر ، وتلحق الألف الهاء فى وقف ●

ولا يجوز الجمع بين اللام والألف ، ولا خلو الاسم فى المعنيين من أحدهما .

باب

إذا ضممت الأوّل من الاسمين فى هذا الباب ، وهو القياس، نحو : يا زيدُ زيدَ عمرٍو . نصبت الثانى من أوجه : عطف البيان ، والبدل ، والنعت بتأويل الاختصاص ، والنداء ، والمستأنف ، وإضمار « أعنى » .

وإذا نصبته ، كقولك : يا زيدَ زيدِ عمرٍو ، فعلى أنه مُنادى مُضاف ، على تأويلين :

إمّا إلى محذوف دلّ عليه ما أُضيف إليه الثانى ، وتنصب الثانى على ذلك من خمسة الأوجه المتقدّمة على وجهين : على التّوكيد اللّفظى، وعلى النداء المُستأنف .

وقول صاحب المقدّمة : « تنصبه من الأربعة الأوجه المُتقدمة » ، غفلة منه .

والتأويل الثانى : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثانى ، ويكون الثانى توكيداً له مقحماً بينه وبين ما أُضيف إليه .

وإذا وقع فى هذا الباب « ابن » وأختاه (١) ، صفات مفردات بين علمين ، أبقيتَ المُنادى على أصله فى لُغة من يحذف التّنوين فى الخبر من متبوعها ، إذا وقعت كذلك ، لالتقاء الساكنين ، ونصبت « ابناً » ، وأُختيه من وجه واحد، وهو النّعت ، لأنه لا يُستعمل فى الخبر إلا نعتاً ، فكذلك يكون فى النداء ، وأتبعته فى لُغة من يحذف التنوين فى الخبر ، إذا وقعت / ١٣٨ / كذلك ، لأنه جعلها اسماً واحداً ، وكان حرفُ إعراب المُنادى عنده آخر النعت ، فكذلك يكون الخبر .

---

(١) يعنى : ابنة ، وبنت .

باب

الاسم المَرخم لا يكون إلا مُنادًى .

وشرطه ، إنْ كان دون هاء التأنيث : أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، غيرَ مستغاث به ، ولا مُتعجَّب منه ، ولا مندوب ، وأن يكون مُفرداً ، أى ليس جملةً فى الأصل ، ولا هو مُضاف ولا مُشبَّه بالمضاف ، وأن يكون ثلاثياً محرَّك الوَسط ، عند الفرّاء (١) ، فلا يزيد على ثلاثة أحرف .

وإن كان فيه هاء التأنيث ، تُشترط فيه العلميّة ، لكن التَّعريف . ويُغير الاسم من الإعراب إلى البناء ، ولا الزِّيادة على ثلاثة أحرف ، ويشترط فيه أن يكون غيرَ مُثنًّى ، وترخيمه أكثر ، بعكس ما لاهاء فيه .

وإذا وقفت ، فبالهاء فى الأكثر ، وقد تُفخَّم الهاء فى مُرَخَّم المُؤنَّث ، مفتوحةً وصلاً .

ونحو : أطْرِقْ كرا(٢) . ويا صاحِ ، شاذّ .

والمحذوف من المُرَخَّم إما حرف ، وإما حرفان ، هما زائدتان فى حُكم زيادةٍ واحدة ، وإما أصلىّ وقبْله حرف مد ولين زائد .

فالزائدتان هما زائدتا التثنية وجمعى (٣) السلامة ، إلا أن يبقى بعد حذفهما أقلُّ من ثلاثة أحرف ، نحو : بنون ، وبابه ، فلا يُحذف منه إلا آخره ، محافظة على أقلّ عدد حروف الأسماء المُتمكِّنة فى الأصل .

---

(١) الفراء : هو يحيى بن زياد ، وقد سبق التعريف به .

(٢) كرا ، مرخم : كروان ، والمثل : أطرق كرا إنك لا ترى ، يقال له هذا حتى يتمكنوا من صيده . (لسان العرب : طرق) .

(٣) فى الأصل : « وجمع » ، وما أثبتنا من القانون (ص : ٤٩) .

واستثنى بعضهم مما تبقى فيه بعد الحذف حرفان :

ما سمّيته بتثنية ما كان على حرفين، كرجلٍ ، سُمّي : يدّان /١٣٩/ أو دمّان .

وألفا التأنيث ، والألف والنون : في : « فعلان » ، ونحوه :

وياء النسب ، وما أشبهاته ، نحو : كرسي.

وكل حرف في الآخر أصليّ قبله حرف مدّ ولين زائد ، الاسم بهما خمسة أحرف أو أكثر ، فحُكمه مع ما وقع قبله حُكم زيادتي « فعلان » وما فيه هاء التأنيث ، ولم يُحذف منه سواها البتة ، وحكم الثاني في التركيب حكم هاء التأنيث.

باب

المَندوب : المُنادى بأشهر أسمائه على وجه التفجع(١)، لا لأن يُجيب.

ولا يُنادى إلاّ بيا ، ووا .

ويَشترك المنادَى غيرَ المندوب فى أحكامه .

ويَختص بجواز لحاق الألف فى آخره لمدّ الصوت . فإذا وقفتَ ألحقت الهاء بالألف ، وإذا درَجْتَ حذفتَها

وهذه الألف تَلحق فى آخر المندوب المفرد ، نحو : يا زيداه .

وإن كان مضافاً فوضعها آخر المضاف ، نحو : واعبْدَ المطّلباه .

أو موصولاً ، فوضعها آخر الصلة ، نحو : وامَنْ حفر زمزماه .

أو موصوفاً فوضعها آخر الصلة ، على رأى يونس ، وسيبويه موضعُها عنده آخرُ الموصوف .

أو مُطوَّلاً ، فوضعها آخر ما طال به ، نحو : يا ضارباً زيداه .

وإن خفت التباس المذكّر بالمؤنّث ، والتثنية بالجمع بالمُضمرات ، تَبِعتْ هذه الألفُ الحركةَ التى قبلها ، نحو : واغلامِيكِيَه ، وَغِلا مَكَمُوه .

وإن لم تخف ذلك فتحتَ لها الحركة ، نحو : واعبد المطلباه ، .

وإذا لَحقت التّنوين ، فى : يا غلام زيد / ١٤٠ / ، أوساكناً لايتحرك، نحو « الوار » فى : غلامكموه ، والألف فى المثنى ، حُذف لها ، فقلت : واغلام زيداه ، واغلامكموه ، ولا تقل ، واغلامكمواه ، وكذلك : وا أمتاه .

---

(١) فى الأصل : « التعجب » .

باب

عسى ، لمقاربة الفعل في الرّجاء والخَوف.

وكاد ، لمُقاربة ذات الفعل .

وجعل ، وأخواتها (١) ، للدخول فيه .

وعَسَى تُستعمل مرةً استعمال « قارب » . ويكون مفعولها « أن » والفعل بالاتفاق ، نحو : عسى زيد أن يقوم ، ما لم تكن مُتّصلة بمُضمر لفظُه كلفظ المصدر المنصوب المُتّصل ، نحو : عساك أن تفعل .

فإن كان ذلك فرأي سيبويه أن المضمر منصوب ، وهي محمولة على « لعل » .

وعلى رأي الأخفش الأمر على ما كان .

وتُستعمل مرةً استعمال « قرب » فيكون فاعلها « أن » مع الفعل ، نحو : عسى أن يقوم زيد .

ويُوشك ، تستعمل على هذين الوَجهين ، ولا يتصل بها المضمر المذكور ، وربما استُعملت استعمال « كاد » ، وعليه قوله :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ
فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ بِهِ فِيقُهَا (٢)

وهذه الأفعال من باب « كان » في الأصل ، لأن ذلك هو الأكثر في الباب ، ألا ترى أن الباب كلَّه على ذلك إلا : عسى . ويُوشك ، في أحد

---

(١) وهي : شرع ، وأنشأ ، وطفق ، وعلق ، وقام ، وهب ، وما في معناها .

(٢) وهو من المنسرح ، وقائله أمية بن أبي الصلت ، والشاهد فيه استعمال « يوشك » استعمال « كاد » حيث جاء خبرها وهو « يوافقها » مضارعاً بدون أن . والغرات : جمع غرة ، وهي الغفلة . (حاشية الصبان : ١ : ٢٦٢) .

وجوهها ، إلا أنه رُفض فيها الإخبار بالأسماء المفردة وبالجُمل ، سوى الجمل الفعلية التي فعلُها المضارع في الأمر العام ، لأنه قد جاء :

• لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسِيتُ صَائِمَا (١) •

/١٤١/ و : عسى الغُوَيْر أبؤُسا (٢) ، في أحد وَجهيه ، و

و : • فأبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبا • (٣)

وجاء :

فقد جعلتْ قُلُوص بني سُهَيْلٍ
مِنَ الأكْوارِ مِرْتَعُها قَرِيبُ (٤)

ولكن هذا قليل .

وعُدل عن الأصل إلى الفعل مُقارنا لـ « أن » في « عسى » و « يُوشك » ، على ما تقدم من الوُجوه ، والأصل المقرَّر في « عسى » في الضرورة ، نحو : قوله :

---

(١) أوله :

أكثرت في اللوم ملحاً دائمـــــ

وهو من قول رؤبة ، ومعنى صائماً : ممسكاً عن الكلام ، والشاهد فيه مجيء الاسم المفرد بعد « عسى » . (مغني اللبيب : ١ : ١٦٤) .

(٢) هو مثل مشهور للعرب ، وشاهده كسابقه (مغني اللبيب : ١ : ١٣٣) .

(٣) البيت من الطويل ، وتمامه :

• وكم مثلها فارقتها وهي تصفر •

وهو من قول تأبط شرا ، واسمه ثابت بن جابر .

وأبت : أي رجعت . وفهم : قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس عيلان . والشاهد فيه قوله « وما كدت آيباً » حيث استعمل خبر كاد اسماً مفردا ، وإنما قياسه الفعل .

(حاشية الصبان : ١ : ١٠٩) .

(٤) هو من الوافر ، وهو من أبيات الحماسة ، ولم يعز إلى أحد .

ويروى : بني زياد ، والقلوص : الشابة من النوق ، والأكوار : جمع كور . ومرتعها : مرعاها .

والشاهد فيها قوله : مرتعها قريب ، فإنها جملة اسمية وقعت خبر جعلت ، مع أن الأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعاً . (حاشية الصبان : ١ : ٢٥٩) .

عسى الكربَ الذى أمسيتَ فيه
يكونُ وَرَاءَه فرجٌ قريبُ (١)

وقال الآخر :

عسى الله يُغْنِى عن بِلاد ابن قادِرٍ
بمُنْهمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ (٢)

وفى « يوشك » فى أحد وجوهها، وفيها عداها سوى ما جاء فى « كاد » : من نحو :

• قدْ كادَ من طُولِ البِلى أنْ يَمْصَحا (٣) •

تشبيهاً لها بـ « عسى » و « يوشك » ، فى أحد وجوهها .

كما أنه يسقط « أن » مع « عسى » أيضًا ، تشبيهًا لها بـ « كاد » .

ولم تكن « أن » سائغة (٤) فيما عدى « عسى » و « يوشك » . لمناقضتها له من حيث كان دالاً على مُقاربة حال الفعل ، فكأنه من أدوات الحال ، ليقُربه منها ، وكانت « أن » من أدوات الاستقبال ، وموضع التشبيه فيها عندهم ضرورةُ الشِّعر .

---

(١) هو من الوافر ، وقائله هدبة بن خشرم العذرى . والشاهد فيه قوله « يكون » حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » فى أن خبره مضارع بغير « أن » ، وهو قليل . (حاشية الصبان : ١ : ٢٦٠) .

(٢) هو من الطويل ، قائله صناعة الغسانى يمجو رجلا من بنى نمير . والشاهد فيه « يغنى » حيث استعمل « عسى » استعمال « كاد » فى أن الخبر مضارع بغير « أن » .

(حاشية الصبان : ٤ : ٢٢٩) .

(٣) صدره :

• ربع عفاه الدهر طولا فانحى •

وهو من قول جبير بن مطعم ، رضى الله عنه . والشاهد فيه قوله : أن يمصحا ، حيث أتى بخبر كاد فعلا مضارعا مقترنا بأن ، والأكثر أن يتجرد منها .

(شرح ابن عقيل : ١ : ٢٣١) .

(٤) الأصل : « سابقة » .

باب

أصل الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة ، عربيّ الوضع ، غير وصف ، ولا معدول ، ولا خارج عن أوزان الآحاد العربية ، ولا مواطئ /١٤٢/ للفعل فى وزنه الغالب عليه ، ولا المختص به الإفراد ، بإزاء التثنية والجمع والتركيب .

والمعتبر هنا التركيبُ لا كلّه ، بل جعل الاسمين اسماً واحداً ، لاعلى وجه الإضافة .

وتأثيرُه مع العلميّة فقط ، نحو : بعلبكّ .

والجمع لا كله ، بل جمع التكسير منه ، وتأثيره مع عدم النظر فى الآحاد العربية ، بشرط ألا يجرى على الآحاد ، ولا يُحكم له بحكمها فيُصغّر ، أو يعاد عليه ضميرُها ، أو يتغير فى التكسير ، نحو : مساجد .

التذكير بإزاء التأنيث ، والتأنيثُ : لفظىٌّ ، نحو : بُشْرَى ، وصحراء ، وفاطمة ، ومعنوى ، نحو : زينب ، وسُعاد . وكله مُعتبر .

وتأثير المعنوىّ مع العلميّة بشرط زيادة حرف على الثلاثة ، كزينب ، أو تحرّك الوسط من الثلاثى ، كسَقَر .

وكون العُجْمة مع العلميّة فى الثلاثى الساكن الوسط ، نحو : حِمْص ، وماء ، وجوز .

وكونُ الثلاثىّ المؤنث الساكن الوسط منقولاً من مذكّر ، كقط (١) ، وزيد .

وهذه الشروط إنما يشترطها فى المؤنث المعنوى العلم قوم من العرب ، وهؤلاء الذين يتصرفون : هِنْدا ، ودعدا ، ونحوهما ، وآخرون يُؤثّر المعنوىّ مع العلميّة عندهم على الإطلاق ، وهؤلاء لايصرفون ، وقد جمع الشاعر بين المعنيين ، فقال :

---

(١) فى الأصل : « لفظ » .

لم تتلفّع بفضل مِئزرها
دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ فى العُلَبِ(١)

ولا تأثير للتأنيث المعنوى من غير العلميّة، ألا ترى أنه لا ينبا مصروف /١٤٣/ ، وما كان مع التأنيث المعنوى فيه وزن الفعل ، وتأثير اللفظىّ إن كان « هاء » مع العلميّة ، نحو : طلحة ، وفاطمة .

ولا تأثير له مع الصّفة ، نحو : قائمة ، وكريمة ، لأن التأنيث فى ذلك عارض عند جريان الصّفة على المؤنث ، وإن كان « ألفا » فيمنع وحده ؛ لما معه من لزوم التأنيث ، نحو : بشرى ، وصحراء ، وربما انضاف إلى ذلك الصفة ، نحو : حبلى ، وحمراء ، أو العلميّة ، نحو : حسناء ؛ علَما ، أو شبهه الوصف ، نحو : حسناء ، نكرة ، ولكنه يستقلّ بالمنع وحده دون ما انضاف إليه من ذلك كله لما معه من اللّزوم .

التّنكير ، بإزاء التّعريف ، وتأثيرُه مع التأنيث بالتّفصيل فى بابه ، ومع التركيب المذكور ، ومع وزن الفعل : نحو : أحمد وأجمع ، وضَرب . اسم رجل ، ومع العَدل ، نحو : عُمَر ، وسَحَر ، ومع شبه هاء التأنيث .

وشرط ما فيه هذا التأنيث (٢) أن يكون اسماً مؤنثاً فى أصل وضعه . زائداً على ثلاثة أحرف ، كزينب ، اسم رجل ، لا يكون مما غلب

---

(١) هو من المنسرح ، وهو من قول جرير ، والشاهد فيه صرف « دعد » وترك صرفها ، لأنه اسم ثلاثى ساكن الوسط خفيف . فاحتمل الصرف فى النكرة . ومن النحويين من لا يرى صرفه فى النكرة لزوم العلمين له : التأنيث والتعريف ، ويجعل صرفها فى البيت ضرورة . والتلفع : التقنع ، والعلب : واحده علبة ، وهو إناء من جلد يشرب به الأعراب ، فيقول : هى حضرية رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب ولا تتغذى غذاءهم .
(سيبويه : ٢ : ٢٢) .
(٢) فى الأصل : « التثنية » .

عليه التذكير ، نحو : ذراع ، وألاّ يكون تأنيثه تأنيث جمع ، نحو : كلاب ، وعيون ، ومع عدم النّظير فى الآحاد العربية ، نحو : مساجد ، اسم رجل .

ومع العُجمة ، بشرطين : زيادة حرف على ثلاثة ، وأن يكون الاسم لم تستعمله العربُ إلا علماً ، نحو : إبراهيم ، وإسماعيل ، وطالوت(١) ، ومعها ومع التأنيث ، إن لم يرد الاسم على ثلاثة ، نحو ماتقدم من : حِمْص ، وماه ، وجوز .

العُجمة تأثيرها مع العلميّة / ١٤٤ / ، بما تقدّم من الاشتراط فيها .

الوصف تأثيره مع وزن(٢) الفعل الغالب عليه ، نحو : أحمر ، فأما قولهم : رجل أرمل ، وجَمَلٌ يَعْمَل ، بالصرف فيهما ، فلم يُؤثر فيهما الوصف ، لأن الأرمل واليَعمل ، مما جريا مجرى الأسماء ، فكان الوصف بهما غير مُؤثّر(٣) ، [كما](٤) لم يُؤثّر الوصف فى قولهم : مررت بنسوة أربع ، لأن كل واحد منهما غير مُؤثّر بما فى كل واحد منهما مما يُوجب تأثيره .

ومن العدل عن النّكرة ، نحو مَثْنى ، وثُلاث . وُرباع ، وعن الألف واللام : نحو : أخر ، وربما انضاف إلى الوصف ولزوم(٥) التأنيث ، نحو : حمراء ، أو إلى(٦) شبه مافيه ذلك ، نحو : سكران ، إلا أنّ كل واحد منهما مُستقلّ فى منع الصرف دون الوصف الذى انضاف إليه عدم النظير فى الآحاد .

---

(١) فى الأصل : « وقالون » .
(٢) فى الأصل : « دون » ، وهو تحريف .
(٣) فى الأصل : « مؤثرها » .
(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، ولا يستقيم المعنى بدونها .
(٥) الأصل : « التأنيث ولزوم » .
(٦) فى الأصل : « أولى » ، وهو تحريف .

وتأثيره مع الجمع(١) ، نحو : مساجد ، فى جمع : مسجد .

ومع العلمية ، نحو : مساجد ، اسم رجل ، لأنه أشبه بكونه عديم النظير فى الآحاد العربية بشرطه المتقدم ، نحو : إبراهيم ، وإسماعيل .

ومع شبه الجمع ، نحو : مساجد : إذا نُكّر بعد التسمية .

إلا أن شبه الجمع فى ذلك مستقل بالعلة دون عدم النظير ، لو اتفق أن ينفرد عنه وزن الفعل ، إن كان يغلب عليه تأثيره مع الوصف ، نحو : « أحمر » ، إذا نكر ، وقد تقدم .

ومع العلمية ، نحو : أحمد ، وأحمر ، مسمًّى به .

ومع شبه الوصف ، نحو : أحمر ، إذا لم يكن بعد التسمية .

وإن /١٤٥/ كان يختص به ؛ فتأثيره مع العلمية ، نحو : ضرب ، اسم رجل .

وكل اسم عَلَم جُهل انه مُشتق ، فالأصل أن يُصرف ، نحو : إلى ، المقصور ، إذا سُمى به ، حتى يقوم دليل على منعه ، نحو : أدد ، فإنه غير مصروف ، كذلك نقله سيبويه .

وإنّ علم كونه مشتقاً وجُهل كونه فى النكرات ، فالأصل أن لا يُصرف ، نحو : زُحل ، وقُثم ، حتى يقوم دليلٌ سمعى ، ولا أذكر من هذا النحو شيئا قام دليل سمعىّ على صرفه .

وكل فعل عَلَم(٢) ، وجدته فى النكرات فاصرفه ، نحو : صُرد ، وحُطم ، حتى يقوم الدليل على منعه ، نحو : عُمر ، وزُفر .

فتبين أنه ليس ذلك الذى وجدته فى النكرات ، نحو : عمر ، جمع :

---

(١) فى الأصل : « الجمل » .

(٢) فى الأصل : « فعلم » ، تحريف .

عَمرة ، أو عمر ، وصف للجمل ، بكثرة الأعمار ، وزُفر ، الذى يُقتضى جُودُه(١) ، قال(٢) الشاعر :

« يأبى الظلامةَ منه النوفلُ الزُّفَرُ(٣) »

وأنهُ مشارك له فى اللفظ معدول عن(٤) : عامر ، وزافر .

وماليس(٤) به ما أشبه علّة من هذه العلل المانعة من الصّرف حُكم له بحكم ما أشبهه ، وذلك شبه الوصف فى « أحمر » إذا نُكر بعد التسمية ، وشبه(٥) العجمة للعلمية ، فى نحو : إبراهيم ، وإسماعيل ، وكذلك : مساجد ، إذا سمى به الرجل ، وشبهُ الزائد على الثلاثة من الاسم المؤنث ، نحو : زينب ، لهاء التأنيث .

ومن ذلك أيضاً الألف والنون الزائدتان اللتان لاتلحقهما هاء التأنيث ، إمّا لأن /١٤٦/ البناء مخصوص بالمؤنث ، و إما لأن الاسم الذى هما فيه عَلَمٌ ، فعلميّته تمنعه من هاء التأنيث ، فيُحكم لها بحكم هاء التأنيث المحدودة فى هذين النوعين ، فكأنها هى ، نحو : سكران ، فى النوع الأول ، ونحو : سعدان ، ومَرجان ، فى النوع الثانى .

---

(١) فى الأصل : « وجوده » .

(٢) فى الأصل : « قول » .

(٣) البيت هو :

له أخو رغائب يعطيها ويسألها ... يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

وهو لأعشى باهلة ، والزفر : هو السيد ، و القوى الذى يحمل الأثقال ، ومن المجاز هو فوفل زفر ، للجواد ، شبه بالبحر الذى يزفر بموجه .

(تاج العروس : مادة : زفر) .

(٤) فى الأصل : « وليس » .

(٥) فى الأصل : « وشبه » .

وأما : سرحان ، وعمران ، وعثمان ، فالمانع من لحاق هاء التأنيث له شيئان : العلميّة ، وأن هذا اللفظ لم يُستعمل مؤنّثاً .

ولا تأثير لهذا الوجه الثانى ، إذ لو كان مُؤثراً لأشبهت هذه الألف والنون من جهة زيادتهما ، التى تلحقهما(١) هاء التأنيث بهذا الوجه الألف الممدودة . فكان ينبغى أن يُمنع الصرف فى حال تذكيره لشبههما بالألف الممدودة .

فلما انصرف هذا التذكير عُلم أنه لاتأثير لامتناع دخول تاء التأنيث عليه من جهة الاستعمال ، وإنما التأثير لامتناعه بمانع ، وهو اختصاص البناء بالمذكر ، أو توجُّه العلمية عليه ، وهو دون هاء ، وعُلم بذلك أنه بالوجه الأول من هذين يدخل هذا النحو فى هذا الفصل لابالوجه الثانى .

وكذلك ما آخرُه ألف الإلحاق ، وكان علماً ، نحو : أَرْطى ، وعَلْقى ، إذا كانت ألفهما للإلحاق ، لأن العلميّة تمنعه لحاق الهاء له ، فلشبه ألفه إذ ذاك ألف التأنيث فى « حُبلى » لأنها زائدة ، لاتلحقها هاء التأنيث .

ومن ذلك /١٤٧/ شبه مالا يتصرف فى كلامهم معرفةً ولانكرة ، نحو : سراويل ، فيُحكم له بحكمه .

---

(١) فى الأصل : « وألا تلحقهما » .

باب

فَعَال ، إمّا اسمُ فعل الأمر ، كنَزَال ، وهى مطّردة فى الثلاثى دون غيره ، على رأى سيبويه ، والمبرد بجعله محفوظاً لايقاس عليه .

وجاءت فى غير الثلاثى فى قولهم : دَرَاكِ .

ونظيرها عند سيبويه ، فَرَفار ، وعرعار ، والمبرد يلحقها بالأصوات ، وهو ضعيف .

وإمّا صيفة ، وهى ضربان :

مختصّ بالنداء ، نحو : يافَسّاق .

وغير مختص به لكنه صفة غالبة ، نحو : جَبّار (١) ، وقَثام (٢) ، للضّبع .

والأول مقيس فى رأى الأكثر ، والثانى محفوظ غير مقيس .

وإما علم ليس بصفة غالبة ، وهو : إما شخصىّ ، وإما جنسىّ .

فالجنسىّ منهما مقصورٌ على المصدر ، كبداد ، ويسار ، وفَجار .

وما كان منها علماً شخصيًّا فى وضعه ، نحو : خَزَام ، ورقاش .

أو نُقل إليه من الثوانى (٣) ، كتَرَاك ، وبداد ، اسمى امرأة ، جعله بنو تميم من باب مالا ينصرف ، إلا أن يكون فى آخره راء ، فإنهم يبنونه على الكسر فى الغالب كسائر الباب .

---

(١) جبار ، كقطام ، وأم جبار وأم جبور ، كله الضبع لكبرة جبرها . وهى معدلة عن جابرة . (تاج العروس : مادة جبر) .

(٢) قثم : إسم ذكر الضبع ، وقثام : اسم للأنثى منه ، معدولان عن قاثم وقائمة . (تاج العروس : مادة قثم) .

(٣) القانون : « البواق » .

وبعض بنى تميم يجعل ما فى آخره الراء منه غير منصرف ، وقد جمع الأعشى بين اللغتين فى قوله :

وتَرَّ حَدٌّ (١) على وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ (٢)

وجميع الباب عند أهل الحجاز مَبْنِىٌّ على الكسر .

---

(١) شرح ديوان الأعشى (ص : ١٩٤ طبعة أوربة) .

(٢) الشاهد فيه « وبار » حيث جمع بين اللغتين .

باب

الاستثناء ، فى الأصل : إخراجُ بعضٍ من كلّ بأداة من الأدوات /١٤٨/ المذكورة فى هذا الباب .

وأدواته من الحروف : إلاّ ، [و](١)خلا ، وعدا ، العاريتان من « ما » ؛ فى غير مذهب سيبويه (٢)

ومن الأسماء : غير ، وسِوَى ، وسُوًى (٣)

ومن الأفعال ، ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، المقرونتان بـ « ما » فى مذهب الأكثر .

والجَرمى (٤) يجعلهما مع اقترانهما بـ « ما » من المتردّدة بين الأفعال والحروف .

وأما سيبويه فـ « عدا » عنده من الأفعال ، و « خلا » من المتردّدة ، والأكثر فيه الحرفيّة .

ومما اتّفق على أنه يكون حرفاً واختُلف فى أنه يكون فعلاً : حاشى ، وسببُ اختلافهم فى السّماع الذى استُند إليه فى ذلك ، وهو قولُ الأعرابى : اللهم اغفِرْ لى ولمن سمّانى حانى الشيطان وأبا الأصبع ، هل يُجعل أصلاً فيُحمل عليه ، أولا يُجعل أصلاً ويُطرح ولايلتفت إليه لقلته ،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) جاءت هذه العبارة فى الأصل متأخرة عن مكانها هنا ، وبعد قوله « والحروف » .

(٣) مثل : رضى ، بكسر ففتح ، وهدى ، بضم ففتح .

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، مولى بنى جرم ، من قبائل اليمن ، وكان الجرمى أديباً شاعراً ديناً صحيح العقيدة ، وله مناظرة مع الفراء ، ومصنفاته كثيرة ، منها فى النحو : مختصره المشهور ، وكتاب : شرح كتاب سيبويه ، توفى ببغداد سنة ٢٢٥ هـ .
(إنباه الرواة : ٢ : ٨٠ ، وبغية الوعاة : ٢٨٦) .

وكون الأكثر على خلافه ، وهذا هو الذى ينبغى أنْ يقال به ، وهو مذهب سيبويه .

ومن مجموع الاسم والحرف : لاسيما ، وهذه الكلمة ليست بمعنى « إلا » ، ولا هى من هذا الباب على الحقيقة ، ولكن قوماً من النحويين ألحقوها بالباب ، لنصبها ما بعدها بما بعد « إلا » ، وذلك أنك إذا قلت : قام القوم لاسيما زيداً ، فإن غرضك إخراج « زيد » من القوم على وجه ما ، وهو أنه كان أسرعهم فى المبادرة إلى القيام ، فضارع فى خُروجه عن القوم فى ذلك مزيداً ، فى قولهم : قام القوم إلا زيداً (١) / ١٤٩ / .

وقد جعل بعضهم « ليس » و« لايكون » صفة ، فجعل الضمير بحسب ما قبله : ما أنتى امرأة لاتكون فلانة ، وليسْ فلانة ، والضمير فيما كان من ذلك ممثلاً على حال واحدة لاتختلف(٢)

وقد تجعل « إلا » صفة كغير ، فيعرب الاسم الذى بعدها بإعراب « غير » ، وأصلها الاستثناء ، كما تجعل « غير » للاستثناء فتعرب بإعراب الاسم الذى بعد « إلا » ، وأصلها الصفة ، ولا تكون « إلا » كذلك إلا تابعة فى موضع يجوز أن يكون فيه الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيد ، وجاءنى كل أحد إلا زيد ، فلو قلت : جاءنى رجل إلا زيد ، على أن تكون « إلا » بمعنى « غير » ، لم يجز ، وكذلك لاتكون « غير » استثناء إلا فى موضع تكون فيه ، وهى على أصلها تجرى فى معنى الاستثناء ، نحو : ما جاءنى أحد إلا زيد أخير منه ، ولو قلت : ما جاءنى أحد غير زيد خير منه ، لم يجز .

الاسم المستثنى :

إما واجبٌ نصبه ، متى يوجد مع أداة الاستثناء أو تأويل « غير » ، وهو ما استثنى بـ « إلا » فى الإيجاب ، نحو : قام القومُ إلا زيداً .

---

(١) فى الأصل : « القائمين » .

(٢) جاءت هذه العبارة فى الأصل متقدمة عن مكانها هنا بعد قوله « إلا زيدا » .

أو إما فى حكمه ، نحو : ما أكل أحد الخبز إلا زيداً .

وإما واجبٌ نصبه على الإطلاق ، وهو المستثنى بـ « إلا » المقدّم على ما استثنى منه ، فى أشهر اللغة ، نحو : ما قام إلا زيداً أحد .

والمنقطع الذى لا يمكن أخذه بدلا ألبتة ، نحو (لا عاصم اليومَ من أمرِ الله إلا من رحم) (١)

وأحدُ المُكرَّرين ، إذا لم تُرد معنى الاضطراب ، نحو ما جاءنى / ١٥٠/ أحد إلا زيداً إلا عمراً .

وما استثنى بالفعل ، نحو : ما قام القوم ليس زيداً ، وما خلا زيداً ، وما عدا عمراً .

وإما واجب جرّه (٢) ، وهو المُستثنى بالأسماء والحروف سوى « إلا » ، نحو : قام القوم غير زيد ، وسوى زيد ، وحاشى زيد ، فى المشهور ، وخلا زيد ، فيمن جعلها حرفاً . وكذلك : عدا زيد .

وإما جائز فيه النصب ، والبدل أحسنُ ، وهو ما استثنى به « إلا » فى النفى والنهى والاستفهام ، نحو ما قام أحدٌ إلا زيد ، ولا يقم أحدٌ إلا زيد ، وهل قام أحد إلا زيد ؟ والنصب جائز .

وإما جائز فيه الرفع والنصب والجر ، وهو ما استثنى بـ « سيما » ، وكان نكرة ، نحو : لا سيما قوم

وفى الرفع ضعف واحدٌ من جهة ضمير (٣) العائد ، الذى هو أحد جزئى الجملة (٤) ، وذلك مكروه فى غير « أى » .

---

(١) سورة هود : ٤٣ .
(٢) فى الأصل : « جزؤه » .
(٣) فى الأصل : « حروف » .
(٤) إذ « قوم » خبر لمبتدأ محذوف . تقديره : هم .

وفى الخفض ضعف من جهة زيادة الحرف (١) ، وليس بابه ، ولكن هذا أكثر من الذى قبله فى الكلام .

والنصب أضعفها ، لأنه إنما هو على التشبيه بقولهم : على التمرة مثلها زبداً ، وليس مثله إلا من جهة أن « ما » (٢) مع النصب كافة عن طلب الإضافة إلى ما بعدها ، فأشبهت الإضافة فى قولهم ، على التمرة مثلها زبداً ، من جهة منعها الإضافة إلى ما بعدها .

وإما جائزٌ فيه الرفع والجرّ خاصة (٣) ، وهو ما استثنى بـ « لاسيما » ، وكان معرفةً ، نحو : قام القوم لاسيما زيد .

وقد ازداد ضعف الرفع فى هذا عليه فيما قبله ، من جهة وقوع «ما» على من يعقل /١٥١/ فى غير الأجناس والأنواع ، ومثله قولهم : دع ما زيد ، برفع « زيد » ، وسبحان ما سخركن لنا ، وسبحان ما سبح الرعد بحمده .

وامتنع النّصب ، الذى جاز فيما قبل هذا فيه ، لأن التمييز لايكون معرفة .

وأما «ما» حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لولم تقترن به ، وهو ما فرغ له الفعل بعد « إلا » ، نحو : ما قام إلا زيدا ، وما ضربت إلا زيداً .

---

(١) يعنى زيادة « ما » .

(٢) فى الأصل : « إنما » .

(٣) فى شرح المقدمة الجزولية الصغير (ص : ١٦٩) : « وأما جائز فيه الرفع والجر ،

باب

إذا كان الاسم مع « لا » نكرة غير مضاف ، ولا مُشَبَّه بالمضاف ، غَيْرَ مفصول بينه وبينها ، ولم يتكرَّر ، جاز فيه وجهان : البناء على الفتح مع « لا » ، وإعمال « لا » فيه عمل « ليس » قليلاً .

ولم يجز إعماله عمل « إن » ، ولا الإلغاء في رأى سيبويه ، نحو : لا رجل خير منك .

والمبرِّد يُجيز الإلغاء مع عدم التكرار في هذا الباب كله .

فإن تكرَّرت جاز فيه معهما الإلغاءُ كثيرا ، نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ومنه : ﴿ لا لغو فيها ولا تأثيم ﴾ (١) .

فإن فُصل بينهما وجب الإلغاء ولزم التكرار ، في رأى سيبويه . ومنه أيضا : ﴿ لا فيها غَوْلٌ ولاهُم عنها يُنْزَفُون ﴾ (٢) .

فإن كان نكرةً مضافة ، أو مُشَبَّهةً بالمضاف ، ووليها ، ولم تُكَرَّر ، جاز إعمال « لا » عمل « إن » وعمل « ليس » ، إلا أن هذا الأمر قليلٌ ، كما تقدَّم .

ولم يجز البناء ، نحو : لا ضارباً زيدا خير منك ، ولا خير من زيد أفضل منك .

ولم يسمع النصب في خبر « ليس » ملفوظاً /١٥٢/ به ، إن كان حَمْلُها على « ليس » يقتضيه .

إلا أن ذلك يمكن أن تتركه العرب إشارة إلى ضَعف عمل « ليس » ، فلم يكمل لها عملها ظاهرا .

وإن تكررت جاز مع الوجهين : الإلغاء .

وإن فصل بينهما جاز الإلغاء ولزم التكرار ، في رأى الأكثر ، نحو : لافيها ضارب زيداً ولاآكل طعامك .

---

(١) سورة الطور : ٢٣ .

(٢) سورة الصافات : ٤٧ .

وإن كان معرفة وجب الإلغاء ولزم أن تتكرّر ، في رأي الأكثر أيضا .

وإذا لحقتها همزة الاستفهام لغير التمنّي لم يتغيّر شيء من الأحكام التي كانت دونها ، وإن كانت للتمنّي فكذلك ، إلا أنه لا يجوز فيها الإلغاء ولا الحمل على الموضع ، في مذهب سيبويه .

ونعت الاسم المبنيّ مع « لا » جائزٌ فيه ، إذا وليه وكان مفرداً ، الرفع والنصب ، وجعله مع المنعوت كخمسة عشرة ، نحو : لا رجل ظريف في الدار .

وإن كان مضافاً أو مشبّهاً به أو فُصل بينهما ، لم يجعلا كشيء واحد ، نحو : لا رجلَ آكلا طعامك ، وآكل ، ولا رجل مثلك فيها ، ومثلُك ، ولا رجل فيها مثلك ، ومثلُك ، ولا رجل فيها ظريفا ، وظريف .

وحكم المعطوف نسقاً وبياناً حُكم المنعوت ، في الرفع والنصب ، نحو : لا رجل ولا امرأة فيها ، ولا ماء باردٌ ، على عطف البيان .

وحُكم البدل الرَّفْع ، نحو : لا ماءَ ماءٌ باردا/١٥٣/ ، على البدل .

ولا يكون هنا تركيب مع ما قبله ولا نصبه .

وخبرها مرفوع ، إن كانت محمولةً على « إن » . كرفع خبر « إن » .

وإن كانت مبنية مع ما بعدها ، فأبو العبّاس يرفعه ، على أنه خبر ها ، وسيبويه يرفعه على أنه خبر المبتدأ ، لأنها قد جُعلت مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد في موضع رفع بالابتداء .

وإن كانت محمولة على « ليس » ، فقد تقدم القول فيه .

ولا يلفظ بالخبر بنو تميم ، إذا كان جوابا ، استغناء بوجوده في السؤال ، نحو قولك ، لمن قال « هل من رجل في الدار » ؟ : لا رجل .

باب

التمييز ، ينقسم قسمين :

منتصب على تمام الكلام ، وهو :

إما فاعل مُثل عنه فعله بغيره ، نحو : تصبب زيدٌ عرقاً ، وتفقأ زيدٌ شحماً ، وامتلأ الإناءُ ماءً .

وإما مفعول شُغل عنه الفعلُ الواقع به [من غيره](١) ، نحو :(وفجرنا الأرضَ عيوناً) (٢) ، في أحد وجهيه .

ويجوز أن يكون « عيونا » ، في هذا حالاً ، أي فجرنا الأرض في حال أنها عيون ، فإن قلت :إن « الأرض » في حال التفجير ليست بعيون ، وإنما هي عيون بعد التفجير ،فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمَّى قبل كونها عيونا بذلك ، ويكون ذلك من باب التسمية بالحال ، كقوله تعالى:(إني أراني أعصر خمراً) (٣) ، فإن قلت : فإن الحال /١٥٤/ لا تكون إلا مشتقةً أو في تأويل المشتق ، فكيف تأويل الاشتقاق هنا ؟ فالجواب : إنه قد يكون هذا على تأويل : وفجرنا الأرضين محالَّ بالماء ، أو حواملَ للماء ، ونحن إذا قلنا ذلك ، أعني « محالَّ الماء » مع التفجير ، كانت المحالُّ أو الحوامل عيوناً ، فإن قلت : فما أجود الوجهين في المعنى : الحال أو التمييز ؟ فالجواب : إنَّ الأجود في المعنى الحال ،لأنه أبلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلَّها عيون ، وإذا كان الأمر كذلك يكون « التمييز مفعولاً شُغل عنه الفعل الواقع به من غيره » لم يثبت ، في قولك : فجرنا الأرض عيونا ، إذ الأظهر فيه

---

(١) سورة القمر : ١٢ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق . وانظر ما سيأتي بعد قليل .

(٣) سورة يوسف : ٣٦ .

والأولى غيره ، فيكون التمييز على هذا موضعَ نظر لم يثبت بعد ، وإنما الثابت(١) كونُ التمييز منقولاً عن الفاعل ، وكذلك ذكره النحويين ، ولم يذكروا هذا الوجه .

وتمام الاسم :

إما بالتنوين ، وهو ضربان : ظاهر ، نحو : عندى رِطلٌ زيتاً ، ومقدَّر ، نحو خمسةَ عشرَ درْهَماً .

فالظاهر لا يلزم ، لأنه يجوز إضافته إلى التمييز ، نحو : رطلُ زيتٍ .

والمقدَّر لا يجوز إضافته ، لا تقول : خمسة عشر درهمٍ ، وإن أضفته إلى غيره جاز ، نحو : خمسة عشر زيدٍ .

وفيه حينئذ لغتان : إعراب المضاف ، وهى لغة رديئة ، / ١٥٥ / ، والأفصح بقاؤه على بنائه ، ولا خلاف فى بنائه مع الألف واللام .

وإما بالنون ، وهى لا تلزم إذا كانت للتثنية ، نحو : عندى رطلاَ زيت ، والجمع ، نحو : هم(٢) حسَنُو أخبار .

وتلزم إذا كانت فيما يشبه الجمع ، وليس به ، مع التمييز ، نحو : عشرون درهما ، ولا يجوز : عِشْرُو درْهم .

وإن أضيف إلى غير التمييز جاز ، نحو : عِشْرُو زيدٍ .

وإما بالإضافه ، نحو : عندى ملْءُ الإناء ماءً ، (٣) وكل موضع ثبت فيه ، لزم أو لم يلزم ، ولم يدخل على التمييز ، لزم نصبه ، وإذا سقط به التمام لزم الجرّ ، وقد مُثّل بذلك كلّه .

---

(١) فى الأصل : « التأنيث » .

(٢) فى الأصل : « عندهم » .

(٣) زيد فى الأصل بعد هذا « ويلزم » .

وقد ألزموا حَذْفَ ما به التَّمام . إلا فى الضرورة ، فى عشر كلمات من العدد ، وهى :

الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وما به أليف ونُون التَّثنية فى(١) كلمتَيْن . وهما : مائتان ، وألفان ، وذلك نحو : ثلاثة أثواب ، ومائتا درهم ، وألفا درهم .

ولا يجوز التنوين والنصب نحو :

* إذا عاش الفتَى مائتَيْن عاماً (٢) *

وكل ما انتصب من المُميز عن تمام الاسم ، وكان مما يَختلف لفظُه فى إفراده وجمعه ، فلفظه فى إفراده وجَمعه بحسب معناه ، نحو : عندى مثله رجلاً ، وعندى مثله رجالاً ، إلا أن يكون هناك ما يُفهم المعنى نحو : عندى أمثالك رجلا .

والذى لا يختلف لفظُه فى إفراده وجمعه ، نحو /١٥٦/ المُنتصب ، قولك : عندى رطلٌ زيتاً ، وعندى رطلان زيتاً ، وأرطالٌ زيتاً ، إلا ما انتصب بعد الأعداد ، فإنه يلزم الإفراد ، نحو : عشرين درهماً ، وبابه ، إلا ما انتصب به « كم » الخبرية ، فى ظاهر كلام سيبويه ، وعليه حمله السِّيرافى (٣) ، نحو : كم رجلاً جاءنى ، وإن شئت : جاءونى ، فيهما ، والأولى ألا يجوز : كم رجلا جاءنى ، وجاءونى . ويتأول ظاهر كلام

---

(١) فى الأصل : « فيه . »

(٢) من الوافر . وتمامه :

* فقد ذهب اللذاذة والفتاء *

قاله الربيع بن ضبع الفزارى ، أحد المعمرين ، ويروى :

* فقد ذهب المسرة والفتاء *

والشاهد فيه قوله : مائتين عاما . والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ، وهو شاذ . (حاشية الصبان : ٤ : ٦٧) .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسيراف ، ورحل إلى عمان فى سبيل العلم ، تلقى عن السراج وغيره ، وله شرح على كتاب سيبويه لم يسبق إليه . وله كتاب أخبار النحويين والبصريين . توفى فى بغداد سنة ٣٦٨ هـ .

(بغية الوعاة : ٢٢١ ؛ وإنباه الرواة : ١ : ٣١٢) .

سيبويه على ما نمشى به(١) . كم ، مع ما أجريت مُجراه من أسماء الأعداد ، وما انتصب عن تمام الكلام ، فهو بحسب معناه .

وقد يوضع الواحد موضع الجمع مع فهم المعنى ، نحو : قَرِرْتُ بِهِ عيناً ، [أى أعيناً](٢) ، وطِبْتُ به نفساً . نفساً .

---

(١) كذا فى الأصل .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

باب

غير المتعدّى من أسماء الأفعال ، نحو : مَهْ ، أى انكف ، وصَهْ ، أى اسكت ، وإيه ، أى تمادَ فى حديثك ، إيهاً ، أى انكف عنّا ، وهيتَ وهلْ ، وهيك ، وهَيا ، أى أسرع ، وقطْ ، وقد ، أى اكتف ، وإليك : أى تأخّرْ ، ودَعْ ، ودَعاً لك ، ودَعْدَعاً ، أى انتعش ، وآمين ، أى استجب ، وهلمَّ ، فيمن يقول : هلمَّ إلى الزيد ، أى جىء ، وحىَّ ، وهلاَّ ، وحَيَّهَل ، فيمن يقول : حيَّهَل إلى كذا ، أو بكذا . أى أسْرِع ، ومكانك ، وبَعْدَك ، أى تأخر ، وفَرْطَك ، وأمامَك ، أى تقدَّم ، ووَراءك /١٥٧/ ، أى تأخَّر ، وتَراكِ : أى اتْرُك ، ودَبَاب ، أى دُبَّ ، وخَرَاج ، أى اخرج ، وقَرْقار(١) ، وعَرْعار ، أى قِر قر(٢) وعوعرَ ، فى رأى سيبويه ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ، وشتَّان ، أى نباعَدْ ، ووَشْكان ، أى أسْرِع ، وأفٍّ ، وأوْهِ ، اى أتضجَّر ، وأتألَّمُ ، وهَيْهاتَ ، أى بَعد ، وإلى ، أى أتنحّى .

ومن المُتعدّى : رُوَيد ، ومُسماه(٣) : أرودْ ، وأمْهِل ، وهلمَّ ، فيمن يقول ، هَلُم الزيدَ ، أىْ سقْ ، وهاءَ ، وهاءَكَ ، وهاَ ، أى خُذْ ، وحَيَّهَلْ ، وحَيْهَلاَ ، فيمن ينصب بهما ، فتقول : حَيَّهَل الصلاة ، أى ائتِ ، وبَلْهَ ، أى دَعْ ، ودُونَك ، وعِنْدَكَ ، أى إلزم ، وحَذْرِك ، وحَذَارِك ، أى احذر . وعليك ، أى الزَمْ ، وعلىَّ ، أى أوْلِنى ، وتَراكِ ، أى اترُك ، ودَرَاكِ ، أى أدْرِكْ ، ونَظَارِ ، أى انْظُرْ ، ومَنَاعِ ، أى امْنَعْ ، ونَعاء ، أى انْعَ .

---

(١) فى الأصل : « فرفره لو » .

(٢) فى الأصل : « قرر » .

(٣) فى الأصل : « منادى أمل » .

وذكر المؤلف فى الجملة : هَاتِ ، أى أَعْطِ ، وهذا ليس من هذا الباب ، وذكره فيه غلط من الواضع ؛ وإنما هو فعل ، لاتصال الضمائر التى تتصل بالأفعال به فى قوله :

« فقلتُ لَهَا هَاتِى(١) . . . »

وفى قوله سبحانه : (قل هاتوا بُرهَانَكُمْ)(٢) ،

كما أن « هَلُمَّ » إنما هى من هذا الباب فيمن لم يصل بها صور ضمائر الفاعلية ، وهى لغة القرآن ، نحو قوله تعالى : (والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلَينا)(٣) ، وأما من يصل بها الضمائر فيقول : هلم ، وهلمى ، وهلموا ، وهلممْنَ ، فهى فعل على لغتهم .

---

(١) البيت :

فقلت خذا هاتى فقالت براحة ترى زعفراناً فى أسرتها وردا

وهو مجهول القائل ، والشاهد فيه اتصال « ها » الممدودة بياء المؤنثة المخاطبة .

(شرح المفصل : ٤ : ٤٤) .

(٢) سورة الأنبياء : ٢٤٣ .

(٣) سورة الأحزاب : ١٨ .

باب

كل اسم صار بالحذف ، بحيثُ لو صُغِّر وقعت فيه ياءُ التصغير طرفاً ، فهو مردودٌ إليه ما حُذف منه فى التصغير ، نحو : دمىٌ ، فى دم .

وتُطرح ألف الوصل من نحو « ابن » فيُعامل معاملة « دم » ، فيقال : بُنَىٌّ .

ويُلحق بها فى طرحها « امرؤ » ، وكل اسم فيه ألف ، نحو : انطلاق ، لا تُبالى(١) بعد طرحها إن كان له مثال فى الأسماء أو لم يكن ، نحو ما قدمناه ، إلا أن يَعرض بعد طرحها وجهان :

أحدهما : له مثال ، والآخر : لا مثالَ له فيها ، نحو : استخراج ، فإنه يعترضك بعد إسقاط ألف الوصل وجهان : أحدهما : لا مثال له فى الأسماء ، وهو سُخَيْرِيج ، والآخر له مثال ، وهو : مُخَيْرِيج ، فيُعتمد الذى له مثال فى الأسماء منها ويُطرح الآخر . هذا رأى سيبويه .

والمازنى (٢) يعتبر فى التصغير كلّه على مثال الأسماء ، فلا يجيز فى « انطلاق » : نُطَيْلِيق ، ولا فى « اقتدار » : قتيدير ، ولكن يحذف حتى تصير على مثال الأسماء ، فيقول : طُلَيْق . وقُدَيْر ، كقولهم كُمَيْتٌ (٣) .

وكل اسم وقع فيه بعد ياء التصغير حرف [لم يسكن](٤) موقع الإعراب ، نحو . جُعَيْفِر ، فهو مكسور ، [وإن كان](٥) موقع الإعراب [حركته بحركة الإعراب](٥) ، نحو : جاءنى زُبَيْر .

---

(١) فى الأصل : « ولا تبالى » .

(٢) هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بنى مازن ، ولد بالبصرة . قرأ فى بنى مازن ابن ثيبان فنسب إليه ، وأخذ عن أبى عبيدة والأخفش وغيرهما ، ألف كتاباً فى علل النحو ، وكتاب التصريف ، ولها كتب أخرى فى غير النحو ، توفى بالبصرة سنة ٢٤٩ هـ على الأشهر .
(بغية الوعاة : ١ ـ ٤٦٢ ؛ إنباه الرواة : ١ : ٢٤٦) .

(٣) فى الأصل : « كديت » .

(٤) تكملة يقتضيها السياق . يريد : لم يكن حرف إعراب .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

إلا أن يكون فى كتفه هاء التأنيث : نحو : شُجيرة ، أو مافى حكمها ، نحو : بُعَيْل بك ، أو أكلفيه(١) ، نحو : حُسَيناء ، أو ألفه(٢) ، نحو : /١٥٩/ حُبْلى ، او ألف أفعال جمعاً ، أو مُسمًّى به ، نحو : أبيات ، أو الألف والنون الزائدتين ، نحو . سُكَيْران ، وغُضَيبان ، وعُثَيمان ، مالم تجمعه العربُ على « فَعالين » ، فتكسر ما بعد ألف الجمع ، ثم تقلب ألف « فعلان » ياء ، فإن جمعته كذلك كسّرت ما بعد ياء التصغير أيضا ، وقلبت ذلك الألف ياءً ، نحو : سُرَيحين ، ووُرَيْشين(٣) ، لأنك تقول . سَراحين ، ووَراشين .

وما كان من الأسماء على خمسة أحرف فصاعداً فلا بُدّ من حذفه ، حتى يَرِدَ على أمثلة التصغير ، نحو : فُرَيْزِد ، فى : فَرَزْدق ، وغُضَيْرِف ، فى : غَضَنْفر (٤) ، إلاّ ما كان بألفى التأنيث ، نحو : خُنَيْفِساء ، إلا ما جاء من نحو قولهم : بُرَيْكاء ، فى بَرُوكاء ، أو بَرَاكاء(٥) ، فى رأى سيبويه ، والمُبَرِّد لا يستثنيه .

أو بالألف والنون الزائدتين ، نحو : زُعَيفِران ، إلا ما كسّرت العربُ من ذلك على الحذف ، نحو : أسطوانة ، فإن العرب جمعته على « أساطين » ، فيصغر على ذلك ، فيقال : أُسَيْطِينة .

أو بحرف لين ، هو رابعُه ، زائدٍ ، نحو : سُرَيْبِيل ، وقُنَيْطِر(٦) ، إلا ما جاء من نحو قولهم : عُطَيْوِد ، فى عَطَوَّد(٧) ، فى رأى سيبويه . والمبرِّد لا يستثنيه .

---

(١) أى : ألف التأنيث الممدودة ، فقد عدها ألفين .

(٢) أى : ألف التأنيث المقصورة .

(٣) تصغير « ورشان » ، بفتح الواو والراء : طائر من فصيلة الحمام .

(٤) فى الأصل : « غضرموط » .

(٥) البروكاء ، بفتح فضم ؛ والبراكاء : بضم ففتح ، وبفتحتين ، ساحة القتال .

(٦) جاءت هذه الكلمة فى الأصل غير واضحة الرسم إلا أنها أقرب ما تكون إلى ما أثبتناه .

(٧) كذا . والعطود ، بفتحتين وواو مشددة مفتوحة : الشديد .

والزّيادة أولى بالحذف من الأصل ، نحو : فديْكس ، فى « قَدوْكَس »(١) .

والميمُ اللاحقة لأوائل الأسماء / ١٦٠ / ، الجارية على أفعالها ، أولى بالبقاء من المُلحق بالأصل ، على رأى سيبويه ، لا من الأصل ، نحو : مُقَيْعِس ، فى تصغير « مُقْعَنْسِس » ، وعكس المبرد .

وإذا احتجت إلى حذف حرف واحد ، وفى الاسم زيادتان ، فأبْق أقواهما ، نحو : مُطَيْلِيق ، فى تصغير « مُنْطلق » ، وإن تساوتا فاحذف أيّهما شئت ، نحو : حُبَيِّط ، وحُبَيْنط ، فى تصغير « حَبَنْطَى(٢) » .

وما لم يؤدّ إلى حذف شىء منها أولى بالحذف مما أدّى إليه ، نحو : عُضَيْمين ، فى تصغير : عَيْضُمون(٣) .

وكل اسم جاء بعد ياء التصغير فيه ياءان ، هما آخر الاسم ، وجب حذف الآخر منهما . نحو : عُطَىّ ، فى : عطاء .

وما فى مُكبّره هاء التأنيث ثبتت فى تحقيره ، نحو : شُجَيْرة ، فى : شَجَرة .

وما لم تكن فى مكبّره من الثلاثى غير ذى العلامة أثبتت فى مُصغّره ، نحو : قُدَيْرة ، فى تصغير : قِدْر ، فى الأمر العام ، لأنه قد جاء : [هو من] (٤) خيّر قُوَيْس سهماً(٥) ، وأحرف أمثالُه شذّت .

وإن سُمّى به مُذكّر قبل التصغير لم تلحقْه فى رأى سيبويه ،

---

(١) القدوكس : الشديد .

(٢) الحبنطى : الممتلىء غضباً .

(٣) كذا فى الأصل .

(٤) تكملة من اللسان (مد : قوس) .

(٥) هذا مثل ، والقوس يذكر ويؤنث ، وهو هنا على التذكير ، ومن أنث قال : قويسة .

وقولهم : أذيْنَة ، فى اسم الرَّجل ، لا حجة فيه لمن خالفه ، لأنه إنما سُمى به بعد أن صُغِّر .

وما لم تكن مُكبّره من المؤنث غير ذى / ١٦١ / العلامة ، مما زاد على الثلاثى ، لم تلحق الهاء فى مُصغَّره ، نحو : زُوَيْنب ، وسُعيد ، فى زَيْنب ، وسعاد ، فى الأمر العام : إلا أنه قد جاء : قُدَيْمة ، فى « قُدّام » ، ورُوَيْئه ، فى « وَرَاء » ، وهما مؤنثتان .

وكُلّ جَمع لِكثْرة ، لواحده قِلة ، أردت تقليله ، فردّه إلى أقل الجمع . وإن أردت تصغير إذ ذاك صغره ؛ وإن اكتفيت فاكتف ، نحو قولك فى تصغير « صبيان » : صبية ، على القياس ، أو أصَيْبة ، على غير القياس ، وفى تصغيره « غلمان » : غليمة ، أو : أغيلمة ، كذلك ، وإن شئت اكتفيت بصُبَيَّة ، وغُلَيْمَة ، أو إلى واحده ، وصغّره مجموعا بالواو والنون ، وإن استوفى الشروط ، نحو قولك فى تصغير « صُبْيان » : صُبَيُّون . وفى تصغير « غلمان » : غُلَيْمون ، لأن التصغير فى الاسم يقوم مقام الوصف فيه فيُجمع بالواو والنون ، أو صَغِّره مجموعاً بالألف والتاء إن لم تستوفها ، وان لم يكن له أقلّ الجمع فإلى الواحد : نحو قولك فى « جعافر » : جُعَيْفِرُون . وفى « رجال » : رُجَيْلُون .

ولا سبيلَ إلى تصغير جميع الكثرة على لفظه غير منقول إلى العلم .

وأسماء الجموع تُصغّر على ألفاظها كالآحاد : نحو قولك فى « قوم » : قُوَيْم ، و « نَفَر » : نُفَيْر / ١٦٢ / .

وربما جاءه التصغير على غير المصغَّر ، فيُحفظ : نحو قولك : عُشَيشية فى « عَشِيّة » ، « وأصيلان » ، فى تصغير : أصيل .

وربما جاء المُصغر وأهل المُكبّر ، نحو قولهم ، كُعَيت(١) ، وجُمَيل(٢) ، في الطائر : لأنهم يقولون : كِعان (٣) ، وجِملان(٤) ، وإنما « فِعلان » جَمع « فُعل » فهو إذن جَمع ، وإن لم يُنطق به .

---

(١) الكميت : البليل ، مبنى على التصغير ، والجمع : كمتان ، بالكسر . « في الأصل : « كيت » . (انظر لسان العرب : كمت) .

(٢) الجميل : البليل ، لا يتكلم به إلا مصغراً ، فإذا أجمعوا قالوا : جملان بالكسر . (لسان العرب : جمل) .

(٣) في الأصل : « كت » .

(٤) في الأصل : « جمع أكت ، وجملان » .

باب

همزةُ الوصل لا تَلحق اسمًا ليس مصدراً لفِعل تثبت فى ماضيه ، إلاّ قولهم : امم ، واست ، وابن ، وابنم ، واثنان ، وامرؤ ، وايمن ، وما لحقته الهاء من ذلك(١) ، أو ما (٢) يجرى مجراها(٣) .

وابنُم ، هو « ابن » ، زيدت فيه الميم .

ولا الحرف ، إلا لام التعريف ، فى : الرجل ، والغلام .

ولا الفِعل الثلاثى غير المزيد فيه ، إلا الأمر مما بعد حرف المضارعة منه (٤) ساكن ، فى غالب الأمر ، نحو الأمر من : يَضرب ، ويخرج ، إذا قلت : اضرب ، واخرُج .

وقيَّد هذا بقوله « مما بعد حرف المضارعة منه ساكن » احترازاً من الأمر من مثل : يَبيع ، ويَقُول ، إذا قلت : قُل ، وبع ، بغير ألف الوصل (٥) ، نحو : اضرب ، واقتل ، لأنه ليس بعد حرف المضارعة فيه ساكن ، كما فى : تضرب ، وتقتل .

وقيل فى التقييد « فى غالب / ١٦٤ / الأمر » احترازاً من الأمر من مثل « يأخذ » . لأنك تقول فى الأمر منه : خذ ، فلا تُلحقه ألف الوصل ، وإن كان بعدَ حرف المضارعة منه ساكناً ، لأن ذلك الساكن يحذف فى الأمر لكثرة الاستعمال ، فلا يحتاج إلى ألف الوصل . وكذلك « يأكل » تقول فى الأمر منه : كُل .

---

(١) يريد : ابنة ، وامرأة .

(٢) فى الأصل مكان « ما » كلمة غير واضحة الرسم .

(٣) يريد : اثنتان .

(٤) فى الأصل : « فيه من ذلك » . وما أثبتناه هنا استئناساً بما سيأتى بعد قليل .

(٥) فى الأصل : « بغير لام » مكان « ألف الوصل » .

هذا هو المشهور فيه ، وقد حكى سيبويه أن منهم من يقول : أوكل ، وهو قليل ٥

والوجهان جائزان فى الأمر من : أمرَ يأمر ، على « أوْمر » ، جاء فى القرآن : (وأمُرْ أهلك بالصلاة واصْطَبِر عليها) (١) ، ولو جاء على « مُر » لقال : ومر أهلك بالصلاة .

ولا تُوجد (٢) أبداً فى فعل رُباعى عدداً ، كما أنه لا يوجد فعل زائد على الأربعة عدداً فى أوله ألف إلا وهى ألف الوصل .

---

(١) سورة طه : ١٣٢ .

(٢) يعنى : ألف الوصل .

باب

كل اسم نُسب إليه فإنه ، فى الأمر العام ، تلحق آخره ياء النسب ، وينتقل الإعرابُ إليها ، ويلزم ما قبلها الكسرُ .

ثم إن كان فيه هاء التأنيث تحذف ، وإن كان على فُعيل ، كدُئل ، أو فَعِل ، كنَمِر ، أو فعل ، كإبل ، فإنه يُفتح وسطه ، لئلا يكون كُله كسراً ، أو كُله إلا حرفاً واحداً منه .

وإن كان مثل « تَغلب » مما إذا نُسب إليه على أصله كان كُلّه مكسوراً إلا حرفين /١٦٤/ ، الثانى منهما ساكن ، لم يغيَّر ما قبل آخره ، إلا شاذّاً ، وقاسه المبرد .

وإن كان مثل « عُلَبِط » ، مما يبقى فيه حرفان ، الثانى منهما مُتحرك ، لم يُغير بلا خلاف .

وإن كان على حرفين ، لحذف لامه ، وكونه لم يُعوَّض منه ، كيد ، ودم ، وأخ ، وأب ، فإنه يُرَدّ ماحُذف منه ، إن كان واجبَ الردّ فى التثنية ، أو الإضافة ، أو الجمع بالألف والتاء ، كأخَوى ، وأبوى ، وسَنَوى .

وإن لم يجب جاز فيه الردّ وتركُه ، كيدَوىّ ، ودَموى ، ويَدِىّ ، ودَمى .

واختلف هل يُرَدّ ما كان من ذلك ساكناً إلى سكونه ، أو يُعوض من حركته فتحة ، فذهب الأخفشُ إلى الأول ، وقال : يَدَىّ ، ودَمى .

وقال سيبويه بالثانى ، وبه جاء السّماع ، وهو الحق ، يقال : يَدَوى ، ودَمَوى :

وإن عُوض فيه ألف الوصل جاز حذفُ الألف والرد، نحو: بَنَوِى، فى «ابن»، وعَمَوِى، فى اسم.

وسُكون الميم عند الأخفش، وترك الألف من غير رد، نحو: ابنىّ، واسمىّ.

وإن عوض منه تاء، حذفت ورُد، على رأى سيبويه: نحو: أخَوِى فى «أخت»، وبَنَوِى فى «بِنت»، وأقرَّت ولم يُرَد على رأى يونس، نحو: أختى، وبِنتى.

وإن / ١٦٥/ كان ذلك بحذف عينه. نحو: مذ، أو فائه، نحو: عِدَة، وزِنة، لم يُرَدّ إليه، إلا ما بقى منه حرفان أحدهما لين، نحو: شية، فإنه يرد إليه ما حُذف، بخلاف المتقدم، وإن كانَ مقصوراً، فإن ألفه، إن كانت ثالثة، تُقلب واواً مطلقاً، نحو: رَحَوِى، فى «رحى»، وعَصَوِى، فى «عصا».

وإن كانت رابعةً وهى لغير التأنيث، فكذلك.

وقد جاء الحذف، نحو: أرطوىّ، ومَلهوىّ، وقد جاء: أرطى، ومَلهى.

وإن كانت للتأنيث، فإن كان ساكن الثانى اخنير أصلُها، وجاز قلبها واوا وإلحاقها بالممدودة، نحو: حُبلى، وقد جاء: حُبلى، وحُبلاوى

وإن كان متحرك الثانى حُذفت فقط، نحو، جمزىّ، وبَشكىّ.

وإن كانت خامسة فصاعدا حُذفت مطلقا، نحو: مُشترىّ، فى «مُشترى» وحُبارىّ، فى «حبارى» ومُسترشىّ، فى «مُسترشى»، وقبعثرى، فى «قبعثرى».

وإن كان آخره ياءٌ قبلها كسرٌ، فإن النَّسب إليه ثلاثيا مثله إلى «عصا»

نحو : عَموىٌ : في « عمي » ورباعياً محذوفاً آخره — إلا فيمن قال : قَعْنَبي ؛ بفتح اللام /١٦٦/. فهو مثله . إلى « مَلهى » نحو : قاضي : في « قاض » .

ومن قال : قعْلبي ، بفتح اللام ؛ قال : قاضوي ، وقاضي : وزائداً على الرباعيّ ، نحو : مشترىّ ، ومفترىّ ، في : المُشترى ، والمُفترى . بحذف الياء لاغير .

والنسب إلى « فَعيلة » مالم تكن مُضاعفة ، نحو « جديدة » ، أو معتلة العين ، نحو : طويلة ، مثله إلى : تمر ، نحو : حَنَفي ، وبَغيّ ، إلا ماشذّ .

وإلى « فُعَيلة » مثله إلى « صُرد » ، نحو : جُهَني ، في : جُهينة .

وإلى « فَعُولة » ، مثله إلى : جمل ، نحو : جُمَليّ ، في « شنوءة » .

وإلى نحو « بغية » ، معتل اللام ، مثله إلى : عم ، نحو : نَحْويّ ، وعَلوي .

وإلى : فُعَيل ، معتل اللام ، مثله إلى : هُدَيّ ، نحو : قُصَوي ؛ في : قُصيّ .

والذي يحذف ، من يائي « تحيّة » الساكنة ، ويطرح الياء المتحركة من نحو : ميت ، وسيد ، فيصير النَّسب مثله إلى : بيت ، فيقال : سَيدي ، ومَيتي ، إلا ما شذ ، نحو طائي .

وحكم الثاني من المركّبين وما زاد على الصدر من الجملة حكم هاء التأنيث ، فيقال في « بعلبك » : بَعلي ، وتأبط شراء : تأبطي .

وكذلك ياء النسب ، نحو : تميميّ ، إذا نَسَبتَ إليه ، والشبيهان بهما ، نحو يعدّ « كرسي » ، والزيادتان في التثنية ، وجمع السلامة ، كانا على أصلهما أو مسمًّى بهما /١٦٧/ ، إذ حكمت حالة الأصلية ، إلا أنّ جمع السلامة يُردّ إلى واحده ، نحو : تمري ، في النسب إلى « تمرات » جمعاً لا مسمًّى به .

وكذلك جمع التكسير ما لم يَسم به ، نحو : فَرَضيّ ، في « الفرائض » ، وأسماء الجموع كالآحاد ، كبَقَريّ ، في : بقر ، ورَهْطي ، في : رَهْط ،

وما آخره همزة قبلها ألف زائدة فحكمهم همزه فى النَّسب حكمها فى التَّثنية ، نحو : قُرَّائىّ ، فى : قراء ، وحمراوىٌّ ، فى : حمراء ، وفى : عَطاء ، وعلباء ، بالوجهين . والإقرار أجود ، كما كان ذاك هناك .

وحكى سيبويه أنهم يقبلون الهمزة الأصليّة هنا ، فيقولون : قُرَّاوىّ ، فى « قُرَّاء » ، وذلك من شُذوذ النَّسب .

وحُكم : فِعلة ، وفُعلة ، وفِعْلة ، معتلاّت اللام ، كصِبية ، ودُمْية ، وحُكم : فَعِل ، وفُعِل ، وفِعِل ، معتلاً على رأى ، كصَبِىّ ، ودُمِىّ ، وفِتِىّ .

باب

المتضمّن للحرف ، ما دلّ معناه ، كأسماء الاستفهام والشرط .

والمشبّه به : ما افتقر إلى غيره في إفهام معناه ، كأسماء الإشارة ، والمُضمرات ، والموصولات .

والواقع موقع المبنيّ ما كان اسماً للفعل ، نحو « صَهْ » ، وهيهات .

وفي الواقع موقع المبنيّ من الفعل خلاف . الصواب أنّ البناء في هذا النوع لتضمّنه معنى الأمر ، الذي هو الأصل بلام الأمر /١٦٨/ .

والمشبّه به ما ليس معناه « أفْعَل » من باب « فَعَال » ، كحَيْدَام ، ورَقَاش . وقد تقدم اختلاف العرب فيه .

وما بُنِي مما أضيف إلى غير مُمكن ليس من الباب ، نحو : على حين عاتَبْتُ ، وعلى حين لا بُدّ (١) و (هذا يومُ يَنفع الصّادقين) (٢)و(من عذاب يَومئذ)(٣) . و(من خِزْي يَومئذ) (٤) لأنه لم يُوضع على البناء من أوّل وهلة ، وإنما البناء فيه عارض ، وليس الباب لما البناء فيه عارض ، لأنه ليس يُوجب البناء ، والباب لما هو واجب البناء ، والاختيار في ذلك أن لا يُبنى إلا ما أُضيف إلى المبنيّ .

أصل البناء الوقف ، والحركةُ :

إما لالتقاء الساكنَين ، كهؤلاء ، وابن .

وإما ، للمزيّة ، كيا أحمد .

---

(١) زيد في الأصل : بعد هذه الكلمة « ويرجى ولا حصر » .

(٢) سورة المائدة : ١١٩ .

(٣) سورة المعارج : ١١ .

(٤) سورة هود : ٦٦ .

و [إما](١)لإبداء بها(٢)أول ، كزيادة الحركة فيهما (٣)للإشعار بالزيادة التى لها ، على من لم يكن قطّ معرباً من المبنيات ، نحو : كم ، ومن ، ونحو : ضرب ، لأن زيادة الحركة فى الفعل الماضى للإشعار بالزيادة التى له على الفعل المبنىّ على السكون ، نحو : قُم ، وقل . وهى أنه يقع موقع المُعرب من الأفعال ، نحو : إن قام زيد قام عمرو . فى موضع المُعرب من الأسماء ، نحو : مررت برجل قام ، فى / ١٦٩ / موضع : مررت برجل قائم فيما مضى .

وإمّا لأنها عُرْضة لأن يُبتدأ بما هو فى حركة باء الجر ولام الجر ، إذ لو لم تُجَر ، كـ « ألم » ، لابتدأ بهما .

فإذا احتيج إلى الابتداء بهما ، وهما ساكنان ، تحركا لتعرضهما لحركة الابتداء ، وإلا امتنع .

وإما للفرق بين معنيين ، كفتحة النون فى « إن فعلت » ، فإن فتحة النون هنا فرق بينه وبين « إن فعلت » ، التى « أن » فيه مصدرية ، والألف فيها إنما هى للوقف .

الضمة :

إما للإتباع ، كمنذ .

وإمّا لأنها جُعلت فى الكلمة كالواو فى نظيرتها (٤) ، من حيث كان الرَّفع أولىَ أحوال تلك النظيرة ، وغيرُه فإنه داخل عليه ، وذلك ضمة نون « نحن » جمعاً .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) فى الأصل : « به » .

(٣) أى الساكنين .

(٤) فى الأصل : « ون » ، وما أثبتناه من القانون (ص : ٥٧) .

وإما للشبه بما هي فيه كذلك ، كضمة نون ، « نحن » تثنية .

وإما لأنها حركة لا تكون للكلمة في حال إعرابها ، كيا أحمد ، وقبلُ ، وبعدُ .

الفتحة :

إما لمجرد طلب التخفيف ، كفتحة الثاني من المركبين ، في نحو : خمسة عشر .

وإما للإتباع ، كفتحة ضاد « عض » ممن لغته الإتباع لمن لغته الإدغام .

وإما لشبه محلها بما في كتف هاء التأنيث ، نحو : اضربن ، ولا تضربا .

الكسرة :

إما لمجرد التقاء الساكنين ، لأنها لا تُوهم الإعراب بكونها دون تنوين ولا ما يعاقبه ، أو حملاً / ١٧٠ / على نظير نظيره ، إن كان للسكون جزماً ، نحو : لم يضرب الرجل ، أو على نظير نظيره ، إن كان السكون غير جزم ، نحو : اضرب الرجل .

وإما إشعاراً بالتأنيث ، نحو : لك ، في خطاب المؤنث .

وإما لمجانسة العمل بكسرة الباء واللام في : لزيد ، وبزيد ، أو لمجانسة العمل لكسرة لام الأمر .

باب

تعرف أن الألف فى آخر الاسم مُنقلبة عن ياء ، بالتثنية ، نحو : رحيان ، فى « رحى » ، والجمع بالألف والتاء ، نحو : « حصيات » ، « حصا » ، وبكونها رابعة فصاعداً ، نحو : مَرْمِيّ ، مما الياء فيه أصلية ، أو : مَلْهِيّ ، مما أصل الياء فيه الواو ، وتكون غير الاسم أو فاؤه واواً ، نحو : الهوى ، والوغى ، وينصرف الفعل منه ، نحو : عصوت بالعصا ، ورحيت بالرحا .

فإن عُدم ذلك منه فالإمالة ، لأن الإمالة فى الأسماء الثلاثية إنما تكون فى ذوات الياء لا فى ذوات الواو ، فى الأغلب ، لأنه قد أميل قليلا ، نحو : العَشَاء فى العَشِيّ ، وهو من الواو ، وفى آخر الفعل مما ذُكر ، نحو : أعْرى ، وأعطى ، ووَفَّى ، وهَوَى ، وغَزَوْت ، وتَغزو ، ورَمَيْت ، ونرمي ، إلاّ الإمالة ، فليست دليلا على الياء فى الفعل ، لأن / ١٧١ / ذوات الواو يُمال فيه كما يُمال من ذوات الياء ، وسوّى التثنية والجمع ، لأنه لا يُثنّى ولا يُجمع ، أو بالفعل والفَعلة ، نحو : الغَزْو ، والغَزْوة ، والرَّمْي ، والرَّمية ، فى غَزا ، ورمى .

ويخص الفعل منه بأن ذلك يُعرَف فيه بمضارعه عارياً من العلامة ، نحو : يَغزُو ، ويرمي ، وبإلحاق علامة التثنية وجمع المؤنث فى الماضي ، نحو : غَزَوَا ، ورميا ، وغَزَوْن : ورَمَين .

أو فى المضارع ، نحو : يَغزون ، ويَرْمِين .

باب

تخفيف الهمزة الساكنة ، بقلبها إلى مجانس الحركة قبلها ، نحو : رأس ، ويُؤس ، وبئر ، والمتحركة الساكن ما قبلها ، وليس زائداً لمجرد المد أو اللين ، أو ياء تصغير ، بإلقاء حركتها على ما قبلها وحذفها بعد ، نحو : المرة ، والكمة ، والمسى ، وكهية ، في الأشهر : لأنه قد حكي « المرأة » قليلا ، وقد حكي أن بعضهم يقول : المسى ، وكهيئة ، فقلب الهمزة من جنس ما قبلها ، ثم أدغم ما قبلها فيه ، تشبيها بما حرف المد واللين فيه زائد ، لمجرد المد واللين .

وإن كان زائداً لمجرد المد واللين ، وليس ألفاً أو ياءَ تصغير ، فتقلبها إليه : وإدغامه فيه ، نحو خطية ، في تخفيف : خطيئة ، ومقروء ، في تخفيف /١٧٢/ مقروءة .

فإن كان ألفا ، نحو : هباة ، فتخفيفها بين بين .

وكذلك إن كان ياء تصغير ، نحو : فُيلس ، في تصغير : أفؤسُ ، على التخفيف .

وتقلب :

واواً إن كانت مفتوحة مضموما ما قبلها ، نحو : جُوْن ، في تخفيف : جؤن ، جمع جُؤنة العطار .

وياءً إن كانت مكسورا ما قبلها ، نحو : ميِر ، في تخفيف : مئر ، جمع ميرة ، وهي الحنطة .

وما سوى ذلك فهي فيه بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة ، نحو : سأل ، ولؤم ، وشئم ، وسئل ، ويقرئك .

وخالف الأخفش في المكسورة المضموم ما قبلها ، نحو : سئل ، فقلبها واوا ، وفي المضمومة المكسور ما قبلها ، فقلبها ياء ، نحو : يقرئك ،

باب

المقصور المقيس : كلُّ مصدرٍ لفعل مُعتل اللام ، قبل آخر نظيره من الصحيح ، مفتوح على الاطراد ، مزيد فى أوله ميم ، نحو قولك : استَوى مُستَوًى حَسَناً .

أو ليس كذلك ، نحو : رَدِى يَرْدَى رَدًى : فهو رَدٍ ، وعمى يعمى عَمًى : فهو أعمى ، وصَدِى يَصْدَى صَدًى ، فهو صَدْيان .

وكذلك اسمُ المفعول ، والزمان والمكان ، على ماتقدَّم ، كقولك : أعطَى مُعْطٍ كثيراً ، أى شيئاً كثيراً ، وهذا الوقت مُعْطَى فلان أصحابه ، إلى اوقت /١٧٣/ الذى أعطاهم فيه ، وهذ المكان مُعْطَاه ، أى الذى أعطَى فيه .

والفِعِّيلى ، للمبالغة ، كالخليفى ، لكثرة الشُغل بالخلافة ، والخطيِّى لكثرة الاشتغال بالخطابة .

وفُعَل ، وفِعَل ، جمعان لفُعْلة ، وفِعْلة ، معتل اللام ، كعرُوة ، وعُرًى ، وليحة ولِحًى .

وفَعالِ ، وفَعالَى ، كشكاوى ، وسَكارَى .

وفَعلَى جمعاً ، نحو : صَرْعى .

فإن كان اسم جمع فهو تمدود ، نحو : ظُرَفاء ، وخلفاء .

وكل « فُعْلَى » مؤنث « أفعل » ، نحو : الكبرى ، فى تأنيث « الأكبر » ، أو مؤنث « فعلان » الذى لا تلحقه هاء ، نحو : سكرى ، مؤنث سكران ، وغَضبى ، مؤنث غَضبان .

وما قبل هاء التأنيث منه ألف ، وجمعه بحذف الهاء ، مقصور ، نحو : القطا ، فى جمع ، قطاة ، والحصى ، فى جمع : حصاة .

باب

الممدود المقيس : كل مَصدر لفعل مُعتل اللام ، زائد على ثلاثة أحرف ، قبل آخره نظيره من الصحيح ألف على الاطراد ، نحو : أعطى إعطاء ، ورمى رماء ، واستدعا استدعاء .

أو كل ما كان من الأصوات مَضموم الأول ثالثة ألف ، نحو : الثغاء ، والرغاء ، والعُواء .

وكل فعلاء ، مؤنث : أفعَل ، نحو : حمراء ، تأنيث « أحمر » ، وصفراء ، تأنيث « أصفر » :

وكل جمع على: /١٧٤/ فعلاء ، وأفعلاء ، نحو : أصدقاء ، وفقهاء .

وكل ماجاء جمعه على: أفعِلة ، معتل اللام ، نحو : أكسية ، وأخبية ، فواحده ممدود ، نحو : خباء ، وكساء ، في الأمر العام ، لأنه قد جاء :

• في ليلة من جُمادى ذاتِ أندِيَة(١) •

والواحدة : نَدًى ، في بعض الأقوال .

---

(١) من الطويل : وتمامه :

لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

وقائله مرة بن محكان التيمي . والشاهد فيه : أندية ، فإنها جمع : والندى ، لا يجمع إلا على أنداء ، وجمعه على : أندية ، شاذ . (شرح المفصل : ٤ : ١٠٨) .

باب

المؤنث الذى لاعلامةَ فيه ، مما لا فرْجَ له ، يُعرف أنه مؤنث:
بالإشارة إليه ، نحو : (هذه جهنم)(١) .

أو بإضماره . نحو (جهنم يَصْلَونها)(٢) .

أو بإلحاق علامة التأنيث فى فعله ، نحو : حُفَّت النار بالشهوات .

أو نعته ، نحو : فى كل ذات كبد رَطبة أجرا(٣) .

أو الحال منه ، نحو : هذه النار هامدة .

أو فى خبره ، نحو : الدار واسعة .

أو مصغره ، نحو : دُوَيرة .

أو بعدَدِه (٤) منها فيما دون العشرة ، نحو : عندى ثلاثُ من البط ، فى الأعرف . لأنها قد تسقط على المعْ ، نحو قوله :

وكانَ مجنّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أتقى
ثلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ(٥)

أو بجمع على « أفعل » ، إذا كان على أربعة أحرف ثالثها حرفُ لين زائد للمد ، نحو : أعقب ، فى جمع : عُقاب ، فى الأعرف ، لأنه قد

---

(١) سورة الرحمن : ٤٣ .
(٢) سورة إبراهيم : ٢٩ .
(٣) الموطأ : ٣٢٩ .
(٤) فى الأصل : « أو بعد وعدده » .
(٥) من الطويل ، وهذا البيت هو السادس والخمسون من رائية عمر بن أبى ربيعة الطويلة والشاهد فيه قوله : ثلاث شخوص ، حيث أتى باسم العدد مذكر مع أنه مضاف إلى معدود ، مذكر ، ولو أنه أتى على وفق ما يقتضيه الاستعمال العربى لقال : ثلاثة شخوص . والمجن : أصله اسم آلة ، من : جنه يجنه ، إذا ستره وأخفاه . وسموا الترس مجنا ، لأنه يستر بدن المحارب . والكاعب من النساء الجارية حين يبدو نديها للنهود والاكتناز ، والمعصر : الجارية حينما تكون فى أول البلوغ . (ديوان ابن أبى ربيعة : ٩٢) .

جاء : طُحال وأطحُل ، وهو مُذكر ، وكذلك : جَبين وأجبن ، وقد رُوى بنُونين (١).

وما كان فيه الهاء ، وقد تكون للفرق بين /١٧٥/ المذكر والمؤنث فى الصِّفة ، كقائمة . وفى الاسم ، كامرأة .

وبين الواحد والجمع ، نحو : دُرّة ، ودُرّ .

وبالعكس ، وهو قليل ، نحو : كمء ، فى الواحد ، وكمأة ، فى إحدى اللغتين .

ولتأكيد الصِّفة ، كعلاّمة ، ونسّابة .

وللعُجمة(٢) ، نحو : موازجة(٣) .

وللنسب ، نحو : مهالبة ، ومناذرة .

وهما(٤) ، نحو : السَّبابجة(٥) .

ولتأكيد معنى التأنيث ، نحو : ناقة .

والتأنيث اللفظ . نحو : عرفة .

وما علامة التأنيث فيه ألفٌ مقصورة .

فَعلَى ، نحو : الأُرَنى(٦) .

وفَعلَّى ، نحو : بشكى(٧) .

---

(١) يعنى : جبين وأجبن .

(٢) فى الأصل : « والعجم » .

(٣) موازجة : جمع موزج ، وهو الموزه بالفارسية . (اللسان : موزج) .

(٤) أى : العجمة والنسب .

(٥) السبابجة : قوم ذوو جلد من السند وأهله يكونون مع رئيس السفينة البحرية . واحدهم : سبيجى . (اللسان : سبج) .

(٦) الأرنى : الداهية .

(٧) البشكى : السريعة الخفيفة .

وفُعْلى ، نحو : حُبْلى .

وفِعلى ، نحو : هذه ذِكرى .

وفَعْلى ، نحو : سَكرى .

فالثلاثة الأول من المختصة به . إلا أن « فُعْلى » لايكون إلا بكونه ، نحو : الأربى ، وفُعلى ، يكون صفة ، نحو : خُنْثى ، وربى(١) . وقد تقدم .

وفُعلى ، ضربان : مؤنث « الأفعل » ، ويلزمه الألف واللام ، نحو : الكُبْرى ، أو الإضافة كذكره ، نحو : الأفضل ، وأفضلهم ، فى الأمر العام ، لأنه قد جاء : آخر ، وأخرى ، دونهما ، وهو شاذ لايُقاس عليه ، وكذلك نقدوا على أبى نواس :

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَى من فقاقعها
حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرْض من الذهَبِ(٢)

ومالبس مؤنث « أفعل » ، وهو .

إما وصف ، نحو : حُبلى .

وإما غير وصف ، وهو إما مصدر ، كالرجعى ، وإما غير /١٨٦/ مصدر ، كحُزْوَى .

وفِعلى ، مشترك ، والذى ألفه الالحاق ، منه : ذِفْرىً ، فيمن نون ، والمؤنث منه يكون مصدراً ، نحو : ذِكرى ، وغير مصدر .

إما جمع ، نحو : حِجلى ، فى : الحجل ، وظِرّبّى : فى : الظربان ، ولم يأت منه غير هذين .

وإما غير جمع ، مثاله : ذفرى ، فيمن لم ينون .

---

(١) وهى الشاة التى وضعت حديثاً ، وجمعها : ربابٍ . (شرح المفصل ٥ : ١٠٧ ؛ لسان العرب : ربب) .

(٢) البيت لأبى نواس ، والشاهد فيه قوله : صغرى وكبرى ، وهو شاذ لا يقاس عليه . (أمالى المرتضى : ٢ : ١٢٦) .

و فعلى . مشترك ، والذى ألفه للإلحاق منه ، نحو : عَلْقَى(١) ؛ فيمن نوّن .

والمؤنث منه : مصدر ، نحو : دَعْوَى .

وغير مصدر . إما غير وصف مُفرد ، كرَضْوَى ، وإما وصف ، وهو :

إما مؤنث « فعلان » : كسكرى . مؤنث : سكران .

وإما ما ليس كذلك فجمع ، كحَمْرَى وحَمْرَاتى ، وغير جمع : كناقة شَكْزَى ؛ أى مُمْتَنِعة الضرع باللبن .

أمثلة ألفى التأنيث : فعلاء(٢) ، وهو صفة وغير صفة .

غير الصفة .

مصدر . كالبأساء .

وغير مصدر ، كالمضاء .

واسم جمع ، كالخُلَطاء .

والصفة إما مذكره ، أفعل ، كالحمراء ، وما ليس كذلك ، كمرأة عَبْلاء(٣) ودِيمة هَطْلاء .

ومما لحقه : فُعلاء ، كعُشَراء ، وفعلاء ، كسيراء ، وفاعلاء ، كعاصفاء ، وفعْلياء ، ككبرياء ، وفاعولاء ، كعاشوراء ، وفَعالاء ، كبراكاء ، وفَعُولاء (٤) ،

---

(١) العلقى : شجر تدوم خضرته .

(٢) فى الأصل : « فعل » .

(٣) فى الأصل : « عقلاء » .

(٤) بفتح أوله وضمه مع فتح ثانيه (اللسان : يراء) ، وهى الثبات فى الحرب ، وبضمتين : ساحة القتال .

كبَرْوكَاء ، وفُعْلَلاء ، كعقرباء ، وفُنْعَلاء ، كخُنْفساء ، وفَعَلاء كرمكاء (١)، وفِعْلِياء ، كزكرياء .

ومن الجموع : أفعلاء ، كأصدقاء ، وفعلاء /١٧٧/ كشعراء .

وكله مُختص بالتأنيث ، لعدم ما يلحقه من الأصول ، إلا « رَمكاء »(١). فاختصاصه بالتأنيث ليس كذلك ، ولكنه لم يُسمع إلا مُؤنثاً .

---

(١) الرمكاء : الجسيمة .

باب

الاسم الذى ينتصب مفعولاً معه :

إما واجبٌ فيه ذلك ، نحو : جلست والسارية ، وصحّ انتصاب هذا على المفعول معه ، وإن كان لا ينتصب مفعولاً معه إلا ما كان فى الواو فيه معنى العطف ، ولذلك لم يجز : انتظرت وطلوع الشمس زيدًا ، على معنى ، انتظرت مع طلوع الشمس زيدا ، فإنما جاز : جلستُ والسارية ، وكان ينبغى على هذا ألا يجوز ، لأنه لا يصح فيه العطف ، لأنه يصح فيه أن تقول : جلست مع السارية ، ومع مُقتضى المصاحبة فى الفعل ، فلا بدّ من مُصاحبته فى الجلوس . [ومصاحبته فى الجلوس](١) ، هنا متوهمة ، أعنى فى قولك : مع السارية ، فلما صح معنى العطف ، مراعاة لأصلها ، ومعنى العطف وهو المُراعَى لا لفظه ، لذلك لم يجيزوا : انتظرت وطلوع الشمس زيدا ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلا ، [وقد](١) توهُم المُصاحبة ولا الجلوس ، فى قولك : جلست مع السارية ، ونحن لو عطفنا هنا ، إنما كان يكون ذلك على توهم المصاحبة فى الجلوس أيضاً ، لكن العرب أجازت ذلك التوهم /١٧٧/ مع « مع » ، ولم تُجزه مع لفظ العطف ، فلما أجازته مع « مع » ، أعنى توهم المصاحبة فى الجلوس ، ولم تُجزه مع بيان العطف ، وكان ذلك المُتوهّم هو معنى العطف ، لو جاز كان فى « واو » المفعول معه معنى العطف حتى لا تخرج « الواو » عن أصلها بالجملة ، لأن أصلها عندهم العاطفة ، ولذلك لم يجز تقدّم المفعول معه على الفاعل ولا على الفعل ، كما لم يجز ذلك فى الفعل مُراعاة لأصلها ، ومعنى العطف هو المُراعَى لا لفظه ، ولذلك لم يجيزوا : انتظرتُ وطلوع الشمس زيدا ، لأنه ليس فيه معنى العطف أصلا ، فكذلك لم يجيزوا المفعول معه إلا حيث يوجد .

---

(١) تكلة يقتضيها السياق .

وإما مختار فيه ذلك (١) ، نحو : ما صنعت وأباك ؟ لأنه يجوز فيه الرفع على ضعف ، في الشعر .

وإما مختار فيه الرفع (٢) ، نحو : ما أنت وزيد ، لأن النصب فيه على توهم « كان » ، والرفع أحسن وأكثر .

وإما مختار فيه الجر ، نحو : ما زيد والعرب يقاتلها ، لأنه يجوز فيه النصب على إضمار « كان » ، والجر أحسن وأكثر .

وإما مختار فيه(٣) النصب بوجه آخر ، نحو مالك وزيدا ، لأن نصبه على المفعول معه لتوهم الكون أحسن من (٤) نصبه بإضمار الملابسة /١٧٩/ ، والجر أيضاً ضعيف ، لا يجوز إلا في الشعر ، والعامل فيه إما فعل ، وإما [ما] (٥) يعمل عمله ، ومعنى الفعل إنما يعمل في الظروف والأحوال .

---

(١) أي : النصب .
(٢) في الأصل : « اللزم » .
(٣) في الأصل : « في » .
(٤) في الأصل : « من » .
(٥) تكملة يقتضيها السياق .

باب

المفعول له ، هو علّة الإقدام على الفعل ، نحو ضَرَبتُه أدباً .

وشرط انتصابه أن يكون مصدراً ، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل ، ومقارناً له في الوجود .

وانتصابه بإسقاط حرف الجر ، على رأي سيبويه ، وعلى رأي (١) : انتصاب المصدر المُلاقي في المعنى ، لأن « الضرب » مثلاً أدب في المعنى ، فيخرج من هذا الباب على هذا الوجه . والأول أجود ، لأن المصدر هنا ليس معناه كمعنى الأدب في قولك : ضربته أدباً ، لأنه ليس كل ضَرب أدباً ، ولا كل مجيء طمعاً ، ففارق المصدر المُلاقي في المعنى ، في نحو قولهم : حبستُه طمعاً ، وآليت حلفة .

ويكون معرفةً ونكرة ، كقوله :

يركبُ كُلَّ عاقرٍ جمهور مخافةً وزَعلَ المَحبُور (٢)

---

(١) يعني أن هنا سقطاً ، ولعل تمام العبارة « والأخفش » .

(٢) من قول العجاج ، والشاهد في مجيء المفعول له نكرة « مخافة » ومعرفة « زعل المحبور » (سيبويه : ١ : ١٨٥) .

باب

المَوقوف عليه من الصَّحيح يجوز فيه الإسكان والرَّوم (١) ، مالم يكن منصوبًا مُنوَّنًا ، نحو : قام زيدٌ ، ومررت بزيد ، ورأيت أحمدَ ، ونحو : قبلُ ، وهؤلاءِ ، وضرب .

ويجوز فيه أيضاً الإشمام (٢) مالم يكن مجرورًا ، نحو : مررت بزيدٍ ، أو منصوبًا ، نحو : رأيت الرجل ، لأنه لا يكون فى الجر ولا فى النَّصب إشمام ، إذ الإشمام إنما هو إشارة بالشَّفتين إلى الضمة .

ويجوز /١٨٠/ أيضًا فيه التَّضعيف مع الإسكان ، بشرط أن يتحرك ما قبله ، نحو : جاءنى خالد ، ومررت بخالد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد .

مالم تكن همزة . نحو : الخطا ، لأنه لا يجوز التضعيف فيه لما فيه من استجلاب ثقل يُفر منه إذا وجد .

ويجوز فيه أيضا نَقل حركته على ما قبله ، إن كان صحيحاً ، وكان الموقوف عليه همزة مطلقا ، نحو : الدِّفْءُ ، والبطْءُ ، فى الأحوال كلها .

وإن لم يكن الموقوف عليه همزة ، نحو : البكر ، والنفر ، فيشترط صحة ما قبل الآخر وسُكونه ، وألا تكون الحركة فتحةً ، نحو : رأيت البَكر . وألا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء ، نحو النَّقل ، فى : عجبت من البُسر ، وعما ليس فى الكلام ، نحو : النقل ، فى مثل : هذا العِدْل ، فإن أخرج النَّقل عن أبنية الأسماء ، أوعما ليس فى الكلام ، حرَّكوا ما قبل الموقوف عليه بحركة ما قبله فى الموضع الذى فيه العلّة المذكورة ، ثم أتبعوا سائر أحوال الكلمة ما فيه تلك العلّة ، فيقولون :

---

(١) الروم : الإشارة إلى الحركة بصوت خفى .

(٢) الإشمام : ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير .

هذا البسر ، ورأيت البسر ، وهذا العبدل ، ورأيت العبدل ، ومررت بالعدل ، بالإتباع فى ذلك كله .

وإذا نقلوا فى المهموز .

فمنهم من يقر الهمزة ساكنة مع النقل /١٨١/ ويطلق ذلك .

ومنهم من يكره المخالفة لأبنية الأسماء أو لأبنية الكلام ، فحركوا ما قبلها بحركة ما قبله ، كما تقدم فى غير المهموز .

ومنهم من يبدل الهمزة بحسب حركتها «واوا» فى الرفع ، و«ياء» فى الخفض ، و«ألفا» فى النصب ، ويسكنون ما قبل الواو والياء ، ويفتحون ما قبل الألف ، فيقولون : هذا الوَتْوَ ، ومررت بالوَتِى ، ورأيت الوَتَا (١).

ومنهم من يقلبها ، إذا كان ما قبلها متحركا إلى حركتها ، نحو : هذا الكلو ، ورأيت الكلا ، ومررت بالكلى (٢) .

وبعضهم يقلبها إلى حركة ما قبلها ، نحو : هذا الكَلا ، ورأيت الكَلى ، ومررت بالكَلى .

ولا إشمام ولا رَوم فيما قُلبت إليه الهمزة ، كما لا رَوم ولا إشمام فى حرف المدّ واللين ، فى نحو : يغزو ، ويرمى ، ويخشى ، والوقفُ على المقصور بالألف فى الأعرف .

وقد جاء إبدالها واواً فى الوقف ، وياء أو همزة .

وربما أجروا الوصل مجرى الوقف فى الياء والواو .

والوقف على باب : قاضٍ ، وجوارٍ ، فى الموضع الذى تسقط فيه الياء فى الدّرج على ما دونها ، ويردّها الوقف عليها ، والأول أوجه

---

(١) الوتَا : مرض يصيب العظم لا يبارح العظم . (لسان العرب : وتا) .
(٢) يعنى : الكلأ .

فى الموضع الذى تابت فيه الياء فى الدّرج عليها ، نحو : جاء القاضى ، وجاء قاضى القوم ، لاحق بهذا النوع .

ومنهم من يحذف الياء من هذا فى /١٨٢/ الوقف ، والأول أكثر وأوجه ، إلا أن تكون منوّنة منصوبة ، فالوقف على البدل من التنوين فى أكثر اللغة ، ومن يقف بغير تغيير فى المنون المنصوب يقف على الياء ، وعليه يقول المتنبّى :

• ألاَ أُذُنٌ فَعَا أَذْكَرْتَ نامِي (١) •

أو غير منونة ، فالوقف عليها ، نحو : رأيت قاضيا ، والقاضى .

والحذف فى القسمين مشروط بألا يؤدّى الى أن يبقى من الاسم من حروفه الأصلية إلا حرف واحد ، نحو : مر ، والمرى ، ويقف على : يرمى ، ويغزو ، ويخشى ، رفعا ونصبا بلفظ الرفع ، وجزماً ، نحو : لا تقض ، ولا تغز ، ولا تخش ، ووقفا ، نحو اقض ، واغز ، واخش ، بإلحاق الهاء فى الأفصح :

وقد يوقف عليه بإسكان ما قبل المحذوف ، وما بقى من حروفه الأصلية حرفٌ واحد ، نحو : لاتق ، وقِ ، بإلحاق الهاء فقط .

وعلى نون التوكيد الخفيفة مُنفتحا ما قبلها بإبدالها ألفا ، نحو : يازيد اضربا عمرا .

فإذا وقفت قلت : يازيد اضربا ، ومنضما ما قبلها ومنكسرا بحذفها .

وُردّ ما حُذف بدخولها ، نحو : هل تضربن يا رجل ؟ وهل تضربن يا امرأة ؟ واضربن يا امرأة ، الوقف ، هل تضربون ؟ وهل تضربين ؟ واضربى .

---

(١) عجزه : • ولا لبث قلباً وهو قاسى •

(شرح المقدمة الجزولية : ٦٢٢) .

وعلى الثقيلة بالإسكان /١٨٠/ وإلحاق . الهاء ، نحو : والله لتقومن، ولتقومنه .

وكل حركة بناء ، فلك إلحاقها الهاء ، نحو : أين ، وكيف ، مالم تكن آخر الفعل الماضى ، نحو : ضرب ، وياء المتكلم ساكنة كياء : هذا القاضى .

وإذا تحركت ، فإن شئت ألحقتها وإن شئت أسكنت ، والألف فى غير المتمكن: نحو : هذا ، إن شئت وقفت عليها ، وإن شئت ألحقت الهاء.

باب

المنصوبان بفعل يلزم إضمارُه ، من المفعولات :

المُنادَى ، نحو : ياعبدَ الله .

و المشغول عنه الفعل . نحو : زيداً ضربته .

ومما انتصب فى قولهم : إياكَ والأسد ، على : اتَّقِ ، ورأسَكَ والحائطَ ، على : اتق ، أو على : اضرب ، وكذلك : مازِ (١) رأسكَ والسيفَ ، أى اتق ، وإياى والشرَّ ، على : باعِد ، وكذلك : إيايَ وأن يتحذف أحدُكم الأرنب ، وشأنك والحجَّ ، أى الزم ، وامرأً ونفسه ، على : دع ، وأهلَك والليل ، على : بادر ، وعذيرك ، على : أحضر ، ولازَعماءك ، على : أتوهم ، وانتهوا خيراً ، على : وآتوا خيراً ، وكذلك : ائته خيراً لك . وحسبك خيرا لك ، وائته أمراً قاصداً ، تُظهر فعله : فتقول : وأت أمراً قاصداً ، بخلاف : ائته خيرا لك ، ووراءك أوسع لك ، على : وأت أوسع لك /١٨٤/ ، أى مكاناً أوسع لك ، ومرحباً وأهلا وسهلا ، على : صادفت ، وإن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ، على : فتأتى . وسُبُّوحا قُدوساً ، ورب الملائكة والروح ، على : ذكرت .

ومن هذا الباب عند سيبويه : كِليهما وتَمرا . وأظهر بعضُهم فيه الفعل ، وكلَّ شىء ولاشتيمة حُر ، على : ارتكب ولاترتكب ، ومن ذلك : الأسدَ الأسدَ ، والحذارِ الحذارِ ، والصبيَّ الصبيَّ ، على : احذر ، وأخاك أخاك ، على : أكرم ، والطريقَ الطريقَ ، على : خَلِّ . إذا لم يكرر فى هذا كله جاز الإظهار ، قال :

---

(١) أى : يا مازن ، رأسك واحذر السيف .

• خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ (١) •

ومن المصادر فى الدعاء له : سَقْياً ، على : سَقَاك . ورَعْياً ، على : رعاك . وفى الدعاء عليه : خيبة ، على : خاب . وجَدَعاً ، على : جدع ، وعَقْراً على : عَقَر ، وتَعْساً ، على : تعس ، أى هلك ، وتبًّا ، على : تَبَّ : أى خسر ، وجُوعاً ، على : جَوَع ، ونَزْعاً ، على : نَاع ، أى تمايل من الجَوَع ، أو إتباعاً ، وكذلك قولهم : جوراً له وجَوْساً (٢) ، بعضهم يقول : حَوْساً ، إتباعاً لجور . وبعضهم يقول : الحَوْس ، بمعنى الجَور ، وبؤساً ، على : بَئِس ، وبَهراً : على : بَهر ، أى غلب .

وقال سيبويه : إنه على معنى : تبًّا ، ولا فعل له .

وبُعْداً ، على : بعد ، بكسر العين وبضمها ، وسحقاً ، على سحق ، أى : أبعد .

ويقرب من معناها : أفّه ، وتُفّه ، وذَفْراً ، وضعت / ١٨٥ / موضع « تفاً » .

ومنه مضافاً ، وَيْحك ، على « أكرمك الله » ، وهو ترحّم ، ووَيْسك ، كذلك ، و[هو](٣) استصغار واحتقار ، وويلك ، كذلك ، وهو بمعنى : الفضيحة ، ووَيْبك ، كذلك ، وهو استصغار أيضا .

وفى غير الدعاء : حمداً وشكراً لا كفراً . فحمد على : أحمد الله حمداً .

---

(١) من البسيط ، وتمامه :

وابرز بِبُرزة حيث اصطرك القدر

قاله جرير ، والشاهد فيه قوله : خل الطريق ، حيث أظهر فيه الفعل الناصب ، والمنار : حدود الأرض ، والبرزة : الأرض الواسعة .

(حاشية الصبان : ٣ : ١٩١) .

(٢) فى الأصل : « جودا له وجوسا » .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

وشكرا ، على: أشكره ، ولا كفراً ، على : أن لا أكفره ، وعجباً ، على : أعجب من ذلك .

ومنه : كرامة ، على : وأكرمك ، ومسرة ، على : وأسرك ، ونعمة عين ، على : وأنعم الله عينك ، وتعام عين ، كنعمة عين ، وحبًّا ، على : وأحبك .

ومنه : ولا كيداً ، على ولا أكاد ، ولا همًّا ، على ، ولا أهم .

ومنه : ورعماً ، على زعمت ، وهواناً ، على : هُنت ، وإنما أنت سيراً ، على : إنما أنت تسير ، وإلا قتلاً ، على : نقتل ، ولا سيراً لزيد(١) ، ولا ضربَ الناس ، وضربا الناس ، على معنى : ما أنت إلا تضرب الناس ضربا .

ومنه (فإمَّا منًّا بعدُ وإما فِداء)(٢) على : تمنون وتفادون .

ومنه : له صوت صوتَ حمار ، على : يصوّت ، وصراخ صُراخ الثَّكلى ، على : يصرخ .

ومنه : هو عبد الله حقا ، على : أحق ذلك حقا ، والحق لا الباطل ، على : أحق الحق ولا أقول الباطل ، وغير ما تقول ، على : أقول غير ما تقول ، وهذا القول لا قولك ، على : لا أقول .

ومنه : له على ألف درهم عُرْفاً واعترافا ، على : أعترف ، وصنع الله / ١٨٦ / ، ووعد الله ، على : وعد الله فى ذلك وعدا ، وصنعه صنعا ، ثم جعل المصدر فى موضع الفعل وأضيف إلى الفاعل وحذف المفعول ، وصبْغَة الله ، وكتاب الله ، كذلك ، على : صَبَغَه الله بذلك صبغة ، وكتب الله ذلك كتابا ، والله أكبر دعوةً ، على : الحق علىّ أدعو .

ومنه مُثْنى : « حنانَيك » ، أى أحنن (٣) حنانا بعد حنان ، ولبيك ،

---

(١) يبدو أن فى الكلام نقصا .

(٢) سورة محمد : ٤ .

(٣) فى الأصل : « إلى لحن » .

أى : أجيبك إجابة بعد إجابة ، ثم وضع « لبّيك » موضعه ، وسَعْديك، أى أتابع أمرك متابعة بعد متابعة ، ثم وضع « سعديك » موضعه ، وهداديك ، قطعا بعد قطع ، ودواليك : مداولة بعد مداولة .

ومنه ، غير منصرف : سبحان الله ، أى أسبح الله ، سبحانا ، فى موضع « تسبيحاً » ، بمعنى ، أنزهه . وريحانه ، أى استرزاقه ،ومعاذ الله ، أى أعوذ به معاذاً ، وعمر الله ، أى عمرتك عمرا ، فى موضع : تعميرا، أى سألتك بقائه ، وقعدك الله ، موضوع موضع : عمرك .

ومنه ، مَرّ : النجاء النجاء ، على النج ، وضرباً ضرباً ، على : اضرب .

ونحوهما من الجامدات المُجراة مجرى المصادر فى الدعاء : تُرْباً وجندلا ، وفاها لفيك ، على : أطعمك .

وجعل من الصفات المُجراة مُجرى المصادر فى الدعاء : هنيئا مريئا ، على : ثبت له ذلك ، وفى غير الدعاء : عائذاً بك ، على : افعل ذلك . وأقائما وقد قعد الناس / ١٨٨ / ، وأقاعدا وقد سار الركب ، على : أتثبت .

ومن الأحوال : أتميما مرةً وقيسا أخرى ، على : أتتلون وتتنقل، كذلك :

أفى السِّلْمِ أعياراً جفاءً وغِلْظَةً
وفى الحَرْبِ أمْثالَ النِّساءِ العَوارِكِ(١)

---

(١) من الطويل ، وقائلته هند بنت عتبة ، والدة معاوية ، قالته للمنهزمين من قريش يوم بدر ، والشاهد فيه نصب « الأعيار » بإضمار فعل وضعت موضعه بدلا من اللفظ ، والمعنى : أتتحولون فى السلم أعيارا جفاء وفى الحرب نساء حيضاً جبنا .
(سيبويه ١ : ١٧٢) .

و :

أفى الولائم أولاداً لواحدةٍ
وفى العيادة أولاداً لِعِلاّتِ (٢)

وما فى بابه ، على : أتكونون وتَنَفَّلُون .

ومن إضمار « كان » : أما أنت ذا نفر(٢) ، على : إن كنت ذا نفر ، و « ما » زائدة ، عوض من الفعل .

---

(١) من البسيط ، وهو مجهول القائل . والشاهد فيه نصب « أولاد » بإضمار فعل ، وضعت موضعه بدلا من اللفظ . والمعنى : أتصيرون أولاد الواحدة فى الولائم وتصيرون أولاد العلات ، وهن الأمهات الشتى ، واحدتهن : علة ، فى عيادةالمرضى .
(سيبويه ١ : ١٧٢) .

(٢) بعض بيت ، والبيت بتمامه :

أباخراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

وهو للعباس بن مرداس . (سيبويه : ١ : ١٤٨) .

باب

من حروف التصديق .

نعم ، وهى لتصديق ما قبلها .

ومنها : بلى ، وهى إيجاب النفى عارياً من حروف الاستفهام ، كان أو مقرونا بها .

قال الجوهرىّ (١) : بلى ، إيجاب لما يقال لك لأنها ترك للنفى ، وربما ناقضتها « نعم » ، فإذا قيل لك : أليس لى عندك وديعة (٢) ؟ قولك (٣) له : نعم ، تصديقا له ، وبلى ، تكذيبا له .

ومنها : أجل ، وهى تصديق لما قبلها .

قال الأخفش : نعم ، أحسن منها فى الاستخبار ، وهى أحسن من « نعم » فى الخبر ، حكاه الجوهرى .

ومنها : إن ، بمعنى : نعم .

قال أبو عبيدة : قول الأخفش « إن » بمعنى : نعم ، فى قوله : فقلت إنه (٣) ، إنما يريد تأويله ، لا أنه موضوع لذلك ، وأصل الكلام

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهرى صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابى ، أصله من فاراب من بلاد الترك ، وكان إماماً فى اللغة والأدب ، ورحل العراق وقرأ العربية على أبى على الفارسى والسيرافى وسافر إلى الحجاز وشافه باللغة العربية العاربة ثم عاد إلى خراسان ، ثم انتقل إلى نيسابور ، وأقام بها ملازماً للتدريس والتأليف ، وخطه يضرب به المثل ، وصنف كتاباً فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، توفى سنة ٣٩٣ هـ .

(بغية الوعاة : ١ : ٤٤٦ ؛ إنباه الرواة : ١ : ١٩٤) .

(٢) فى الأصل : « فقوله لك » ، وهو تحريف من الناسخ .

(٣) فى الأصل « فقلت له » .وهذا جزء من بيت . والبيت كاملا :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه

وهو لعبد الله بن قيس الرقيات . (الديوان : ٦٦ ؛ سيبويه ١ : ٧٥) .

(٤) فى الأصل : « فقلت له » .

أنه قد كان مايقلن ، إنما يريد تأويله فاختصر واكتفى بالضمير .

ومنها : إى ، تقول ، / ١٨٨ / إذا قال المستخبر : هل كان كذا ؟ إى وربى ، وإى والله .

ومنها : جير ، عند بعضهم . وعند الجوهرى : هى قسم (١) ، ومعناها حقا .

قال لنا أبو محمد (٢) : والدليل على أنها اسم : التنوين ، وأنشدوا :

وقائلةٍ أَسِيتَ فقلتُ جَيْرٍ أسيٌ إنّنى مِنْ ذاكَ إنه (٣)

---

(١) الصحاح (ص : ٦١٩) : « يمين » .

(٢) هو : ابن برى أبو محمد عبد الله بن أبى الوحش برى بن عبد الجبار . من شيوخ الجزولى . وكانت وفاته سنة ٥٨٢ هـ . (وفيات الأعيان : ٣٥٣:٢ - ٣٥٤) .

(٣) الشاهد فيه جير ، حيث . تونت دليلا على أنها اسم . (مغنى اللبيب : ١٢٨:١) .

باب

مَواقع النون (١) الكلام : شديدة وخفيفة .

الأمر . نحو : اضربنّ . واضربنْ .

والنهى ، : لاتضربنّ ، ولاتضربنْ .

والعرض . نحو : هلاّ تضربنّ ، وهلاّ تضربنْ .

ثم الاستخبار ، نحو : هل تقولنّ ، وهل تقولنْ .

ثم القسم ، نحو : والله لتقومنّ ، ولتقومنْ .

ثم الشرط مقروناً بـ « ما » ، نحو (وإمّا تُعرضنّ) (٢) .

وما شبه به ، نحو : بعين ما أرينك .

وما كان مثله .

وأما النفي ، والتعليل ، فقلّما تجيء فيه النون إلا فى الشعر ، نحو :

« يحسَبُه الجاهلُ مالَم يَعلما(٣) »

[ونحو](٤) :

رُبّما أوْفَيتُ فى عَلَمٍ ترْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالات(٥)

---

(١) فى الأصل : « التنوين » .

(٢) سورة الإسراء : ٤٥ .

(٣) عجزه :

« شيخاً على كرسيه معمما »

وهو من قول أبى حيان الفقعسى ، والشاهد فيه قوله : « ما لم يعلما » حيث أكده بنون التوكيد بعد مضى « لم » الجازمة ، وهو نادر . « وشيخا » مفعول ثان ليحسبه . ومعمما ، صفته .

(حاشية الصبان : ٣ : ٢١٨) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) من المديد ، قاله جذيمة الأبرش :

والشاهد فيه قوله : ترفعن ، حيث زيدت نون التوكيد الخفيفة للضرورة ، وهو نادر . وأوفيت ، أى نزلت ، والعلم : الجبل ، وشمالات: جمع شمال ، وهى الريح .

(حاشية الصبان ٣ : ٢١٨) .

وتلزم فى القسم ، وإثباتها فى الشرط مقرونا بـ « ما » أكثر ، وهى فيما بعد ذلك بالخيار .

وتُكسر الشديدة .

بعد ألف التثنية ، فى قولك : اضربانّ .

وبعد الألف المزيدة بينهما ، وبين نون جماعة النسوة ، فى مثل قولك : اضربنانّ .

وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخله ، إلا : فى الفعل المسند إلى /١٨٩/ الاثنين المتصل ، وفى فعل جماعة النسوة ، على رأى سيبويه .

وعلامة الفتح فى الفعل الذى تلحقه فتحُ لامه ، إن خلا من الضمير ، نحو : هل يَضربن زيد ؟ أو كان الضمير الذى فيه للواحد المذكر مطلقاً ، أى غائباً كان ، نحو : زيدٌ هل يقومنّ ؟ أو متكلماً ، نحو : هل أقومن ؟ وهل نقومنّ ؟ أو مخاطباً ، نحو : هل تقومنّ ؟ وللغاية الواحدة ، نحو : هندهل تقومنّ ؟ أو للمتكلمة ، كقول المرأة : هل أقومنّ ؟ ومافيه النون التى ثباتُها علامة الرفع حذفها ، نحو : هل يقومانّ ؟ وهل تقومنّ ؟

ويحذف حرف المدواللين فى هذا الباب مع النون المشددة استثناء ، إلا الألف ، وسبب الاستثناء حمل الشديدة على الخفيفة .

وكما تُحذف مع الشديدة حملاً عليها ، فكذلك لاتُحذف الألف ، لأن الخفيفة لاتُوجد هناك .

ويُحذف حرف المدّ واللين مع الخفيفة على القياس ، إلا أن تكون ألفاً ، فإن كان كذلك لم يحذف معها للالتباس .

ولايثبت للجمع بين الساكنين على غير الشرط فيه ، لكن تكون هناك الشديدة دون الخفيفة .

باب

ومن شرط الاسم الذى يُخبر عنه فى هذا الباب ألاّ يلزمه التقديم ، نحو ضمير الأمر والشأن المُضمر(١) فى : نعم ، وبئس ، ورب ، وما أشبهه ، وألاّ /١٩٠/ يكون قبل الإخبار إبطاءٌ(٢) مفتقراً إليه ، نحو الضمير فى : زيد ضربته ، وزيد منطلق .

وإن كان ظاهراً نكرة فأن يصح تعريفه وإضماره بعد تعريفه ، نحو : ضربت رجلا .

فإن لم يصح تعريفه ، كالمخفوض برب ، أو التمييز ، أو صح تعريفه لكن لايصح إضماره بعد تعريفه ، نحو النعت ، المنعوت ، فى قولك : مررت برجل عليل ، لأنه يجوز تعريفهما ، ولكن يمتنع إضمارهما بعد التعريف ، لم يجز الإخبار عنه .

وإن كان معرفة ، فإنه يصح إضماره ، ولا يكون إظهاره نائبا عنه إضماره ؛ نحو : ضربت .

فإن لم يصح إضماره ، نحو : قام زيد العاقل ، ومثل : ضربى ، من قولك : ضربى زيدا قائما ، وكان(٣) إظهاره نائبا عن إضماره ، نحو « الحاقة » الثانية من قوله (الحاقة ما الحاقة)(٤) لم يجز الإخبار .

وإذا سلم من ذلك أخبر عنه بالذى مطلقاً ، وبالألف واللام ، بشرط أن يكون صدر الجملة فعلا متصرفا ، ويكون ذلك الاسم المخبر عنه مخبر عن الفعل ، نحو : ضربت زيدا ، وقام زيد .

---

(١) فى الأصل : « والمضمر » .
(٢) القانون (ص : ٦٤) : « عائدا على شىء » .
(٣) فى الأصل : « وإن كان » .
(٤) سورة الحاقة : ١ ، ٢ .

وكيفية الإخبار أن يَنتقل الاسم من موضعه و يُعوض منه ضميرا معرباً بإعرابه ، وتزيد فى أول الكلام موصولاً تجعل ذلك الاسم خبرا عنه ، وما بين الخبر والموصول صلة للموصول بفائدة ، والعائد عليه المُضمرُ /١٩١/المُعوَّض، نحو قولك فى الإخبار عن زيد، من قولك« ضربت زيدا »: الذى ضربته زيد ، والضاربه أنا زيد .

وربما أدى ذلك إلى تغيير الاسم من الحضور إلى الغيبة ، ومن الإبراز إلى الكمون ، نحو قولك ، فى الإخبار عن « التاء » من قولك « ضربت زيدا » : الذى ضرب زيد أنا .

باب

جمع الاسم الثلاثى غير الصفة « فَعل » فى القلة على « أفعل » قياسا فى الصحيح العين ، نحو : كلب ، أو على « أفعال » قياساً فى مُعتله ، كأبيات ، وأثواب .

وفى الكثرة على « فُعول » ، فى الصحيح العين ، ككعوب ، وفلوس ، وفيما عينه ياء ، كبيوت ، وعُبون ، وفيما عينه واو ، نحو : فوُوج ، فى جمع « فَوج » .

و« فِعال » مالم يكن عينه ياء ، ككلاب ، وحياض ، ولا يقال ، بيات ، ولا عيان ، فى : بيت ، وعين ، وتلحقها الهاء كفحانة ، وفحولة .

وعلى « فُعلان » نحو : بُطنان ، فى جمع « بَطن » ، و« فِعلان » نحو : جِحشان ، جمع « جَحش » ، و« فَعْلة » كزوجة ، فى جمع « زوج » . وقعبة ، فى جمع « قعب » .

« وفَعيل » كعبيد ، [فى جمع « عبد »](١) و « فُعُل » ، كسُقُف ، فى جمع : سَقف ، وتخفف فيقال : سقف .

وقد استغنى منه بأفعل عن العدد الكبير ، نحو : الأكُف ، والآراء ، فى جمع : رأى ، فى قول سيبويه .

وقد حكى أبو زيد(٢) /١٩٢/ فى جمعه : رِئى ، ورُئى .

« وفِعْل » فى جمع القلة على « أفعال » قياساً ، كأعدال ، وعلى « أفعل » سماعاً ، كأذؤب ، فى جمع « ذئب » ، وفى الكثرة على : فِعال ،

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصارى ، توفى سنة خمس عشرة ومائتين . وله ثلاث وتسعون سنة ، بالبصرة .

(إنباه الرواة ٢ : ٣) .

كذئاب ، وعلى : فَعول ، كجُدوع ، ولصوص ، وعلى : فِعلان ، كصنوان وقنوان ، وفعلان ، كنوبان ، فى جمع : ذئب ، وفعلة ، كقردة ، فى جمع : قرد ، وتفعيل ، كضريس ، فى جمع ضِرس .

وفُعل ، فى : لقلة على : أفعال ، قياساً ، كأجناد ، وأقفال ، وعلى : أفعل ، سماعاً ، كأركن ، فى جمع : ركن ، وفى الكثرة على : فُعول ، كجنود ، وعلى فِعال ، كجراح ، والفعول أكثر ، نحو : بُرود ، وجُنود ، وبُروج ، وجروح ، وعلى ، فِعلة كقرطة ، فى جمع : قُرط .

وفُعُل ، كفلك ، فى جمع : فُلك .

وإن كان معتل العين انفرد به « فِعلان » ، كعيدان ، وحيتان .

وإن كان معتل اللام انفرد به « أفعال » ، كأظباء ، فى جمع : ظبى .

وفَعَل ، فى القلة على « أفعال » ، قياساً ، كأجمال ، فى جمع : جمل . وقد يجىء على « فعلة » ، كنار ، ونيرة ، وجار ، وجيرة ، وقاع ، وقيعة ، وأخ ، وإخوة ، وفى الكثرة على « فعول » ، كذكور ، وعلى « فعال » كجبال ، و « الفعال » أكثر .

وقد تلحق « الفعال » الهاء ، كجمل وجمالة ، وذكر وذكارة ، وحجر وحجاره ، وقد قالوا : حِجار ، وعلى « فعلان » ، كخربان ، فى جمع : خَرَب ، ذكر الجبارى .

وهو الباب فى المعتل /١٩٣/ العين منه ، نحو : قيعان ، وجيران ، وتيجان ، وسيجان ، ونيران .

وقد قالوا فى جمع « نار » : أنور(١) .

---

(١) فى الأصل : « نور » ، انظر (لسان العرب : نور) .

وعلى « فُعلان »، كحُملان ، فى جمع : حمل ، « وفُعْل » كأُسْد، فى جمع : أسَد ، و« فِعال » ، كحجال(٢) ، فى جمع : حَجَل .

وقد استغنى فيه بأفعال عن العدد الكبير ، نحو : قنب وأقناب(٢)، ورَسَن وأرسان .

وهذا فى المعتل العين منه أكثر ، نحو : أبواب ، وأنواع ، وأموال.

وقالوا فى المضاعف : لب وألباب . وفنّ وأفنان : فلم يجاوزوا « الأفعال » .

و« فعل » ، فى القلة ، على : أفعال ، كأكباد وأفخاذ ، وفى الكثرة على : فعول ، ككُبُود .

وقل مايتعدى « أفعال » و « فعل » على : أفعال : قياسا ، كأعناب ، وعلى « فعل » شياعاً ، كأضْلع ، وعلى : « فعول » كضلوع وأروم ، وهو فى اللغة قريب من « فَعل » .

والتحقيق أنه ينبغى أن يكون أقل منه .

و « فَعُل » على «أفعال» قياساً: كأعضاد، فى «عضد». وعلى « فَعل» كسباع ، وهو أقل من « فعل » و « فعل » ، وليس دخله التكسير .

« وفُعل » على : أفعال ، قياساً كأطناب ، ولم يجاوزوه . وهو فى القلة كفُعْل .

والحقيقة أنه ينبغى ان يكون أقل منه .

وفِعل ، على : أفعال ، كآبال ، ولم يجاوزوه. وإن أرادوا الكثرة .

وفُعَل ، على : فِعلان . كصِرْدان ، فى «صُرد» .

---

(١) فى الأصل : « وفعلاء ، كحجلاء » .

(٢) فى الأصل : « قب وأقباب » .

وقد جاء « فِعال » نادرا /١٩٤/ ، كرباع ، وربوع ، فى ربع ، وإن أرادوا القلة لم يجاوزوه إلا قليلا ، قالوا ، أرياع ، فى رَبْع .

و « فعلة » فى القلة بالألف والتاء : وبفتح العين إن لم يعتل ، كجفنات ، وطلحات ، وإن اعتلت سكنت العين ، نحو : بيضات .

وهُذيل تسوى أو تضعف . فإن ضوعفت لم يختلف فى تسكين العين .

ويستوى فى هذا الجمع المخلوق والمصنوع فى الكثرة على : فعال ، كجفان ، وصحاف .

وقد يأتى فيه « فعول » كأثافٍ ومؤون ، وبذرة وبذور ، وعلى « فعل » فيما عينه واو ، كثُوب ، فى : نوبة ، ودُوَل فى : دولة .

وجاء فى اسمين لام أحدهما ياء ، وهى قرية وقُرى ، ولام الآخر واو ، وهى ثروة .

وقد قيل بالياء والراء .

وفى اسم ليس فيه حرف علة ، وهو قولهم : لأمة ولؤم .

وعلى « فعُل »، نحو : هَضبة وهُضب ، وهو فيما عينه ياء ، نحو : خيمة وخيم ، وضيعة وضيع ، أكثر منه فى الصحيح ، ومع ذلك فليس بقياس .

وتحذف التاء بالمخاوق : كتمرة وتمر ، وقد يشذ فيحمل على المصنوع ، كطلحة وطُلوح .

و « فِعلة » ، فى العلة ، بالألف والتاء قياساً ، كسدرات وكسرات .

والعين جائز فيه الإتباع والفتح مالم يعتل ، /١٩٥/ كبيعات ، فى : بيعة ، إلا فى لغة هذيل ، أو يضاعف ، كعدة وعدات ، أو لم تكن اللام واوا ، كرشوة ورشوات .

وجائز فيه الإسكان مطلقاً .

وعلى « أفعل » سماعا ، كنعمة وأنعم .

وفى الكثرة : فعل ، كنعم .

والمخلوق منه بحذف الهاء ، كسدرة وسدر .

و « فعلة » فى القلة ، بالألف والتاء ، ويجوز فى العين الإتباع والفتح ، مالم يعتل . كدولات (١) ، أو لم تكن اللام ياء ، ككلبات ، ولا من جنس العين ، كدُرة ودُرات .

وقياس لغة هذيل فتح الثانى من « دولات (٢) » . وفى الكثرة على « فُعل » كغرف .

و « فعال » ، كبرام ، فى : برمة ، وتحذف الهاء فى المخلوق ، كدرة ودُرّ ، وقد يشذ فتحمل ، كظلامة وظلم .

و « فعلة » ، فى القلة بالألف والتاء ، كرَقبات ورحبات ، وجاء على « فعل » ، كأكم ، فى : أكمة ، وعلى « أفعال » كآكام فيها أيضاً . وفى الكثرة على : فعال كإكاء .

وعلى : فُعل ، كخشبه وخُشُبُ ، وتخفف ، كخُشْب .

وعلى : فِعل ، كقيم فى : قامة ، وتير : فى تارة .

وتحذف الهاء فى المخلوق ، كساع ، فى : ساعة . وقد يشذ ، كرقاب .

و « فعلة » ، فى القلة بالألف والتاء : كنقة ونقمات ، وفى الكثرة على فِعل ، كنقم .

وفى /١٩٦/ المخلوق تحذف الهاء ، كنبق ، وقد يشذ فيحمل ، نحو : معد ، فى : معدة .

و « فعلة » ، فى القلة بالألف والتاء ، كتمرات فى جمع ، تمرة ، وفى الكثرة على : فعل ، نحو : العجم . وقد يكون هذا اسم جنس ، كالرُطب .

---

(١) فى الأصل : « كدولاب » .

(٢) فى الأصل : « دولاب » .

باب

جمع الثلاثى صفة « فعل » فى القلة ، على « أفعال » ، وعلى « أفعل » ، بشرط استعمالها استعمال الأسماء ، كشيخ وأشياخ ، وعبد وأعبد ، وبالواو والنون ، نحو قولهم : كهلون .

وهو على ماتقدّم من شرط ما يُجمع بها من الصفات .

وعلى : « فُعُول » ، ككُهول ، وفِعْلان ، وفُعلان(٢) ، كغِلمان ، وغُلمان ، فى جمع : غَبد ، وشِبخان ، فى جمع : شَيخ ، وفِعْلة(٣) ، نحو : شيخة ، فى جمع : شَيخ .

وإن لم يُستعمل استعمال الأسماء كسُرِّعى « فِعال » ، كصعاب ، وعلى : فعَول ، كغسول(٤) ، والأول أكثر ، وإن كان ، كفِسال ، وفُسول ، وعلى : فَعل ، نحو : وَرْد .

فى جمع : وردة .

وإذا لحقته هاء التأنيث جاء مكسّرا على : فعال(٥) ، كحدال ، وبالألف والتاء ساكن الوسط ، كصَعْبات . وخَوْلات .

وهو مع ماتقدم من شرط مايجمع بها من الصفات .

وقولهم : ربعات وتلحيات ، مُشبَّه بجَفنة . لم تفارقها /١٩٧/ الهاء .

فَعَل ، على : فِعال ، نحو : حَسن وحِسان ، وعلى أفعال ، كقولهم : أبرام . واستغنوا به من « فِعال » .

وبالواو والنون ، نحو : حسنون ، وهو على ماتقدّم من شرطها ، وقد

---

(١) بالكسر .

(٢) بالضم .

(٣) بالكسر ، وبكسر ففتح .

(٤) فى الأصل « كفسل » .

(٥) فى الأصل : « أفعال » .

يستغنون به عن تكسيره ، قالوا : رَجلونَ وصَنعون ، واستغنى بذلك عن تكسيرهما .

وما لحقته تاء التأنيث منه ، نحو : حَسنة ، وبطلة .

فإن جاء مذكره على « فعال » فهو مثله ، نحو إحسان ، فى : حسنة ؛ وإن جاء على « أفعال » فهو بالألف والتاء : نحو : بَطلات .

وهو فى الصفة أقل من « فَعْل » ، كما كان ذلك فى الأسماء .

وفعل ، على : أفعال ، نحو : جنُب وأجناب ، وبالواو والنون ، نحو : جُنبون .

ولم يجاوزوا القلة وقالوا : رجال شللون(١) ، فى : رَجُل شُلَل(٢) ، وهو الخفيف فى الحاجة ، ولم يجاوزوه .

و « فِعل ، على : أفعال : كثيرا : كجِلف وأجلاف ، ونِقض(٣) وأنقاض(٤) ، ونِضْو وأنضاء ، واستُغنى عن جمع الكثرة .

وعلى : أفعُل ، نادرا ، نحو ، أجلُف .

ولا تمتنع شىء منه من الواو والنون للآدميين . نحو : جِلفون ، ونِضْوون .

وقالوا : رجال صَنِعون ، فلم يُجاوزوا ذلك . ومؤنثه بالهاء ، ولا يجمع بالألف والتاء إلا ما جاء فى القلة على « أفعال » /١٩٨/ق : « مُرّو » وأمرار ، وحده . وبابه الجمع بالواو والنون ، كقولهم : حُلوٌ وحلوون ، ومؤنثه بالألف والتاء .

« فعل » ، لا يكادُ يكسر ، ولكن بالواو والنون . نحو :

---

(١) فى الأصل : « سللون » .

(٢) فى الأصل : « سل » .

(٣) النقض : بالكسر : المهزول من الإبل والخيل . وفى الأصل « نقص » ، بالصاد المهملة .

(٤) فى الأصل : أنقاص » ، بالصاد المهملة ، تصحيف .

نلمسون(١) ، ويَقظون .

و جاء على « أفعال » فى : نَجُد وأنجاد ، ويقظ(٢) وإيقاظ .

و « فَعَل » مثله ، نحو فَزِع وفزعون(٣) .

وقالوا : نَكِد وأنكاد .

---

١) فى الأصل : « يرسون » ، تحريف . والنَدس : بفتح فضم ، الفهم السريع السمع .

(٢) بفتح فضم . (اللسان : يقظ) .

(٣) فى الأصل : « فرع وفرعون » .

باب

جاء « فِعال » فى القلّة على : أفعله ، كحِمار وأحمرة ، وغِطاء وأغطية ، وعِنان وأعنة ، ولم يجاوزوه إلى جمع كثرة . إن كان معتل اللام ، كأغطية ، أو مضافاً ، كأعنة .

وشاذا على « أفعُل » ، كأطحُل ، فى : الطحال ، وأذرُع ، فيمن ذكّر الذراع .

وفى الكثرة على « فُعُل » ككُتُب ، وعُن فى جمع : عِنان ، لحديدة مناع الفدان ، وهو الزج بأداته(١) ، ويجوز التخفيف ، فيقال : كُتْب . وعُنْ .

إلا أن تكون عينه واوا ، فإنه يجب ، إلاّ فى ضرورة الشعر ، كخُوُن ، فى جمع : خِوان .

و « فعّال » ، مثله فى جميع ذلك : كقِذال وأقذلة ، وقِباء وأقبية .

و « فُعال » ، فى القلة على : أفعلة ، كغُراب وأغربة .

وفعله ، نحو : غِلْمة ، وفى الكثرة على فِعلان ، كغِلمان وغربان ، ولم يقولوا : أغلمة ، استغنوا منه بغلمة .

وعلى « فعلان » ، / ١٩٩ / كزِرفان ، فى : جمع زراف ، والأول أكثر .

وجاء فى مضاعفه نادراً ، كذُبّ ، فى جمع : ذباب .

والمضاعف منه يُقتصر فيه على أقل العدد القليل ، فكما اقتصر على

---

(١) المخصص (١٠ : ١٥٢ ، واللسان : عين) .

« عِنان » فى « أعنة » ، قالوا : ذُبابٌ وأذِبّة ، وفى الكثير : ذِبّان .

وكذلك قياس المعتل اللام .

وقد يقتصرون فيه على بناء أدنى العدد ، كقولهم : فؤاد وأفئدة .

« وفَعِيل » ، فى القِلّة على : أفعلة ، كأرْغفة .

« وفِعْلة » ، كصِبْية ، والثانى قليل . وشاذّ ، على : « أفْعُل » (١) ، قال :

« حتى رَمَى مَجْهولةً بالأجْبُن (٢) »

وبجمع : جُبُن ، جمع « جُبين » (٣) ، يروى بهما جميعا .

وفى الكثرة على « فُعلان » كرُغفان ، و« فُعُل » ، كرُغُف .

وقد جاء على « أفعلاء » كأنصباء ، فى جمع « نصيب » ، وعلى : فعلان ، كظُلمان (٤) ، وهو قليل .

وعلى « فِعال » كفِصال ، فى : فصيل ، و « فَعائل » ، كأفائل . فى جمع « أفيل » (٥) .

وربما فتحوا عين « فعل » . فى مُضاعفه ، نحو : سرور ، وسُرر ، فى جمع : سَرير . وجُدود وجُدَد ، فى جمع : جديد ، والأعرف الضم .

و « فَعول » على : أفعله فى القلة ، كأعمدة ، فى جمع : عَمود ، وفى

---

(١) فى الأصل : « أفعلة » .

(٢) البيت لرؤبة (الديوان : ١٦٤ ، شرح شواهد الشافية للبغدادى : ١٣٤) .

(٣) فى الأصل : « جمع جبن أو جبين » .

(٤) هو بالضم والكسر . (اللسان : ظلم) .

(٥) الأفيل : ابن المخاض .

الكثرة على « فُعلان » كقُعُدان ، فى « قعود(١) »، و« فَعَل » ، كَعَمَد(٢) ، فى : عَمود ، و« فعائل » (٣) ، كحرائر ، فى : حرور (٤) .

وقد جاء فى هذا : وفلو وأفلاء (٥)، وعَدُو وأعداء .

والمؤنث فى الباب بغير هاء يجئ فى القلة على « أفعُل » . كأعقُب ، « وأفعلة » ، كأسمية ، فى : السماء ، التى هى السحاب ، والبابُ الأوّل ، وفى الكثرة على : / ٢٠٠ / فُعول ، كعُنوق . فى : العَنَاق (٦) ، وهو الباب .

وجاء منه على : فعائل ، كعجائز ، و « فُعَل » ، كعُجز ، و« فعال » (٧) كقِلاص (٨) ، و « فُعلان » ، كعقبان .

وقد جاء فى هذا الباب : أفعال ، كأيمان ، فى جمع : يمين ، وبالهاء فى القلة بالألف والتاء ، كرسالات ، وفى الكثرة على : رسائل ، وسفائن ، وهو كثير ، وعلى : فُعُل ، كسُفن ، وبإسقاط الهاء فى : سَفِينة ، وحمامٍ : فى حمامة .

---

(١) القعود : مايعتمد الرجل للركوب والحمل .

(٢) بفتحتين وبضمتين .

(٣) فى الأصل : « فعال » .

(٤) الحرور : حر الشمس .

(٥) الفلو : بضمتين وواو مشددة : الجحش والمهر إذا فطم .

(٦) العناق ، كسحاب : الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة .

(٧) الأصل : « فعلال » .

(٨) قلاص : جمع قلوص ، وهى الفتية من الإبل .

باب

أفعَل ، اسماً ، يُجمع على : أفاعل ، كأفاكل ، فإن استوفى شروط الجمع بالواو والنون ، جاز جمعه بهما ، كأحمدين ، وأحامد .

وصفه مقرونة بمن لفظاً أو معنى ، لا بجمع ، نحو : زيد أفضل من فلان .

وإذا ذكر ، زيد ، وغيره ، بالفضل قلت : زيد أفضل .

وصفة مؤنثه ، الفُعلى ، على الأفاعل ، كالأكابر .

فإن استوفى الشروط جاز جمعه بالواو والنون ، كأكبرين . ومؤنثه على « الفُعَل » ، كالكُبر ؛ في جمع : الكُبرى .

أو بالألف والتاء ، كالكُبْريات .

وصفة مؤنثة للفعلاء ، على : فُعْل ، كسُود وحُمر ، وفُعْلان ، كحُمران وسُودان ، ومؤنثة على « فُعْل » ساكن الثاني كالمذكر ، ولا تُثقّل إلا في الشعر ، كقوله :

• جرّدوا منها ورادًا وشُقُر(١) •

فإن استُعملت استعمال الأسماء ، جُمع المذكّر على : الأفاعل ، كالأباطح ، والأداهم ، والمؤنث على : الفِعال ، كالبِطاح ، وبالألف والتاء ، كالبَطحاوات .

---

(١) عجز بيت لعرفة بن العبد ، وصدره :

• أيها الفتيان في مجلسنا •

(شرح المفصل ٥ : ٦٠ ؛ الديوان : ٧٠) .

باب

فاعل ، اسمًا ، يجمع /٢٠١/ على: فَواعل ، كحَواجب ، وفعلان ، كحِيطان ، وفُعْلان ، كغُلان ، فى : غالٍ (١) الوادى.

وصفة مستعملة استعمال الأسماء ، كرُعيان فى : راعٍ ، وفُعال ، كرعاء ، وقد جاء على : أفعال ، كأصحاب .

وصفة محضة على : فَعيل وفِعّال ، كشَهيد وشِهاد(٢) ، وفَعَلة ، كفَجرة وفَسقة ، وعلى : فُعلة ، كقُضاة ، وغُزاة .

ويختص بـ« فعلة » ، المعتل اللام ، وعلى: فُعُول ، كجالس وجلوس ، وقاعد وقعود ، وعلى : أفعال ، كأنصار ، وعلى : فُعْل ، كبُزُل . فى « بازل » ، وعلى : فُعَلاء ، كشُعراء ، وليسا متمكنين فى الباب .

وإن كان « فاعل » صفةً لغير الآدميين كُسِّر على فواعل ، وإن كان المذكّر ، كقولهم :

• دَعْتهم دَوْعٍ من هَوًى، مُتَنادِحُ(٣) •

وكقولهم :

• لهم جِمال بُزَّلُ(٤) وعَواضِهُ (٥) •

---

(١) الغال : بلام مشددة ، نبت الطلح .

(٢) الوارد : « شهداء » .

(٣) صدره :

• ألا إن جيران العشية رائح •

وهو مجهول القائل. (شرح القصائد السبع الطوال : ٣٠٦ ، الدرر اللوامع ٢ : ٤٢٨) .

(٤) فى الأصل : « بوازل » ، وهى جمع بازل ، للإناث ، وما أثبتناه فهو للجمال .
(لسان العرب : بزل) .

(٥) عواضه : ترعى الضباء .

وقد جاء « فَواعل » ، شَاذا فى العاقل ، كفوارس ، وهَوالك ، فى : فارس ، وهالك :

وإن كان مؤنثاً بالهاء ، أو مجرداً منها ، جُمع على : فَواعِل ، كضوارب ، فى : ضاربة ، وحوائض ، فى : حائضة ، وعلى فُعْل ، كحُيَّض ومُخَّض (١) .

(١) مخض : جسم ماخض .

باب

أبنية مصادر الثلاثى : فَعْل ، كضَرْب ، وفِعْل ، كذِكْر ، وفُعْل كشُكْر .

وبالهاء ، كضَرْبة ، وجِهة ، وشَهْبة .

وبألف التأنيث ، كرُجْعى ، وذِكْرى ، وشُكوى .

وبالألف والنون ، كغَلَيان (١) ، وحِرْمان ، وغُفران .

فَعَل . كغَلَب /٢٠٢/ ، وفَعَل ، كنَحَتَ ، وفِعَل ، كضِيغَم ، وفُعَل (٢) ، كالهُدَى .

وبالهاء فى الأول ، كغَلَبة ، وفى الثانى ، كسَرِقة .

وبالألف والنون فى الأول ، كغلبان .

وفَعَال ، كذَهَاب ، وفِعال ، كنِكَاح ، وفُعال ، كسُؤال .

وبالهاء فى الأول ، كزَعَادة ، والثانى ، كحِماية .

وفُعول ، كلُزوم ، وفَعول . كقَبول ؛ وفَعيل ، كهَدِير .

وبالهاء فى الأول ، كسُيوطة ، ومَفعِل ، كمَضرِب ؛ ومَفعَل ، كمَرجَع (٣) .

وبالهاء فى الأول ، كمُعجزة ؛ والثانى ، كمَعصية .

وتجىء على « فاعل » كقُم قائما ؛ وعلى اسم المفعول ، كخُذ مَجبورة ودعَ معَسورة ، فى رأى أبى الحَسن .

وهما عند سيبويه اسم مفعول ، يُريد الأمر الذى يوسر فيه ويُعسر فيه.

وعلى : التَّفعال ، كالتَّلعاب ؛ والتَّفعيل ، كالخيطَّبى ، إذا أُريد بهما التكثير .

---

(١) الأصل : « كليان » .

(٢) فى الأصل : « وفعل » .

(٣) انظر ما سيأتى عند الكلام على المصدر الميمى ، واللسان (رجع) .

باب

كل ما كان[على](١) : فَعَل يَفعِل، بالفتح فى الماضى والكسر فى المُستقبل، صحيح الفاء أو مُعلها بالياء ، كضرب ويَسر ، فالزمان والمكان مكسور العين من «مَفعِل»، والمصدر مفتوح ، إلا ماشذّ، نحو (إليه مَرجعكم)(٢)، أى : رجوعكم .

وما كان منه معتلّ الفاء بالواو فإنه يلزم «مَفعِلاً»، الكسر فى المصدر والزمان والمكان ، كالمَوزِن والمَوعِد.

وما كان منه معتلّ اللام فإنه يلزم «مَفعَلاً» الفتح فى الزمان والمكان والمصدر ، كالمَرمَى والمَرعَى .

وكذلك إذا كان عينه معتلاً ولامه /٢٠٣/ ، مثل : المَأوَى .

أو كان معتلّ الفاء واللام ، كالمَوقى .

وما كان على: فَعَل يَفعَل، وفَعِل يَفعَل ،وفَعَل يَفعُل ، وفَعُل يَفعُل ، فإنه يلزم «مَفعَلاً»، الفتح فى المصدر والمكان والزمان، كالمَذهب والمعلم ، والمَقتل ، والمَكرم ، فى الأمر العام .

إلا أنه شذّت أحرف : نحو : المَنسِك ، والمحرز .

إلا ما كان من : فَعَل يَفعَل ؛ فاؤه واو ، فيلزم «مَفعِلاً» منه الكسر ، كالمَوضع .

وفى : فَعِل يَفعَل، منه الوجهان ، كالمَوجِل والمَوجَل .

وما زاد على الثلاثى المصدر منه الزمان و لمكان بناء لمفعول ، كالمُزَّق.

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) سورة الأنعام : ٦٠ .

باب

تمال الألف للكسرة تقعُ قبلها .

بحرف ، كعماد .

أو حرفين أولهما ساكن ، كسربال .

أو بعدها تليها ، كمعابد .

ومقدرها عند بعضهم كلفوظها ، كقولك : هذا واد .

وللياء تكون قبلها تليها : كأكيال .

أو بينهما حرف ، كشيبان ، وعبلان .

ولأن تكون منقلبة عن : ياء كمتى ، ورحى ، ووطاب ، أو عن واو مكسورة ، كخاف ، أو صائرة « ياء » فى حالة ما :

والكلمة على عدتها ، كما ألفه منقلبة عن واو من ثلاثى الفعل ، نحو : غزا ، لأنك تقول فيه : غُزِى (١) .

ولمجاورتها ألفاً ممالة ، نحو : رأيت عمادا ، بإمالة الألف الثانية .

ولتناسب الأواخر ، نحو ما أميل ، من ذوات الواو من الأسماء . نحو (والضحى) (٢) . لتناسب ما يشبه ممالة .

وتمنع ، المستعلى (٣) الإمالة ، إذ وقع قبلها بليها عند الكل ، نحو : ظالم /٢٠٤/ .

وقبلها بحرف ساكن قبله ومكسور عند الأقل ، كقلاة . ومبطعان ، وبعدها يليها . كقاطن .

---

(١) يقرأ فى المبنى للمجهول .

(٢) سورة الضحى : ١ .

(٣) يعنى حروف الاستعلاء ، وهى : الخاء والصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف .
(انظر ما سيأتى : ٣٣٧ ، واللسان : علا) .

ويحرف عند الكُل ، كناعق .

ويحرفين عند الأكثر ، نحو : مناشيط ، ومعاليق .

وتمنع الراء من الإمالة إذا وقعت قبل الألف تليها ، كراشد .

وبعدها تليها مفتوحة أو مضمومة ، كرأيت برارا ، وهو برار .

وبعدها بحرف عند الأقل ، كهذا كافر .

وتتغلب ، « المُستعلى » إذا وقعت بعدها تليها مكسورة عند الكُل ، كقارب ، وخارج .

أو بحرف عند الأقل ، نحو :

• عَسَى اللهُ يغْنِى عَن بلادِ ابنِ قادِر (١) •

وإذا كان مُوجب الإمالة انقلاب الألف عن الياء . نحو : عصا ، أو ما يحكم له من الألفات بِحُكم ما انقلب فيه الألف عن الياء فى الإمالة ، نحو : صفا وخاف ، لم يمنع فيه المُستعلى .

فهـذا الذى ذكرناه هو الذى يمُال ، وهو على القياس فى إمالته ، وما سوى ذلك شاذ يحفظ .

---

(١) تمامه :

• بمنهمر جون الرباب سكوب •

وهو مجهول القائل . (شرح ابن عقيل : ١ : ٢٢٨) .

باب

إذا وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة . كبكساء ، ورداء .

وكذلك إن كانت تلى الطرف ولم تكن فى المفرد متحرّكة ، أو فى نية المتحرّكة ، وكان ما وقعت فيه كذلك جمعاً ، كصحائف وركائب .

فإن كانت متحرّكة فى المفرَد ، نحو : جداول ، فى : جدول ، وحبائل ، فى : حبل ، أو فى نية الحركة ، كمعيشة ومعايش ، ومقامة ومقاوم .

وكذلك إن كان /٢٠٥/ ماوقعت فيه كذلك اسم الفاعل، وكانت متحرّكة فى الفعل والفاعل ، نحو : قائل وبائع ، لأنها قد تحوّلت ألفا ، فى : قال ، وباع .

فإن لم تتحوّل فى الفعل لم تهمز ، نحو : قاومه فهو مقاوم ، وبايعه فهو مبايع .

وإن وقع قبل ألف الجمع أو غيره مما هو برتبته ، وإن خالفه فى حركة أوّله ، إذا كانت الألف زائدة ، واو ، أو ياء، فلا أثر للحركة فى المفرد ، كأول وأوائل ، وخير وخيائر ، وسيد وسيائد .

ويجرى مجراه من القول ، مثل : غلائط ، فتقول : قوائل .

وإن كانت دون مايلى الطرف ، كطواويس ، فلا أثر للألف فى قلب ما بعدها ، فيبقى على أصله .

باب

حُروف العربيّة الأصول تسعة وعشرون ، ويتفرّع منها حينا همزة بين بين ، والنون الساكنة ، التى هى غُنّة من الخيشوم ، والألف المُمالة ، والشين كالجيم للمشاركة فى المخرج ، والصاد كالزاى لها ، وقبيحاً الكاف كالجيم ، وبالعكس : والجيم كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد كالسين ، والطاء كالتاء ، والباء كالفاء .

ويُعرف مخرج الحرف بأن تُسكّنه وتُدخل عليه همزة الوصل .

والمهموس فى الحروف ما فى قولك . حثه شخص فسكت (١) .

وما عداها مجهورة .

والجهر : منع النفس أن يجرى مع الحرف ، والهمس ، خلافه .

والشديد ما فى قولك : أجدت طبقك (٢) .

والشدة / ٢٠٦ /انحصار الصوت عند مخرجه حتى لا يجرى ، والرخاوة خلافه .

وبين الرخوة والشديدة : تولّى عمراً (٣) ، لأن هذه الحروف لم تنحصر كل الانحصار ، ولا جرت كل الجرى .

والمُطْبَق (٤) : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، لأنها ينطبق بها على مخارجها من اللسان ما حاذاه من الحنك ، والانفتاح بخلافه .

والمُستعلية ، ما فى قولك : ضغط خص قظ ، والاستعلاء : ارتفاعُ

---

(١) الأصل : « سكت فحث شخص » . وما أثبتنا من اللسان (همس) .

(٢) ويقال فيها أيضاً : « أجدك طبقت » ، (اللسان : شد) .

(٣) الأصل : « عمر » ، وبهذا تكون الحروف اللينة سبعة تنقص الألف ، وهى عانية بالألف . ويقال فيها أيضاً : لم يروعنا ، أو لم يرعونا (اللسان : شد) .

(٤) فى الأصل : « المنطبق » . والتصويب من اللسان (طبق) .

صوت اللسان أو ما قرب منه إلى الحنك ، أطبقت أو لم تُطبق .

والانسفال بخلافه .

وحُروف الصَّفير : الصاد ، والزاى ، والسين ، لأنها يُصفَّر بها .

واللينة معروفة (١) .

والمنحرف : اللام (٢) .

والمكرّر : الراء ، والهاء والألف (٣) .

وحرفا الغُنّة(٤) الميم ، والنون .

والمُستطيل (٥) : الضاد .

والمتفشى (٦): الشين ، والفاء (٧) .

---

(١) وهى : الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما . (النشر : ١ : ٢٠٤).

(٢) هذا رأى البصريين ، والصحيح أن حرفى الانحراف : اللام والراء . (النشر ١ : ٢٠٤)

(٣) كذا فى الأصل ، والذى فى النشر (١ : ٢٠٤ :) : «والحرف المكرر هو الراء» .

(٤) الأصل « واللينة » .

(٥) وسمى المستطيل ، لأنه استطال عن الفهم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام . (النشر : ١ : ٢٠٥) .

(٦) فى الأصل : « والمنفى » .

(٧) هذا رأى بعضهم ، وبعض يرى أن حروف التفشى : الشين ، فقط . وبعض يرى : الراء ، والصاد ، والسين ، والياء ، والثاء ، والميم . (النشر : ١ : ٢٠٥) .

باب

الإدغام فى حروف الفم أقوى منه فى حروف الطرفين ، يعنى الحلق والشفتين ، ولذلك لم يدغم ما كان من حروف الحلق أدخل فى الفم فى الأدخل من الحلق ، نحو : أمدح هلالا ، لأنك إن أدغمته قلت : أمده هلالا ، وكان الإدغام فى الهاء ، والهاء متمكنة فى الحلق ، وليس كذلك إذا قلت : أجبه حملا ، تدغم هذا ، لأنك إذا أدغمته قلت : أجبح حملا ، فصارت الهاء حاء ، وكان الإدغام فى الحاء ، والحاء يقرب من الفم ، وكذلك(١) هو فى كلمة أقوى منه فى كلمتين .

وكذلك يلتزمون الإدغام فى مثل : قد ، ولا يلتزمون /٣٠٧/ فى مثل : جعل لك .

وكذلك يدغمون مثل : استعد ، مما قبل الأول من المثلين فيه ساكن ، إذا كانا فى كلمة واحدة ، فإذا كان ذلك فى كلمتين ، مثل : قوم ملك ، لم يدغموا .

وكذلك هو فى المثلين آكد منه فى المتقاربين .

وكذلك يلتزمون الإدغام فى مثل : لم يجعل لك ، ويجرون بين الإظهار والإدغام فى مثل : قد ظلم ، وقد سمع .

وكذلك هو فيما سكونه لازم آكد منه فيما ليس كذلك .

وكذلك أدغم على اللزوم ، نحو : مدا ، وشدا ، ومداو ، وشدوا ، ولم يكن : كذلك امددا بحبل ، أنت فى هذا مخيرٌ ، وفى الأول تلتزم الإدغام . ولذلك أدغم بعض القراء : (فهل نجعل لك)(٢) وأظهر : قل نعم . لأن سكون لام « قل » يلتزم فى تصاريف الكلمة ، وسكون لام

---

(١) فى الأصل : « هو وكذلك » .

(٢) سورة الكهف : ٩٤ .

« هل » لازم ليس له تصريف يتحرك فيه ، ولذلك كلما تقارب المخرجان قوى ، وبالعكس ، ولذلك أدغم بعض القرّاء (بل ران)(١) وأظهر (بل تؤثرون)(٢) .

والحروف التى تمنع زيادة صوتها على صوت مقاربها أن تدغم فيه الأكثر ثمانية : الشين ، والفاء ، لتفشّيهما ، والضاد ، لاستطالتها ؛ والراء ، لتكريرها ؛ والمصمتات ، لصفيرها ، والميم ، لغنّتها ، ومثل ذلك : افرش جارا ، واعرف بكرا ، وحرض لبيدا ، ويغفر لكم ، وخلص ثابتا . وزر تميما ، ونفس تغنم ، وأعلم بكرا .

وما تكافأ من المتقاربين أو لم يتكافأ ، إلا أن الزيادة فيه الثانى على الأول فإدغامه جائز ، نحو : لقد تاب ، وقد سمع ، ولقد زين ، وما أشبه ذلك .

وصلى على سيدنا محمد وآله وسلم
سنة ٧٠٥ هـ

---

(١) سورة المطففين : ١٤ .
(٢) سورة الأعلى : ٦ .

فهارس الكتاب

الصفحة

١ — فهرس الموضوعات ٣٨٧
٢ — فهرس الآيات ٣٩٣
٣ — فهرس الأحاديث ٣٩٧
٤ — فهرس الأمثال ٣٩٩
٥ — فهرس الشواهد الشعرية ٤٠١
٦ — فهرس أنصاف الأبيات ٤٠٦
٧ — فهرس الأعلام ٤٠٧
٨ — فهرس المراجع ٤١٠

(١)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهـــداء	٣
كلمة أولى	٤
كلمة تعريف	٥
المقـــدمة	١١
تمهيـــد	١٧
(أ) الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخية	١٩
(ب) الشلوبيني والنحاة	٢٢
(ج) هذه الدراسة	٢٨
القسم الأول	
الباب الأول	
الشلوبيني نشأته ومكانته العلمية واتجاهه النحوى	٣٣
الفصل الأول : نشأته وثقافته	٣٥
نسبه	٣٥
مولده ووفاته	٣٦
نشأته وثقافته وشعره	٣٦
عيـــوبه	٣٩
الفصل الثانى : اتجاهه النحوى وأساتذته	٤٥
شيوخه	٤٩

الفصل الثالث : مكانته بين علماء النحو وتلاميذه ومؤلفاته ٥٧
تلاميذه ٥٩
مؤلفاته ٧٤

الباب الثانى

كتاب التوطئه ٧٧
الفصل الأول :
بين التوطئة وشراح المقدمة الجزولية ٧٩
شرح المقدمة الجزولية الصغير ٨١
شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٣
المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية ٨٤
الفصل الثانى :
بين التوطئة والمقدمة الجزولية وما أدته التوطئة... ... ٩٣
ما تفيده التوطئة فى النحو من جديد ١٠٢
الفصل الثالث :
المنهج العام للتحقيق ١٠٥
وصف نسخة الكتاب ١٠٦

القسم الثانى

النص وتعليقاته ١٠٩
باب الكلام وما يتألف منه ١١٢
المعرب والمبنى ١١٦
باب معرفة علامات الإعراب ١٢١
أصل الإعراب للحركات والحروف... ... ... ١٣١

الموضوع	الصفحة
باب الأفعال بالنسبة إلى الزمان	١٣٦
الجوازم	١٤٧
باب المثنى	١٥٥
باب الفاعل	١٦١
باب المفعول...	١٦١
الموصولات الإسمية	١٦٧
باب النعت	١٧٨
باب المضمر...	١٨٠
باب العلم	١٨٨
باب العطف...	١٩٦
باب التوكيد	٢٠٠
باب البدل	٢٠٢
باب الفعل المتعدى وغير المتعدى...	٢٠٤
باب تعدى الفعل	٢٠٨
باب الظرف...	٢٠٩
باب الحال	٢١٢
باب المبتدأ والخبر	٢١٦
باب الاسم وضميره	٢٢١
باب كان وأخواتها	٢٢٤
باب إن وأخواتها	٢٣١
باب فتح أن وكسرها	٢٤٣
باب حروف الجر..	٢٤٤
باب القسم	٢٥٥

الموضوع	الصفحة
باب نائب الفاعل	٢٥٩
باب اسم الفاعل	٢٤١
باب الصفة المشبهة...	٢٦٥
باب التعجب	٢٦٨
باب « ما » و« لا » المشبهتين بـ « ليس »	٢٧١
باب نعم وبئس	٢٧٢
باب حبذا	٢٧٤
باب التنازع	٢٧٧
باب المصدر يعمل عمل فعله	٢٨٠
باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد	٢٨٣
باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى	٢٨٤
باب كم	٢٨٥
باب الفصل...	٢٨٧
باب حروف النداء	٢٨٨
باب إذا ضممت الأول من الإسمين	٢٩٣
باب المرخم	٢٩٤
باب المندوب	٢٩٦
باب المقاربة...	٢٩٧
باب الممنوع من الصرف	٣٠٠
باب اسم فعل الأمر	٣٠٦
باب الاستثناء	٣٠٨
باب عمل « لا » أخت « ليس »	٣١٢
باب التمييز	٣١٤
باب اسم الفعل	٣١٨

الموضوع	الصفحة
باب التصغير	٣٢٠
باب همزة الوصل...	٣٢٥
باب النسب	٣٢٧
باب المبنيات...	٣٣١
باب المعتل الآخر...	٣٣٤
باب المهموز...	٣٣٥
باب المقصور...	٣٣٦
باب الممدود...	٣٣٧
باب المؤنث الذى لا علامة فيه	٢٣٨
باب المفعول معه	٣٤٣
باب المفعول له	٣٤٥
باب الوقف	٣٤٦
باب التحذير	٣٥٠
باب حروف التصديق	٣٥٥
باب نونى التوكيد	٣٥٧
باب الاسم الذى يخبر عنه	٣٥٩
باب جمع القلة	٣٦١
باب جمع الثلاثى صفة فعل فى القلة على أفعال وعلى أفعل	٣٦٦
باب جاء فعال فى القلة على أفعلة	٣٦٩
باب أفعل إسماً يجمع على فاعل	٣٧٢
باب فاعل إسماً يجمع على فواعل	٣٧٣
باب أبنية مصادر الثلاثى	٣٧٥

الموضوع	الصفحة
باب المصدر الميمى...	٣٧٦
باب الإمالة	٣٧٧
باب إذا وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبت همزة ...	٣٧٩
باب حروف العربية	٣٨٠
باب الإدغام...	٣٨٢

(٢)

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
وزلزلوا حتى يقول الرسول	١٤١
فأطلع إلى إله موسى	١٤١
فيغفر لمن يشاء	١٤٢
وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون	١٤٢
وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا	١٤٦
فإذن لا يؤتون الناس نقيرا	١٤٦
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	١٥٢
فإما ترين من البشر أحداً فقولى	١٥٣
وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار...	١٥٩
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	١٦٥
أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى	١٦٥
ما يعوضه	١٧٤
تماماً على الذى أحسن	١٧٤
لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً	١٧٤
إن تبدو الصدقات فنعما هى...	١٧٦
ما هذا بشر	١٧٧
وما هن أمهاتهم	١٧٧
فبما رحمة من الله	١١٤ ، ١٧٧

الآيه	الصفحة
كنفخة واحدة	١٧٨
بسم الله الرحمن الرحيم	١٧٨
قل هو الله أحد	١٨١
فإنها لا تعمى الأبصار	١٨٢
تجدوه عند الله هو خيراً	١٨٤
فبهداهم اقتده	١٨٥
إياك نعبد	١٨٥
إن الإنسان لفى خسره إلا الذين آمنوا	١٩١
تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه	١٩٩
أتاها أمرنا ليلا أو نهاراً	١٩٩
كونوا هودا أو نصارى	١٩٩
إن للمتقين مفازا حدائق وأعناباً	٢٠٢
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين	٢٠٢
لنسفعا بالناصية ناصية	٢٠٢
وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله	٢٠٢
أنبتكم من الأرض نباتاً	٢٠٨
فاجلدوهم ثمانين جلدة	٢٠٨
أو جاءوكم حصرت صدورهم	٢١٥
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢١٦
الحاقة ما الحاقة	٢١٧
القارعة ما القارعة	٢١٧
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا	٢١٧
قل هو الله أحد	٢١٧

الآية	الصفحة
لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل	٢١٨
قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار	٢١٨
ظل وجهه مسوداً	٢٢٦
فظلتم تفكهون	٢٢٦
وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	٢٣٤
وإن كانوا ليقولون	٢٣٤
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	٢٣٥
فلما إن جاء البشير	٢٣٦
لولا أنتم لكنا مؤمنين	٢٤٢
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	٢٤٣
فغشيهم من أليم ما غشيهم	٢٤٤
يغفر لكم من ذنوبكم	٢٤٤
من أنصارى إلى الله	٢٤٤
لأصلبنكم فى جذوع النخل	٢٤٤
لذهب بسمعهم	٢٤٧
كفى بالله	٢٤٧
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	٢٤٧
سلام هى حتى مطلع الفجر	٢٤٨
يا عباد فاتقون	٢٥٠
حتى يأذن لى أبى	٢٥١
قد كان لكم آية	٢٥٥
لتبلون فى أموالكم	٢٥٥
بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله	٢٧٢

الآية	الصفحة
فنعما هي	٢٧٣
والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار	٢٧٤
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم	٢٧٧
لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٣٠٩
لا لغو فيها ولا تأثيم	٣١٢
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	٣١٢
وفجرنا الأرض عيوناً	٣١٤
إني أرانى أعصر خمراً	٣١٤
قل هاتوا برهانكم	٣١٩
والقائلين لإخوانهم هلم إلينا	٣١٩
وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها	٣٢٥
هذا يوم ينفع الصادقين	٣٣١
ومن عذاب يومئذ	٣٣١
ومن خزى يومئذ	٣٣١
هذه جهنم	٣٣٨
جهنم يصلونها	٣٣٨
فإما منا بعد وإما فداء	٣٥٢
وإما نعرضن	٣٥٧
الحاقة ما الحاقة	٣٥٩
إليه مرجعكم	٣٧٦
والضحى	٣٧٧
فهل نجعل لك	٣٨٢
بل وإن	٣٨٢
بل يؤثرون	٣٨٢

(٣)

فهرس الأحاديث

الأحاديث	الصفحة
أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله	٣٣٨
فى كل ذات كبد رطبة أجرا	٣٣٨

(٤)

فهرس الأمثال

الأمثال المشهورة	الصفحة
ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة	٢١٦
شر أهر ذا ناب	٢١٦
شيء ما جاء بك إلى محة عرقوب	٢١٧
أمت فى حجر لا فيك	٢٢٦
عسى الغوير أبؤسا	٢٩٨
اللهم اغفر لى ولمن سمعنى حاشا الشيطان وأبا الأصبغ	٣٠٨
على الثمرة مثلها زيد...	٣١٠
خير قويس سهما	٣٢٣
ماز رأسك والسيف	٣٥٠

(٥)

فهرس الشواهد الشعرية

البيت		الصفحة
حرف الهمزة		
إنما الميت من يعيش كئيبا	كاسفاً باله قليل الرجاء	٢١٣
إذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب المسرة والفتاء	٢٤٤
إذا عاش الفتى مائتين عاما	فقد ذهب اللذاذة والغناء	٣١٦
حرف الباء		
رأيت بني عمي الألى يخذلونني	على حدثان الدهر إذ يتقلب	١٦٧
سراة بني أبي بكر تسامى	على كان المسومة العراب	٢٢٥
ومعتد فظ غليظ القلب	كأن ورديه رشاء خلب	
غادرته مجدلا كالكلب		٢٣٨
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة		
لعل أبي المغوار منك قريب		٢٣٩
فقد جعلت قلوص بني سهيل	من الأكوار مرتعها قريب	٢٩٨
عسى الكرب الذى أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	٢٩٩
عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر	بمنهمر جون الرباب سكوب	٢٩٩
لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ولم تفند دعد بالعلب	٣٠١
في ليلة من جمادى ذات أندية	لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا	٣٣٧
كأن صغرى وكبرى من فقاقعها	حصباء در على أرض من الذهب	٣٤٠
حرف التاء		
فان الماء ماء أبي وجدى	وبئري ذو حفرت وذو طويت	١٦٧
بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلت	٢١٤

البيت		الصفحة
أفى الولائم أولادا لواحـــدة	وفى العيـادة أولادا لعلات	٢٠٧

حرف الحاء

ربع عفاه الدهـر طولا فامحى	قد كاد من طول البلى أن يمحصا	٢٩٩

حرف الدال

ألاأيها ذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى	١٤٥
من يكدنى بشىء كنت منـه	كالشجا بين حلقـه والوريد	١٥١
من القـوم الرسول الله منهم	لهم دانت رقـاب بنى معـد	١٦٧
فظلت فى شر من اللذ كبـدا	كاللذ تزبى زبيـة فاصطيدا	١٧٢
إن الذى حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد	١٧٣
قالت ألا ليتما هـذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد ١٧٧ ،	٢٣٢
قدنى من نصر الخبيبين قـدى	ليس الأمير بالشحيح الملحد	١٨٨
وبات وباتت لـــه ليـــلة	كلبـلة ذى العـائر الأرمد	٢٢٦
شلت يمينك أن قتلت لمسلما	حلت عليـك عقوبة المتعمد	٢٣٤
فقلت لها هائى فقالت براحة	ترى زعفرانا فى أسرتها ورد	١٩٩

حرف الراء

لا تتركنى فيهم شطـــيرا	إنى إذن أهـلك أو أطـيرا	١٤٢
وإن يعـدوا لا يأمنون اقترابه	تشوف أهل الغائب المتنظـر	١٥٢
اللذ لو شـاء لكانت برا	أو جبـلا أصم مشمخـرا	١٧٢
لئن كان إياه لقد حال بعدنا	عن العهـد والإنسان قد يتغير	١٨٧
وما نبالى إذا ما كنت جارتنا	ألا يجاورنا إلاك ديـــار	٢٧٧
أصبحت لا أملك السـلاح ولا	أملك رأس البعـير إذ نفـرا	٢٢٥

البيت		الصفحة
وكنت به أكنى فأمسيت كلما	كنيت به فاضت دموعى على نحر	٢٢٦
لعل الله يمكننى عليها	جهاراً من زهير أو أسيرا	٢٣٩
ربما الجامل المؤثل فيهم	وعناجيج بينهن المهار	٢٤٥
يحسبك فى القوم أن يعلموا	بأنك فيهم غنى مضر	٢٤٧
تالله لقد علمت سراة بنى ذبيان	عام الحبس والأسر	٢٥٧
ثم زادوا أنهم فى قومهم	غفر ذنبهم غير فجر	٢٦٤
كم عمة لك يا جرير وخالة	فدعاء قد حلبت على عشارى	٢٨٥
فيا الغلامان اللذان فرا	إياكما أن تكسبانا شرا	٢٩٠
فأبت إلى فهم وما كدت آيبا	وكم مثلها فارقتها وهى تصفر	٢٩٨
له أخو رغائب يعطيها ويسألها	يأبى الظلامة منه النوفل الزفر	٣٠٤
وقرحد على وبار	فهلت جهرة وبار	٣٠٧
وكان مجنى دون من كنت أتقى	ثلاث شخوص ناعسان ومعصر	٣٣٨
يركب كل عاقر جمهور	مخافة وزعل كالمحبور	٣٤٥
خل الطريق لمن يبنى المنار به	وابرز مبرزة حيث اضطرك القدر	٣٥١

حرف الميم

الله يبقى على الأيام ذو جيد	بمشمخر به الظيان والآس	٢٥٨
أعلاقة أم الوليد بعد ما	أفنان رأسك كالثغام المخلس	٢٧٧
إلا إذن فما أذكرت ناسى	ولا لينت قلبا وهو قاس	٣٤٨

حرف العين

يا أقرع بن حابس .. يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع	١٥١
فبكا بناتى شجوهن وقلن لى	والظاعنون إلى ثم تصدعوا	١٦٣
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	١٧١

البيت		الصفحة
ويستخرج اليربوع من نافقائه	ومن حجره بالشيحة اليتقصع	١٧١
لا تجزعى إن منفس أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى	٢٢١
وكونى بالمكارم اذكرينى	ودلى دل ماجدة صناع	٢٢٩
فلا تطمع أبيت اللعن فيها	ومنعكها بشىء مستطاع	٢٣٤
سبقوا هوى واعتقوا لهواهم	فتخرموا ولكل جنب مصرع	٢٥٣
وما المال والأهلون إلا ودائع	ولابد يوما أن ترد الودائع	٢٢٩

حرف الكاف

أفى السلم أعيارا جفاء وغلظة	وفى الحرب أشباه النساء العوارك	٣٥٣

حرف اللام

ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذى الرى والجدل	١٧٤
أبنى كليب إن عمى اللذا	قتلوا الملوك وفككا الأغلالا	١٧٣
كنية جابر إذ قال ليّى	أصادفه وأفقد بعض مالى	١٨٧
ثم أضحوا لعب الدهر بهم	وكذاك الدهر حالا بعد حال	٢٢٥
فى فتية كسيوف الهند قد علموا	أن هالك كل من يحنى وينتعل	٢٣٥
كأن خصيبه من التدلدل	ظرف عجوز فيه تنتا حنظل	٢٨٠

حرف الميم

وإن أتاه خليل يوم مسغبة	يقول لا غائب مالى ولا حرم	١٥١
هما نفثا فى فىّ من فويهما	على النابح العادى أشد رجام	١٥٦
لقد ولد الأخيطل أم سوء	على باب استها صلب وشام	١٦٢
قالت بنو عامر خالو بنى أسد	يا بؤس للجهل ضرارا بأقوام	١٦٢
يلومونني فى اشتراء النخيب	بل أهلى فكلهم ألوم	١٦٤
يا شاة من قنص لمن حلت له	حرمت على وليتها لم تحرم	١٧٥
تمرون الديار ولم تعوجوا	كلامكم على إذا حرام	٢٠٥

البيت		الصفحة
ولست بلوام على الأمر بعدما	يفوت ولكن على أن أتقدما	٢٣٦
ألا يا صاحبي قفا لنا	نرى العرصات أو أثر الخيام	٢٣٦
بيض ثلاث لنعاج جم	يضحكن عن كالبرد المنهم	٢٤٣
ويوما توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطوإلى وارق السلم	٢٣٨
ثلاث مئين للملوك وفى بها	ردائى وحلت عن وجوه الأهائم	٢٨٢
أكثرت فى اللوم ملحاً دائما	لا تكثرن إنى عسيت صائما	٢٩٨
يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخا على كرسيه معمما	٣٥٧

حرف النون

من يفعل الحسنات لله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان	١٥٢
أيها السائل عنهم وعنى	لست من قيس ولا قيس منى	١٨٨
ونحر مشرق اللون	كان ثديه حقان	٢٣٨
فإن أهلك قرب فتى سيبكى	على مهذب رخص البنان	٢٤٦
فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم	وصاحب الركب عثمان بن عفانا	٢٧٢
من أجلك يا التى تيمت قلبى	وأنت بخيلة بالود عنى	٢٨٩

حرف الهاء

فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها	١٦٤
الفيتا عيناك عند القفا	أولى فأولى لك ذا واقيه	١٦٤
بتيماء قفر والمطى كأنها	قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها	٢٢٤
فلما رأى أن ثمر الله ما له	وأثل موجودا وسد مفاقره	٢٣٥
يوشك من فر من منيته	فى بعض غرانه يوافقها	٢٩٧
وقائلة أسيت فقلت جيرى	أمى إننى من ذاك إنه	٣٥٦

حرف الباء

فيا راكبا إما عرضت فبلغا	ندامای من نجران أن لا تلاقيا	١٥٣
ينال به العـــلاء ويصطـفيـه	لأقـــرب أقربيـــه وللقصى	١٧٢
تقول عجوز مدرجي مرّوحا	على بابها من عند أهلي وغاديا	١٩٨
أذوزوجة بالمصرأم ذوخصومة	أراك لها بالبصرة العام ثاويا	١٩٨
فقلت لهـا إن أهـــلي جيرة	لأكثبة الدهنـــا جميعا وماليا	١٩٨
وماكنت مذ أبصرتني في خصومة	أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا	١٩٨

(٦)

أنصاف الأبيات

سأسعى الآن إذا بلغت أناهـا	١٣٦
إن الرياضة لا ينصبك للشيب	٢٣١
أغد لغفاق الرهـــان نرسله	٢٣٦
نبكي الديار كما بكى ابن حذام	٢٣٦
يا ليت أيام الصـبا رواجعا	٢٣٩
زرينـا من بنـين ومن بنـات	٢٤٤
حتّى رمى مجهـــوله بالأبجن	٣٤٥
جردوا منهـا واردا وشـقرا	٣٧٢
دعتهم دواع من هوى ومنادح	٣٧٣
لهم جمـــال بوازل وعـراضه	٣٧٣

(٧)

فهرس الأعلام

إبراهيم بن محمد	ترجمته	٥٢
ابن الجد	»	٥٥
ابن الحاج	»	٦٠
ابن الرماك	»	٢٣٧
ابن الضائع		٦٠
ابن الطراوة	»	٢٥٥
ابن عصفور	»	٦٠
ابن كيسان	»	٢٢٨
ابن مالك أبو عبد الله	»	٦٢
ابن مطرف الإشبيلى	»	٧٢
ابن ملكون	»	٤٥
أبو بكر السراج	»	١٢٨
أبو بكر محمد بن خلف...	»	٥٣
أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلى	»	٧٠
أبو زيد	»	٣٣٣
أبو زيد السهيلى	»	٢٣٧
أبو على البغدادى	»	١٢٤
أبو على الفارسى	»	٢١٠
أبو محمد عبد الله بن محمد بن هارون المالكى	»	٧٠

أبو موسى الجزولى ... ... ترجمته ٥١
أحمد بن محمد بن عامر أبو موسى ... ... » ٦٥
أحمد بن عبد الله بن عميرة ... ... » ٦٤
أحمد بن على بن ثابت الأنصارى ... ... » ٦٤
أحمد بن على المعروف باللص ... ... » ٥٠
أحمد بن على بن عثمان أبو العباس ... ... » ٥٢
أحمد بن محمد الإشبيلى أبو القاسم ... ... » ٦٤
الأخفش ... ... » ٢٤٢
البطليوسى ... ... » ٦٣
جابر بن محمد نام الإشبيلى أبو الوليد ... ... » ٥٢
الحرمى ... ... » ٣٠٨
الجوهرى ... ... » ٣٥٥
الحسين بن عبد العزيز ... ... » ٦٦
حميد أبو بكر ... ... » ٦٣
الخفاف ... ... » ٦٧
الخليل ... ... » ٢٦٥
الزجاجى أبو القاسم ... ... » ١١٧
سعيد بن حكم أبو عثمان ... ... » ٦٨
سليمان بن أحمد بن سليمان اللخمى ... ... » ٥٣
سيبويه ... ... » ١٢٥
السيرافى ... ... » ٢٣٣
طلحة بن محمد بن طلحة ... ... » ٦٩
عبد الحق بن يوسف الصنهاجى أبو محمد ... ... » ٥٤

عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى أبو القاسم ... ... ترجمته ٥٤
عبد المنعم بن محمد الخزرجى ... ... » ٥٠
على بن لحترون اللورقى ... ... » ٧٠
عيسى بن عمر الثقفى ... ... » ٢٨٩
الفراء ... ... » ١٢٥
الليلى أبو جعفر ... ... » ٦٦
المازنى ... ... » ٢١٠
مالك بن عبد الرحمن أبو الحكم ... ... » ٧٣
المبرد ... ... » ١٢٦
محمد بن طلحة أبو بكر ... ... » ٥٥
محمد بن عبد الله المرسى أبو عبد الله ... ... » ٨١
محمد بن على سالم الحيانى أبو بكر ... ... » ٧٢
محمد بن محمد أبو عبد الله القرطبى ... ... » ٧٤
نجبة بن يحيى بن خلف أبو الحسن ... ... » ٤٩
يحيى بن ذى النون أبو زكريا ... ... » ٧٤
يحيى بن محمد النميرى أبو بكر ... ... » ٧٤
يونس ... ... » ١٣٥

(٨)

فهرس المراجع

١ — الاتجاهات النحوية فى الأندلس وأثرها فى تطور النحو ، د. أمين على السيد ، مجلد رقم ١١٨ ، مكتبة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة

٢ — اختصار القدح المعلى فى التاريخ المحلى لابن سعيد. اختصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢١٥ نحو تيمور .

٣ — أساس البلاغة للزمخشرى ، طبعة دار صادر ، بيروت ١٩٦٥ م .

٤ — إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين لأبى المحاسن اليمنى ، مخطوط ، نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ح ١١٩٥٩ .

٥ — الأشباه والنظائر للسيوطى ، طبعة دار المعارف ، حيدر أباد ، ١٣٥٩ هـ

٦ — الأعلام للزركلى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٤٩ م .

٧ — الأمالى لأبى على القالى ، المطبعة الأميرية ، ١٣٢٤ هـ .

٨ — أمالى المرتضى للشريف المرتضى ، طبعة الحلبى ، ١٣٧٣ — ١٩٥٤ م .

٩ — إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .

١٠ — الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين ، مطبعة السعادة ، ١٩٦١ .

١١ — البحر المحيط لأبى حيان ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ .

١٢ — بغية الملتمس للضبى ، طبعة مدريد ، ١٨٨٤ م .

١٣ — البدر السافر ونحفة المسافر ، للأدفوى . (الورقة : ٤٤) .
١٤ — بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطى ، طبعة الحلبى ١٩٦٤م
١٥ — البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ م .
١٦ — تاج العروس للزبيدى ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٦ هـ .
١٧ — تاريخ الفكر الأندلسى لإنجل ، ترجمة حسين مؤنس ، النهضة ١٩٥٥م .
١٨ — تاريخ المسلمين وآثارهم فى الأندلس من الفتح العربى حتى سقوط الخلافة تأليف د. عبد العزيز سالم ، دار المعارف ، بيروت ١٩٦٢ م .
١٩ — التكملة لإبن الأبار ، طبعة مدريد ١٨٨٦ م .
٢٠ — تلخيص أخبار النحويين واللغويين لأحمد بن مكتوم ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠٦٩ نحو تيمور .
٢١ — جذوة المقتبس للحميدى ، مطبعة السعادة .
٢٢ — حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، طبعة الحلبى .
٢٣ — الحلل السندسية فى الأخبار الأندلسية للأمير شكيب أرسلان ، طبعة مكتبة الحياة ، بيروت .
٢٤ — خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ، ١٢٩٩ هـ .
٢٥ — الدرر اللوامع على همع الهوامع ، مطبعة كردستان بالجمالية ١٣٢٨ هـ .
٢٦ — الديباج المذهب فى معرفة علماء أعيان المذهب لابن فرحون ، طبعة فاس ، سنة ١٣١٦ هـ . (ص : ١٨٥)
٢٧ — ذيل الصلة لابن الزبير ، المطبعة الاقتصادية بالرباط ، ١٩٣٧ م .
٢٨ — روضات الجنات لميرزا محمد باقر ، طبعة تركيا ، ١٣٦٧ هـ .
٢٩ — الروض المعطار فى أخبار الأقطار للحميدى (شلوبينية) .
٣٠ — سير أعلام النبلاء للذهبى ، مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم : ح١٢١٩٥ .
٣١ — شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد ، طبعة ١٣٥١ هـ .
٣٢ — شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيى الدين ، الطبعة الخامسة عشرة ١٩٦٧م .

٣٣ — شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ،تحقيق محمد محيي الدين ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٥ م .

٣٤ — شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، طبعة الحلبي .

٣٥ — شرح الجمل لابن الضائع ، مخطوط ، دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو .

٣٦ — شر المفصل لابن يعيش ، تعليق مشيخة الأزهر : الطباعة الأميرية .

٣٧ — شرح المقدمة الجزولية الصغير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٣ نحو .

٣٨ — شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط بمعهد المخطوطات برقم ١٠٢ نحو .

٣٩ — شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيني ، مخطوط ، نسخة مصورة تحمل رقم ٦٢٢ ، الخزانة العامة للكتب والمستندات — مقتنيات الزاوية الحمراء ، الرباط ، المملكة المغربية .

٤٠ — صحيح البخارى بإشراف محمد عويضة ، لجنة إحياء كتب السنة ١٣٨٦ هـ

٤١ — صفة جزيرة الأندلس ، طبعة لجنة التأليف ، ١٩٣٧ م .

٤٢ — الصلة لابن بشكوال ، مطبعة السعادة ، ١٩٥٥ م .

٤٣ — طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ، طبعة الخانجى ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤

٤٤ — ظهر الإسلام لأحمد أمين ، مطبعة النهضة ، ١٩٦٦ .

٤٥ — العبر فى خبر من غبر ، للذهبي ، طبعة الكويت ،١٩٦١ (حـ: ٥ :١٨٦)

٤٦ — الفهرست لابن النديم ، طبعة المطبعة الرحمانية بمصر .

٤٧ — كتاب سيبويه ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٦ هـ .

٤٨ — كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، المطبعة الإسلامية ، طهران ١٣٨٧ هـ .

٤٩ — لسان العرب لابن منظور ، طبعة بيروت ، ١٩٥٥ م .

٥٠ — المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية للورقى ، مخطوط . دار الكتب المصرية ، برقم ٢٦٦ .

٥١ ــ المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف .
٥٢ ــ مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها ، د. عبد الرحمن السيد ، مطبعة دار المعارف .
٥٣ ــ مرآة الجنان وعبرة اليقظان لأبي محمد اليافعي اليمني ، طبعة حيدر أباد . ١٣٣٩ هـ .
٥٤ ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، طبعة الحلبي .
٥٥ ــ معجم البلدان لياقوت (شلوبينية) .
٥٦ ــ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨ هـ .
٥٧ ــ المغرب في حلى المغرب ، تحقيق د. شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف ، ١٩٦٤ م .
٥٨ ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبعة دار الفكر ، ١٩٦٩ م .
٥٩ ــ المقتضب للمبرد ، لجنة إحياء التراث الإسلامي .
٦٠ ــ المقتطف من أزاهر الطرف للغرناطي ، (الورقة : ٨٠) .
٦١ ــ موطأ الإمام مالك ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٧ م .
٦٢ ــ النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي ، طبعة دار الكتب المصرية (٦ : ٧٥٨) .
٦٣ ــ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لأحمد طنطاوي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م .
٦٤ ــ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
٦٥ ــ نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتعربين لمحمد عبد الله عنان ، الطبعة الثانية .
٦٦ ــ همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة ١٣٢٧
٦٧ ــ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين . مطبعة النهضة ، ١٩٦٤ م .

رقم الايداع بدار الكتب ٤٤٥٨ لسنة ١٩٨٠